

كِتَاب

طَرَحُ النَّفَرِ فِي شَرْحِ النَّفَرِ

وهو شرح على

المتن المسمى بـ (تهريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للإمام الأوحد والعالم الأجل

حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة الثامنة ، زين الدين أبي الفضل

عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ

وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتقن قاضي مصر

ولي الدين أبي زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢

المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى وتقع بهما



النَّاسِ

وَالرَّ

الحياء والزلفى للبرج

بيروت - لبنان

(الجزء السابع)

قوبل على نسختين إحداهما على نسخة المؤلف

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

كتاب النكاح

عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ « كُنْتُ أُمَشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُلَيْقِهِ عُمَانُ فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ عُمَانُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةَ شَابَةَ لَعَلَّهَا أَنْ تُذَكَّرَكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أُمَالَتْنِ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بِامْتِثَالِ الشَّبَابِ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)

كتاب النكاح

(الحديث الاول) عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ « كُنْتُ أُمَشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُلَيْقِهِ عُمَانُ فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ عُمَانُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةَ شَابَةَ لَعَلَّهَا أَنْ تُذَكَّرَكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أُمَالَتْنِ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (بِامْتِثَالِ الشَّبَابِ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي من هذا الوجه من رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وفي رواية للنسائي ذكر الأسود معه أيضا وقال إنه غير محفوظ وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من رواية الأعمش عن حمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود فكان للأعمش فيه إسنادان وقد كان واسم الرواية وليس هذا اختلافا عليه ورواه النسائي من رواية أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة قال كنت مع ابن مسعود وهو عند عثمان فقال عثمان (خرج رسول الله

ﷺ على فتية فقال من كان منكم ذا ماسول فليتزوج) الحديث جعله من مسند
 عثمان والمعرف أنه من مسند ابن مسعود ﴿ الثانية ﴾ في قول عثمان لابن مسعود
 رضى الله عنهما لأزوجتك جارية شابة إلى آخره فيه استحباب عرض الصاحب هذا
 على صاحبه الذى ليست له زوجة بهذه الصفة وهو صالح للزواج بها وفيه استحباب
 نكاح الشابة لأنها المحصلة لمقاصد النكاح فلها ألد استمتاعا وأطيب نكحة وأرغب
 فى الاستمتاع الذى هو مقصود النكاح وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظراً
 وألين ملمسا وأقرب إلى أن يعودها زوجها الاخلاق التى يرتضيها وفى رواية
 جارية بكرأ وهو دليل على استحباب السكر وتفضيلها على الثيب وقد صرح به
 الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وقوله (لعلها أن تذكرك ماضى من زمانك) معناه تذكر
 بها ما مضى من نشاطك وقوة شبابك وغامتك فان ذلك ينعش البدن وفى رواية
 أخرى فى الصحيح لعلها ترجع اليك ما كنت تعمد من نفسك وكان عبد الله رضى
 الله عنه قد قلت رغبته فى النساء إما للاشتغال بالعبادة وإمالسن وإما لمجموعهما
 فخر كعثمان رضى الله عنه بذلك ﴿ الثالثة ﴾ قوله (يامعشر الشباب) قال أهل اللغة
 المعشر الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر والشيوخ معشر والانباء
 معشر والنساء معشر وكذا ما أشبهه والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبان
 بضم الشين وتشديد الباء وآخره نون وشبهه والشاب عند أصحابنا هو من بلغ
 ولم يجاوز ثلاثين سنة وانما خص الشباب بالمخاطبة لان الغالب قوة الشهوة فيهم
 بخلاف الشيوخ والكهول لكن المعنى معتبر إذا وجد فى حق هؤلاء أيضا
 ﴿ الرابعة ﴾ فى الباء أربع لغات حكاهما قاضى عياض وغيره التفسير المشهورة الباء
 بالمد والهاء والثانية الباء بلامد والثالثة الباء بالمد بلا هاء والرابعة الباء بها ثين بلامد
 وأصلها فى اللغة الجماع مشتقة من المباءة وهو المنزل ومنه مباءة الابل وهى موطنها
 ثم قيل لعقد النكاح باء لان من تزوج امرأة بواها منزلا ﴿ الخامسة ﴾ اختلف العلماء
 فى المراد بالباء هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أصحهما أن المراد معناها
 اللغوى وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهى
 مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع

شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الهوى وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا يفكون عنها غالباً والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليزوج ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال ومن لم يستطع فعله بالصوم والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فلذلك حملنا الباءة على المؤن وأجاب الأولون بما تقدم في القول الأول وهو أن تقديره ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه وهو محتاج إلى الجماع فعليه بالصوم والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فيه الأمر بالنكاح لمن اشتاقت إليه نفسه واستطاعه بقدرته على مؤنه وهذا مجمع عليه لكنه عند جمهور العلماء من السلف والخلف على طريق الاستحباب دون الإيجاب فلا يلزمه التزوج ولا التيسر سواء خاف العنت أم لا كذا حكاه النووي عن العلماء كافة ثم قال ولا نعلم أحداً أوجبه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر ورواية عن أحمد قائلهم قالوا يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتيسر قالوا ولم يشترط بعضهم خوف العنت قال أهل الظاهر إنما يلزمه التزوج فقط ولا يلزمه الوطء اهـ وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة وفيه نظر فهذا الذي ذكر أنه رواية عن أحمد هو المشهور من مذهبه وظاهر كلام أصحابه تعيين النكاح وعنه رواية أخرى بوجوبه مطلقاً وإن لم يخف العنت كما حكاه النووي عن بعضهم وعبارة ابن تيمية في المحرر النكاح السابق سنة مقدمة على نقل العبادة إلا أن يخشى الزنا بتركه فيجب وعنه يجب عليه مطلقاً انتهى والوجوب عند خوف العنت وجه في مذهب الشافعي حكاه الرافعي عن شرح مختصر الجويني وقال النووي في الروضة هذا الوجه لا يحتم النكاح بل يخير بينه وبين التيسر ومعناه ظاهر انتهى وجزم به أبو العباس القرطبي وهو من المالكية بل زاد مخشى الاتفاق عليه فانه قال انا نقول بموجب هذا الحديث في حق الشاب المستطيع الذي يخاف الله رعى نفسه ودينه من العزبة بحيث لا يرتفع عنه إلا بالتزويج وهذا لا يختلف في وجوب التزويج عليه انتهى ونقله الاتفاق على ذلك مردود لكن نقله في نقل مذهبه في ذلك

وبه يحصل الرد على النووي في كلامه المتقدم ولم يقيد ابن حزم ذلك بخوف العنت
وعبارته في المحلى وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى
مأن يفعل أحدهما فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ثم قال وهو قول جماعة من
السلف وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة قسم بعض الفقهاء النكاح إلى
الأحكام الخمسة أعنى الوجوب والتدب والتحريم والكره والاباحة وجعل
الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح إلا أنه لا يتعين واجبا بل إما
هو وإما التسرى وإن تعذر التسرى تعين النكاح حينئذ للوجود لا لاصل
الشريعة انتهى وكان هذا التقسيم لبعض المالكية وقد حكاه أبو العباس القرطبي
عن بعض علمائهم وقال إنه واضح، وقال القاضي أبو سعد الهروي من الشافعية
ذهب بعض أصحابنا بالعراق إلى أن النكاح فرض كفاية حتى لو امتنع منه أهل
قطر أجبروا عليه ثم قال القرطبي وصرف الجمهور الأمر هنا عن ظاهره لشيئين (أحدهما)
أن الله تعالى قد خير بين التزويج والتسرى بقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم
من النساء » ثم قال (أو ما ملكت أيمانكم) والتسرى ليس بواجب إجماعا فالنكاح
لا يكون واجبا لأن التخيير بين الواجب وغيره يرفع وجوب الواجب
ويبسط هذا في الأصول وسبقه إلى هذا المازرى وفيه نظر لما تقدم عن أهل
الظاهر وغيرهم من التخيير بينهما فلا يصح ما حكاه من الإجماع ثم قال القرطبي
(وثانيها) قوله تعالى (والذين هم لفرورهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت
أيماهم فانهم غير ملومين) ولا يقال في الواجب إن فاعله غير ملوم قال ثم هذا
الحديث لا حاجة لهم فيه لوجوب (أحدهما) أنا نقول بموجبه في حق الشاب المستطيع
الذي يخاف الضرر من العزبة ولا يختلف في وجوب التزويج عليه وقد تقدم
حكايته عنه ورد نقله الاتفاق ثم قال (والثاني) أنهم قالوا إنما يجب العقد لا الوطء
وظاهر الحديث إنما هو الوطء فانه لا يحصل شيء من الفوائد التي أرشد إليها في
في الحديث من تحصين الفرج وغض البصر بالعقد وإنما يحصل بالوطء وهو
الذي يحصل دفع الشبق إليه بالصوم فاذهبوا إليه لم يتناولوه الحديث وماتناوله
الحديث لم يذهبوا إليه (قلت) ومن العجيب استدلال الخطابي به على النكاح غير

واجب لأن ظاهر الأمر الوجوب وتقدير صرفه عن ذلك بما ذكرناه فلا يكون دليلاً على عدم الوجوب فأقل درجته أن يكون قاصر الدلالة عن الطرفين ثم قال القرطبي ولا حجة لهم في قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) لأنه قصد به بيان ما يجوز الجمع بينه من أءاد النساء لا بيان حكم أصل القاعدة ولا حجة لهم في قوله تعالى « وأنكحوا الإيى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » فإنه أمر للأولياء بالانكاح للأزواج بالنكاح انتهى ولم يقل أحد بوجوبه على النساء وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وليس ذلك فرضاً على النساء لقوله تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) قال أبو اسحق الشيرازى صاحب التنبيه إن النكاح للنساء مستحب عند الحاجة ومكروه عند عدمها وقال الشيخ عماد الدين الزنجاني في شرح الوجيز المسمى بالموجز. لم يتعرض الاصحاب للنساء والذي يغلب على الظن أن النكاح في حقهن أولى مطلقاً لأنهن حجن إلى القيام بأموورهن والتستر عن الرجال ولم يتحقق في حقهن الضرر الناشئ من النفقة (السابعة) قوله فإنه أغض للبصر أى أشد غضاً له وقوله وأحصن للفرج أى أشد إحصاناً له ومنعاً عن الوقوع في الفاحشة وقال الشيخ تقي الدين يحتمل أمرين (أحدهما) أن يكون أفعال فيه مما يستعمل لغير المبالغة (والثاني) أن يكون على بابها فإن التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة والداعى إلى النكاح وبعد النكاح يضعف هذا المعارض فيكون أغض للبصر وأحصن للفرج مما إذا لم يكن فإن وقوع الفعل مع ضعف الداعى إلى وقوعه أندر من وقوعه مع وجود الداعى (الثامنة) قد عرفت أن قوله ومن لم يستطع أى مؤن النكاح أو نفس النكاح لعجزه عن المؤن أى مع توفيقه إليه فهذا لا يؤمر بالنكاح بل يفهم من الحديث أنه يطلب منه تركه لكونه عليه الصلاة والسلام أرشد إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه وهو الصوم وقد صرح أصحابنا بأن من هذه صفته يستحب له ترك النكاح وزاد النووي في شرح مسلم فذكر أن النكاح له مكروه وهو أبلغ في طلب الترك ومقتضى كلام الجنبلة استحباب النكاح للتائق من غير اعتبار القدرة على المؤن وقد

تقدمت عبارة ابن تيمية في التحرر في ذلك وكان شيخنا الامام الباقي رحمه الله يقول النبي يدل له نص الشافعي رحمه الله أنه إن كان تأثقا استحبه له وإلا فهو مباح لم يقل بأنه مستحب ولا مكروه وهي طريقة أكثر العراقيين انتهى وقال الغزالي في الاحياء من اجتمع له فوائد النكاح من النسل والتحصيل وغيرها وانثقت عنه آفاته من تخليط في الكسب وتقصير في حقن استحبه له. وعكسه العزلة له أفضل فان اجتماعا اجتهد وعمل بالراجح ﴿التاسعة﴾ مقتضى ما تقرّر أن الحديث لم يتناول غير التائق قادرا على المؤن كان أو طجرا عنها فأما غير التائق فأنه مسكوت عنه في الحديث ويدخل تحته حالتان (إحداهما) أن يكون عاجزا عن النكاح لعل كهرم أو مرض دائم أو تعنين فهذا يكره له النكاح (الثانية) أن لا يكون عاجزا وهذه الحالة يدخل تحتها صورتان (إحداهما) أن يكون فاقدا للمؤن النكاح فيكره له أيضا (الصورة الثانية) أن يقدر على المؤن فلا يكره له النكاح في هذه الصورة لكن التخلي للعبادة أفضل فان لم يتعبد بالنكاح له أفضل هذا هو المشهور من مذهب الشافعي وغيره وذهب أبو حنيفة وبعض الشافعية والمالكية الى أن النكاح له أفضل مطلقا وأطلق الحنابلة أن غير القادر إما خلقة أو لكبر أو غيره يكون النكاح في حقه مباحا وعن أحمد رواية أنه مستحب وقد اشتهر عن الشافعية أن النكاح ليس عبادة وعن الحنفية أنه عبادة واستثنى الامام تقي الدين السبكي من الخلاف نكاح النبي ﷺ قال فانه عبادة قطعاً قال ومن فوائده نقل الشريعة المتعلقة بما لا يطلع عليه الرجال ونقل محاسنه الباطنة فانه مكمل انظاره والباطن ﴿العاشرة﴾ قوله فعليه بالصوم قال المازري فيه إغراء بالغائب ومن أصول النحويين أن لا يغري بغائب وقد جاء شاذاً قول بعضهم عليه رجلا ليس على جهة الاغراء قال القاضي عياض. هذا الكلام موجود لابن قتيبة والزجاجي ولكن فيه على قائله أغاليط ثلاثة (أولها) قوله لا يجوز الاغراء بالغائب وصوابه إغراء الغائب فاما الاغراء بالغائب فجائز وهذا نص أبي عبيدة في هذا الحديث وكذا كلام سيبويه ومن بعده من أئمة هذا الشأن و(ثانيها) عند قوله عليه رجلا ليسنى من اغراء الغائب وقد جعله سيبويه

والسيرافى منه ورواه شاذا والذي عندى أنه ليس المراد بها حقيقة الاغراء وان كانت صوته فلم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب ولا أمره بالزام غيره وانما أراد الاخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب وأنه غير متأت له منه ما يريد لغاء بهذه الصورة، يدل على ذلك ونحوه قولهم إليك عنى أى اجعل شغلك بنفسك عنى ولم يرد أن يغريه به وانما مراده دعنى وكن كمن شغل عنى و(ثالثها) عدم هذه اللفظة فى الحديث من اغراء الغائب جملة والكلام كله للحضور الذين خاطبهم بقوله من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانها هنا ليست للغائب وإنما هى لمن خص من الحاضرين بعدم الاستطاعة اذ لا يصح خطابه بكاف الخطاب لانه لم يتعين منهم ولا بهامه بلفظة من وان كان حاضرا وهذا كثير فى القرآن كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم التماس فى القتلى) الى قوله (فمن عنى له من أخيه شيء) وكقوله (كتب عليكم الصيام) الى قوله (فمن تطوع خيرا فهو خير له) وكقوله (ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها) فهذه الهمآت كلها ضامرات للحاضر لا للغائب ومثله لوقات لرجلين من قام الا أن منكم فله درهم فهذه الهماء لمن قام من الحاضرين انتهى كلام القاضى وعد الحديث فى هذا المثال من اغراء الغائب باعتبار اللفظ وانكار القاضى ذلك باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب باعتبار اللفظ ﴿الحادية عشرة﴾ فيه ازهاد التائق الى النكاح العاجز عن مؤنه الى الصوم وذلك لما فيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوتها وتضعف بضعفها وفيه أن الصوم بهذا القصد صحيح يثاب عليه ﴿الثانية عشرة﴾ الوجاء بكسر الواو وبالجيم محدود وحكى أبو العباس القرطبى عن بعضهم أنه قال وجى بفتح الواو والقصر قال وليس بشيء لأن ذلك هو الخفاء فى ذوات الخف انتهى والوجاء هو رضى الخصيتين بحجر ونحوه وأصله الغمز والظعن ومنه وجاء فى عنقه ووجأ بطنه بالخنجر وقال بعضهم الوجاء أن توجأ العروق والخصيتان باقبتان مجاهما والخصاء شق الخصيتين واستئصالهما والجب أن تحمى السفرة ثم يستأصل بها الخصيتان وليس المراد هنا حقيقة الوجاء بل سعى الصوم وجاء لانه يفعل فعلة ويقوم مقامه فالمراد أنه يقطع الشهوة ويدفع شر الجماع كما يفعل الوجاء فهو من مجاز المشابهة المعنوية ﴿الثالثة عشرة﴾

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ نَكَحْتَ؟ قُلْتُ
نَعَمْ، قَالَ أَبْكَرًا أَمْ نَيْبًا؟ قُلْتُ نَيْبٌ قَالَ فَهَلَّا يَكْرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُتِلَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ فَكِرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ
إِلَيْهِنَّ خَرْقَاءَ مِثْلَهُنَّ وَلَكِنْ امْرَأَةٌ تَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ قَالَ
أَصَبْتَ (زَادَ الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ (وَتَضَاحُكُهَا وَتَضَاحُكَ) وَفِي
آخِرِهِ قَالَ (فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ قَالَ خَيْرًا) وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (فَإِنَّ أَنْتَ
عَنِ الْعَذَارَى وَإِعَابُهَا

قال الخطابي فيه جواز التعالُّج لقطع الباءة بالادوية ونحوها (قلت) لا يلزم من الارشاد
للصوم لكسر الشهوة الارشاد لاستعمال ما يقطعها فانه قد تحصل السعة لأن المال غاد
ورائع فيجد شهوته ويتمكن من تحصيل مقاصد النكاح الدينية والدنيوية وإذا
استعمل ما يقطعها فات ذلك وقد قال أصحابنا إنه لا يكسرها بالكافور
ونحوه فما ذكره ليس هو المنقول ولا يصح استنباطه من الحديث والله
أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قال الخطابي وفيه أن المقصود في النكاح الوطء
وأن الخيار في العنة واجب وقال والدي رحمه الله وما أدري ما وجه الدلالة فيه
(قلت) قد وطأ له باستدلاله به أولاً على أن المقصود في النكاح الوطء أي
والعنة مفوتة لمقصوده ومقتضى ذلك تأثيرها فيه لكن تأثير الخيار بمخصوصه
يحتاج إلى دليل خاص وليس في هذا الحديث ما يدل عليه بالتعيين والله أعلم
﴿الحديث الثاني﴾

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ نَكَحْتَ؟ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَبْكَرًا أَمْ نَيْبًا؟
قُلْتُ نَيْبٌ قَالَ فَهَلَّا يَكْرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُتِلَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ
وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ فَكِرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ خَرْقَاءَ مِثْلَهُنَّ وَلَكِنْ امْرَأَةٌ تَمْشُطُهُنَّ

وتقوم عليهن، قال أصبت» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخارى ومسلم من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة وأخرجاه أيضاً والترمذى والنسائى من طريق حماد بن زيد كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر وفى رواية الشيخين من رواية حماد «تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك» وفى رواية لها (أو تضاحكها وتضاحكك) وفى روايتيها ورواية الترمذى وترك تسع بنات أو سبعاً وفى روايتيها فبارك الله لك أو قال خيراً وفى رواية للبخارى فبارك الله عليك وفى رواية الترمذى «فدطالى» وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق شعبة عن محارب بن دثار عن جابر وفيه فقال (مالك والعدارى ولعابها، فذكرت ذلك لعمرو بن دينار فقال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ هلا جارية تلاعبها وتلاعبك» لفظ البخارى ولفظ مسلم قال (فأين أنت من العدارى ولعابها يقال شعبة فذكرته لعمرو بن دينار فقال قد سمعته من جابر وإنما قال فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك) وأخرجه مسلم والنسائى من طريق عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر وفيه «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك» ورواه ابن ماجه بدون هذه الزيادة وأخرجه أبو داود من رواية سالم بن أبى الجعد عن جابر وهو فى الصحيحين فى اثناء قصة الجمل من حديث الشعبي ووهب ابن كيسان وفى صحيح مسلم وغيره من حديث أبى نضرة كلهم عن جابر (الثانية) البكر هى الجارية الباقية على حالتها الأولى والثيب المرأة التى دخل بها الزوج وكأنها ثابت إلى حال كبار النساء غالباً وقوله (قلت ثيب) بالرفع كذا فى روايتنا هنا وهو خبر مبتدأ محذوف أى هى أى المنكوحة ثيب وقوله (هلا بكرا) منصوب بفعل محذوف أى هلا نكحت بكرا وفى بعض روايات الصحيح هلا تزوجت بكرا وقوله (تلاعبها وتلاعبك) من اللعب المعروف ويؤيده قوله (وتضاحكها وتضاحكك) وقوله فى رواية لآبى عبيد (وتداعبها وتداعبك) من الدابة وهى المزح هكذا حكاه القاضى عياض عن جمهور المتكلمين فى شرح هذا الحديث وقال بعضهم يحتمل أن يكون من اللعاب وهو الريق

وقوله في الرواية الأخرى (ولعابها) هو بكسر اللام وهو مصدر لأعب من
 الملاعبة كقاتل مقاتلة قال القاضي عياض والرواية في كتاب معلم بالكسر
 لا غير ورواية أبي ذر المروى من طريق المستملى لصحيح البخارى ولعابها
 بالضم يعنى به ريقها عند التقبيل قال أبو العباس القرطبى وفيه بعد والصواب
 الاول وقال عياض إن الاول أظهر وأشهر وفي معجم الطبرانى الكبير من
 حديث كعب بن عجرة فهلا بكرا نعضها ونعضك (الثالثة) وفيه استحباب
 نكاح البكر لكونه عليه الصلاة والسلام حض على ذلك وفي سنن ابن
 ماجه عن عبد الرحمن بن سالم عن عتبة بن غويم بن ساعدة الأنصارى عن أبيه
 عن جده قال قال رسول الله ﷺ (عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنتق
 أرحاما وأرضى باليسير) ورواه الطبرانى في المعجم الكبير من حديث ابن مسعود
 وقوله أنتق أرحاما بالنون والتاء المثناة من فوق والقاف أى أكثر أولادا
 يقال للمرأة الكثيرة الولد نأتق لأنها ترمى بالأولاد رميا والنق الرمي والنقض
 والحركة وفي صحيح البخارى عن عائشة قالت « قلت يا رسول الله أرايت لو نزلت
 واديا وفيه شجرة قد أكل منها وشجرة لم يؤكل منها فى أيها كنت ترمع
 بعيرك قال فى الشجرة التى لم يؤكل منها قالت فانهاى ، تعنى أن رسول الله ﷺ لم
 يتزوج بكرا غيرها » وقد استشكل بعضهم الحض على البكر مع الحض على
 الولود وقال انهما صفتان متناقضتان فانها متى عرفت بكثرة الولادة لا تكون
 بكرا وأجيب عن ذلك بأنه قد تعرف كثرة اولادها من أقاربها وفيه
 نظر وقد يقال هما صفتان مرغبتا فيهما فاما أن يحصل على البكر أو على كثرة
 الأولاد إن كانت ثيبا والحق أنه لا تنافى بينهما وأنه ليس المراد بالولود كثرة
 الأولاد وإنما المراد من هى فى مظنة الولادة وهى الشابة دون العجوز التى
 انقطع حبها فالصفتان حينئذ من واد واحد وهما متفقتان غير متناقضتين
 والله أعلم (الرابعة) وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها وتضاحكهما
 وحسن العشرة بينهما (الخامسة) وفيه سؤال الامام والكبير أصحابه عن
 أمورهم وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة فيها

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (خير نساء
 ركنن الأبل صالح نساء فريش أحناء على ولد في صغره وأرغاه على
 زوج في ذات يده) وفي رواية لمسلم على (يتيم) وزاد في رواية يقول
 أبو هريرة على أثر ذلك ولم تر كعب مرثم بنت عمران بغيراً قطه

وأنت مثل ذلك من ذكر النكاح لا ينبغي الاستحياء منه ﴿السادسة﴾
 وفيه فضيلة لجابر رضي الله عنه بإشارته مصلحة إخوانه على حفظ نفسه وأنه
 عند تراحم المصاحتين ينبغي تقدم أهمهما وقد صوبه النبي ﷺ فيما يفعل ودعا له
 لأجل ذلك، وفيه الدعاء لمن فعل خيراً وإن لم يتعلق بالداعي ﴿السابعة﴾ وفيه
 جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وأخواته وعياله وأنه لا حرج على الرجل
 في قصده من امرأته ذلك وإن كان ذلك لا يجب عليها وإنما تقطعه برضاها
 ﴿الثامنة﴾ هذه الرواية التي فيها الجزم بأن أخواته كن تسعا مقدمة على
 رواية حماد بن زيد التي فيها التردد بين التسع والسبع فإن من حفظ حجة على
 من لم يحفظ ﴿التاسعة﴾ الخرقاء بفتح الخاء المعجمة وإسكان الراء المهملة
 وبالقاف الحقاء الجاهلة بأعمال المنزل المحتاج إليها وهي تأنيث الأخرق وقوله
 أجمع اليهن يحتمل أن يكون ضمنه معنى أضمر ويحتمل أن يكون إلى بمعنى
 مع كما قيل في قوله (من أنصاري إلى الله) وفي قوله (ولأنك كلوا أموالهم إلى
 أموالكم) وفي قوله (إلى المرافق) ﴿العاشرة﴾ قوله (ولكن امرأة) رويناه بالرفع
 على حد قوله ثيب وهو خبر مبتدا محذوف وقوله (تمشطهن) بفتح التاء وضم
 الشين أي تسرح شعرهن وقوله (وتقوم عليهن) أي تقوم بغير ذلك من مصالحهن
 وهو من ذكر العام بعد الخاص

﴿الحديث الثالث﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (خير نساء

ركبن الابل صالح نساء قريش احناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام، ومعمر عن ابن طاوس عن أبيه كلالها عن أبي هريرة وأخرجه الشيخان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج وعن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال أحدهما صالح نساء قريش وقال الآخر نساء قريش وقال احناه على تيم وفي لفظ لمسلم من هذا الوجه أرعاه على ولد وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم مسندا من طريق يونس عن الزعري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (نساء قريش خير نساء ركنن الابل احناه على طفل وارعاه على زوج في ذات يده، يقول أبو هريرة على أثر ذلك ولم تركب مريم بنت عمران بعير أقط) واتقرب به مسلم من طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وفي أوله أن النبي ﷺ خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت يا رسول الله إني قد كبرت ولى عيال فقال خير نساء فذكر الحديث ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (الثانية) فيه تفضيل نساء قريش على غيرهن وقوله ركنن الابل إشارة إلى العرب لأنهم الذين يعبد عندهم ركوب الابل فعبر بركوب الابل عن العرب وقد علم أن العرب خير من غيرهن فيستفاد بذلك تفضيلهن مطلقا (الثالثة) استنبط أبو هريرة رضى الله عنه من قوله ركنن الابل إخراج مريم عايتها السلام من ذلك لأنها لم تركب بعيرا قط فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ولا شك أن مريم فضلا وأنها أفضل من أكثر نساء قريش وقد ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال خير نساء مريم بنت عمران وخير نساءها خديجة بنت خويلد وأشار وكيع إلى السماء والأرض وأراد بهذه الإشارة تفسير الضمير في نساءها وأن المراد به جميع نساء الأرض أى كل من بين السماء والأرض من النساء قال النووي والظاهر أن معناه أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ، وأما التفضيل بينهما فسكوت عنه (قلب) وقد يعود الضمير في نساءها على مريم وخديجة ويكون المقدم خبرا والمؤخر مبتدأ والتقدير مريم خير نساءها أى خير نساء زمانها والتردد بين مريم وخديجة مفرع على الصحيح أن مريم ليست

نبية قد تقل بعضهم الاجماع عليه أما إذا قلنا بنبوتها كما قاله بعضهم فلا شك حينئذ في فضلها على خديجة والحق أنه لا يحتاج إخراج مريم عليها السلام من هذا التفضيل إلى استنباطه من قوله ركن الابل لأن تفضيل الجملة لا يلزم طرده في كل الافراد ، وقد علم فضل مريم بما تقدم وغيره ؛ ولو قصد بقوله ركن الابل إخراج نساء غير العرب فليز على ذلك أن لا يكون لنساء قريش فضل على نساء بنى اسرائيل ولا الروم ولا القرم ولا غيرهم من النساء وليس كذلك بل الحديث دال على تفضيلهن على جميع النساء لدلالته على تفضيلهن على بقية العرب مع قيام الدليل على تفضيل العرب على غيرهم ثم إن هذا الحديث إنما سيق والله أعلم في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فلم يقصد التعرض لمريم التي انقضت زمانها بنفى ولا إثبات والله أعلم ﴿الرابعة﴾ في هذه الرواية صالح نساء قريش وفي غيرها نساء قريش والمطلق محمول على المقيد فالمحكوم له بالخيرة إنما هو صالح نساء قريش لا غيرهن قال أبو العباس القرطبي ويعنى بالصلاح هنا صلاح الدين وصلاح المخالطة للزوج وغيره كما دل عليه قوله أحناء وأرطاه ﴿الخامسة﴾ قوله أحناء أى أشفقه والحنانية على ولدها التي تقوم عليهم بعد تيممهم فان تزوجت فليس بحانية قاله الهروي وقوله على ولد قد عرفت أن في الرواية الأخرى على يتيم فقد يجعل هذا من الاطلاق والتقييد ويحمل المطلق على المقيد وقد يقال هو من ذكر بعض أفراد العموم فهي حانية على ولدها مطلقاً لكن الذى تقوى حاجته إلى جنوها هو اليتيم أما من أبوه حتى فستغن عنها برقد أبيه ولذلك قيد الولد بالصغر لاستغنائه عن جنو الأم بعد كبره ﴿السادسة﴾ قوله وأرطاه على زوج أى أحفظ وأصون وقوله في ذات يده أى في ماله المضاف إليه والمراد حفظها مال الزوج وحسن تديره في النفقة وغيرها وصيائته عن أسباب التلف ﴿السابعة﴾ قوله أحناء وأرطاه أصله أحنأهن وأرعاهن ولكنهم لا يتكلمون به إلا من ردأه أبو حاتم المجسني وغيره وهو نظير الحديث الآخر كان النبي ﷺ أحسن الناس وجهاً وأحسن خلقاً والحديث الآخر عندي أحسن العرب وأجمل أم حبيبة ﴿الثامنة﴾ فيه فضل هاتين المصلتين (أحدهما)

وعن عمر قال : تأيبت حفصة ابنة عمر من خنيس بن حذافة أو حذيفة شك عبد الرزاق وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرًا فتوفي بالمدينة قال فلقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة

الخو على الأولاد والشفقة عليهم وحسن تربيتهم والقيام عليهم إذا كانوا أيتاما ونحو ذلك (والثانية) مراعاة حق الزوج في ماله وحفظه والأمانة فيه وحسن تديره في النفقة وغيرها وصيائته ونحو ذلك ﴿ التاسعة ﴾ أراد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب يحتمل أن يكون لما يفهم منه من الترغيب في نكاح القرشيات لما دل عليه من مراعاة حال الزوج في حياته في ماله وثقته وبعد موته فيمن يخلفه يتيمًا وقد ذكر أم حاببا الفقهاء أنه يستحب نكاح النسبية ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى تأكد الاستحباب ويحتمل أن يكون لما دل عليه من فضل القرشيات فيستفاد منه أمر الكفاءة وأن غيرهن ليس كفوا لهن ، ويحتمل أن يكون لما دل عليه من توفيرهن في أمر النفقة فيستفاد منه اتفاق الزوج على زوجته وقد أورده البخاري في كتاب النفقات وبوب عليه باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة ﴿ العاشرة ﴾ قد عرف بالرواية التي نقلناها من صحيح مسلم سبب هذا الحديث وهو اعتذار أم هانئ لما خطبها النبي ﷺ بكبر سنها وبأنها ذات عيال فرقت بالنبي ﷺ في أن لا يتأذى بتزوج كبيرة السن ولا بمخالطة عيالها وهم في إخلائها نفسها لمصالحهم وتعز بها عليهم ولو كان غيرها لآثر مصلحة نفسه معرضا عن مصاحبة الزوج والعيال فيلبي ذكره مذاق أسباب الحديث والله أعلم

➤ الحديث الرابع ➤

وعن عمر قال تأيبت حفصة ابنة عمر من خنيس ابن حذافة أو حذيفة شك

قلتُ إن شئتَ أنكحْتُكَ حفصةَ قال سأُنظرُ في ذلكَ فلمِيتُ لِيَا لِي
فَلَقِيَنِي فَقَالَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا قَالَ عَمْرُ فَلَقِيَتُ أَبَا بَكْرٍ
فَقُلْتُ إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرِ فَلَمْ يُرْجِعْ إِلَى شَيْئًا
فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى عُمَانَ فَلَمِيتُ لِيَا لِي فَخَطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَعَلَّكَ وَجَدْتَ حِينَ
حِينَ عَرَضْتَ عَلَى حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا ؟ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ
فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْني أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا حِينَ عَرَضْتُهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا وَلَمْ أَكُنْ لَا فَنَشَى سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَلَوْ تَرَكَهَا نَكَحْتُهَا رَوَاهُ بُخَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَمِلَتْهَا

عبد الرزاق وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرا فتوفي بالمدينة قال فلقيت
عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقلت إن شئتَ أنكحْتُكَ حفصةَ قال سأُنظرُ
في ذلكَ فلبثتُ لِيَا لِي فَلَقِيَنِي فَقَالَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا قَالَ عَمْرُ فَلَقِيَتُ
أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرِ فَلَمْ يُرْجِعْ إِلَى شَيْئًا فَكُنْتُ عَلَيْهِ
أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى عُمَانَ فَلَمِيتُ لِيَا لِي فَخَطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَعَلَّكَ وَجَدْتَ
عَلَى حِينَ عَرَضْتَ عَلَى حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا قَالَ قُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ فَمَا لَمْ يَمْنَعْني
أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا حِينَ عَرَضْتُهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا
وَلَمْ أَكُنْ لَا فَنَشَى سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ تَرَكَهَا نَكَحْتُهَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ اسْحَقَ بْنِ رَاهُوِيَه عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَالْبُخَارِيِّ مِنْ
طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ يَوْسُفَ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ وَالْبُخَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ

ابن سعد والبخارى وحده من طريق شعيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن عمرو في هذه الروايات غير المحكية عن النساء أولا، خنيس ابن حذافة السهمي من غير شك وفيها أيضا قبلتها بدل نكحتها ﴿الثانية﴾ قوله تأيئت بتشديد الياء أى مات عنها زوجها أو طلقها قال في المشارق وقد استعمل الأئمة في كل من لا زوج له وإن كان بكرا وذكر في النهاية تبع الله وروى أن هذا هو الاصل واقتصر عليه في الصحاح ﴿الثالثة﴾ خنيس بضم الخاء المعجمة وفتح النون وإسكان الياء المثناة من تحت وبالسین المهملة والمعروف أنه ابن حذافة كما جزم به غير عبد الرزاق وهو مقدم على شك عبد الرزاق ولما روى النساء الحديث من طريق عبد الرزاق اقتصر على قوله خنيس وحذف الشك في اسم أبيه وهو قرشى سهمي وهو أخو عبد الله بن حذافة وقد اقتصر في الحديث على شهوده بدرا وذكر ابن عبد البر أنه شهد أحدا أيضا وحصلت له بهجراحة مات منها بالمدينة وضعف ذلك أبو الفتح اليعمرى وقال إنه ليس بشيء وأن المعروف أنه مات بالمدينة على رأس خمسة وعشرين شهرا بعد رجوعه من بدر انتهى ويؤيد هذا التضعيف أن الأكثرين على أنه عليه الصلاة والسلام تزوج بها سنة ثلاث من الهجرة ولا يمكن مع ذلك استشهاد خنيس بأحد لأنها كانت في شوال سنة ثلاث فلم يبق بعدها من السنة ما تنقضى فيه العدة وقد استشكل الذهبي ذلك وحل والذى رحمه الله ذلك بتوهم ابن عبد البر في قوله أنه استشهد بأحد وبسط ذلك في ترجمة حفصة رضي الله عنها من هذا الشرح ﴿الرابعة﴾ استدلل به على أنه لا بأس بعرض الانسان بنته وغيرها من مولياته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد عليها وعلى المعروضة عليه وأن ذلك لا ينبغي الاستحياء منه وقد بوب على ذلك البخارى والنسائي ﴿الخامسة﴾ المعروف ما في هذا الحديث من ان عرضها على عثمان كان قبل عرضها على ابي بكر وعكس ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة حفصة وزاد فيه ان عمر رضي الله عنه انطلق إلى رسول الله ﷺ فشكى إليه عثمان واخبره بعرضه حفصة عليه فقال رسول

وعن الأعرَج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ
(لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه)
وعن نافع عن ابن عمر مثله زاد البخاري «حتى يترك الخطيب قبله
أو ياذن له الخطيب» وزاد في حديث أبي هريرة حتى ينسكح أو
يترك وقال مسلم في حديث ابن عمر (إلا أن ياذن له) وله من حديث
عقبة (حتى يذر)

الله ﷺ يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هو خير من حفصة
وتبعه على ذلك أبو الفتح اليعمرى والذهبي وذكر والذي رحمه الله في ترجمة حفصة
من هذا الشرح انه وم وان الصواب ما في هذا الحديث وقال ابن عبد البر في
الاستيعاب في ترجمة رقية ما نصه: وفي الحديث الصحيح عن سعيد بن المسيب
قال (أم عثمان من رقية بنت رسول الله ﷺ وأمت حفصة من زوجها فر عمر
بعثمان فقال هل لك في حفصة وكان عثمان قد سمع رسول الله ﷺ يذكرها فلم
يجبه فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال هل لك في خير من ذلك أتزوج أنا حفصة
وأزوج عثمان خيراً منها أم كلثوم) قال هذا معنى الحديث وقد ذكرناه باسناده
في التمهيد وهو أصح شيء فيما قصدناه انتهى والمروفي ان الساكت لكونه سمع
رسول الله ﷺ يذكرها هو أبو بكر كما في حديث الصحيح وكذلك ذكره
أبو عمر في ترجمة حفصة وهو مقدم على هذا المرسل السادسة (فان قلت) كيف
عرضها على عثمان ثم على أبي بكر رضي الله عنهم وهو لا يملك إجبارها لكونها ثيباً
(قلت) لو رضى أحدهما لزوجها له بشرطه وهو رضاها وقد كان يعلم أنها
لا تخافه في مثل ذلك وقد بوب عليه النسائي باب انكاح الرجل ابنته الكبيرة
فان أراد بالاجبار فهو ممنوع إذا كانت ثيباً وإن أراد بالرضا فسلم (السابعة) كان
عرضها على عثمان وهو عذب بعد وفاة رقية وقبل تزوج أم كلثوم وأما على

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا
الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ هَذَا الْمَالُ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ وَأُمُّ رُومَانَ تَحْتَهُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُوُفِّيتَ سَنَتَيْ
مِنَ الْهَجْرَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ وَقَبْلَ طَامِ الْخَنْدَقِ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ
فَهُوَ بَعْدُ تَزَوُّجِ النَّبِيِّ ﷺ حَفْصَةَ بِلَا شَكٍّ فِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَرَضِ الرَّجُلِ ابْتِنَتْهُ
حَلًى مِنْهُ هُوَ مُتَزَوِّجٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ﴾

وَعَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا يَخْصِبُ أَحَدُكُمْ عَلَى
خُطْبَةِ أَخِيهِ » وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ
فِي الْبَيْمِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ
الْإِسْحَاقِ بْنِ سَعْدٍ وَمُسْلِمٌ وَحَدَّثَهُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي كُلُّهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ وَتَقْدِمُ ذِكْرَ فَوَائِدِهِ فِي الْبَيْمِ

﴿ الْحَدِيثُ السَّادِسُ ﴾

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ
إِلَيْهِ هَذَا الْمَالُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
الدُّورِيِّ عَنْ أَبِي ثَمِيلَةَ يَحْيَى بْنِ وَاضِحٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ
عَنْ أَبِيهِ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ
ابْنِ الْحُبَابِ عَنْ الْحَمِّينِ بْنِ وَاقِدٍ وَقَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ
الْشَيْخَيْنِ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ
﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾ الْحَسْبُ بَفَتْحِ السِّينِ أَصْلُهُ الشَّرْفُ بِالْأَبَاءِ وَمَا يَمُدُّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ
مُفَاخَرَةٍ وَجَمْعَةُ أَحْسَابٍ وَقَوْلُهُ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ كَذَا وَقَعَ فِي أَصْلِنَا مِنْ
مُسْنَدِ الْأَمَامِ أَحْمَدَ وَصَوَابِهِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَكَذَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ
حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ وَالْوَجْهُ أَنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّتِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهَا فَيُؤْتِي بِوصفِ

الاحساب مؤنثاً لأن الجموع مؤنثة وكأنه روعي في التذكير المعنى دون اللفظ وأما الذين فلا يظهر له وجه لأنه ليس وصفاً لأهل الدنيا وإنما هو وصف لأحسابهم إلا أن يكون اكتسب ذلك منه للمجاورة ككتساب الأعراب من المجاور في قوله تعالى (وأيدىكم إلى المرافق) وفي قوله جحر ضب خرب في أمثلة لتلك معروفة **﴿الثالثة﴾** هذا الحديث يحتمل أن يكون خرج مخرج الدم لذلك لأن الاحساب إنما هي بالإنسان لا بالمال فصاحب النسب العالي هو الحبيب ولو كان فقيراً والوضع في نسبه ليس حسيباً ولو كان ذا مال ويحتمل أن يكون خرج مخرج التقرير له والأعلام بصحته وإن تفاخر الإنسان بآبائه الذين انقضوا مع فقره لا يحصل له حسباً وإنما يكون حسبه وشرفه بما له فهو الذي يرفع شأنه في الدنيا وإن لم يكن طيب النسب ويدل للاحتمال الثاني ما رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه من حديث قتادة عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ (الحسب المال والكرم التقوى) قال الترمذي حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقد ذكر بعضهم أن الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن لهم آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء وروى الحاكم في مستدركه من حديث مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (كرم المرء دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم **﴿أربعة﴾** ويترتب على هاذين الاحتمالين أن المال هل هو معتبر في كفاءة النكاح حتى لا يكون الفقير كفواً للغنية أو ليس معتبراً فإن الحسب ليس هو المال وإنما هو النسب إن جعلناه ذماً دل على أن المال غير معتبر وإن جعلناه تقريراً اعتبرناه وفي ذلك خلاف لأصحابنا الشافعية والأصح عندهم عدم اعتباره وقد فهم النسائي من هذا الحديث هذا المعنى في الجملة فأورده في سننه في كتاب النكاح وبوب عليه الحسب وإذا قلنا باعتبار اليسار في الكفاءة فهل المعتبر يسار بقدر المهر والنفقة فإذا أيسر به فهو كفؤ لصاحبة الألوף أو لا يكفي ذلك بل الناس أصناف غنى ومتوسط

«باب ما يحرم من النكاح»

عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق »

وفقير وكل صنف اكفاء وإن اختلفت المراتب في ذلك لأصحابنا وجهان أصحهما عندهم الثاني وذكر القاضي حسين في فتاويه أنه لو زوج بنته البكر بمهر مثلها رجلا معسرا بغير رضاها لم يصح النكاح على المذهب لبخس حقها كتزويجها بغير كفو

-- باب ما يحرم من النكاح --

﴿الحديث الاول﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ «نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته لرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق» (فيه) فوائد ﴿الاول﴾ أخرجه الأئمة الستة من طريق مالك وليس في رواية أبي داود والترمذي تفسير الشغار وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق عبيد الله بن عمر وفيه قلت لنافع ما الشغار قال «ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق» وليست هذه الزيادة عند النسائي وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الرحمن السراج بدون تفسير الشغار ومن طريق أيوب بلفظ لا شغار في الاسلام كلهم عن نافع عن ابن عمر ﴿الثانية﴾ ظاهر أن تفسير الشغار من تمة المرفوع وتقدم أن في رواية عبيد الله بن عمر أنه من قول نافع فيكون حينئذ مدرجا في رواية مالك وقال الشافعي رحمه الله لا أدري تفسير الشغار في الحديث من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو من مالك حكاه عنه البيهقي في

المعرفة وقال الرافعي قال الأئمة وهذا التفسير يجوز أن يكون مرفوعا ويجوز أن يكون من عند ابن عمر وقال ابن عبد البر كلهم ذكر عن مالك في تفسير الشغار ما تقدم انتهى وظاهر هذه العبارة أن التفسير لمالك ويحتمل أن مرادهم أنهم ذكروا ذلك عن مالك في روايته ثم إن هذا منتقض بالتعني ومعن بن عيسى فأنهما لم يذكرنا التفسير في روايتهما عن مالك رواه عن الأول أبو داود ومن طريق الثاني الترمذي لكن رواه النسائي من طريق معن بن عيسى عن مالك وفيه هذا التفسير وروى هذا الحديث مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه تسمير الشغار موصولا بالحديث ورواه النسائي فجعله من قول عبيد الله وكلام ابن حزم يقتضي أن التفسير مرفوع في حديث ابن عمر وفي حديث أبي هريرة تمسكا بظاهر اللفظ وهو الحق إلا أن يقوم دليل على الإدراج وقال أبو العباس القرطبي جاء تفسير الشغار حديث ابن عمر من قول نافع وفي حديث أبي هريرة من كلام رسول الله ﷺ، وفي مساقفه وظواهره الرفع، ويحتمل أن يكون تفسيراً من أبي هريرة أو غيره وكيف ما كان فهو تفسير صحيح موافق لما حكاه أهل اللسان فإن كان من قول رسول الله ﷺ فهو المقصود وإن كان من قول صحابي فقبول لأنهم أعلم بالمقال وأقعد بالحال (الثالثة) قوله نهى عن الشغار أى عن نكاح الشغار وهو مصرح به في رواية ابن وهب عن مالك حكاه ابن عبد البر وكان الشغار من أنكحة الجاهلية (الرابعة) اعتبر في الحديث في تفسير الشغار وصفين (أحدهما) اشتراط أن يزوجه الآخر ابنته (والثاني) أن لا يكون بينهما صداق وقد اختلف العلماء في صورة نكاح الشغار ونشأ اختلافهم في ذلك من اختلافهم في المعنى الذي اقتضى بطلانه فأكثر الشافعية على أن مقتضى للبطلان التشريك في البضع فإن بضع كل من المرأتين قد جعل موردا للعقد وصداقاً للآخرى واستنبطوا هذا من قوله وليس بينهما صداق ولم يجعلوا مقتضى للبطلان عدم الصداق لأن تسمية الصداق عندهم غير واجبة وإعلاء مقتضى للبطلان جعل البضع صداقاً وذلك مخالف لا يراد عقد النكاح عليه.

فخرجوا عن ظاهر الحديث في الوصفين معا اشتراط تزويج الآخر ابنته فانه باطل عندهم وإن لم يجز شرط بل قال زوجتك بنتي وتزوجت بنتك وقال الآخر مثله وصححوه البطلان ولو سميا مع ذلك صداقا كما سيأتي والمعنى المقتضى للبطلان عندهم أن يقول على أن يكون بضع كل واحدة صداقا للآخرى فهذا مستقل عندهم بالأبطال للمعنى الذي قدمناه عنهم وهو التشريك في البضع وجعلوا هذا المعنى مستتبعا من الأمرين المذكورين في الحديث فان اشتراط أن يزوجه الآخر ابنته وعدم ذكر الصداق يدل على أنه مع العقد على البضع جملة صداقا للآخرى فجعلوا هذا المعنى المستتبعا هو المعتبر وعملوا بالوصفين بهذا الطريق وإن ألغوهما بحسب الظاهر فلم يجعلوا خصوصية الشرط ولا خصوصية ترك تسمية الصداق معتبرة وإنما المعتبر مادلا عليه من التشريك في البضع وقصروا الإبطال على ما اذا صرح بذلك فلو قال كل واحد زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وقبل الآخر ولم يصرحا بجعل البضع صداقا صح على أصح الوجهين عند الرافعي والنووي لكن نص الشافعي على البطلان في هذه الصورة وهو ظاهر الحديث ولفظه إذا نكح الرجل ابنة الرجل أو المرأة إلى أمرها من كانت على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فلا يحل النكاح وهو منسوخ حكاة عنه البيهقي في المعرفة ثم قال وهو يوافق التفسير المنقول في الحديث الصحيح وخص إمام الحرمين هذين الوجهين بما إذا كانت الصيغة هذه ولم يذكر مهورا وقطع بالصحة فيما لو قال زوجتك بنتي بألف على أن تزوجني بنتك وقال ليس الفرق لذكر المهر بل لأنه روي في بعض الطرق اثبات أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه صاحبه ابنته ففسر بهذا القدر من غير مزيد قال الرافعي ولك أن تقول هذا التفسير حاصل سواء ذكر المهر أو لم يذكره وليس فيه تعرض لترك المهر كالمهر في غير ذلك لذكره فلا يصلح مستندا للفرق انتهى ولو صرح مع جعل البضع صداقا بتسمية مهر بطل على الأصح عند أصحابنا

وعليه نص الشافعي في الاملاء وهو ظاهر نصه في المختصر ولذلك حكاه عنه ابن عبد البر وابن حزم فظهر بذلك أن المدار عنه هم على التشريك في البضع خاصة ولو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق لبنتي فقبل صنع الأول وبطل الثاني، ولو قال وبضع بنتي صداق لبنتك بطل الأول وصح الثاني قال الشافعي رضي الله عنه بعد تفسير الشغار كأنه يقول صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى حكاه عنه البيهقي في المعرفة ثم قال والظاهر أن هذا تأويل من الشافعي للتفسير الذي رواه في حديث مالك قال وقد روي عن نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وفيه من الزيادة والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق؛ بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه، قال فيشبهه إن كانت هذه الرواية صحيحة أن يكون هذا التفسير من قول ابن جريج أو من فوجه والله أعلم قال القفال من الشافعية العلة في بطلانه التعليق والتوقيف فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك ومقتضى هذا أنه لا بد أن يقول فيه ومهما انعقد نكاح بنتي انعقد نكاح بنتك ولهذا قال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال الرافعي وهذا فيه تعليق وشرط عقد في عقد وتشريك في البضع قال الامام والذي رحمه الله في شرح الترمذي وينبغي أن يزداد وأن لا يكون مع البضع صداقا آخر للخلاف المتقدم فيما إذا ذكر مع البضع صداقا آخر انتهى وذكر الشيخ تقي الدين مثل كلام الغزالي والرافعي وزاد أن في هذه الصورة اشتراط عدم الصداق وهو مفسد عند مالك (قلت) وإنما يكون فيه ذلك إذا لم يذكر مع البضع صداقا آخر فهذه الزيادة التي ذكرها والذي رحمه الله متعينة والله أعلم وقد أشار الرافعي إلى الاعتراض على التعليل بالتشريك في البضع بأن المفسد هو التشريك من جهة واحدة وذلك إذا زوجتا من رجلين وهنا للتشريك بمجهتين مختلفتين وأمكن أن يلحق بما إذا زوج أمته ثم باعها أو صدقها امرأة انتهى وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة

يشبهه برجل تزوج امرأة واستثنى عضوا من أعضائها وهو مالا خلاف في
فساده لأن كل واحد منهما قد زوج وليته واستثنى بضعها حين جعله مبرا
لصاحبها قال وعلة بعضهم بأن المعتقد له معقود به وذلك لأن العقد لها وبها
فحصار كالعبد زوج على أن تكون رقبته صداقا للمرأة انتهى وهذا المحكى
عن ابن أبي هريرة وعن بعضهم هو المعبر عنه بالتشريك في البضع إلا أنه عبر عن
ذلك بعبارة أخرى وقد ذكر الرافعي هذا المحكى عن بعضهم حين ذكر التعليل
بالتشريك في البضع فقال وربما شبه بهذا قال كما لا يجوز أن يكون
الرجل ناكحا وصداقا لا يجوز أن تكون المرأة مذكوة وصداقا
ثم اعترضه الرافعي بأن سبب البطلان في هذه الصورة ملك الزوجة الزوج وهذا
معنى لو عرض رفع النكاح فإذا قارن ابتداء منع الانعقاد انتهى وقال الرافعي في
تعليل القتال بالتعليل والتوقيف إن اقتضاء التعليق والتوقيف البطلان ظاهر ولكن
ليس في صورة نكاح الشغار المشهور لفظه تعليل وإعماهى على لفظ الاشتراط ثم قال
ويشبه أن يقال كان العرب يفهمون منه التعليق إذ يستعملون لفظه انتهى وقد
ظهر بذلك اختلاف الشافعية في تعليل البطلان هل هو التشريك في البضع أو
الشرط أو الخلف عن المهر أو التعليق والتوقيف فهذه أربعة أقوال والأقوال
الثلاثة الأولى عند الحنابلة وصحح ابن تيمية في المحرر الأول وبالناسي قال الخرقى
وعلى الثالث نص أحمد وعبارة ابن تيمية في المحرر ومن زوج وليته من رجل على
أن يزوجه الآخر وليته فأجابه ولا مهر بينهما لم يصح العقد ويسمى نكاح
الشغار وإن سمي مهر اصح العقد بالمسمى نص عليه وقال الخرقى لا يصح أصلا وقبل
إن قال فيه وبضع كل واحدة مهر الأخرى لم يصح وإلا صح وهو الأصح وذكر
ابن عبد البر في التمهيد أن جملة أصحاب مالك كلهم ذكر عن مالك في تفسيره أنه
الرجل يزوج أخته أو وليته من رجل آخر على أن يزوج ذلك الرجل منه ابنته
أو وليته ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى دون صداق قال وهذا
مالا خلاف فيه بين العلماء أنه الشغار المنهى عنه في هذا الحديث ثم قال بعد
ذلك ييسر إن الشغار في الشريعة أن ينكح الرجل رجلا وليته على أن ينكحه

الآخر وليته بلا صداق بينهما على ما قاله مالك وجماعة الفقهاء وكذلك ذكره
 الخليل بن أحمد انتهى فلم يذكر في الكلام الثاني أن يكون بضع كل واحدة
 صداقا للأخرى وعبارة ابن شاس في الجواهر ونكاح الشغار يفسخ أبدا على
 الأصح وإن ولدت الأولاد وهو مثل زوجني ابنتك على أن أزوجك ابنتي ولا
 مهر بينهما فإن سمى شيئا فيهما أو في أحدهما ففسخ ما سمى قبل البناء وفسخ
 الآخر أبدا وجعل الظاهرية ومنهم ابن حزم علة البطلان الشرط فصوروه بأن
 يتزوج هذا ولية هذا على أن يزوجه الآخر وليته وقالوا لا فرق بين أن يذكر
 مع ذلك صداقا أم لا وتمسكوا في ذلك بحديث أبي هريرة فإنه لم يذكر فيه
 في تفسير الشغار ما ذكره في حديث ابن عمر من قوله ليس بينهما صداق وقالوا
 إن في حديث أبي هريرة زيادة يجب الأخذ بها وقال الشيخ تقي الدين قوله ولا صداق
 بينهما يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن ذكر ذلك لملازمته لجهة
 الفساد على الجملة ففيه إشعار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي **الخامسة** **ج**
 حمل أكثر العلماء هذا النهي على التحريم وقالوا يبطلان النكاح وهو قول مالك
 والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وذهب ابن القاسم إلى أنه يفسخ
 قبل الدخول ولا يفسخ بعده وهو رواية عن مالك وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى صحته ويجب مهر المثل وحكاها ابن المنذر عن عطاء
 وعمر بن دينار ومكحول والزهري والثوري وأصحاب الرأي وحكاها ابن عبد البر
 وابن حزم عن الليث بن سعد وقال النووي في شرح مسلم هو رواية عن أحمد
 وإسحق وبه قال أبو ثور وابن جرير والذي حكاها ابن المنذر عن أبي ثور
 البطلان والذي حكاها ابن حزم عن عطاء أيضا البطلان وقال ابن عبد البر أجمع
 العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوزواختلفوا في صحته وكذا قال النووي أجمع العلماء
 على أنه منهي عنه لكن اختلفوا هل هو منهي يقتضي إبطال النكاح أم لا حكى
 الخلاف في إبطاله وصحته وكذا قال أبو العباس القرطبي لا خلاف بين العلماء
 في منع الاقدام عليه لكن اختلفوا فيما إذا وقع هل يفسخ وكذا قال الشيخ
 تقي الدين في شرح العمدة اتفق العلماء على المنع منه وتبعمهم والذي رحمه الله في شرح

الترمذى حكى إجماع العلماء على تحريمه وفيما ذكره نظر فائق أبا حنيفة ومن قال بقوله يقولون بجوازهم وقد عبر ابن عبد البر والبيهقي والخطابي في حكاية هذا المذهب بالجواز وكذا عبر به صاحب الهداية من الحنفية ويوافق هذا أن المقرر في الأصول أن النهى يشتمل التحريم والكراهة والذي هو حقيقة في التحريم إنما هو صيغة افعل (١) ويمكن أن يقال أراد هؤلاء بالجواز الصحة وقد يقال سلمنا أن النهى للتحريم لكن لا يلزم من ذلك البطلان فإن الذي حكاها الامام نضر الدين الرازي في المحصول عن أكثر الفقهاء أن النهى لا يقتضى الفساد فلا يصح وبطل المسمى كما قالوا في المهر القاسد وجواب ذلك في قول الشافعى رحمه الله أن النساء محرمات إلا ما أحل الله من نكاح أو ملك يمين فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح، والشغار محرم نهى رسول الله ﷺ عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله ﷺ من نكاح لم يحل به المحرم انتهى ويدل على البطلان قوله عليه الصلاة والسلام لا شغار في الإسلام وهو في صحيح مسلم كما تقدم وفي سنن أبي داود من طريق محمد بن اسحق قال حدثني عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أن العباس ابن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن بنته وكانا جعللا صداقا فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وقوله وكانا جعللا صداقا هو بضم الجيم مبنى للمفعول أى ذلك الفعلان أو النكاحان وقد ضبطناه كما ذكرته بالضم في سنن البيهقي الكبرى ويدل عليه أن في معالم السنن للخطابي في هذا الحديث وكانا جعللا صداقا بزيادة ضمير وفهم ابن حزم من اللفظ الاول أنهما سميا مع ذلك صداقا فيرد به على من قال من الشافعية أنه لو سمي مع ذلك صداقا صح قال فهذا معاوية بمحصرة الصحابة لا يعرفه منهم يخالف فيفسخ هذا النكاح وإن ذكرنا فيه الصداق ويقول الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فارتفع الاشكال انتهى وفيه نظر لما عرفته (السادسة) لا يخفى أن ذكر البنت في هذا الحديث مثال فكل مولية كذلك وقد عرفت أن في بعض الروايات ذكر الاخت أيضا وقال النووي في شرح مسلم أجمعوا على أن غير البنات من الاخوات وبنات

(١) كذا في النسخة ولعل الصواب (لا تفعل) بدل (افعل) . ع

الأخ والعمة وبنات الأعمام والاماء كالبنيات في هذا انتهى وليست صورة الاماء
 أن يقول زوجتك جاريتي على أن تزوجني جاريتك فان هذا باطل من جهة
 أخرى وهي أن شرط نكاح الأمة أن لا يكون في ملكه جارية ولا صورته
 زوجتك جاريتي على أن تزوجني بنتك وتكون رقبة جاريتي صداقا لبنتك
 فقد ذكر ابن الصباغ من الشافعية أن النكاحين فيها صحيحا لأنه لا تشريك
 فيما يرد عليه عقد النكاح ويفسد الصداق ويجب لكل واحدة مهر المثل حكاه
 عنه الرافعي والنووي ثم قالوا ويجيء على معنى التعليق والتوقيف أن يحكم
 ببطان النكاحين انتهى وقد عرفت أن معنى التعليق والتوقيف مرجع عند
 أصحابنا وإنما صورتها زوجتك أمتي على أن تزوجني بنتك ويكون بضع كل
 واحدة منهما صداقا للآخرى وليس في هذا التصوير أمة من الجانبين بل من
 جانب واحد والله أعلم ﴿السابعة﴾ قال النووي قال العلماء الشغار بكسر الشين
 المعجمة وبالغين المعجمة أصله في اللغة الرفع يقال شغرت الكلب إذا رفع
 رأسه ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك انتهى وقال
 صاحب النهاية قيل له شغار لارتفاع المهر بينهما من شغل الكلب إذا رفع إحدى
 رجله ليبول انتهى وحكى الخطابي هذا عن بعضهم ثم قال وهذا القائل لا ينفصل
 ممن قال بل سمي شغارا لأنه رفع العقد من أصله فارتفع النكاح والمهر معا
 ويبين لك أن النهي قد انطوى على الأمرين معا أن البذل هنا ليس شيئا غير
 العقد ولا العقد شيئا غير البذل فهو إذا فسد مهرا فسد عقدا وإذا أبطلته
 الشريعة فانما أفسدته على الجهة التي كانوا يوقعونه وكانوا يوقعونه مهرا وعقدا
 فوجب أن يفسدا معا انتهى فهذه ثلاثة أقوال على تفسير الشغار بالرفع قال
 الرافعي وفي بعض الشروح أن الكلب إذا كان يبول حيث يصل من غير مبالاة
 قيل شغل الكلب برجله فسمى شغارا لعدم المبالاة فيه بالمهر وقال ابن عبد البر
 للشغار في اللغة معنى لا مدخل لذكره هنا وذلك أنه مأخوذ عندهم من شغار
 كلب إذا رفع رجله ليبول وذلك زعموا ألا يكون منه إلا بعد مفارقة
 للصغير على حال يمكن فيها طلب الوثوب على الأثني للنسل

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (قال لا يجمع بين
المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها)

وهو عندهم للكلب إذا فعله علامة بلوغه إلى حال الاحتلام من الرجل ولا
يرفع رجله للبول إلا وهو قد بلغ ذلك المبلغ يقال منه شغل الكلب إذا رفع
رجله فبال أم لم يبل ويقال شغرت المرأة أشغلها شغراً إذا رفعت رجلها للنكاح
انتهى ثم قال النووي وقيل هو من شغل الكلب إذا خلا خلوه عن الصداق
انتهى قال الرافعي ويقال خلوه عن بعض الشروط وقال صاحب النهاية بعد
كلامه المتقدم وقيل الشغل البعد وقيل الاتساع انتهى فهذه ثلاثة أقوال غير
ما تقدم وهى الخلو والبعد والاتساع وعن القاضي عياض فى المشارق بقوله
وقيل من رفع الصداق فيه وبعده منه انتهى وهذا يقتضى رجوع البعد إلى
المعنى المشهور وهو الرفع والله اعلم

﴿ الحديث الثانى ﴾

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال
« لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » وعن أبي
سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ « لا تنكح المرأة وخالتها
ولا المرأة وعمتها » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه من الطريق الأولى البخارى
ومسلم والنسائى من طريق مالك عن أبي الزناد وأخرجه النسائى أيضاً من
رواية جعفر بن ربيعة كلاهما عن الأعرج وأخرجه من الطريق الثانية مسلم
من رواية شيبان بن عبد الرحمن وهشام الدستوائى فرفعهما والنسائى من رواية
أبي اسمعيل القناد ثلاثتهم عن يحيى بن أبى كثير ومسلم والنسائى أيضاً من
رواية عمرو بن دينار كلاهما عن أبى سلمة وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه
من رواية محمد بن سيرين وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائى من طريق
الزهري عن قبيصة بن ذؤيب ومسلم والنسائى والبخارى تعليقاً من طريق

الشعبي كلهم عن أبي هريرة وفي رواية قيسمة بن ذؤيب في صحيح البخاري قال ابن شهاب فترى خالة أبيها بتلك المنزلة لأن عروة حدثني عن عائشة قالت (حر وامن الرضاة ما يحرم من النسب) وفي صحيح مسلم قال ابن شهاب فترى بخالة ايها وعمة أبيها بتلك المنزلة ولفظ رواية الشعبي (لا تنكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى) لفظ أبي داود ولفظ الترمذي بمعناه وهو عند الشافعي مختصر وقال الشافعي رحمه الله لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة وقد روى من حديث لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر حكاه عنه البيهقي ثم قال والذي قال من رواية هذا الحديث من غير جهة أبي هريرة فهو كما قال، روى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأنس ابن مالك ومن النسائي عن عائشة كلهم عن النبي ﷺ إلا أن شيئاً من هذه الروايات ليس من شرط صاحبى الصحيح البخاري ومسلم وإنما اتفقا ومن قبلهما ومن بعدهما من حفاظ الحديث على إثبات حديث أبي هريرة في هذا الباب والاعتماد عليه دون غيره وقد أخرج البخاري رواية عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في هذا ثم قال وقال داود بن أبي هند وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة فالحفاظ يرون رواية عاصم خطأ وأن الصحيح رواية ابن عون وداود وقال الامام علاء الدين بن الترمكاني معترضاً على البيهقي قد أثبت أهل الحديث من رواية اثنين غير أبي هريرة فأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس وأخرجه الترمذي أيضاً وقال حسن صحيح وأخرجه البخاري من حديث جابر كما ذكره البيهقي فيحمل على أن الشعبي سمعه منهما أعني أبا هريرة وجابراً وهذا أولى من تخطئة أحد الطرفين إذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على أن داود ابن أبي هند اختلف عنه فيه فروى عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي وأخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه

أن لا يكون صحيحا كما عرف وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى وما قاله من أنه يحتمل سماع الشعبي له منهما صرح به حماد بن سلمة فى روايته لهذا الحديث عن عاصم عن الشعبي عن جابر وأبى هريرة كذلك ذكره الحافظ أبو الحجاج المزي فى الاطراف الا أن البيهقى حكى عن الحافظ أن روايه عاصم خطأ اذا تقرر ذلك فما قاله الشافعى رضى الله عنه صحيح عنده لأن حديث جابر وان أخرجه البخارى فانه عقبه بذكر الاختلاف فيه وكل من داود وابن عون لو اتفرد أولى من عاصم الاحول لأنهما مجمعان على ثقتهما لا نعلم أحدا تكلم فيهما وتكلم فى عاصم غير واحد فكان يحى القطان لا يحدث عنه يستضعفه وقال أبو احمد الحاكم ليس بالحافظ عندهم ولم يحمل عنه ابن ادریس لسوء ما فى سيرته ولما نريد بذلك تضعيف عاصم بل ترجيح روايتهما عليه فهذان وجهان من وجوه الترجيح كثرة الرواة وكونهما مجمعا على ثقتهما ثم أخذ والذى رحمه الله يعين ضعف جميع أحاديث الباب غير حديث أبى هريرة إما مطلقا وإما على طريقة الشافعى فليراجع ذلك من كلامه وقال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أن هذا الحديث لم يروه أحد غير أبى هريرة وقد رواه على بن أبى طالب وابن عباس وابن عمرو وعبد الله بن عمرو وجابر كما رواه أبو هريرة قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى ولم يسم ابن عبد البر قائل ذلك من أهل الحديث وأظنه أراد به الشافعى فان كان أراد فهو لم يقل لم يروه وإنما قال لم يثبت ثم قال ابن عبد البر وأظن قائل ذلك القول لم يصحح حديث الشعبي عن جابر وصحح حديث الشعبي عن أبى هريرة والحديثان جميعا صحيحان ﴿الطانية﴾ قوله لا يجمع قال أبو العباس القرطبي الرواية فيه بالرفع على الخبر من المشروعية فيتضمن النهى عن ذلك قلت وكذا قوله فى الرواية الطانية لا تنكح المرأة وخالتها هو بالرفع أيضا علم الخبر وهو بمعنى النهى ﴿الطالئة﴾ فيه تحريم الجمع فى النكاح بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهو يجمع على تحريمه كما حكاه ابن المنذر وابن عبد البر والنووى وغيرهم وقال الشافعى رضى الله عنه هو قول من لقبى من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته حكاه عنه البيهقى فى المعرفة

وقال النووي بعد حكايته إجماع العلماء في ذلك وقالت طائفة من الخوارج والشيعة يجوز وقال أبو العباس القرطبي أجاز الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقومان الدين وخرجوا منه ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة في ذلك انتهى وذكره الأختين هنا سبق قلم فلم يخالف في هذا أحد وهو منصوص القرآن وحكي الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها عن جمهور الأئمة ولم يعين القائل بمقالته وقال ابن حزم على هذا جمهور الناس إلا عثمان البتي فإنه أباحه ﴿الرابعة﴾ لا يختص ذلك بالعمة الحقيقية التي هي أخت الأب ولا بالخالة الحقيقية التي هي أخت الأم بل أخت أبي الأب أو أمي الجد وإن علا وأخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأب والأم وإن علت كذلك في التحريم بلا خلاف ﴿الخامسة﴾ في معنى عمة النسب وخالته عمة الرضاع وخالته لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وهذا يجمع عليه أيضا وقد ضبط الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ذلك بقولهم يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو كانت إحداها ذكرا الحرمت المناكحة بينهما وقصدوا بقيد القرابة والرضاع الاحتراز عن الجمع بين المرأة وأم زوجها وبنت زوجها فإن هذا الجمع غير محرم وإن كان يحرم الجمع بينهما لو كان أحدهما ذكرا لكنه ليس بقرابة ولا رضاع بل بمصاهرة وليس فيها رحم يحذر قطعها بخلاف الرضاع والقرابة وهذا الذي ذكرته من الاباحة في هذه الصورة هو قول الأئمة الأربعة وجمهور السلف وقال ابن المنذر وروينا عن الحسن البصري وعكرمة أنهما كراه ذلك فأما الحسن فقد ثبت عنه رجوعه عن هذا وأما إسناد حديث عكرمة ففيه مقال وحكاية النووي والقرطبي عن الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى وذكر ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال كل امرأتين إذا جعلت موضع أحدهما ذكرا لم يميز أن تزوج بالأخرى فالجمع بينهما باطل فقليل له ممن هذا فقال عن أصحاب رسول الله ﷺ قال سفيان الثوري تفسيره عندنا أن يكون من النسب ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء قال ابن عبد البر وعلى هذا ضائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث

وعن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ «لا تُنكح المرأة وخالها ولا المرأة وعمتها» زاد مسلم (وعمة أيها يتلك المنزلة)

وغيرهم لا يختلفون في هذا الأصل قال وقد كرهه قوم من السلف والذي عليه الفقهاء أنه لا بأس به وقال ابن حزم في هذا اختلاف قديم لانعلم أحدا يقول به الآن وحكى صاحب الهداية هذا المذهب الشاذ عن زفر وخرج بهذا الضابط بنتا العم وبنتا الخالة ونحوهما فيجوز الجمع بينهما إلا ما حكاه ابن عبد البر والقاضي عياض عن بعض السلف أنه حرمه وهو قول بلا دليل ويرده قوله تعالى (أحل لكم ما وراء ذلكم) من غير معارض وحكى ابن عبد البر من فتادة أنه يكره من أجل القطيعة وعن مالك إن ناساً ليتقونه، وقال مرة غيره أحسن منه وحكى ابن المنذر كراهة الجمع بينهما عن عطاء وجابر بن زيد وسعيد بن عبد العزيز ثم قال الجمع بينهما جائز ولا أعلم أحدا أبطله (السادسة) لا يختص ذلك بالنكاح بل يحرم جمعهما بملك اليمين في الوطء لا في أصل الملك فله أن يملك أختين وجارية وعمتها وجارية وخالها ولكن لا يجمع بينهما في الوطء فاذا وطئ إحداها حرمت عليه الأخرى حتى يحرم الأولى على نفسه إما بداراة الملك كبيع كلها أو بعضها أو هبته مع الإقباض أو بالاعتاق وإما بإزالة الحل بالتزويج أو الكتابة ولا يكفي الحيض والأحرام والعدة عن وطء شبهة لأنها أسباب لم تزل الملك ولا الاستحقاق وكذا الردة لا تبسح الأخرى وكذا الرهن على الأصح ولو باع بشرط الخيار فحيث يجوز للبائع الوطء لا تحل به الثانية وحيث لا يجوز فيه وجهان قال الامام الوجه عندى القطع بالحل ولا يسكنى استبراء الأولى لأنه لا يزيل الفرائض وعن القاضي حسين أن القياس الاكتفاء به لأنه يدل على البراءة وعن القاضي أبي حامد قال غلط بعض أصحابنا فقال إذا قال حرمتها على نفسي حرمت عليه وحلت الأخرى هذا كلام أصحابنا الشافعية واكتفى الحنابلة باستبرائها وعندهم وجهان

في الاكتفاء بالكتابة وقال أبو الخطاب من الخنابة ليس له الأقدام على وطء إحداها حتى يحرم الأخرى بما تقدم وبه قال ابن حزم الظاهري، والجمهور من الخنابة وغيرهم من العلماء على أن له الأقدام على وطء أيتهما شاء فاذا وطئ واحدة حرمت الأخرى وقال المالكية لا يكتفى هبتها لمن يعتصرها منه ولو يتبنا في حجره إذله انتزاعها بالبيع وعن أحمد رواية أنه لا يحرم الجمع في الوطء بملك اليمين وإنما يكره فقط وحكى أبو العباس القرطبي جوازه عن بعض السلف قال وهو خلاف شاذ وحكاه النووي عن الشيعة وأهم قالوا إن الآية إنما هي في النكاح قال وقولهم إنه مختص بالنكاح لا يقبل بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح وبملك اليمين جميعا ومما يدل عليه قوله تعالى (والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيما كنكم) فإن معناه أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لانكاحها فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها انتهى وقال ابن المنذر اختلف فيه عن ابن عباس فروى عنه أنه قال (حرمتها آية وأحلها آية ولم أكن أفعله) وروى البيهقي مثله عن عثمان وأن رجلا آخر من الصحابة قال لو كان له من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا، قال الزهري أراه على بن أبي طالب (السابعة) قال النووي احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد لأنه عليه السلام مبين للناس ما نزل إليهم من كتاب الله وقال صاحب الهداية من الحنفية هذا مشهور تجوز الزيادة على الكتاب بمثله (الثامنة) ذكر العلماء أن العلة في ذلك ما يفيض إليه من قطع الأرحام الناشئ عن التباغض الذي يثور من الغيرة ولا يرد على ذلك إياحة الجمهور بالجمع بين بنى العم ونحوها لأن ذلك أكد في المحارم فلا يلزم طرده في غيرهن ويدل لهذا التعليل ما رواه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوج المرأة على العمة والحالة قال إنكن إذا فعلن ذلك قطعن أرحامكن وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عيسى بن طلحة مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة

وعنه الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها» وفي رواية البيهقي (لا ينبغي لامرأة أن تشترط طلاق أختها)

﴿الحديث الثالث﴾

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها» (فيه) فوائد ﴿الاول﴾ أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة والشيخان والنسائي من طريق معمر ومسلم من طريق يونس بن يزيد ثلاثهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأخرجه النسائي أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سعيد وابي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وأخرجه مسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ فأنما لها ما كتب الله لها وفي لفظ له فان الله عز وجل رازقها وأخرجه البخاري من طريق سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صفحتها فأنما لها ما قدر لها وبوب عليه باب الشروط التي لا تحل في النكاح ورواه البيهقي من هذا الوجه بلفظ لا ينبغي لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكفأ أئامها وأخرجه الشيخان من طريق شعبة بن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة في أثناء حديث لفظ البخاري وأن تشترط المرأة طلاق أختها وبوب عليه الشروط في الطلاق ولفظ مسلم (تسأل) ﴿الثانية﴾ قال النووي في شرح مسلم يجوز في تسأل الرفع والكسر الأول على الخبر الذي يتراد به النهي وهو المناسب لقوله عليه الصلاة والسلام قبله ولا يخطب ولا يسمو والثاني على النهي الحقيقي انتهى ولا يخفى أن الكسر في اللام طرأ لا لبقاء الساكنين والفعل مجزوم وذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي أنه روى بالوجهين وهو قد زائد على مجوزي النووي الوجهين ﴿الثالثة﴾ دا.

قوله في رواية البخاري المتقدم ذكرها لا يحل لامرأة على أن النهي في ذلك على سبيل التحريم وكذا في مسند احمد من حديث ابن عمر لا تنكح امرأة بطلاق أخرى وينبغي حمل التحريم على ما إذا جرى ذلك شرطا في صلب النكاح فلو لم يقع إلا مجرد سؤال لم يحرم لأنه سؤال في مباح وبدل لذلك تبويب البخاري على تلك الرواية باب الشروط التي لا تحل في النكاح قال وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها ويوافقه رواية البيهقي المتقدمة لا ينبغي لامرأة أن تشترط طلاق أختها ولفظ رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند البخاري وأن تشترط المرأة طلاق أختها وجرى على ذلك المحب الطبري في أحكامه فأورد الحديث في ذكر ما نهى فيه من الشروط بلفظ نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها لكنه عزاه للصحيحين وقد عرفت أنه ليس عند مسلم بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر في التمهيد فقه هذا الحديث أنه لا يجوز لامرأة ولا لوليها أن تشترط في عقد نكاحها طلاق غيرها ولهذا الحديث وشبهه استدلت جماعة من العلماء بأن شرط المرأة على الرجل عند عقد نكاحها أنها إنما تنكحه على أن كل من يتزوجها عليها من النساء فهي طالق شرط باطل وعقد نكاحهما على ذلك فاسد يفسخ قبل الدخول لأنه شرط فاسد دخل في الصداق المستحل به الفرج ففسد لأنه طابق النهي ومن أهل العلم من يرى الشرط باطلا والنكاح صحيحا وهو المختار وعليه أكثر علماء الحجاز وهم مع ذلك يكرهون عقد النكاح عليها وحجتهم هذا الحديث وما كان مثله وقصة بريرة تقتضي جواز العقد وبطلان الشرط وهو أولى ما اعتمد عليه في هذا الباب ومن أراد أن يصح له هذا الشرط المكروه عند أصحابنا عقده يمين فيلزمه الحنث في تلك اليمين بالطلاق أو بما حلف عليه وليس من أفعال الأبرار ولا من منالك السلف استباحة النكاح بالإيمان المكروه ثم روى عن علي رضي الله عنه أنه قال شرط الله قبل شرطها قال ومنهم من يرى أن الشرط صحيح لحديث عقبة بن عامر مرفوعا إن أحق الشروط أن توفوا ما استطعتم به التزوج وهذا حديث وإن كان صحيحا فأن معناه والله أعلم: أحق الشروط أن يوفى به من الشروط الجائزة انتهى وكلام ابن حزم أيضا يوافق ما ذكرته من حمل الحديث

على الشرط فانه بعد أن قرر بطلان النكاح بالشرط استدل برواية البخارى التى
لقظها لا يحل ثم قال فمن اشترط ما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو شرط باطل
وإن عقد عليه نكاح فالنكاح باطل ﴿الرابعة﴾ يحتمل أن المراد المرأة الاجنبية
تسأل الزوج طلاق زوجته وأن ينكحها هى بدلا عنها ويحتمل أن يكون المراد
الزوجة التى هى فى العصمة تسأل طلاق ضررتها لتنفرد هى بالزوج ويحتمل أن
المراد أعم من ذلك والى الاول ذهب النووى والى الثانى ذهب ابن عبد البر
والاول أظهر لقوله ولتنكح فانه يدل على أن المراد التى ليست الآن ناكحها
وإليه ذهب والدى رحمه الله فى شرح الترمذى ورد كلام ابن عبد البر بما ذكرته
والثالث محتمل ويحمل قوله ولتنكح على أحد القسمين وهو الاول وأما قوله
(لتستفرغ صفحتها) فانه يصدق فى الصورة الثانية أيضا لانها تريد تحصيل حظ
الآخرى من الزوج مضموما الى حظها ﴿الخامسة﴾ قال النووى المراد بأختها
غيرها سواء كانت أختها من النسب أو أختها فى الاسلام أو كافرة انتهى
فأما أختها من النسب فكيف يصح ارادتها فى الحديث مع قوله فى بقیته ولتنكح
لأن نكاحها زوجها متعذر مع بقائها فى عصمته وقد ذكر ذلك الخطابى فقال
يريد ضررتها المسلمة فهى أختها من الدين ولم يرد الاخت من قبل النسب
لانه لو أراد أن يجمع بينهما فى النكاح لم يجز له ذلك انتهى وقد يراد لتتنكح
من يحل له نكاحها ولا تسعى فى طلاق أختها لمنفعة زائدة تتوقعها من زوجها
فلتنكح غيره فانها لا يناها الا ما قدر لها وحينئذ يستقيم ما ذكره النووى
وأما الكافرة فقال والدى رحمه الله فى شرح الترمذى ينبغي أن يجرى فيها
الخلاف فى البيع على بيع أخيه فان الاوزاعى يخصه بالمسلم وقال به من الشافعية
أبو عبيد بن حروبه ويختاره الخطابى ويدل له قوله فى رواية ابن حبان فى
صحيحه فى بقية الحديث فان المسلمة اخت المسلمة ولكن الجمهور هناك على
تعميم الحكم وانه لا فرق بينهما (قلت) ويوافق كلام الخطابى المتقدم ﴿السادسة﴾
قوله لتستفرغ صفحتها أى لا تفعل ذلك لتستفرغ صفحتها قال الخطابى وهو
يريد بذلك الاينار عليها فتكون كمن أفرغ صفحة غيره وكفأ ما فى إنائه

فيقلبه في إناء نفسه وقال ابن عبد البر هو كلام عربي مجازي ومعناه لتنفرد
بزوجها ومثل هذه الاستعارة قول النمر بن تولب

فإن ابن أخت القوم مصفى إناؤه إذا لم يزاحم خاله باب خلد
﴿ السابعة ﴾ استفراغ صفحتها استعارة لنيل الحظ الذي

كان يحصل لها من الزوج من نفقة ومعروف ومعاشرة ونحوها ولا
يتقيد ذلك بشيء مخصوص على ذلك مشى النووي في شرح مسلم وكذا قال أبو
العباس القرطبي هذا مثل لا مالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها ثم
قال وقيل هو كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الولد قال والاول أولى

﴿ الثامنة ﴾ فصل القاضي أبو بكر بن العربي في ذلك فقال من شأن النساء

بما ركن عليه من الغيرة طلب الانفراد بالزوج دون الضرة فإن كان ذلك رغبة في
الاستبداد بالصحبة والانفراد بالمعاشرة فذلك مأذون فيه وإن كان لأجل
المضايقة في الكسوة والنفقة فذلك ممنوع منه وفيه ورد هذا الحديث فمنعها
إذا خطبت أن تقول لا أزوج الا بشرط أن يفارق التي عنده رغبة في حفظها
من المعيشة لتزداد بها في معيشتها فإن الرزق قد فرغ منه فلا تطلب منه

ما عند غيرها ويجوز للمرأة الداخلة أن تمنع الخارجة من الدخول وتقول
للزوج لا تنكحها فإنها تضائقنا في معيشتنا وتمنعه منها بهذه النية لأنها لم
تطلب من حفظ تلك شيئاً وإنما كرهت أن تشاركها في حفظها وذلك
لا يناقض القدر ويجوز لها أن تشترط عليه الاستبداد به في المتعة الا ترى
إلى أم حبيبة بنت أبي سفيان حين عرضت على رسول الله ﷺ بنكاح أختها
(وقالت لست لك بمخلية وأحب من شركي في خير أختي) فتمنت الاخلاء به

دون كل زوجة لو اتفق ذلك لها ولا يجوز أن تشترط أن كل من يدخل عليها
طالق لأن بدخولها عليها قد صارت أختاً لها فلا تسأل طلاقها وإنما لها أن تشترط
أن يتأخر عن ذلك وإذا شرط لها لزوم الوفاء به لقوله عليه الصلاة والسلام أن أحق
الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج انتهى ولا دليل على ما ذكره من التفرقة بين
طلب الانفراد بالمعاشرة وطلب الانفراد بالنفقة والكسوة ولا بين الداخلة والخارجة

(باب ما يحرم من الاجنبية وتحريم المؤمنة على الكافر)

عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الجوفاء (الجوفاء)

والحديث الذي أورده لا يدل على شيء مما ذكره فان أم حبيبة لم تشتط ذلك ولا طلبته وانما فهم منها تمنية ولا يلزم من اباحة تمنى الشيء اباحة طلبه واشتراطه والله اعلم (التاسعة) قوله ولتنكح أمر بذلك وهو على سبيل الاباحة او الارشاد او الاستحباب وذكر والدي رحمه الله في شرح الترمذي انه روى بوجهين أحدهما هذا والثاني بكسر اللام ونصب الفعل عطفًا على قوله لتستفرغ ويتعين مع هذه الرواية الثانية أن يكون الكلام في الاجنبية تمأل طلاق الزوجة (العاشرة) قوله فانما لها ما قدر لها أى لا ينالها من الرزق سوى ما قدر لها ولو طلق الزوج من تظن انها تزاحمها في رزقها قال الله تعالى (قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا) قال ابن عبد البر وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم والسند وقال ابن العربي هذا الحديث من أصول الدين في السلوك على مجارى القدر وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع من التحرى في الاكتساب وخزن الاقوات والنظر لغد وإن كان لا يتحقق أنه يبلغه لكن بحيث لا يخرج عن سبيل السنة ولا يدخل في المكروه والبدعة ولا يركن إلى أحد على مظنة مضرة ولا يربط عليها نية

(باب ما يحرم من الاجنبية وتحريم المؤمنة على الكافر)

(الحديث الاول)

عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال (إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله أفرأيت الجوفاء قال الجوفاء الموت) (فيه) فوائد

﴿الاولى﴾ أخرجه الشيخان والترمذى والنسائى من هذا الوجه من طريق
الليث بن سعد وأخرجه مسلم أيضا من طريق عمرو بن الحارث وحيوة بن
شريح وغيرهما كلهم عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عنه ﴿الثانية﴾ قوله
إياكم والدخول هو بالنصب على التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور يجب
الاحتراز عنه فقوله إياكم مفعول بفعل واجب الاضمار تقديره اتقوا ونحوه
قليل كان أصله اتقوا أنفسكم فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير
واختلف فى إعراب قوله والدخول فقليل هو معطوف على إياكم والتقدير هنا
اتقوا أنفسكم والدخول على النساء تحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه
واستعمال مثل هذا اللفظ هنا يدل على تحذير شديد ونهى أكيد وهو كقول
العرب إياك والاسد وإياك والشر ﴿الثالثة﴾ فيه تحريم الدخول على النساء
وله شرطان (أحدهما) أن لا يكون الداخل زوجا للدخول عليها ولا محرماً
ويدل له ما فى صحيح مسلم عن جابر مرفوعاً (لا يبيت رجل عند امرأة ثيب
إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم) وإنما خص فيه الثيب بالذكر لأنها التى
يدخل عليها غالباً وأما البكر فصونة فى العادة فهى أولى بذلك (ثانيهما) أن
يتضمن الدخول الخلوة ويدل له ما فى الصحيحين عن ابن عباس مرفوعاً
(لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم) لفظ البخارى ولفظ مسلم (إلا ومعها
ذو محرم) وما فى صحيح مسلم أيضاً من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً (الا
لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان) على أن هذا
مشكل على المشهور عند أصحابنا أنه تحرم خلوة الرجل بامرأتين فما فوقهما
قال النووى فيتأول الحديث على جماعة يبعد وقوع المواطأة منهم على الفاحشة
لصلاحهم أو مروءتهم أو غير ذلك وقد أشار القاضى عياض إلى هذا التأويل
انتهى فلو دخل بحضور الزوج جاز ذلك واليه أشار بقوله فى الرواية الأخرى
على المغيبات وهن اللاتي غاب عنهن أزواجهن ولو كانت غيبتهن فى البلد أيضاً
من غير سفر ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث الألفك وذكروا
رجلاً صالحاً ما كان يدخل على أهلى إلا معى ولا يكفى اذنه من غير حضوره

ولا حضور محرّم وأما ما رواه الترمذى عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ نهانا أو نهى أن يدخل على النساء بغير إذن أزواجهن فإنه محمول على ما إذا انتفت الخلوة المحرمة والقصد منه توقّف جواز الدخول على إذن الزوج وإن انتفت الخلوة لأن المنزل ملكه فلا يجوز دخوله إلا بأذنه والمعنى فى تحرّم الخلوة بالاجنبية انه مظنة الوقوع فى الفاحشة بتسويل الشيطان وروى الترمذى عن جابر مرفوعا (لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجرى من أجلكم مجرى الدم) وروى النسائى عن عمر رضى الله عنه مرفوعا لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما وقد حكى النووى وغيره الإجماع على تحرّم الخلوة بالاجنبية وإباحتها بالمحارم والمحرّم هى كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها فقولنا على التأييد احتراز من أخت امرأته وعمتها وخالتها ونحوهن ومن بنتها قبل الدخول بالأُم وقولنا بسبب مباح احتراز من أُم الموطوءة بشبهة وبنتها فإنهما حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة ولا غيرها لأنه ليس فعل مكلف وقولنا حرمتها احتراز عن الملاعنة فهى حرام على التأييد لحرمتها بل للتغليظ (الرابعة) قال النووى اتفق أهل اللغة على أن الأعماء أقارب زوج المرأة كابنه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم والأختان أقارب زوجة الرجل والأصهار تقع على النوعين قال القاضى عياض وفى الحم أربع لغات إحداها هذا جموك بضم الميم فى الرفع ورأيت حماك ومررت بحميك والثانية هذا حموك باسكان الميم وهمة مرفوعة ورأيت حماك ومررت بحمك والثالثة حما كقفا هذا حماك ورأيت حماك ومررت بحماك والرابعة حم كأب وأصله حمو بفتح الحاء والميم وحماة المرأة أم زوجها لا يقال فيها غير هذا ومقتضى هذا الكلام أن لفظ هذا الحديث بالهمز لأنه لم يحك فيها مع إسكان الميم إلا الهمز وبه صرح أبو العباس القرطبى فقال وقد جاء الحم فى هذا الحديث مهموزا والهمز أحد لغاته لكن لم أر صاحب النهاية تبعاً للهروى ذكر فيه الهمز وكذا ضبطناه بلا همز ويوافقه قول الخطائى حموك كدلو والله أعلم (الخامسة) اختلف فى المراد به

هنا خمله إلا كترون على أنه من ليس محرماً للزوجة من أقارب الزوج وفي صحيح مسلم عن الليث بن سعد الحمى أخو الزوج ما أشبهه من أقارب الزوج كإبن العم ونحوه وكذا قول النووي في شرح مسلم المراد بالحمى هنا أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه فأما الأبناء والأبناء فحارم لزوجته تجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابنه ونحوهم ممن ليس بمحرم وطاعة الناس المساهلة فيه ويخلو بامرأة أخيه فهذا هو الموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي لما ذكرناه انتهى وذهب آخرون إلى حمله على المحرم كالآب وغيره وجعلوا منع غيره من طريق الأولى فقال الترمذى في جامعه يقال الحمى أبو الزوج كأنه كره له أن يخلو بها وكذا قال المازرى إن الحمى هنا أبو الزوج وقال إذا نهى عن أبي الزوج وهو محرم فكيف بالغريب ومشى على ذلك ابن الأثير في النهاية وقال النووي بعد ذكره القول الأول هذا هو صواب معنى الحديث وقال بعد ذكره الثاني هذا كلام مردود لا يجوز حمل الحديث عليه ﴿السادسة﴾ اختلف أيضاً في معنى قوله الحمى الموت فقال الخطابي أحذر الحمى كما تحذر الموت وقال النووي معناه أن الخوف منه أكثر من غيره والشر يتوقع منه والفتنة أكثر لتمكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة من غير أن ينكر عليه بخلاف الأجنبي قال وتقل القاضي عياض عن أبي عبيد أن معنى الحمى الموت فليمت ولا يفعل هذا قال النووي وهذا كلام فاسد بل الصواب ما قدمناه قال وقال ابن الأعرابي هي كلمة تقولها العرب كما يقول الأسد الموت أى لقاءه مثل الموت وقال القاضي معناه الخلوة بالأحباء مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت فورد الكلام مورد التغليظ انتهى وقال أبو العباس القرطبي أى دخوله على زوجة أخيه يشبه الموت في الاستقباح والفسدة أى فهو محرم معلوم التحريم وإنما بالغ في الحذر عن ذلك وشبهه بالموت لتسامح الناس في ذلك من جهة الزوج والزوجة لا لهما ذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة عادة وخرج هذا مخرج قول العرب الأسد الموت والحرب الموت أى لقاءه يفضى إلى الموت وكذلك دخول الحم على المرأة يفضى إلى موت الدين أو إلى موتها بطلاقها

وعن عروة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يبايع النساء بالكلام بهذه الآية (على ألا يشركن بالله شيئاً) قالت : وما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها »
وعنها قالت (ما كان النبي ﷺ يمتحن المؤمنات إلا بالآية التي قال الله عز وجل) (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على ألا يشركن) ولا ولا

عند غيره الزوج أو برجها إن زنت معه انتهى وهذا كله بتقدير تفسيره بغير المحرم فان فسر بالمحرم فقال صاحب النهاية يعني أن خلوة الحم معها أشد من خلوة غيره من الغرباء لأنه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تنقل على الزوج من التماس ماليس في وسعه أو سوء عشرته أو غير ذلك ولأن الزوج لا يؤثر أن يطلع الحم على باطن أحواله بدخول بيته انتهى وهذا الذي ذكره إنما يتوقع من أقارب الزوجة لا من أقارب الزوج وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة يحتمل أن يكون بمعنى أنه لا بد من إباحة دخوله كما أنه لا بد من الموت

الحديث الثاني

وعن عروة عن عائشة « قالت كان رسول الله ﷺ يبايع النساء بالكلام بهذه الآية على أن لا يشركن بالله شيئاً قالت وما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها »
وعنها قالت ما كان رسول الله ﷺ يمتحن المؤمنات إلا بالآية التي قال الله عز وجل (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله) ولا ولا فيه عشر فوائد (الاولى) أخرجه البخاري باللفظ الاول عن محمود وهو ابن غيلان وزواه عبد الرزاق وروى الترمذي بعضه عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق بلفظ ما كان يمتحن إلا بالآية التي قال الله (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك) الآية قال معمر (فأخبرني ابن طاوس عن أبيه قال ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة

إلا امرأة يملكها) وأخرجه البخارى تعليقاً ومسلم والنسائى وابن ماجه من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى بلفظ «كان المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله عز وجل (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين) إلى آخر الآية قالت عائشة فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالحنّة وكان رسول الله ﷺ إذا أقررن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله ﷺ انطلقن فباعتن ولا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير انه يبائعهن بالكلام قالت عائشة ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط الا بما أمره الله عز وجل ولا مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط وكان يقول لهن إذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً» لفظ مسلم وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق مالك عن الزهرى بلفظ (ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها فاذا أخذ عليها فأعطته قال اذهبي فقد بايعتكم) (الثانية) المبايعة مأخوذة من البيع فان المبايع للامام يلتزم له أموراً كأنه باعه إياها وأخذ عوضها ثوابها كما قال تعالى إن الله (اشتري من المؤمنين أنفسهم) الآية والامتحان الاختبار والمراد اختبار صحة إيمانهم بأقراهم بهذه الامور والتزامهم إياها وقول عائشة رضى الله عنها فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالحنّة فقد بايع البيعة المعتبرة في الشرع (الثالثة) قولها رضى الله عنها (كان يبائع النساء بالكلام) أى فقط من غير أخذ كف ولا مصافحة وهو دال على أن بيعة الرجال بأخذ الكف والمصافحة مع الكلام وهو كذلك وما ذكرته عائشة رضى الله عنها من ذلك هو المعروف وذكر بعض المفسرين أنه عليه الصلاة والسلام دعى بقده من ماء فغمس فيه يده ثم غمس فيه أيديهن وقال بعضهم ما صاغهن بمائل وكان على يده ثوب قطرى وقيل كان عمر رضى الله عنه يصاغهن عنه ولا يصح شيء من ذلك لاسيما الاخير وكيف يفعل عمر رضى الله عنه أمراً لا يفعله صاحب العصمة الواجبة (الرابعة) وفيه انه عليه الصلاة والسلام لم تمس يده قط يد امرأة غير زوجاته وما ملكت يمينه لافى مبايعة ولا فى غيرها واذا لم يفعل هو ذلك مع

عصمته وانتفاء الريبة في حقه فغيره أولى بذلك والظاهر أنه كان يمتنع من ذلك لتحريمه عليه فإنه لم يعد جوازه من خصائصه وقد قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم أنه يحرم مس الأجنبية ولو في غير عورتها كالوجه وإن اختلفوا في جواز النظر حيث لا شهوة ولا خوف فتنة فتحریم المس أكد من تحریم النظر ومحل التحريم ما إذا لم تدع لذلك ضرورة فإن كان ضرورة كتطيب وفصد وحجامة وقلع خرس وكحل عين ونحوها مما لا يوجد امرأة تفعله جاز للرجل الأجنبي فعله للضرورة ﴿الخماسة﴾ دخل فيما لا يملكه المحارم فظاهره أنه لم تمس يده يد أحد من محارمه وذلك على سبيل التورع وليس ذلك ممتنعا وإن اقتضت عبارة النسوى في الروضة امتناعه حيث قال ويحرم مس كل ما جاز النظر إليه من المحارم لكنها عبارة مؤولة وغير مأخوذ بظاهرها وقد حكى شيخنا الإمام عبد الرحيم الأسنوى الاجماع على الجواز والذي ذكره الرافعي وغيره أنه لا يجوز للرجل مس بطن أمه ولا ظهرها ولا أن يغمز ساقها ولا رجلها ولا أن يقبل وجهها وقد يكون لفظ الحديث من العموم المخصوص أو يدعى دخول المحارم فيما يملكه أى يملك مسه لا أن المراد يملك الاستمتاع به وهو بعيد ﴿السادسة﴾ وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحاجة وأن صوتها ليس بعورة ﴿السابعة﴾ قوله في الرواية التي حكيناها في آخر الفائدة الأولى عن مسلم وأبي داود مامس يده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها واستثناء منقطع وتقديره مامس امرأة قط لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام قال النسوى وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأولى ولا بد منه ﴿الثامنة﴾ قوله ما كان يمتنع المؤمنين إلا بالآية أى يتلو الآية المذكورة عليهن ولا يزيد شيئا من قبله فإن قيل قد أخذ عليهن ترك النياحة قيل هي داخلة في المعروف المذكور في قوله (ولا يصينك في معروف) وروى أبو بكر البزار في مسنده عن ابن عباس في هذه الآية قال (كانت المرأة إذا جاءت النبي ﷺ حلقها عمر بالله ما خرجت رغبة بأرض عن أرض وبالله ما خرجت التماس دنيا وبالله ما خرجت الا حبا لله ورسوله) فيه قيس بن الربيع مختلف فيه ﴿التاسعة﴾ قوله (ولا ولا)

وعن الزهري أو غيره عن عائشة قالت (جاءت فاطمة ابنة عتبة
ابن ربيعة تباع النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ عليها) (ألا يشركن
بالله شيئاً ولا يزني) الآية قالت فوضعت يدها على رأسها حياءً
فأعجب رسول الله ﷺ ما رأى منها. فقالت عائشة أقرئ أيتها
المرأة فوالله ما يابغنا إلا على هذا قالت فنعم إذا فبايعها بالآية
انفرداً حمد بهذا الطريق

إشارة إلى بقية الآية وهو (ولا يسرقن ولا يزني) إلى آخرها (العاشرة) ﴿ قط
تأ كيد النقي في الزمن الماضي وجمع فيها الجوهرى في الصحاح أربع لغات وهى
فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء وتخفيفها وهى مضمومة بكل
حال وزاد النووى فى شرح مسلم لغة خامسة وهى فتح القاف وتشديد الطاء
وكسرهما وسادسة وسابعة وهما فتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة
ولم يذكر بعض ما ذكره الجوهرى فانه لم يذكر سوى خمس لغات ولم ينقل
فيها ابن سيدة فى المحكم سوى ثلاث لغات ثم حكى عن بعض النحويين أن
أصل قولهم قط بالتشديد قطع فلما سكن الحرف الثانى جعل الآخر متحركاً
إلى اعرابه ولو قيل فيه بالخفض والنصب لكان وجهاً فى العربية انتهى فأما الكسر
فقد عرفت أن النووى حكاه واستفدنا من هذا البحث لغة ثامنة وهى فتح
القاف وتشديد الطاء وفتحها وأشهر هذه اللغات فتح القاف وتشديد الطاء وضمها
﴿ الحديث الثالث ﴾

وعن الزهري أو غيره عن عروة عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت عتبة بن
ربيعة تباع النبي ﷺ فأخذ عليها (أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يزني) الآية
قالت فوضعت يدها على رأسها حياءً فأعجب رسول الله ﷺ ما رأى منها
فقالت عائشة أقرئ أيتها المرأة فوالله ما يبايعنا إلا على هذا قالت فنعم إذا

فبايعها بالآية » (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ هكذا وقعت هذه الرواية في مسند
الامام أحمد على الشك في راويها عن عروة هل هو الزهري أم غيره، ومع ذلك
فلا يحكم لها بالصحة للجهل براويها وما كان ينبغي للشيخ رحمه الله أن يذكرها
مع الاسانيد الصحيحة مع أنه ليس فيها ما يدل على تبويه وليست في شيء من
الكتب الستة ولم تشتهر هذه القصة عن فاطمة هذه وإنما اشتهر شيء من
ذلك عن أختها هند بنت عتبة بن ربيعة زوج ابي سفيان بن حرب فذكر
ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة هند أنه عليه الصلاة والسلام لما تلا عليها
الآية ولا يسرقن ولا يزنين قالت وهل تزني الحرة أو تسرق يا رسول الله فلما قال
ولا يقتلن أولادهن قالت قدريناهم صغاراً وقتلتهن أنت بيدركباراً (أو نحو هذا من
القول انتهى وفي كتب المفسرين أنه عليه الصلاة والسلام « لما فتح مكة
جلس على الصفا وبايع النساء فتلا عليهن الآية فجاءت هند امرأة أبي سفيان
متنكرة فلما سمعت ولا يسرقن قالت إن أبا سفيان رجل شحيح وقد أصبت
من ماله فما أدري يحل لي أم لا، فقال أبو سفيان ما أصبت من شيء فهو لك حلال
ولما سمعت ولا يزنين قالت أو تزني الحرة فقال عمر لو كانت قلوب نساء العرب
على قلب هند ما زنت منهن امرأة قط ولما سمعت ولا يقتلن أولادهن قالت
ربيناهم صغاراً فقتلتهم كباراً فلما سمعت ولا يعصينك في معروف قالت والله
ما جلسنا مجلسنا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء » ﴿ الثانية ﴾ لم يذكر في هذه
الرواية قوله تعالى ولا يسرقن لأنه إنما تعلق غرضه بقوله ولا يزنين ليدكر
ما فعلته عند تلاوتها ﴿ الثالثة ﴾ قول عائشة اقري من الاقرار وقولها
فوالله ما بايعنا الا على هذا فرويناه باسكان العين على اسناد ذلك لعائشة وفي
كلامها هذا ما يدل على أن المبايعة كانت عامة لجميع المؤمنات وأنه لم يخص بها
المهاجرات في زمن الهدنة امتحاناً لايمانهن ﴿ الرابعة ﴾ إن قلت لم يورد الشيخ
رحمه الله لقوله في التبوي وتحرير المؤمنة على الكافر ما يدل عليه (قلت) كأن
ذلك فهم بما علم من آية الامتحان وأن سببها مهاجرة مؤمنات في الهدنة وأنه

﴿ باب عشرة النساء والعدل بينهن ﴾

عن عروة عن عائشة قالت (اجتمعن أزواج النبي ﷺ فأرسلن إلى فاطمة ابنة النبي ﷺ فقلن لها قولي له إن نساءك ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة ، قالت فدخلت على النبي ﷺ وهو مع عائشة في مرطها فقالت له إن نساءك أرسلني إليك وهن ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة فقال لها النبي ﷺ أحبيتي ؟ قلت نعم ، قال فأحبها ، فرجعت اليهن فأخبرتهن ما قال لها ، فقلن أنك لم تصنع

كلنا مقتضى الصلح ردهن فنزل بقض الصلح في النساء بقوله تعالى (لا ترجعوهن إلى الكفر لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن) فقد فهم ذلك من قصة ذكرها والله أعلم

﴿ باب عشرة النساء والعدل بينهن ﴾

(الحديث الاول)

عن عروة عن عائشة قالت «اجتمعن أزواج النبي ﷺ فأرسلن فاطمة إلى النبي ﷺ فقلن لها قولي له إن نساءك ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة قالت فدخلت على النبي ﷺ وهو مع عائشة في مرطها فقالت له إن نساءك أرسلني إليك وهن ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة فقال لها النبي ﷺ أحبيتي قالت نعم قال فأحبها فرجعت اليهن فأخبرتهن ما قال لها فقلن أنك لم تصنع شيئا فأرجعي إليه فقالت والله لا أرجع إليه فيها أبداً ، قال الزهري وكانت ابنة رسول الله ﷺ حقا فأرسلن زينب ابنة جحش قالت عائشة وهي التي كانت تساميني من أزواج النبي ﷺ قالت إن أزواجك أرسلني إليك وهن ينشدنك العدل

شَيْئًا فَارْجِعِي إِلَيْهِ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبَدًا، قَالَ الزُّهْرِيُّ
وَكَانَتْ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقًّا فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبُ ابْنَةَ جَحْشٍ قَالَتْ
عَائِشَةُ وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ إِنْ
أَزْوَاجَكَ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ وَهُنَّ يَنْشُدُنَكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ،
قَالَ كَذَا، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ تَشْتَمُنِي فَجَعَلْتُ أَرْقُبُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْظُرُ
طَرَفُهُ هَلْ يَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، قَالَ كَذَا، فَشْتَمْتَنِي
حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَاسْتَقْبَلْتُهَا فَلَمْ
أَلْبَثْ أَنْ أَفْحَمْتُهَا قَالَتْ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهَا ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ
قَالَتْ عَائِشَةُ وَلَمْ أَرِ امْرَأَةً خَيْرًا مِنْهَا وَأَكْثَرَ صَدَقَةً وَأَوْصَلَ
لِلرَّحِمِ وَأَبْذَلَ لِنَفْسِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى

فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ تَشْتَمُنِي فَجَعَلْتُ أَرْقُبُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْظُرُ طَرَفُهُ
هَلْ يَأْذَنُ لِي فِي أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ فَشْتَمْتَنِي حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ
أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَاسْتَقْبَلْتُهَا فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ أَفْحَمْتُهَا قَالَتْ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهَا ابْنَةُ
أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ عَائِشَةُ وَلَمْ أَرِ امْرَأَةً خَيْرًا مِنْهَا وَأَكْثَرَ صَدَقَةً وَأَوْصَلَ لِرَّحِمِ
وَأَبْذَلَ لِنَفْسِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ زَيْنَبَ مَا عَدَا سُورَةَ
مِنْ غَرْبِ حَدِّ كَانَ فِيهَا يَوْشَكُ مِنْهَا الْقَيْئَةُ «رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَالَ هَذَا
خَطَأٌ وَالصَّوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ يَرِيدُ جَعْلَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ مَكَانَ عُرْوَةَ
كَأَنَّهُ الْمَصْحُوحُ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَالَ أَنَا

الله عز وجل من زينب ما عدا سورة غريب حد كان فيها
يوشك منها الفينة، رواه النسائي من هذا الوجه وقال هذا خطأ
والصواب الذي قبله يريد ما في الصحيحين من رواية الزهري
عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث عن عائشة وكذا قال
محمد بن يحيى الذهلي والدارقطني إنه الصواب،

محمد بن رافع النيسابوري ثقة مأمون ثنا عبد الرزاق ذكره ثم قال هذا خطأ والصواب
الذي قبله يريد ما رواه قبل ذلك من طريق صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ورواه
مسلم في صحيحه من طريق صالح بن كيسان ويونس ثلاثهم عن الزهري عن محمد
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وذكره البخاري تعليقا فقال
وقال أبو مروان وهو يحيى بن أبي زكريا النسائي عن هشام بن عروة عن
رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام قالت عائشة كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة، هذه
اللفظة غير زيادة فطوى القصة لتقدمها من وجه آخر كما سنذكره وقد يتوهم
في قول الشيخ رحمه الله أن هذه الرواية في الصحيحين آبا في البخاري مسندة
وليس كذلك وإنما هي فيه معلقة كما عرفته وما صوبه النسائي وافقه عليه محمد
ابن يحيى الذهلي والدارقطني وتبعهما أبو الحجاج المزني في الاطراف وبسط
فيه الاختلاف على الزهري في ذلك فانه قد اختلف عليه فيه من وجوه أخرى
هذه ارجحها وروى البخاري من طريق سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أن نساء النبي ﷺ كن حزبين فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية
وسودة والحزب الآخر فيه أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ وكان المسلمون
قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة فاذا كان عند أحدكم هدية يريد أن
يعيدها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث
صاحب الهبة إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها

كلمى رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدى إلى رسول الله ﷺ هدية فليهد إليه حيث كان من بيوت نسائه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئا فسألنها فقالت ما قال لى شيئا فقلن لها فكلميه فكلمته حين دار إليها فلم يقل لها شيئا فسألنها فقالت ما قال لى شيئا فقلن لها كالميه حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذيني فى عائشة فان الوحى لم يأتنى وانا فى نوب امرأة الا عائشة قالت فقالت اتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله ثم انهن دعون فاطمة بنت رسول الله ﷺ فذكر الحديث المتقدم دون قول عائشة ولم أر امرأة خيرا منها إلى آخره ﴿الثانية﴾ قولها اجتمعن أزواج النبي ﷺ كذا فى رواية احمد والنسائي باثبات النون وهى لغة قليلة وردت فى كتاب الله والسنة وهى المشهورة عند الناس بلغة أكلو فى البراغيث ولو قالت أكلنى لكان أفصح وقد تبين بالرواية التى سقناها من عند البخارى أن المراد من أمهات المؤمنين من عدا حفصة وصفية وسودة ﴿الثالثة﴾ قوله ينشدنك هو بفتح أوله وبضم اللين أى يسألك كما فى الرواية الأخرى يقال نشدت فلانا إذا قلت له نشدتك الله أى سألتك الله كأكك ذكرته إياه أى تذكر ونسبة عائشة رضى الله عنها إلى أبى قحافة وان كان صحيحا سائغا الا أن فيه نوع غض منها لنقص رتبته بالنسبة إلى أبيها الصديق لا سيما ان كان ذلك قبل اسلام أبى قحافة رضى الله عنهم ﴿الرابعة﴾ قال النووى معناه يسألك التسوية بينهم فى محبة القلب وكان ﷺ يسوى بينهم فى الأفعال والمبيت ونحوه وأما محبة القاب فكان يجب عائشة أكثر منهم واجمع المسلمون على أن محبتهم لا تكليف فيها ولا يلزمه التسوية فيها لانه لا قدرة لاحد عليها الا الله سبحانه وتعالى وانما يؤمر بالعدل فى الافعال وقد اختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء فى أنه عليه الصلاة والسلام هل كان يلزمه التقسيم بينهم على الدوام والمداواة فى ذلك كما يلزم غيره أم لا يلزمه ذلك بل يفعل ما يشاء من ايتار وحرمان والمراد بالحديث طلب المساواة فى محبة القاب لا العدا فى ان تعارضا كان حاصلا قطعا ولهذا كان يطاف به ﷺ فى مرضه عليه حتى ضعف فاستاذنهم فى أن

يمرض في بيت عائشة فاذن له (قلت) الاصح عند الشيخ ابي حاتم والعراقيين
 والبغوي وجوب القسم عليه كغيره وانما قال بعدم وجوبه الاضطخري وقال
 أبو العباس القرطبي ليس معناه أنه جار عليهن فنمنهن حقا هو لهن لانه عليه
 الصلاة والسلام منزه عن ذلك ولانه لم يكن العدل بينهما واجبا عليه لكن
 صدر ذلك منهن بمقتضى الغيرة والحرص على أن يكون لهن مثل ما كان لعائشة
 من اهداء الناس له اذا كان في بيوتهن ويحتمل أنهن طلبن منه التسوية في محبة
 القلب ولذلك قال لفاطمة عليها السلام ألت تحبين من أحب قالت بلى قال فأحبي
 هذه وكلا الأمرين لا يجب العدل بين النساء فيه أها الهدية فلا تطلب من
 المهدي فلا يتعين لها وقت واما الحب فغير داخل تحت قدرة الانسان ولا كسبه
 (قلت) مقتضى القصة التي سقناها من عند البخاري ان الذي طلبه منه مساواتهن
 لعائشة في الاهداء للنبي ﷺ في بيوتهن وقد صرحت له ام سلمة بذلك مرارا
 قبل حضور فاطمة وزينب ولم يصدر ذلك منهن عن اعتدال وهذا الكلام فيه
 تعريض بطلب الهدية واستدعائها وذلك يناق كماله عليه الصلوة والسلام اي ان يقوله
 على سبيل العموم اما قوله ذلك لواحد بعينه على سبيل الانبساط اليه وتكرمه فلا مانع
 منه بل آحاد ذوي المودات يمتنع من مثل ذلك ولعل قوله عليه الصلاة والسلام في
 جواب ام سلمة لا تؤذي في عائشة فان الوحي لم يأتي وأنا في ثوب امرأة إلا
 عائشة إشارة إلى أن قلبها قلب الناس للاهداء في نوبة عائشة أمر سماوي لا
 حيلة لي فيه ولا صنع بدليل اختصاصها بنزول الوحي علي وأنا في ثوبها دون
 غيرها من أمهات المؤمنين فلا يمكنني قطع ذلك ولا أمر الناس بخلافه (الخامسة)
 قال أبو العباس القرطبي دخول فاطمة وزينب على النبي ﷺ وهو مع عائشة
 في مرطها دليل على جواز مثل ذلك إذ ليس فيه كشف عورة ولا ما يستقبح
 على من فعل ذلك مع خاصته وأهله (قلت) قد تبين برواية معلوم والنسائي من
 طريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة أن كلا منهما لم يدخل إلا بعد استئذان
 فلو كره عليه الصلاة والسلام دخولها على تلك الحالة لحججهما أو تغير عن حالته

التي كان عليها (فان قلت) فقد روى للنسائي وابن ماجه من رواية النهي عن عروة
عن عائشة قالت ما علمت حتى دخلت على زينب بغير إذن وهي غصبي فذكرت
نيثا من هذه القصة (قلت) الظاهر أن هذه واقعة أخرى وسنزيد ذلك إيضاحاً
﴿السادسة﴾ المرتبط بكسر الميم وإسكان الراء ذكر بعضهم أنه كساء معلمي يكون تارة من
خز وتارة من صوف وزاد بعضهم في وصفه أن يكون مربعا وقال بعضهم إن سداه
من شعر ولم يشترط بعضهم فيه أن يكون معنا أي له علم ﴿السابعة﴾ قولها
تساميني أي تعاديني من قولهم سامه خطه خسف أي كلفه ما يشق عليه ويذله
قال ابو العباس القرطبي وفيه بعد من جهة اللسان والمعنى والله أعلم ﴿الثامنة﴾
قولها يشتمني بكسر التاء والطرف بفتح الطاء وإسكان الراء البصر قال النووي
واعلم أنه ليس فيه دليل أن النبي ﷺ أذن لعائشة في ذلك ولا أشار بعينه
ولا غيرها بل لا يحل اعتقاد ذلك فانه ﷺ يحرم عليه خائنة العين وإغافيه
أنها انتصرت لنفسها فلم يتبها وقال أبو العباس القرطبي كأن زينب لما بدأتها
بالعيب واللوم كانت كأنها ظالمة فجاز لعائشة أن تنتصر لقوله تعالى (ولمن انتصر
بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) (قلت) وفي رواية النسائي من طريق النهي
عن عروة عن عائشة فأعرضت عنها حتى قال النبي ﷺ دونك فانتصري فأقبلت
عليها حتى رأيته قد يبست ريقها في فيها ما ترد على شيئا وهذا مما يدل على أنها
واقعة أخرى كما تقدم ﴿التاسعة﴾ قولها حتى أخمستها بالفاء والحاء المهمة أي
أسكتها يقال أخمته إذا أسكنه في خصومة أو غيرها ﴿العاشرة﴾ قوله عليه
الصلاة والسلام إنها ابنة أبي بكر قال النووي معناه الإشارة إلى كمال فهمها وحنن
نظرها وقال أبو العباس القرطبي هو تنبيه على أصلها الكريم الذي نشأت عنه
واكتسبت الجزالة والبلاغة والفضيلة منه وطيب الفروع بطيب عذوقها وغذاؤها
من عروقها كما قال

طيب الفروع من الأصول ولم ير فرع يطيّب وأصله الرقوم
ففيه مدح عائشة وإيها رضى الله عنهما (قلت) ولعله استحسن منها كونها لم
تبدأ زينب بالكلام حتى تسكمت زينب وزادت فصارت عائشة منتصرة لا سبيل
عليها ثم بعد ذلك بلغت ما أرادت فكان لها العاقبة والظفر بالمقصود ﴿الحادية عشرة﴾

فيه فضيلة ظاهرة لآمتى المؤمنين المذكورتين أما زينب فلما اتصفت به من هذه
الأوصاف الجليلة وأما عائشة فلا أنه لم يمنعها ما كان بينهما من وصفها بما تعرفه
منها وقولها (وأبذل لنفسها في كل شيء يتقرب به الى الله عز وجل) هو بالذال
المعجمة ثم يحتمل أن يكون من البذل وهو العطاء وأن يكون من البذلة وهو
الامتهان بالعمل والخدمة فكانت زينب رضى الله عنها تعمل بيدها عمل النساء
من الغزل والنسج وغير ذلك مما جرت عادة النساء بعمله والتكسب به وكانت
تصدق بذلك وتصل به ذوى رحمها وهى التى كانت أطولهن يداً بالعمل
والصدقة وأشار إليها النبي ﷺ بقوله أسرعكن لحاقا بي أطولكن يدا وقولها
من زينب وضعت الظاهر موضع المضمر وكان الأصل أن تقول منها كما قالت
أولا ولم أر امرأة خيرا منها (الثانية عشرة) قولها (ماعدا) من صبيغ الاستثناء
وهى مع ما فعل ينصب ما بعده وبدونها حرف يخفض ما بعده على المشهور
في الحالتين و(السورة) بفتح السين المهمة واسكان الواو وبعدها راء ثم هاء
الثوران وعجلة الغضب ومنه سورة الشراب وهى قوته وحدته و(الغرب) بفتح
الغين المعجمة واسكان الراء المهمة وآخره باء موحدة الحدة وهى شدة الخلق
وثورانه ومنه غرب السيف وهو حده وغرب كل شيء حده يقال فى لسانه غرب
أى حدة والحد بفتح الحاء المهمة يحتمل أن يراد به القوى الشديد من حد
الشراب وهو صلابته وحد الرجل وهو بأسه ويحتمل أن يراد غضب بالغ
أقصى الغاية من حد الشيء وهو انتهاء ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله غرب
فإن الحدة بكسر الحاء وآخره هاء والحد بفتح الحاء بلا هاء آخره ما يعترى
الإنسان من النزق والغضب وكذا فى روايتنا من غرب حد بتنوينها وفى رواية
مسلم والنسائي سورة من حد ليس فيها لفظ غرب وفى بعض نسخ مسلم من
حدة بكسر الحاء وبالياء وقولها يوشك بضم أوله وبكسر الشين المعجمة
أى تسرع وقوله القبيصة بفتح القاء وبالهز أى الرجوع وهو منصوب بقوله
يوشك ومعنى الكلام وصفها بأنها كاملة الأوصاف إلا أن فيها شدة خلق وسرعة
غضب ترجع عنها مريعا ولا تصر عليها فهى مريعة الغضب مريعة الرضا فتلك

وَعَنْهَا قَالَتْ (وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حَجْرَتِي
وَالْحَبْشَةُ يَلْعَبُونَ بِالْحَرَابِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لَا نَظَرَ
إِلَى لَعِبِهِمْ بَيْنَ أَذُنِهِ وَعَاتِقِهِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي
أَنْصَرِفُ فَأَقْدُرُ وَأَقْدَرُ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةَ السَّنَ الْحَرِيصَةَ لِلَّهِوَى)
كَذَا فِي سَمَاعِنَا مِنَ الْمُسْنَدِ (لِلَّهِوَى) وَقَالَ الشَّيْخَانِ (عَلَى اللَّهِوَى) وَفِي
رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (تَسْمَعُ اللَّهُوَى)

بتلك كما جاء في الحديث قال النووي وقد صحف صاحب التحرير في هذا الحديث
تصحيفاً قبيحاً جداً فقال ما عدا سودة بالبدال وجعلها سودة بنت زمعة وهذا
من فاحش الغلط نهت عليه ثلاثا يغتر به

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعنها قالت «والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحبشة
يلعبون بالحراب ورسول الله ﷺ يسترني بردائه لا ينظر إلى لعبهم بين أذنه
وعاتقه ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف فأقدروا قدر الجارية
الحديثة السن الحريصة للهو» وقال الشيخان (على اللهو) (فيه) فوائد (الأولى) ﴿
أخرجه البخاري من طريق معمر بمعناه وفيه بعد قوله الحديثة السن (تسمع
اللهو) وأخرجه البخاري أيضا من طريق صالح بن كيمان وفيه والحبشة يلعبون
في المسجد وليس فيه ما بعد قوله إلى لعبهم وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم
مسندا من طريق يونس بن زيد وفيه حريصة على اللهو وذلك عند مسلم وليس
عند البخاري فانه إنما ساق هذه الرواية المعلقة مختصرة وأخرجه البخاري من
طريق الأوزاعي وفيه (الحريصة على اللهو) وأخرجه مسلم والنسائي من طريق
عمرو بن الحارث وفيه (فأقدروا قدر الجارية الغربية الحديثة السن) خمستهم عن
الزهري عن عروة عن عائشة وله طرق أخرى تركتها اختصاراً ﴿ الثانية ﴾ وفيه
جواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد ويلتحق به ما في معناه
من الأسباب المعينة على الجهاد وأنواع البر وقال المهلب شارح البخاري: المسجد

موضوع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال مما يجمع منفعة الدين وأهله فهو جائز في المسجد واللعب بالحراب من تدريب الشجعان على معاني الحروب وهي من الاشتداد للعدو والقوة على الحرب فهو جائز في المسجد وغيره **(الثالثة)** وفيه جواز نظر النساء إلى لعب الرجال قال ابن بطلان وقديمكن أن يكون تركه إياها تنتظر إلى اللعب بالحراب لتضبط السنة في ذلك وتنقل تلك الحركات المحكمة إلى بعض يأتي من أبناء المسلمين وتعرفهم بذلك **(الرابعة)** وفيه أنه لا بأس بترويح النفس بالنظر إلى بعض اللهو المباح **(الخامسة)** استدل به على جواز نظر المرأة للرجل وفيه لأصحابنا أوجه (أحدها) وهو الذي صحح الرافعي جوازه فتنظر جميع بدنه إلا ما بين السرة والركبة **(الثاني)** لها أن تنظر منه ما يبدو في المهنة فقط وهذا الحديث محتمل للوجهين **(الثالث)** وهو الذي صححه النووي لجماعة تحريم نظرها له كما يحرم نظره إليها واستدل هؤلاء بقوله تعالى «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن» وقوله عليه الصلاة والسلام «لأم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهما (احتجبا عنه) أي عن ابن أم مكتوم فقالتا إنه أعمى لا يبصرنا فقال **ﷺ** أفعمياوان أنتم السمتا تبصرانه» رواه الترمذي وغيره وحسنه هو وغيره وأجابوا عن حديث عائشة هذا بجوابين (أحدهما) أنه ليس فيه أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم وإنما نظرت لعبهم وحرايبهم ولا يلزم من ذلك تعمد النظر إلى البدن وإن وقع بلا قصد صرفته في الحال **(الثاني)** لعل هذا كان قبل نزول الآية في تحريم النظر أو أنها كانت صغيرة قبل بلوغها فلم تكن مكلفة على قول من يقول إن الصغير المراهق لا يمنع النظر ولا يخفى أن محل الخلاف فيما إذا كان النظر بغير شهوة ولا خوف فتنة فإن كان كذلك حرم قطعا **(السادسة)** وفيه بيان ما كان عليه رسول الله **ﷺ** من الرأفة والرحمة وحسن الخلق ومعاشرة الأهل بالمعروف وذلك من أوجه (منها) تمكنه عليه الصلاة والسلام عائشة من النظر إلى هذا اللهو (ومنها) أنه لم يقطع ذلك عليها بل جعل الخيرة إليها في قدوم وقوفها (ومنها) مباشرته عليه الصلاة والسلام سترها بنفسه الكريمة وبردائه ومرافقتها في ذلك بنفسه وأنه لم يكله إلى غيره وإلى ذلك أشارت بقولها ثم

يقوم من أجلي ﴿السابعة﴾ (ان قلت) في هذه الرواية أنها كانت في تلك الحالة بين أذنه وعاتقه وفي رواية أخرى خدى على خده وفي رواية أخرى فوضعت رأسى على منكبه وكلها في الصحيح فكيف الجمع بينها (قلت) لا تنافى بينها فإنها اذا وضعت رأسها على منكبه صارت بين أذنه وعاتقه فان تمكنت في ذلك صار خدها على خده وإن لم يتمكن قارب خدها خده ﴿الثامنة﴾ قولها فاقدروا هو بضم الدال وكسرها الغتان حكاهما الجوهرى وغيره وهو من التقدير أى قدروا فى أنفسكم قدر رغبة من تكون بهذه الصفة من حداثة السن والحرص على اللهو ولا مانع لها من ذلك حتى ينتهى وأشارت بذلك الى طول مدة وقوفها لذلك ومن المعلوم أن من كانت بهذه الصفة تحب اللهو والتفرج والنظر الى اللعب حبا بليغا وتحرص على ادامته ما أمكنها ولا يمكن ذلك الا بعد زمن طويل وقوله في رواية مسلم العريّة بفتح العين المهملة وكسر الراء وبالباء الموحدة ومعناه المشتبهة للعب المحبة له ﴿التاسعة﴾ قوله الحريصة للهو كذا وقع في أصلنا من مسند الامام أحمد ومعناه أنها حريصة لأجل تحصيل ما تهواه نفسها من اللعب واللهو ولم تتصف بالحرص لأجل محبة المال كما يعهد من غيرها فانها لم تكن بتلك الصفة وما كان حرصها إلا كحرص الصغار على تحصيل ما تهوى نفسها من النظر للعب وفي الصحيح حريصة على اللهو وهو أظهر توجيها وهو منصوب على الحال وفي رواية للبخارى تقدم ذكرها الحديث السن تسمع اللهو أى إن حداثة سنّها مع سماع اللهو يوجب ملازمتها له فما ظنك برؤية اللهو التي هي أبلغ من سماعه ﴿العاشرة﴾ قولها في أول الحديث (والله) فيه الحلف لتوكيد الأمر وتقويته وقولها رأيت بضم التاء والحجرة أرادت بها منزلها وكلام بعضهم يقتضى أن أصلها حظيرة الابل والحبشة بفتح الحاء والباء والشين ويقال فيهم حبش بغير هاء وقال صاحب المحكم وقد قالوا الحبشة وليس بصحيح في القياس لأنه لا واحد له على مثال فاعل فيكون مكسرا على فعلة (١)

وَعَنْهَا قَالَتْ (كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فَيَأْتِينِي صَوَاحِبِي فَأَذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَزَنْ مِنْهُ فَيَأْخُذُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَرُدُّهُنَّ إِلَى)

❖ الحديث الثالث ❖

وعنها قالت «كنت ألعب بالبنات فيأتي صواحي فإذا دخل رسول الله ﷺ فرزن منه فيأخذهن رسول الله ﷺ فيردهن إلى» (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بمعناه وفي لفظ لمسلم وهو اللعب (الثانية) قال القاضي عياض فيه جواز اللعب بهن قال وهن مخصوصات من الصور المنهى عنها لهذا الحديث ولما فيه من تدريب النساء في صغرهن لأمر أنفسهن ويوتهن وأولادهن قال وقد أجاز العلماء بيعهن وشراءهن وروى عن مالك كراهة شرائهن وهذا محمول على كراهة الاكتساب بها وتزويج ذوى المروآت عن تولى بيع ذلك لا كراهة اللعب قال ومذهب جمهور العلماء جواز اللعب بهن وقالت طائفة هو منسوخ بالنهي عن الصور انتهى ومقتضاه استثناء ذلك من امتناع الملائكة عليهم السلام من دخول البيت الذي فيه صورة وقد يقال فيه مثل الخلاف المتقدم بين الخطابي والنووي في الكلب لما ذون في اتخاذه هل تمتنع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه فقال الخطابي لا، وهو أرجح وقال النووي نعم وفي اطراد مثل ذلك هنا نظر إذ لو كان كذلك لمنع النبي ﷺ دخول مثل هذه الصورة في بيته وإن كان اللعب بها مباحاً لحرصه على دخول الملائكة إليه وأن ذلك لا بد لهم منه والله أعلم (الثالثة) قال أبو العباس القرطبي البنات جمع بنت وهن الجوارى وأضيفت إلى اللعب وهي جمع لعبة وهو ما تلعب به البنات لانهن اللواتي يصنعنها ويلعبن بها قلت المراد بالبنات هنا نفس اللعب وتسميتهن بذلك من محاسن التشبيه الصوري كتسميته المنقوش في الحائط اسداً والله أعلم (الرابعة) فيه حسن خلقه عليه الصلاة والسلام ولطيف معاشرته مع زوجته ومن يزورها من صواحبها بتمكينها من ذلك وجمع من يساعدها على ذلك عليها وما كان هذا إلا في زمان الصغر قبل البلوغ

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ (كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ) زَادُ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ (فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّ يَنْهَنَا)

﴿الحديث الرابع﴾

وعن جابر «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه الأئمة الستة خلا أبا داود من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن جابر زاد مسلم في رواية له لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن وليست هذه الزواية مطابقة لروايتهما من طريق الامام احمد لزيادة عطاء بن أبي رباح في هذه الرواية بين عمرو بن دينار وجابر وأخرجه البخاري أيضاً من طريق ابن جريج ومسلم من طريق معقل بن عبيد الله الحزري كلاهما عن عطاء عن جابر ليس فيه والقرآن ينزل وأخرجه مسلم أيضاً من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر قال «كنا نعزل على عهد نبي الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا» وأخرجه مسلم أيضاً وأبو داود من رواية زهير عن أبي الزبير عن جابر قال «جاء وجل من الأنصار الى رسول الله ﷺ فقال ان لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فسيأتيها ما قدر لها قال فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حملت فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها» وروى الترمذي والنسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال قلنا يا رسول الله «إنا كنا نعزل فزعمت اليهود أنها المبوذة الصغرى فقال كذبت اليهود إن الله إذا أراد أن يخلق لم يمنعه» وله عن جابر ﴿الثانية﴾ العزل أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع فأنزل خارج الفرج وقد استدلل جابر على إباحته بكونهم كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين أن قول الصحابي كنا تفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول مرفوع حكماً وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الاسماعيلي فقالوا إنه موقوف لاحتمال عدم إطلاعه عليه الصلاة والسلام على ذلك لكن هذا

الاحتمال مدفوع هنا لما قدمناه من صحيح مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا) فثبت بذلك اطلاعه وتقريره وهو حجة بالاجماع وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فقال أصحابنا الشافعية ان النساء أقسام (أحدها) الزوجة الحرة وفيها طريقان أظهرهما أنها ان رضيت جاز والا فوجهان أصحهما عند الغزالي والرافعي والنووي الجواز والطريق الثاني أنها ان لم تأذن لم يحز وان أذنت فوجهان (الثاني) الزوجة الأمة وهي مرتبة على الحرة ان جوزناه فيها ففى الأمة أولى والا فوجهان أصحهما الجواز تهرزا عن ربي الولد (الثالث) الأمة المملوكة يجوز العزل عنها قال الغزالي والرافعي والنووي بلا خلاف لكن حكى الرويانى فى البحر وجهها أنه لا يجوز لحق الولد (الرابع) المستولدة قال الرافعي رتبها مرتبون على المنكوحة الرقيقة وأولى بالمنعم لأن الولد حر وآخرون على الحرة والمستولدة أولى بالجواز لأنها ليست راسخة فى الفراش ولهذا لا تستحق القسم قال الرافعي وهذا أظهر، وهذا تفصيل مذهبنا وحاصله الفتوى بالجواز مطلقا ولو تغير أذنها وقال المالكية لا يعزل عن الحرة الا بأذنها ولا عن الزوجة الأمة الا بأذن سيدها بخلاف السراري، هذه عبارة ابن الحاجب فى مختصره وقال ابن عبد البر فى التمهيد لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا بأذنها لأن الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا مالا يلحقه عزل وفى دعوى نفى الخلاف نظر لما قد عرفت من مذهبنا وقال فى الأمة المملوكة لا خلاف بين فقهاء الأمصار أنه يجوز العزل عنها بغير أذنها وفى إطلاقه نظر لما عرفت من مذهبنا وقال الحنفية يجوز العزل عن مملوكته بغير أذنها ولا يجوز عن زوجته الحرة الا بأذنها وان كانت أمة لم يباح الا بأذن سيدها نص عليه وقيل بل بأذنهما وقيل لا يباح العزل بحال وقيل يباح بكل حال وقال ابن حزم الظاهري: لا يحل العزل عن حرة ولا أمة مطلقا واستدل بما فى صحيح مسلم من حديث جدامة بنت وهب أخت عكاشة فى حديث قالت فيه وسأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ ذلك الوأد الخفى (وإذا المؤودة سئلت) وقال ابن المنذر اختلف أهل العلم فى العزل عن الجارية فرخص فيه جماعة من

الصحة منهم على وسعيد بن أبي وقاص وأيوب وزيد بن ثابت وابن عباس وجابر والحسن بن علي وخباب بن الارت وابن المسيب وطاوس ورويناعن أبي بكر الصديق وعمر وعلى رواية ثانية وابن مسعود وابن عمر أنهم كرهوا ذلك ونقل ابن حزم عن أبي أمامة الباهلي أنه سئل عن العزل فقال ما كنت أرى مسلما يفعله وعن عمر وعثمان أنهما كانا ينكران العزل قال وصح أيضا عن الاسود بن يزيد وطاوس انتهى واحتج من منع مطلقا بحديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم مرفوعا لا عليكم أن لا تفعلوا فاعاها هو القدر قال أبو العباس القرطبي كأن هؤلاء فهموا من (لا) النهي عما سئلوا عنه وحذف بعد قوله (لا) فكأنه قال لا تعزلوا وعليكم ألا تفعلوا تأكيد لذلك النهي انتهى وقال الآكثرون ليس هذا نهيا وإنما معناه ليس عليكم جناح أو ضرر في أن لا تفعلوا ويدل لذلك اللفظ المشهور في حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن العزل أو إنكم لتفعلون قالها ثلاثا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة واستدل ابن حبان في صحيحه على تحريم العزل بحديث أبي ذر الذي أخرجه في صحيحه وفيه في أثناء حديث قال رسول الله ﷺ (فضعه في حلالة وجنبه حرامه وأقرره فإن شاء الله أحياء وإن شاء أماته ولك أجر) وأقوى ما استدلل به لذلك حديث جدامة المتقدم ذلك الوأد الخفي وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي هو فرد من حديثها وقد اختلف في زيادة العزل فيه فلم يخرج به مالك في حديثه وقال البيهقي في المعرفة عورض بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل عن العزل (قالوا ان اليهود تزعم أن العزل هو المؤودة الصغرى قال كذبت اليهود) قال البيهقي ويشبه أن يكون حديث جدامة على طريق التنزيه انتهى وحمل والدي رحمه الله أيضا حديث جدامة على العزل عن الحامل لروال المعنى الذي كان يحذر من حصول الحمل وفيه تضييع للحمل لأن المني يغذوه فقد يؤدي الى موته أو ضعفه فيكون وأد أخفيا وسأل والدي أيضا الجمع بينهما بأوجه (منها) أن قولهم أنها المؤودة الصغرى يقتضى أنه وأد ظاهر لكنه صغير بالنسبة إلى وأد الولد بعد وضعه حيا بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام إنه الوأد الخفي فإنه يدل على أنه ليس في

حكم الظاهر أصلاً فلا يرتب عليه حكمه وهذا كقوله إن الرياء هو الشرك
الظني وإنما شبه بالوآد من وجه لأن فيه قطع طريق الولادة وذكر ابن عبد البر
عن علي رضي الله عنه أنه قل أنها لا تكون مؤودة حتى يأتي عليها الحالات السبع
فقال له عمر صدقت أطال الله بقاءك وروى البيهقي في المعرفة نحوه عن ابن عباس
وقد يشكك علماء المشهور عند أصحابنا من إباحة العزل ما أفتى به الشيخ عماد الدين
ابن يونس والشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه يحرم على المرأة استعمال دواء
بما يمنع من الحمل قال ابن يونس ولو رضى به الزوج وقد يقال هذا سبب لامتناعه
بعد وجود سببه والعزل فيه ترك للسبب فهو كترك الوطء مطلقاً والله أعلم
﴿الثالثة﴾ محل الخلاف في العزل ما إذا كان يقصد التحرز عن الولد قاله امام الحرمين
فقال حيث قلنا بالتحريم فذلك إذا نزع على قصد أن يقع الماء خارجاً تحرزاً
عن الولد قال وأما إذا نزع له أن ينزع لا على هذا القصد فيجب القطع بأنه
لا يحرم انتهى . وقد يقال مقتضى التعليل في الحرمة بأنه حقها فلا بد من
استئذانها فيه أن ذلك لا يختص بحالة التحرز عن الولد والله أعلم .

﴿الرابعة﴾ قد أوضح قوله والقرآن ينزل بقوله في رواية مسلم لو كان
شيئاً ينهى عنه لهنأنا عنه القرآن والظاهر أن معناه أن الله تعالى كان يطلع
نبيه عليه الصلاة والسلام على فعلنا وينزل في كتابه المنع من ذلك كما وقع
ذلك في قضايا كثيرة ولهذا قال ابن عمر رضي الله عنهما «كنا نتقي الكلام
والانبساط مع نساءنا على عهد النبي ﷺ هيبة أن ينزل فيها شيء فلما توفي
النبي ﷺ تكلمنا وانبطنا» رواه البخاري في صحيحه . وقال الشيخ تقي الدين
في شرح العمدة استدلال جابر بالتقرير من الله تعالى على ذلك وهو استدلال
غريب وكان يحتمل أن يكون الاستدلال بتقرير الرسول ﷺ لكنه مشروط
بعلمه بذلك .

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا أَوْ دَارًا قَسَمْتُ فِيهَا صَوْتًا فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِعُمَرَ فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهَا فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ يَا أَبَا حَفْصٍ فَبَكَى عُمَرُ) وَقَالَ مَرَّةً (فَأَخْبَرَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْكَ يُغَارُ قَالَ سَفِيَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعُمَرُ وَسَمِعَ جَابِرًا يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ)

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ «دخلت الجنة فرأيت قصرا أو دارا فسمعت فيها صوتا فقلت لمن هذا؟ فقيل لعمر فأردت أن أدخلها فذكرت غيرتك يا أبا حفص فبكى عمر، وقال مرة فأخبر بها عمر فقال يا رسول الله وعليك يغار قال سفيان سمعته من ابن المنكدر وعمر وسما جابرا يزيد أحدهما على الآخر عليه أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعمر بن دينار كلاهما عن جابر وأخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن عمرو وحده عن جابر وأخرجه البخاري والنسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا (رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا بالمرصاء امرأة أبي طلحة وسمعت خشقة فقلت من هذا فقال هذا بلال ورأيت قصرا بفناءه جارية فقلت لمن هذا فقال لعمر فأردت أن أدخله فانظر إليه فذكرت غيرتك فقال عمر يا بني انت وأمي يا رسول الله أعليك أغار) وأخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قصة عمر وقدم الشيخ رحمه الله قصة عمر رضي الله عنه ههنا في باب الوضوء من حديث بريدة وتكلم عليها في الشرح بما يغني عن الكلام عليها هنا وإنما ذكرها لما فيها من ذكر النيرة التي تمرى في معاشررة الأزواج كثير أو الحديث يدل على أن لها أصلا في الشرع وإنها تراعى في الجملة ولا تنكر وقد يوب

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يُخْزَرْ اللَّحْمُ وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تُخْنِ أَنْثَى زَوْجُهَا الدَّهْرَ)

البخارى فى صحيحه باب غيره النساء ووجدتهن وأورد فيه حديث عائشة قالت (قال لى رسول الله ﷺ إني لأعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت عنى غضبي فقلت قلت من أين تعرف ذلك قال أما إذا كنت عنى راضية فانك تقولين لا. ورب مجد وإذا كنت عنى غضبي قلت لا ورب ابراهيم قالت قلت أجل والله يا رسول الله ما أهرج إلا اسمك) وحديثها أيضاً (ما غرت على امرأة لرسول الله ﷺ كما غرت على خديجة لكثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها وثناؤه عليها ولقد أوحى الى رسول الله ﷺ أن يبشرها ببيت لها فى الجنة من قصب)

الحديث السادس

وعن هام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لولا بنو إسرائيل لم يخز اللحم ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخارى ومسلم من طريق عبد الرزاق ولفظ مسلم فيه زيادة قال (لولا بنو إسرائيل لم يخز اللحم) وأخرجه البخارى من طريق عبد الرزاق وابن المبارك كلاهما عن معمر عن هام عن أبي هريرة (الثانية) قوله لم يخز هو بفتح الياء وإسكان الخاء المعجمة وكسر النون وفتحها وآخره زاي أى لم يتغير فقال خنز بفتح النون وكسرهما يخنز بهما أيضاً أى يتغير حكى اللغتين فى الماضى والمضارع صاحب المشارق والنووى وحكما فى الماضى صاحب المحكم واقتصر صاحب الصحاح والنهاية على الكسر فى الماضى والفتح فى المضارع ومثله فى المعنى خزن أيضاً وخم وصل وأخم وأصل بزيادة همزة فيهما وثن بالضم وأثن قال صاحب المحكم يقال خنز اللحم والتمر والجوز فسد ﴿الثالثة﴾ قال النووى قال العلماء معناه أن بنى إسرائيل لما أنزل الله عليهم

- باب الاحسان الى البنات -

عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا فَأَخَذَتْهَا

المن والسلوى فهو عن ادخارها فادخروا ففسد وانتن واستمر من ذلك الوقت انتهى وقيل انه كان يسقط عليهم في مجالسهم من طلوع الفجر الى طلوع الشمس كسقوط الثلج فيأخذون منه قدر كفايتهم ذلك اليوم الا يوم الجمعة فيأخذون منه للجمعة والسبت فان قعدوا الى اكثر من ذلك ففسد فادخروا ففسد عليهم ويحتمل أن التغير كان قديما قبل وجود بنى اسرائيل سببه ما علمه الله مما يحدث من بنى اسرائيل بعد ذلك والله أعلم ﴿الرابعة﴾ حواء بفتح الحاء المهملة وتشديد الواو ممدود قال ابن عباس سميت حواء لانها أم كل حي وقيل لانها ولدت لآدم عليه السلام أربعين ولدا في عشرين بطنا في كل بطن ذكر وانثى واختلفوا متى خلقت من ضلعه فقبل دخوله الجنة فدخلها وقيل في الجنة ﴿الخامسة﴾ قوله الدهر منصوب أى لم تحنه أبدا ومعنى الحريت أنها أم بنات آدم فاشبهنها ونزع العرق اليها لما جرى لها في قصة الشجرة مع ابليس فزين لها أكل الشجرة فأغراها فاخبرت آدم بالشجرة فأكلا منها وليس المراد خيانة في فراش فان ذلك لم يقع لامرأة نبي قط حتى ولا امرأة نوح ولا امرأة لوط الكافران فان خيانة الأولى إنما هو باخبارها الناس أنه مجنون وخيانة الثانية بدلالتها على الضيف كما ذكره المفسرون ﴿السادسة﴾ أورد المصنف رحمه الله هذا الحديث في عشرة النساء إشارة إلى التسلي فيما يقع من النساء بما وقع لأمهن الكبرى وأن ذلك من جهلاتهن وطبائعهن إلا أن منهن من تضبط نفسها ومنهن من لا تضبط وفي استحضار ذلك إغارة على احتملن ودوام عشرتهن والله أعلم

- باب الاحسان الى البنات -

عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي

فَشَقَّتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا ثُمَّ قَامَتْ تَخْرَجَتْ هِيَ وَابْنَتَاهَا وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ثَقِيفَةٍ ذَلِكَ خَدِثَتْهُ حَدِيثَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنِ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فَكَانَ يَذْكُرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَكَذَا كَانَ فِي كِتَابِهِ يَعْني الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُرْوَةَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِزِيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ

شيئا غير تمر واحدة فأعطيتها إياها فأخذتها فشقتها بين ابنتيهما ثم قامت تخرجت هي وابنتاهما ودخل النبي ﷺ على ثقفية ذلك خدثته حديثها فقال رسول الله ﷺ من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترا من النار قال عبد الرزاق وكان يذكره عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِزِيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ (فيه) فوائد (الاولى) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي دَوَادٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ بِلَفْظِ (فَصَبَّرَ عَلَيْهِنَ كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ) وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حُزْمٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِتَمَامِهِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيْضًا بِتَمَامِهِ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَزْمَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَائِشَةَ وَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا مِنْ رِوَايَةِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ «جَاءَتْنِي مَسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا فَاطْعَمْتُهُمَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ فَأَعْطَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْرَةً وَرَفَعَتْ إِلَى فِيهَا تَمْرَةً لِتَأْكُلَهَا

فاستطعمتها ابتناها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما فاعجبني شأنها فذكرت الذي صنعت لرسول الله ﷺ فقال إن الله قد أوجب لها بها الجنة واعتقها بها من النار» (الثانية) قوله على ثقة ذلك أي على أثره وهو بفتح التاء المثناة من فوق وكسر التاء بعدها همزة مفتوحة ثم تاء تأنيث قال صاحب النهاية وفيه لغة أخرى على ثقة ذلك بتقديم الياء على القاء وقد تشدد قال والتاء فيهما زائدة على أنها تفعلة وقال الرخشي لو كانت تفعلة لكانت على وزن تهئة فهي إذا لو لا القلب فميلة لا جل ١٠ علال ولأما همزة وقال صاحب المحكم أتيت على ثقة ذاك أي على حينه وزمانه حكى اللحياني فيه الهمز والبدل وليس على التخفيف القياسي لأنه قد اعتد به لغة ثم ذكر أنه يقال على تئفة ذاك كتئفة فعلة عند سيبويه وتفعلة عند أبي على وعقد الجوهري مادة تقاء وقال تقيء تقاء إذا احتد وغضب انتهى ويمكن أن يكون ما سبق مأخوذاً من هذا فإن الذي يكون على أثر الشيء يكون في حينه وفوره والله أعلم (الثالثة) قوله ابتلى على البناء للمفعول أي امتحن واختبر وقال النووي إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهونه في العادة قال الله تعالى «وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم» ومقتضاه أنه من البلاء والاول وهو أنه من الاختبار أولى والله أعلم (الرابعة) الظاهر أن الإشارة في قوله من هذه البنات للتحقير وهو بحسب اعتقاد المخاطب لا في نفس الأمر (الخامسة) قوله بشيء يصدق بالقليل والكثير فيتنازل الواحدة فالاحسان إليها ستر من النار فإن زاد على ذلك حصل له مع ذلك سبق مع رسول الله ﷺ إلى الجنة كما جاء في الحديث الآخر في الصحيح (من طال جازيتين حتى يبلغا جاء يوم القيمة أنا وهو) (كهايتين) (١) وضم بين أصابعه) (السادسة) ودخل في الحديث ما إذا كان لمبتلى بذلك رجلاً وما إذا كان امرأة وسواء كانت بنت المربي لها أم لا وسواء كانت يتيمة أم لا (السابعة) المراد بالاحسان إليهن صيانتهم والقيام بما يصلحهن من ثقة وكسوة وغيرها والنظر في أصلح الأحوال لهن وتعليمهن ما يجب تعليمه وتأديبهن وزجرهن عما لا يليق بهن فكل ذلك من الاحسان وإن كان بنهر أو ضرب عند الاحتياج لذلك

وينبغي للانسان أن يخلص نيته في ذلك ويقصده به وجه الله تعالى فالاعمال
 بالنيات ومن تمام الاحسان أن لا يظهر بهن ضجراً ولا قلقاً ولا كراهة ولا
 استئقلاً فان ذلك يكدر الاحسان ﴿الثامنة﴾ قوله كن له سترأ من النار
 أى كن سبباً في أن يباعده الله من النار ويحيره من دخولها ولا شك في أن
 من لم يدخل النار دخل الجنة فلا منزل سواها ويدل لذلك الرواية التي سقناها
 من عند مسلم أن الله قد أوجب لها بها الجنة ﴿التاسعة﴾ إنما خص البنات
 بذلك لضعف قوتهن وقلة حيلتهن وعدم استقلالهن واحتياجهن إلى التحصين
 وزيادة كلفتهم والاستئقال بهن وكراهنهت من كثير من الناس بخلاف
 الصبيان فإنهم يخالفونهم في جميع ذلك ويحتمل أن هذا خرج على واقعة مخصوصة
 فلا يكون له مفهوم ويكون الصبيان كذلك ويدل لهذا ما ورد في كافل اليتيم
 فانه لم يخص بذلك الاثنى ويدل له أيضاً ما رواه الطبراني في معجمه الكبير
 والصغير عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ومعها
 ابناها فسألته فأعطاهما ثلاث تمرات لكل واحد منهما ثمرة فأعطت كل واحد منهما
 ثمرة فأكلها ثم نظرا إلى أمهما فشقت التمرة نصفين وأعطت كل واحد منهما
 نصف ثمرة فقال النبي ﷺ قد رحمها الله برحمة ابنيها» وفي إسناد خديج بن
 معاوية قال أبو حاتم محله الصدق يكتب حديثه وقال البخاري يتكلمون في
 بعض حديثه وضعفه ابن معين والنسائي ﴿العاشرة﴾ إنما أورد المصنف رحمه
 الله هذا الباب عقب عشرة النساء لأنه من تمتته ومعين عليه فان الانسان قد
 يتضرر بزوجه ويسمى عشرتها لكثرة ما تلده من البنات فيضم إلى ترك
 الاحسان لهن سوء عشرة أمهن بسببهن فاذا علم ما في الاحسان إليهن من
 الثواب هان عليه أمرهن وأحسن إلى أمهن تبعاً لاحسانه لهن والله أعلم
 ﴿الحادية عشرة﴾ فيه من كرم الله تعالى أنه ينيل الانسان الفوز بالجنة والنجاة
 من النار بالعمل اليسير كما جاء في حديث عدي بن حاتم في الصحيح (اتقوا النار
 ولو بشق تمرة) وكما قال في الحديث الآخر (لا تحقرن من المعروف شيئاً)

(بَابُ الْوَلِيمَةِ)

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » وفي رواية لمسلم (إلى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ) وفي رواية له (إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ) وفي أُخْرَى (مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ) وزاد في أُخْرَى (فَإِنْ كَانَ صَاحِبًا فَلْيَدْعُ لَهُمْ) وزاد الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةٍ قَالَ (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ) ولمسلم من حَدِيثِ جَابِرٍ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) ولابن ماجه في هَذَا الْحَدِيثِ (مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ)

الحديث

﴿ بَابُ الْوَلِيمَةِ ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر بلفظ (إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ) وأخرجه مسلم أيضا من طريق خالد بن الحارث عن عبيد الله بن عمر بلفظ (إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيُجِبْ) قال خالد بن الحارث فإذا عبيد الله ينزله على العرس) وأخرجه أبو داود من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر بمعنى رواية مالك زاد فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليدع) وأخرجه مسلم

وأبو داود من طريق أيوب السختياني بلفظ (إذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي بلفظ (من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب) لفظ مسلم وقال أبو داود إنه بمعنى لفظ أيوب وأخرجه مسلم من طريق عمر بن محمد بلفظ (إن دعيت إلى كراع فأجيبوا ظن كان صائما فليدع لهم) وأخرجه البخاري ومسلم من طريق موسى بن عقبة بلفظ أجيبوا هذه الدعوة التي دعيت لها وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم وأخرجه مسلم والترمذي من طريق اسماعيل بن أمية بلفظ اتنوا الدعوة إذا دعيت وأخرجه أبو داود من طريق أبيان بن طارق وهو مجهول بلفظ (من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغفرا) كلهم وهم ثمانية عن نافع عن ابن عمر **(الثانية)** اختلف العلماء وأهل اللغة في الوليمة فالشهور اختصاصها بطعام العرس ومن ذكر ذلك الجوهري في الصحاح وابن الأثير في النهاية وحكاها ابن عبد البر عن صاحب العين وقال في المحكم الوليمة طعام العرس والأملاك ثم قال وقيل هي كل طعام صنع لعرس وغيره وقال في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل طعام الأملاك وقيل هو طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان أو غيرها لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيده في غيره فيقال وليمة الختان وغيره ويقال لدعوة الختان إغذار بعين مهمة وذال معجزة ولدعوة الولادة عقيقة وسلامة المرأة من الولادة خرس بضم الخاء المعجمة وإسكان الزاء وبالسین المهملتين وقيل الخرس طعام الولادة ولقدوم المسافر قبيحة بالنون من النقم وهو الغبار ولاحداث البناء وكيرة من الوكر وهو المأوى واستقر ولما يتخذ لمصيبة وضية بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة ولما يتخذ بلا سبب مأدبة بضم الدال المهمة وفتحها **(الثالثة)** فيه الأمر بإجابة الداعي إلى الوليمة وحضورها وهذا ثابت في وليمة النكاح بلا شك وهل هو أمر إيجاب أو استحباب اختلف العلماء فيه فالشهور عند الشافعية والحنابلة أن الإجابة إليها فرض عين ونص عليه مالك وقال به أهل الظاهر ونقل

القاضي عياض الاتفاق عليه وابن عبد البر الاجماع عليه وقيل مستحبة قاله بعض الشافعية والحنابلة وقال أبو الحسن من المالكية إنه المذهب وصرح صاحب الهداية من الحنفية بأن الاجابة سنة لكنه استدلل بقوله عليه السلام (من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم) وشبهها فيما اذا كان هناك غناء ونحوه بصلاة الجنائزة واجبة الاقامة وإن حضرته نياحة وذلك يفهم الوجوب وقال بعض الشافعية والحنابلة إجابتها فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقي وحكى الشيخ تقي الدين في شرح الامام عن بعضهم أنه خص الوجبين في أن إجابتها فرض عين أو كفاية بما إذا دعى الجميع وقال لو خص كل واحد بالدعوة تعينت الاجابة على الكل (الرابعة) قال أصحابنا الشافعية إنما تجب الاجابة أو تستحب بشروط (أحدها) أن يعم عشيرته وجيرانه أو أهل حرفته أغنياءهم وفقراءهم دون ما اذا خص الاغنياء . وحكى عن ابن مسعود قال أبو العباس القرطبي ونحوه نحنا ابن حبيب من أصحابنا وظاهر كلام أبي هريرة وجوب الاجابة (ثانيها) أن يخصه بالدعوة بنفسه أو بارسال شخص اليه فاما إذا قال بنفسه أو بوكيله ليحضر من أراد أو قال لشخص إحضر وأحضر معك من شئت فقال لغيره إحضر فلا تجب الاجابة ولا تستحب وكذا اعتبر المالكية والحنابلة في وجوب الاجابة أن يدعوا معنا قال ابن دقيق العيد في شرح الامام ولا يخلو من احتمال لو قيل بخلافه انتهى . وقد يقال هذا معلوم من قولهم دعى فان هذا لم يدع وإنما مكن من الحضور وذكر الروياني في البحر انه لو قال إن رأيت أن تجملني لؤمته الاجابة . (ثالثها) أن لا يكون إحضاره لخوف منه أو طمع في جاهه أو لتعاونه على باطل بل يكون للتقرب والتودد . (رابعها) ان يكون الداعي له مسلما فلو دعه ذمى فهل هو كالمسلم أم لا تجب قطعا ، طريقتان أصحهما الثاني ، ولا يكون الاستحباب في إجابتها كالاستحباب في دعوة المسلم لأنه قد يرغب عن طعامه لنجاسته وتصرفه الفاسد وكذا اعتبر الحنابلة في وجوب الاجابة أن يكون الداعي مسلما ويبدل ذلك قوله في رواية إذا دعى أحدكم أخاه (خامسها) أن يدعى في اليوم الاول كذا

ادعى التروى في الروضة القطم به وليس كذلك فقد حكى ابن يونس في التعميز وجهين في وجوب الاجابة في اليوم الثاني وقال في شرحه أصحابها الوجوب وبه قطع الجرجاني لوصف النبي ﷺ (الثاني) بأنه معروف واعتبر الحنابلة أيضا في وجوب الاجابة أن يكون في اليوم الاول وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به» رواه الترمذي وقال لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث زياد بن عبد الله وهو كثير الغرائب والمناكير وسمعت محمد بن اسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال قال وكيع. زياد بن عبد الله مع شرفه لا يكذب في الحديث ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ (الولية أول يوم حق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة) وضعفه البيهقي وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ورواه بهذا اللفظ الثاني أبو داود من رواية الحسن ابن عبد الله بن عثمان التقفي عن رجل أعور من تقيف كان يقال له (معروف) أي يثنى عليه خيرا إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه ورواه الطبراني من حديث زهير من غير شك وقال البخاري لا يصح اسناده ولا يعرف زهير صحبة وأخرجه النسائي من حديث الحسن مرسل لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيراً، وأخرجه باللفظ الثاني أيضا ابن عدى في الكامل والبيهقي في سننه من طريقه من حديث أنس فقال البيهقي ليس هذا بقوى، بكر بن خنيس تكلموا فيه انتهى وقد عرفت بما بسطناه ضعف جميع هذه الطرق ولذلك قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي إنه لا يصح من جميع طرقه وقال البخاري في تاريخه الكبير بعد ما تقدم عنه في حديث زهير أنه لا يصح اسناده ولا تعرف له صحبة وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ. إذا دعى أحدكم إلى الولية فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها قال وهذا أصح ثم ذكر حديث حفصة أن سيرين عرس بالمدينة فأولم ودعاها الناس سبعا وكان فيمن دعا أمي بن كعب فجاء وهو صائم فدعا لهم بخير وانصرف وأشار لذلك في صحيحه بقوله باب حق اجابة الولية والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي ﷺ يوما ولا يومين وروى البيهقي في سننه قصة

سيرين هذه قال القاضي عياض واستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً ثم قال وذلك إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم ويوافق ذلك ظاهر عبارة العمراني من أصحابنا في البيان أنه إنما يكره الاجابة إذا كان المدعو في اليوم الثالث هو المدعو في اليوم الأول وكذا صوره الروياني في البحر بما اذا كانت الوليمة ثلاثة أيام فدعاه في الايام الثلاثة ، لكن ظاهر عبارة التنبيه أنه لا فرق في الكراهة بين أن يكون هو المدعو في اليوم الاول أم لا وقال الشيخ الامام تقي الدين السبكي لا تصريح في كلام أصحابنا بذلك وإنما رأيت للمالكية فيه خلافاً واستبعد شيخنا الشيخ شهاب الدين بن النقيب مقدمته عن البيان فان الفاعل لذلك وصفه النبي ﷺ بالرياء فلا يساعد عليه (سادسها) أن لا يعتذر المدعو إلى صاحب الدعوة فيرضى بتخلفه فان وحد ذلك زال الوجوب وارتفعت كراهة التخلف قال والذى رحمه الله وهو قياس حقوق العباد ما لم يكن فيه شائبة حق الله تعالى كرد السلام فانه لا يسقط وجوب الرد برضى المسلم بتركه وقد يظهر الرضى ويورث مع ذلك وحشة انتهى فلم غلب على ظنه أن الداعي لا يتألم باقطاعه ففيه تردد حكاه انقاضي مجلى في الذخائر (سابعها) أن لا يسبق الداعي غيره فان دعاه اثنان أجاب الأسبق فان جاء معاً أجاب الأقرب رحماً ثم دارا وعكس الماوردي والروياني فقدم اقرب الجوار على قرب الرحم وذكرنا بعدها القرعة وقال الحنابلة يقدم أدينهما ثم أقربهما رحماً ثم جواراً ثم بالقرعة وإجابة الأول هو امتثال لهذا الحديث والامتناع من الثاني إذا تراخا في الوقت ليعذر الجمع بينه وبين الأول والله أعلم (ثامنها) أن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره ولا تليق به مجالسته فان كان فهو معذور في التخلف وكذا اعتبر المالكية في الوجوب أن لا يكون هناك أراذل وأشرار الغزالي في الوسيط الى حكاية وجه بخلاف هذا وفي البحر للروياني لو دعى محتشماً مع منتهاء اقوم هل تلزمه الاجابة، وجهان . ويوافقه قول الماوردي ليس من الشروط ألا يكون عدواً للمدعو ولا أن يكون في الدعوة من هو عدوله وفيما قاله نظروا أى تأذ أشد من مجالسة العدو (تاسعها) ألا يكون هناك منكر كشرب الخمر والملاهي فان كان

نظر إن كان الشخص المدعو ممن إذا حضر رفع المنكر فليحضر إجابة الدعوة وإزالة المنكر والا فوجهان (أحدهما) الأولى أن لا يحضر ويجوز أن يحضر ولا يستمع وينكر بقلبه كما لو كان يضرب المنكر في جواره فلا يلزمه التحول وإن بلغه الصوت وعلى ذلك جرى العراقيون كما قال الرافعي أو بعضهم كما قال النووي وحكاه البيهقي عن أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في الام والمختصر وحكى عن أبي حنيفة ابتليت بهذا مرة وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترنت من البدعة من غيره قال وهذا إذا لم يكن مقتدى فان كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يقعد لأن في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمحكي عن أبي حنيفة كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى لقوله تعالى «ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين» قال وهذا كله بعد الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضر لأنه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما إذا هجم عليه لأنه قد لزمه انتهى (والوجه الثاني لأصحابنا أنه يحرم الحضور لأنه كالرضى بالمنكر وإقراره به قال المراوزة وهو الصحيح وإذا قلنا به فلم يعلم حتى حضر نهام فان لم ينتهوا فليخرج والاصح تحريم القعود إلا أن لا يمكنه الخروج بأن كان في الليل وخاف فيقعد كارها ولا يستمع وعلى هذا الوجه الثاني جرى الحنابلة قالوا فان علم بالنكر ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة أن لا يكون هناك منكر وقال ابن عبد البر قال مالك وابن القاسم أما اللهو الخفيف مثل الدف فلا يرجع وقال أصبغ أرى أن يرجع قال وقد أخبرني ابن وهب عن مالك أنه لا ينبغي لدى الهياة أن يحضر موضعا فيه لعب ثم حكي ابن عبد البر الفرق بين المقتدى به وغيره عن محمد بن الحسن والأصل في هذا الباب امتناعه عليه الصلاة والسلام من دخوله بيته لما رأى فيه نمرقة فيها تصاوير وهو في الصحيح من حديث عائشة وبوب عليه البخاري (باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة) قال ودأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ودما ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترأ على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه

النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما فرجع
(عاشرها) أن لا يدعوهم من أكثر ما له حرام فمن هو كذلك تسكره اجابته فان علم أن غير
الطعام حرام حرمت وإلا فلا قال المتولى في التتمة فان لم يعلم حال الطعام وغاب الحلال لم
يتأكد الاجابة أو الحرام أو الشبهة كرهت (حادى عشرعا) قال ابراهيم المروزي من
أصحابنا الودعته أجنبية وليس هناك محرم له ولا لها ولم تخل به بل جلست في بيت
وبعث بالطعام اليه مع خادم الى بيت آخر من دارها لم يجيبها مخافة الفتنة
حكاه النووى فى الروضة وأقره وقال السبكي وهو الصواب الا أن يكون الحلال
على خلاف ذلك كما كان سفيان الثورى وأضرابه يزورون رابعة العدوية
ويسمعون كلامها فاذا وجدت امرأة مثل رابعة ورجل مثل سفيان لم يكره لهما
ذلك قلت أين مثل سفيان ورابعة بل الضابط أن يكون الحضور اليها لأمر
دينى مع أمن الفتنة وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى إن
أراد المروزي تحريم الاجابة فمنوع وإن أراد عدم الوجوب فلا حاجة
لتقييده بعدم وجود محرم لأن هنا مانعا آخر من الوجوب وهو عدم العموم
(ثاني عشرها) أن لا يكون المدعو قاضيا ذكره بعض أصحابنا وقال مطرف وابن
الماجشون من المالكية لا ينبغي للقاضى أن يجيب الدعوة الا فى الوليمة وحدها
للحديث وفى الموازنة أكره أن يجيب أحدا وهو فى الدعوة خاصة أشد وقال
سحنون يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الخاصة فان تنزه عن مثل هذا فهو
أحسن قال الشيخ تقي الدين فى شرح الامام والعموم يقتضى ظاهره المساواة
بين القاضى وغيره قال والذين استثنوا القاضى فانما استثنوه لمعارض قام عندهم
وكأنه طلب صيانتة عما يقتضى ابتذاله وسقوط حرمة عند العامة وفى ذلك
عود ضرر على مقصود القضاء من تنفيذ الاحكام لان الهيئات معينة عليها
ومن لم يعتبر هذا رجع الى الامر وان ترك العمل بمقتضاه مفسدة محققة وما
ذكر من سبب التخصيص قد لا يقضى الى المفسدة انتهى ويحتمل أن
يكون المعنى فى المنع ما فيه من استمالته وأنه قد يكون فى معنى
قبوله الهدية والله أعلم (ثالث عشرها) قال الماوردى يشترط أن يكون

الداعي مكلفاً حراً رشيداً وإن أذن ولي المحجور لم تجب إجابته أيضاً لأنه مأمور بحفظ ماله ولو أذن سيد العبد فهو حينئذ كالحر (رابع عشرها) أن يكون المدعو حراً فلو دعا عبداً لزمه إن أذن سيده وكذا المكاتب إن لم يضر حضوره بكسبه فإن ضر وأذن سيده فوجهان، والمحجور فيما إذا كان مدعواً كالرشيد (خامس عشرها) أن لا يكون معذوراً بمرخص في ترك الجماعة ذكره الماوردي والرويانى قالا ولو اعتذر محراً أو برد فإن منعا غيره من التصرف منع وإلا فلا (سادس عشرها) قال شيخنا قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي في التوشيح ينبغي أن يتقيد أيضاً بما إذا دعاه في وقت استحباب الوليمة دون ما إذا دعاه في غير وقتها قال ولم ير في صريح كلام الاصحاب تعين وقتها فاستنبط الوالد رحمه الله من قول ابن عوفى ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه أن وقتها موسع من حين العقد قال والمنقول عن فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول (قلت) وبوب البيهقي في سننه على وقت الوليمة وذكر فيه حديث أنس (بنى رسول الله ﷺ فأرسلنى فدعوت رجلاً) الحديث وقال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضى عياض أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب استحبابها عند العقد وبعد الدخول ثم قال بعد ذلك بنحو ورقتين سبق أنها تجوز قبل الدخول وبعده انتهى ولم يسبق له ذلك ثم ان أريد أنه لا تجب الإجابة فيما إذا علمت الوليمة قبل العقد فهو واضح ولكن لا يحتاج الى ذكره لأنها ليست وليمة عرس ويبقى النظر فيما لو دعى قبل العقد ليحضر العقد ويأكل طعاماً قد هيء هل تجب الإجابة أم لا فيه احتمال لكونه لم يعقد الى الآن والظاهر وجوب الإجابة لكون الوليمة إنما شغل بعد العقد وإن كان الإعلام بها سابقاً وإن أريد أنا إذا استحسيناً أن تكون بعد الدخول فعملت قبله لا تجب الإجابة فهو ممنوع لأنها وليمة عرس وإن عدل بها صاحبها عن الأفضل فهو كمن أوم بغير شاة مع التمكن منها (سابع عشرها) أن يكون المدعو مسلماً ولو دعى مسلم كافراً لم تلزمه الإجابة

جزماً كما صرح به الماوردي والروائي وعلاؤه بأنه لم يلتزم أحكامنا إلا عن تراض فلو رضى ذميان بحكمتنا أخبرناهما بإيجاب الإجابة وهل يخبر المدعو أم لا فيه قولان حكاهما الماوردي والروائي فهذا ما وقفت عليه في ذلك لأصحابنا المتقدمين والمتأخرين واعتبر مالك رحمه الله في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك زحام ولا اغلاق باب دونه حكاه عنه ابن الحاجب في مختصره فأما الأول وهو انتفاء الزحام فقد صرح الروائي من أصحابنا بخلافه وقال ان الزحام ليس عذراً وقد يقال انه مخالف لما سبق من اعتبار أن لا يكون هناك من يتأذى به فان الزحام مما يتأذى به وأما الثاني وهو اغلاق الباب دونه فان أريد استمرار اغلاقه فلا يفتح له أصلاً فهذا واضح لأنه لم يتمكن من حضور الوليمة فلا يمكن القول بوجوبه عليه وإن أريد اغلاقه حتى يحتاج إلى الأعلام والتوسل فيفتح فهذا محتمل ولا يبعد على قواعدنا القول به لما في الوقوف على الابواب من الدل الذي يصعب على الانسان ويشق عليه احتماله والله أعلم واعتبر الحنابلة في وجوب الإجابة أن لا يكون الداعي ممن يجوز هجره والقول به عندنا قريب لان التودد بمحضور الوليمة أشد وأبلغ من السلام والكلام فاذا لم يحيا فحضور الوليمة أولى فهذه عشرون شرطاً **الخامسة** استدل به على وجوب الإجابة في وليمة غير العرس تمسكاً بلفظ الوليمة ويؤيد ذلك قوله في بعض الروايات (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) وقوله في رواية أخرى (من دعى الى عرس أو نحوه فليجب) وقد تقدم ذكرهما وأن عبد الله بن عمر راوى الحديث كان يأتي الدعوة في العرس وهو صائم وهو في الصحيحين كما تقدم وبهذا قال بعض أصحابنا الشافعية وحكاه ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري القاضي وأشار اليه البخاري بتبويبه على رواية موسى بن عقبة باب إجابة الداعي في العرس وغيرها واليه ذهب أهل الظاهر وادعى ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين وفي ذلك نظر وذهب المالكية والحنابلة والحنفية إلى الجزم بعدم الوجوب في بقية الولائم وهو المشهور عند الشافعية وحكى المرحمى وغيره اجماع المسلمين عليه ويدل له

التقييد في بعض الروايات بقوله ولية عرس وقد تقدم ذكرها فيحمل المطلق على
 المقيد وصرح الخنابلة بأن إجابة وليمة غير العرس مباحة لا تستحب ولا تكره وقال
 الشافعي رحمه الله اتيان دعوة الوليمة حق والولية التي تعرف وليمة العرس وكل
 دعوة دعى إليها رجل واسم الوليمة يقع عليها فلا أرخص لأحد في تركها ولو تركها
 لم يبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس ثم ساق الكلام إلى أن قال
 إني لأعلم أن النبي ﷺ ترك الوليمة على عرس ولم أعلمه أو لم على غيره (رواه عنه
 البيهقي في المعرفة وقال الطحاوي لم نجد عند أصحابنا عن أبي حنيفة وأصحابه في
 ذلك شيئاً إلا في إجابة دعوة وليمة العرس خاصة وذكر الخطابي أن المعنى في
 اختصار وليمة النكاح بالإجابة ما فيه من إعلان النكاح والاشادة به (السادسة)
 إذا عدينا الإيجاب أو الاستحباب إلى سائر الولائم فقال الشيخ تقي الدين في
 شرح الامام إن الحديث عامة بالنسبة إلى أهل الفضل وغيرهم والمنقول عن مالك
 رحمه الله أنه كره لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم قال القاضي عياض وتأوله
 بعض أصحابنا على غير الوليمة قال وتأوله بعضهم على غير أسباب السرور المتقدمة
 مما يصنع تفضلاً وقال ابن حبيب قال مطرف وابن الماجشون وكلما روم
 القاضي من الزاهات في جميع الأشياء فهو به أجل وأولى وإنا لنحب هذا لدى
 المروءة والهدى أن لا يجيب إلا في الوليمة إلا أن يكون لاخ في الله أو خاصة أهله
 أو ذوى قرابته فلا بأس بذلك قال الشيخ تقي الدين وهذا تخصيص آخر ومقتضاه
 أضعف من الأول يعني استثناء القاضي قل وظاهر الحديث يقتضي الإجابة
 والمروءة والفضل والهدى في اتباع ما دل عليه الشرع ثم قال نعم إذا تحققت
 مفسدة راجحة فقد يجعل ذلك مخصصاً انتهى (السابعة) العرس بضم العين
 المهملة وباسكان الراء وضمها الفتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير
 قال في المحكم وهي مهنة البناء والاملاك وقيل طعامه خاصة والدعوة هنا بفتح
 الدال وأما دعوة النسب فبكسر الراء هذا قول جمهور العرب قال النووي في شرح
 مسلم وعكسه تيم الرباب بكسر الراء فقالوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح (قلت)
 إنما حكى ذلك صاحب الصالح والمحكم عن عدى الرباب لا عن تيم الرباب وذكر

قطرب في مثله أن دعوة الطعام بضم الدال قال النووي وغلطوه فيه ﴿الثامنة﴾
قوله فإن كان صائماً فليدع لهم دليل على أن قوله في الرواية الأخرى فليصل
معناه الدعاء لا الصلاة الشرعية المعهودة والمراد الدعاء لأهل الطعام بالمغفرة
والبركة ونحو ذلك وأصل الصلاة في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى (وصل عليهم
إن صلاتك سكن لهم) وأبعد من قال أن المراد هنا الصلاة الشرعية بالكوع
والجود أى يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها وتحصل البركة لأهل المنزل
والحاضرين وقد يحمل اللفظ على معنييه ويقال يأتى بالأميرين الصلاة الشرعية
والدعاء لأن الدعاء في الصلاة وعقبها أقرب الى الإجابة ﴿التاسعة﴾ فهم من
قوله فليدع لهم حصول المقصود بذلك وأنه لا يجب عليه الأكل وهو كذلك
في هذه الحالة بلا خلاف لكن ان كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل لأن الفرض
لا يجوز له الخروج منه وان كان نقلاً جاز له عند الشافعية والحنابلة ومن جوز
الخروج من صوم النفل جوز الفطر وتركه، وأما الأفضل من ذلك فقال أكثر أصحابنا
وبعض الحنابلة ان كان يشق على الداعي صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر
والأفضل الاتمام وأطلق الروائي من أصحابنا والقاضي من الحنابلة استحباب
الفطر وكذا قال ابن الرفعة من أصحابنا لا فرق بين أن يشق على الداعي تركه
أم لا ثم حكى عن الخراسانيين أنه ان شق أو ألح عليه استحباب والا فلا تقتضى
ومقتضاه الاكتفاء عندهم بالألحاح وان ظهر منه عدم المشقة بتركه ﴿العاشرة﴾
في قوله وكان عبد الله يأتى الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم لأن الصوم
ليس عذراً في ترك الإجابة وكذا قوله في الرواية المتقدمة فإن كان صائماً فليدع
لهم وبه صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم واستثنى منه شيخنا الامام البلقيني
ما اذا كانت الدعوة في نهار رمضان في أول النهار والمدعوون كلهم مكافون
صائمون قال فلا تجب الإجابة اذ لا فائدة في ذلك الا رؤية طعامه والقعود من
أول النهار الى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم عند الغروب قال وهذا واضح
﴿الحادية عشرة﴾ في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من رواية سفيان
الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ (اذا دعى أحدكم الى

طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك « لفظ مسلم ولم يقل أبو داود والنسائي الى طعام واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجب على المفطر الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وبه قال الحنابلة والوجه الثاني لاصحابنا أنه يجب الاكل واختاره النووي في تصحيح التنبيه وصححه في شرح مسلم في الصيام وبه قال أهل الظاهر ومنهم ابن حزم وتوقف المالكية في ذلك وعبارة ابن الحاجب في مختصره وجوب أكل المفطر محتمل وتمسك الذين أوجبوا بقوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (فان كان مفطراً فليطعم) وكذا في حديث أبي هريرة (فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم) وهو في صحيح مسلم وحملوا الامر على الوجوب وأجابوا عن حديث جابر المتقدم بأجوبة (أحدها) قال ابن حزم لم يذكر فيه أبو الزبير أنه سمعه من جابر ولا هو من رواية الليث عنه فانه أعلم له على ما سمعه منه وليس هذا الحديث مما أعلم له عليه فبطل الاحتجاج به (ثانيها) قال ابن حزم أيضاً ثم لو صح لكان الخبر الذي فيه إيجاب الأكل زائداً على هذا وزيادة العدل لا يحل تركها (قلت) ليس هذا صريحاً في إيجاب الأكل فان صيغة الامر ترد للاستحباب وأما التخيير الذي في حديث جابر فانه صريح في عدم الوجوب فلاخذ به وتأويل الأمر متعين والله أعلم (ثالثها) قال النووي من أوجب تأويل تلك الرواية على من كان صائماً (قلت) وأشار والذي رحمه الله في الرواية الكبرى من الأحكام الى تأييد هذا التأويل بأن ابن ماجه روى حديث جابر هذا في الصوم من نسخته من رواية ابن جريج عن أبي الزبير عنه بلفظ من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب فان شاء طعم وإن شاء ترك والروايات يفسر بعضها بعضاً وقد أخرج مسلم في صحيحه رواية ابن جريج هذه ولم يسق لفظها بل قال إنها مثل الأولى وقد عرفت زيادة هذه الفائدة فيها وهذا الجواب أقوى هذه الأجوبة قال اصحابنا وإذا قلنا بوجوب الأكل فيحصل ذلك ولو بلقمة ولا تلزمه الزيادة لانه يسمى أكلاً ولهذا لو حلف لا يأكل حنت بلقمة ولانه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه بشبهة يمتنعها في الطعام فاذا أكل لقمة زال ذلك التخيل وحكي

﴿ كتاب الطلاق والتخير ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ لِيُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّاسُ » زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ (تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ

المازري وجها أن الأكل فرض كفاية ﴿ الثانية عشرة ﴾ استدل به بعضهم على وجوب الولية وقال لو لم تكن واجبة لما كانت الاجابة إليها واجبة ورد بأن ابتداء السلام ليس بواجب ومع ذلك فردده واجب والاصح عند أصحابنا وغيرهم أنها مستحبة

﴿ باب الطلاق والتخير ﴾

﴿ الحديث الاول ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ لِيُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ » (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان وأبو داود من طريق الليث بن سعد بلفظ (أنه طلق امرأته وهي حائض تطليقة واحدة) فعزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى هذه الرواية لمسلم

(مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا) وفي رواية له
(قال ابن عمر قرأ جعنتها وحسبت لها التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا)
وقال البخاري (حسبت على بتطليقة)

وحده فقط فيه نظر فقد عرفت أنها عند البخاري وقال مسلم جود الليث في
قوله تطليقة واحدة وفي رواية لمسلم من هذا الوجه (وكان عبد الله إذا سئل
عن ذلك قال لأحدم أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ
أمرني بهذا وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك
وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك) وهذه الزيادة عند البخاري أيضا
بمعناه أخصر منه وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الله بن عمر
وفيه قبل أن يجامعها وفي رواية لمسلم قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع ما صنعت
التطليقة؟ قال واحدة اعتد بها وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أيوب السخيتاني
وفيه كلام ابن عمر الذي قدمناه من طريق الليث أربعتهم عن نافع وأخرجه
مسلم وأصحاب السنن الأربعة من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن
سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ
فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وأخرجه مسلم والنسائي من
طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر وفيه فتغيظ رسول الله ﷺ وفيه والطلاق
للعدة كما أمر الله وكان عبد الله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله
كما أمره رسول الله ﷺ وفي لفظ (فیراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها)
ودواء البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال حسبت على بتطليقة
وذكر المزي أن هذه الرواية في البخاري معلقة وكلام الشيخ رحمه الله يقتضي
أنها مسندة وهو الحق فإن البخاري قال فيها وقال أبو معمر ثنا عبد الوارث
ثنا أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وأبو معمر هذا من شيوخه فروايته
عنه بصيغة قال متصلة لثبوت لقيه له وانتفاء التدليس في حقه لا سيما في رواية
أبي ذر الهروي ثنا أبو معمر فثبت بذلك اتصال هذه الرواية والله أعلم

وأخرجه الأئمة الستة من طريق يونس بن جبير قال (سألت ابن عمر فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فأمره أن يراجعها ثم يطلق من قبل عدتها (قلت) تحتسب، قال أرأيت إن عجز واستحقت) وأخرجه الشيخان من طريق أنس بن سيرين عن ابن عمر وفيه فقال ليراجعها (قلت) فتحسب قال فمه وفي لفظ لمسلم (قلت) فاعتدت بتلك التي طلقت وهي حائض قال مالى لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عمر وفيه فقال له رسول الله ﷺ ليراجعها فردها وقال إذا طهرت فليطلق أو ليمسك قال ابن عمر قرأ النبي ﷺ «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن من قبل عدتهن» لفظ مسلم ولفظ النسائي فردها على ولفظ أبي داود فردها على ولم يرها شيئا وقال إذا طهرت فلتطلق أو لتمسك وقال أبو داود روى هذا الحديث عن ابن عمر يونس ابن جبير وأنس بن سيرين وسعيد ابن جبير وزيد بن أسلم وأبو الزبير ومنصور عن أبي وائل ومعناهم كلهم (أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك) وكذلك رواه محمد بن عبد الرحمن عن سالم عن ابن عمر، وأما رواية الزهري عن سالم ونافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم ان شاء طلق أو أمسك وروى عن عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر نحو رواية نافع والزهري والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير انتهى وله طرق أخرى لم أذكرها اختصاراً وقال ابن عبد البر هذا حديث مجمع على صحته من جهة النقل ولم يختلف أيضاً في ألفاظه عن نافع ورواه عنه جماعة من أصحابه كإرواه مالك سواء ثم ذكر رواية أبي الزبير وقال قوله ولم يرها شيئا منكر ولم يقله أحد غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه ولو صح لكان معناه عندي والله أعلم ولم يرها على استقامة أى ولم يرها شيئاً مستقيماً لأنه لم يمكن طلاقه لها على سنة الله ورسوله ﷺ وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه لم يره شيئاً تاماً تحرماً معه المراجعة ولا

تحمل له إلا بعد زوج أو لم يره شيئاً جائزاً في السنة الماضية في حكم الاختيار وإن كان لازماً على سبيل الكراهة (الثانية) هذه المرأة قيل اسمها أمية بنت عقار حكاه النووي في المبهمات (الثالثة) قوله فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك أي ليعرف الحكم فيما وقع وفيما يستقبله بعد ذلك فأعلمه حكم ما وقع وهو التحريم بتغيظه في ذلك كما في الصحيح من رواية سالم عن ابن عمر فتعظيظ رسول الله ﷺ وإنما تعظيظ عليه الصلاة والسلام من فعل محرم قال أبو بكر بن العربي سؤال عمر لرسول الله ﷺ ذلك يحتمل وجوهاً (منها) أنهم لم يروا قبل هذه النازلة مثلها فأرادوا السؤال ليعلموا الجواب ويحتمل أن يكون ذلك معلوماً عنده بالقرآن وهو قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وقوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقد علم أن هذا ليس بقراءة فافتقر إلى معرفة الحكم فيه ويحتمل أن يكون مسموع من النبي ﷺ انتهى والأوسط أقواها انتهى وقال الشيخ تقي الدين في شرح العدة وتغيظه إما لأن المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهراً وكان مقتضى الحال التثبت في الأمر أو لأنه كان يقتضى الأمر المشاورة للرسول في مثل ذلك إذا عزم عليه كما حكاه ابن عبد البر والنووي ثم قال بعضهم هو تعبد غير معقول المعنى وقال الآكثرون بل معناه تضرر المرأة بتطويل العدة عليها وهذا قول من يرى العدة بالأطهار وليس في ذلك تطويل عند الحنفية الذين يرون العدة بالحيض فانهم يعتبرون ثلاث حيض كاملة فالمعنى عندهم أن الأصل في الطلاق الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية وإنما يباح للحاجة والمعتبر دليلها وهو الإقدام على الطلاق في زمن الرغبة وهو الطهر بخلاف الحيض فإنه زمن النفرة فلا يباح فيه الطلاق واستثنى أصحابنا من تحريم الطلاق في الحيض صوراً (إحداها) أن يطلقها بعوض منها فلو سألتها الطلاق ورضيت به بلا عوض أو اختلعا أجنبي فقيه لأصحابنا خلاف والاصح تحريمه فيهما والمشهور عند الحنابلة إباحة الطلاق في الحيض بسؤال المرأة وإن لم يكن بعوض قال الرافعي فلو علق طلاقها بما يتعلق باختيارها ففعلته مختارة يحتمل أن يقال

هو كما لو طلقها بسؤالها والمشهور عند المالكية تحريم الخلع كالطلاق (ثانيها) إذا طوّل المولى بالطلاق فطلق في الحيض قال الامام والغزالي وغيرهما ليس بمحرم لأنها طالبت به راضية قال الرافعي وهذا يمكن أن يقال بتحريمه لأنه أخرجها بالابتداء إلى الطلب وهو غير ملجأ للطلاق لمُسْكِنِهِ مِنَ الْقِيَةِ وَلَوْ طَلَّقَ الْقَاضِي عَلَيْهِ إِذَا قَلْنَا بِهِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ فِي الْحَيْضِ وَاخْتَلَفَ الْمَالِكِيَّةُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَشْهَبُ لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ لَتَعْذِرَ الْوَطءُ فِي الْحَيْضِ وَيَطْلُقُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِامْتِنَانِ الْكَفَّارَةِ لَهُ فَيَسْقُطُ حُكْمُ الْإِيلَاءِ (ثالثها) لو رأى الحكمان في صورة الشقاق الطلاق فطلقا في الحيض في شرح مختصر الجويني أنه ليس بمحرم للحاجة إلى قطع الشر (رابعها) لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو آخر جزء من آخر حيضك فالأصح عند أصحابنا أنه سني لا يستعابه الشروع في العدة بخلاف قوله أنت طالق مع آخر جزء من الطهر فإنه بدعي وإن لم يطأها في ذلك الطهر وكذا قال الحنابلة فلو تجزى الطلاق في طهر لم يجامعها فيه فصادف حدوث الحيض عقب طلاقه أو تجزى في الحيض فصادف حدوث الطهر عقب طلاقه لم أر فيه نقلا ولا ظهرا أنه في الأولى سني ومع ذلك تستحب الرجعة لطول العدة وفي الثانية بدعي لكن لا تستحب الرجعة لعدم التطويل وحاصل هذا أن البدعة حكيم الأئمة واستحباب الرجعة ثبتت هنا أحدهما دون الآخر كما قال أصحابنا في الطلاق المعلق إذا وجدت الصفة في الحيض فإنه ثبت فيه أحد الحكيمين وهو استحباب الرجعة دون الأئمة والله أعلم (خامسها) لو كانت الحامل ترى الدم وقلنا هو حيض وهو الأصح فطلقها فيه لم يحرم على الصحيح عندنا وعند المالكية وكذا قال الحنابلة إنه لا بدعة في طلاق الحامل قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء منهم طاووس والحسن وابن سيرين وربيعة وحماد بن أبي سليمان وآخرون (سادسها) غير المدخول بها لا يحرم طلاقها في الحيض عندنا وعند الحنابلة إذ لا عدة عليها وهو المشهور عند المالكية والحنفية وإن كان الحنفية لا يعللون بتطويل العدة وقالوا في توجيهِه إن الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل بالحيض ما لم يحصل مقصوده منها

وفي المدخول بها تتجدد بالطهر وقال زفر يحرم طلاق غير المدخول بها في الحيض كالمدخول بها وحكى ابن عبد البر اجماع العلماء على الأول ولم يحفظ قول زفر ثم حكى عن أشهب مثله أنه لا يطلقها وإن كانت غير مدخول بها حائضاً (سابعها) إذا طلقها في حيض طلقة ثانية مسبقة بأولى في طهر أو حيض فهذه الثانية حرام إن قلنا تستأنف العدة وهو الجديد الأظهر وإلا فوجهان لعدم التطويل فاستثناء هذه على ضعفه، واعلم أن النفاس كالحيض في تحريم الطلاق فيه إلا فيما ذكرناه كذا صرح به الفقهاء القياسيون من أصحابنا وغيرهم. وقال ابن حزم الظاهري أيضاً لاعتقاده دخول النفاس في معنى الحيض ووقع في كلام الرافعي من أصحابنا في الحيض ما يقتضى عدم تحريم الطلاق في النفاس وهو ذهول فقد قرر في كتاب الطلاق خلافه كما هو المعروف وقال ابن العربي حكى عن بعض المخاديل ممن يقول بخلق القرآن ولا يعتبر بقوله إن النفاس لا تدخل في هذا الحكم (الرابعة) قوله (مره فليراجعها) قال الشيخ تقي الدين في شرح العدة يتعلق به مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك الشئ أم لا فإنه عليه الصلاة والسلام قال لعمره فأمره بأمره وعلى كل حال فلا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وإنما ينبغي أن ينظر في أن لو ازم صيغة الأمر على لو ازم لصيغة الأمر بالأمر أم لا بمعنى أنهما هل يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أم لا قلت الذي صححه ابن الحاجب وغيره في المسألة الأصولية أنه لا يكون أمراً بذلك ولا يتجه تخريج هذه المسألة على تلك القاعدة فإن عمر رضى الله عنه ليس أمراً لابنه وإنما هو مبلغ له أمر النبي ﷺ ويدل لذلك قول ابن عمر في رواية لم يلم فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا وقوله في رواية لمسلم أيضاً وأرجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ وفي الصحيحين من طريق يونس بن جبير عن ابن عمر فأمره أن يراجعها ومن طريق أنس بن سيرين عنه ليراجعها وفي رواية مسلم وغيره من طريق أبي الزبير عنه (ليراجعها) وفي رواية طاوس عنه عند مسلم (فأمره أن يراجعها) ففي هذه الروايات أمره من غير توسط أمر عمر وهو صريح فيما قلناه ولا يتجه هنا ما قالوه في تمسك الأمر بالأمر بأن يقول لزيد مر عمراً

أن يبيع هذه السلعة من أنه لو تصرف الثالث قبل إذن الثاني لا ينفذ تصرفه بناء على أنه ليس أمراً فإن ابن عمر لو حضر وسمع هذا الكلام من النبي ﷺ أو بلغه ذلك من غير أبيه عمر رضى الله عنه لوجب عليه العمل به ولم يتوقف وجوب الأمر به على أمر عمر فدل على أنه ما مور بأمر النبي ﷺ وإنما خرج على هذه القاعدة قوله عليه الصلاة والسلام « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع لاق العبيان ليسوا محلاً للتكليف فلا يأمرهم الشارع بشيء وإنما يأمرهم الأولياء بذلك على طريق التمرين كسائر ما يربونهم عليه » والله أعلم

الخامسة في الأمر بمراجعة المطلقة في الحيض وهو أمر استحباب عند أبي حنيفة والشافعي والاوزاعي وأحمد في المشهور عنه وحكاه النووي عن سائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وقال مالك وأصحابه هي واجبة يجبر عليها ما بقي من العدة شيء وقال أشهب ما لم تطهر من الثانية فإن أبي أجبره الحاكم بالأدب فإن أبي ارتجع الحاكم عليه ولو وطئها بذلك على الأصح وما حكيت له أولاً عن أبي حنيفة من الاستحباب هو المشهور في كتب الخلاف ومن حكاه عنه النووي لكن حكاه صاحب الهداية عن بعض المشايخ ثم قال والأصح أنه واجب عملاً بحقيقة الأمر وردفاً للمعصية بالقدر الممكن برفع أثره وهو العدة ودفعاً للضرر بتطويل العدة انتهى وقال داود الظاهري يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجبر إذا طلقها نفساء وذكر إمام الحرمين أن المراجعة وإن كانت مستحبة فلا ينتهي الأمر فيه إلى أن يقول ترك المراجعة مكروه قال النووي في الروضة ويسبغ أن يقال بالكرهية للحديث الصحيح الوارد فيها ولدفع الإيذاء وحكى ابن عبد البر خلافاً في سبب الأمر بالرجعة قيل عقوبة له وقيل دفع للضرر عنها بتطويل العدة عليها فلو ادعت المرأة أنه طلقها في الحيض وقال الزوج في طهر فقال سحنون القول قولها ويجبر على الرجعة والأصح أن القول قوله السادسة في الأمر بالمراجعة صريح في وقوع الطلاق في الحيض وإن كان معصية وأصرح منه قول ابن عمر وحسبت لها التطليقة التي طلقها وهو في صحيح البخاري كما تقدم وهذا مذهب

الأئمة الاربعة وحكاه النووى عن العلماء كافة وقال شد بعض أهل الظاهر فقال لا يقع طلاقه لانه غير مأذون له فيه فأشبهه طلاق الاجنبية انتهى وحكاه الخطابي عن الخوارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال والجهل وروى مثله عن بعض الرافضيين وهو شذوذ لم يعرج عليه أهل العلم انتهى وحكاه ابن العربي عن ابن علية ومن ذهب الى هذا الشذوذ ابن حزم الظاهري واجاب عن الامر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبها فأمره برفض فراقها وأن يراجعها كما كانت قبل وحاصل كلامه حمل المراجعة على بدلها اللغوى وهو الرد إلى حالها الأول وهو مردود لأن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على حمله على الحقيقة اللغوية كما هو مقرر في أصول الفقه وأجاب عن قول ابن عمر حسبت علي تطلقه بأنه لم يقل فيه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذى حسبها تطلقه وإنما هو إخبار عن نفسه ولا حاجة فيه وهو مردود فإنه لم يقل حسبها فنسب الفعل إلى نفسه وإنما قال حسبت فأقام المفعول مقام الفاعل ولم يصرح به فهو منصرف إلى المتصرف في الاحكام الشرعية وهو الرسول عليه الصلاة والسلام لقوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ثم تمسك ابن حزم على أن الطلاق لم يقع برواية أبي الزبير المتقدم ذكرها وقال هذا إسناد فى غاية الصحة لا يحتمل التوجيهات وهو عجيب فقد تقدم عن أبي داود أنه قال الاحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وعن الخطابي أنه نقل عن أهل الحديث أنهم قالوا لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا فكيف يتمسك برواية شاذة ويترك الاحاديث الصحيحة التى هى مثل الشمس فى الوضوح وقوله ان هذه الرواية لا تحتمل التوجيهات مردود فقد تقدم من كلام الخطابي وابن عبد البر تأويلها بتقدير صحتها وقد أشار الشافعى رحمه الله إلى ضعفها وتأويلها فقال ونافع أثبت عن ابن عمر عن أبي الزبير والاثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت فى الحديث حكاه عنه البيهقى فى المعرفة ثم قال واستدل الشافعى بقوله عز وجل (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) لم يخص من طلاقاً دون

طلاق قال ولم تكن المعصية إن كان عالما بطرح عنه التعريم لأن المعصية لا تزيد
 الزوج خيرا إن لم يرد شرا وبسط الكلام فيه وجعل قوله في حديث أبي الزبير
 لم يرد شيئا على أنه لم يحسبه شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه، ألا
 ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلقها طاهرة كما يقال للرجل اخطأ
 في فعله وأخطأ في جواب أجابه، لم يصنع شيئا يعني لم يصنع شيئا صوابا انتهى
 ثم حكى ابن حزم عن بعضهم أنه نقل الإجماع على وقوع الطلاق ورده بأن
 الخلاف فيه موجود ثم أخذ يستدل على وجود الخلاف بأن ابن عباس قال إنه
 يحرم طلاقها حائضا وقال محال أن يحيز ابن عباس ما يخبر بأنه حرام وهذا عجيب
 فانه موضع الخلاف بينه وبين الكافة فانهم يقولون هو حرام ومع ذلك فهو نافذ
 وابن عباس في ذلك كغيره يحرمه ويوقعه ثم حكى عن ابن مسعود أنه قال من
 طلق كما أمره تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لانطبق خلافه وهذه
 العبارة لا يفهم منها شيء مما قاله ثم حكى عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق
 امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك وقد عرفت أن الذي في الصحيح عنه خلاف
 ذلك ثم حكى عن طاوس أنه كان لا يرى طلاقا ما خالف وجه الطلاق أن يطلقها
 طاهرا من غير جماع وإذا استبان حملها وهو قابل للتأويل بأن يريد أنه لا يراه
 طلاقا مباحا ثم حكى عن جلاس بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي
 حائض فقال لا يعتبر بها ثم قال ابن حزم والعجب من جرأة من ادعى الإجماع
 على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله عن أحد من الصحابة غير رواية
 عن ابن عمر قد أفاضها ما هو أحسن منها عنه وروايتين ساقطتين عن عثمان وزيد
 ابن ثابت قال بل نحن أسعد بدعوى الإجماع هنا قال ابن عبد البر واحتج بعض
 من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي أنه قال إذا طلق الرجل امرأته
 وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر عن النبي ﷺ قال وإنما معناه لم يعتد
 بتلك الحيضة في العدة كما روى ذلك عنه منصوصا انه قال يقع عليها الطلاق
 ولا يعتد بتلك الحيضة (السابعة) قوله (ثم ليحكها حتى تطهر ثم يحيض ثم
 تطهر) يقتضى من تطليقها في الطهر التالي لتلك الحيضة وفي ذلك للشاقمية وجهان

اصحهما عندهم المنع وبه قطع المتولى قال الرافعي وكان الوجهين في أنه هل يتأدى به الاستحباب بتمامه فاما أصل الاباحة والاستحباب فينبغي أن يحصل بلا خلاف لاندفاع ضرر تطويل العدة وما يحثه الرافعي قد صرح به الامام وغيره قال الامام قال الجمهور يستحب أن لا يطلقها فيه وقال بعضهم لا بأس به وقال الغزالي في الوسيط هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر ؟ فيه وجهان فجعل الخلاف في الجواز وتبعه على ذلك صاحب الدخائر ومال النووي الى الاول وقال إن كلام الغزالي شاذ أو مؤول فلا يغتر بظاهره والله أعلم وذهب المالكية الى أن تأخير الطلاق عن ذلك الطهر التالى لتلك الحيضة استحباب وكلام الحنابلة يقتضى أن الخلاف فيه في الجواز وعبارة ابن تيمية في الحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فإنه بدعة وعنه جواز ذلك وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وحكاها ابو الحسن الكرخي عن ابي حنيفة قال وقال ابو يوسف ومحمد لا يطلقها فيه بل يؤخر الى الطهر الذي يليه وقال الخطابي أكثر الروايات انه قال (مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم ان شاء أمسك وإن شاء طلق) هكذا رواه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وزيد ابن أسلم وأبو وائل عن ابن عمر وكذلك رواه سالم عن ابن عمر من طريق محمد بن عبد الرحمن عنه وإنما روى هذه الزيادة نافع وقد رويت أيضا عن سالم من طريق الزهري (الثامنة) الذي في الحديث الامر بامساكها في الطهر التالى لتلك الحيضة وليس فيه الامر بوطنها وقد قال بعض أصحابنا يستحب له جماعها في ذلك الطهر ليظهر مقصود الرجعة ويدل له ما رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع ومحمد بن قيس عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها فإذا طهرت مسها حتى اذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ولكن الأصح عدم استحبابه اكتفاء بامكان الاستمتاع (التاسعة) ذكر العلماء في الحكمة في تأخير الطلاق الى طهر بعد طهر أى الذي يلي ذلك الحيض أمورا (أحدها) لتلاصق الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يمسكها زمانا كان يحل له فيه طلاقها وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة وهذا جواب أصحابنا (الثاني) أنه عقوبة له وتوبة من معصيته

باستدراك جنايته وعبر عنه بعضهم بأنه معاملة بنقيض مقصوده فانه عجل ما حقه أن يتأخر قبل وقته فتم منه في وقته وصار كاستعجل الارث يقتل مورثه (والثالث) أن الطهر الاول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طلق فيه كقرء واحد فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض (الرابع) أنه نهى عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها فلعله يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها قال أبو العباس القرطبي وهذا أشبهها وأحسنها (العاشرة) قوله (وان شاء طلق قبل أن يمس) أى قبل أن يطأها وقد صرح به في قوله في الرواية الأخرى قبل أن يجامعها فيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وفيه صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن لم تقل المالكية هنا باجباره على الرجعة كما قالوه في طلاق الحائض وشذ بعضهم فقال يجبر كالحيض وحكى الخناطى من أصحابنا وجها أنه لا تستحب الرجعة هنا أولا يتأكد استحبابها تأكده في طلاق الحائض والمشهور عندهم التسوية بينهما في ذلك وقال الشعبي يجوز أن يطلقها في طهر جامعها فيه وعلى أصحابنا تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه بانه قد يتبين حملها فيندم وعلة الحنفية بانه اذا جامعها فترت رغبته عنها فلا يتحقق حاجته الى الطلاق ورأى الظاهرية ومنهم ابن حزم ان طلاقها في طهر جامعها فيه غير نافذ كما قالوه في طلاق الحائض والأصح عند أصحابنا أنه لو وطئها في الحيض فطهرت ثم طلقها في ذلك الطهر حرم لاحتمال العلوق (الحادية عشرة) محل تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه مالم يظهر حملها فان ظهر حملها لم يحرم طلاقها ويدل له قوله في بعض طرق حديث ابن عمر المتقدم ذكرها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وبهذا صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وعلة أصحابنا بانه اذا طلقها بعد ظهور الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم وعلة الحنفية بان زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء وفيها لمكان ولده منها فاقدامه على الطلاق فيه يدل على احتياجه لذلك ولا بد من تقييد كونه لا يحرم طلاق الحامل بما اذا كان منه ليحترز به عما اذا كان الحمل من غيره بان نكح حاملاً من الزنا ووطئها

وطلقها أو وطئت منكوحة بشبهة وحملت منه ثم طلقها زوجها وهي طاهر
فأنه يكون بدعيا لان المدة تقع بعد قطع الحمل والنقاء من النفاس فلا تشرع
عقب الطلاق في العدة **﴿الثانية عشرة﴾** في قوله ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء
طلق دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب وهو كذلك لكنه مكروه كما
في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله **ﷺ** قال أبغض الحلال إلى الله الطلاق
وعن أحمد بن حنبل رواية أنه يحرم لمير حاجة والمشهور عنه الكراهة ثم
قد يجب أو يحرم لعارض وبذلك صرح أصحابنا وحملوا هذا الحديث على
الطلاق بلا سبب مع استقامة الحال وأما التحريم فقد عرفت له صورتين
وله صورة ثالثة وهي أن يكون عنده زوجتان فأكثر فيقسم ويطلق واحدة
قبل المبيت عندها وأما الوجوب ففي صورتين (أحدهما) في الحكيم إذا ابغضا
القاضي عند الشقاق بين الزوجين ورأى المصلحة في الطلاق فيجب عليهما الملاق
و(الثانية) المولى إذا مضت عليه أربعة أشهر وطالبت المرأة بحقها فامتنع من القبلة
أو الطلاق فالأصح عندهما أنه يجب على القاضي طلاق رجعية قالوا ويكون
الطلاق مندوبا وهو فيما إذا كانت المرأة غير غفيرة أو خافا أو أحدهما أن
لا يقيما حدود الله وظهر بذلك انقسام الطلاق إلى أربعة أقسام حرام ومكروه
وواجب ومنسذوب وكذا حكاه النووي من أصحابنا وقال ولا يكون مباحا
مستوى الطرفين وحكى ابن الرفعة في الكفاية عن الجليل أنه يكون مباحا
قال ولم يصوره ولعله فيما إذا كان الزوج لا يهواها ولا تسمح نفسه بالتزام مؤنها
من غير حصول غرض الاستمتاع فأنه لا كراهة في الطلاق والحالة هذه صرح
بذلك الامام وقال الحنابلة يباح الطلاق عند الحاجة إليه **﴿الثالثة عشرة﴾**
واستدل به على أنه لا بدعة في جمع الطلقات لانه عليه الصلاة والسلام لم يقيد
الطلاق الذي جعله إلى خيره بعدد وبهذا قال الشافعي وأحمد وإبوتور وابن
حزم من أهل الظاهر قال الشافعي لو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه
أن شاء الله إياه لان من خفى عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد
الطلاق ويجب لو كان فيه مكروه أشبه أن يخفى عليه اه وعكس الخطأ في هذا

الاستدلال قال لأنه لما أمره أن لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم أنه ليس له أن يطلقها بعد الطلقة الأولى حتى يستبرئها بحيضة فتخرج منه أنه ليس له إيقاع طلقتين في فرد واحد قال وتناول أصحاب الشافعي الخبر على أنه إنما منعه من طلاقها في ذلك الطهر لثلاث أطول عليها العدة لأن المراجعة لم تكن ينفعها حينئذ فإذا كان كذلك كان يجب عليه أن يجامعها في الطهر ليتحقق معنى المراجعة وإذا جامعها لم يكن أن يطلق لأن الطلاق السني هو الذي يقع في طهر لم يجامع فيه انتهى ومن ذهب إلى أن جم الطلقات الثلاث بدعة ماله والأوزاعي وأبو حنيفة والليث وبه قال داود وأكثر أهل الظاهر (الرابعة عشرة) قوله (فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) أي فيها استدلال به على أن الأقراء هي الاطهار لأن الله تعالى لم يأمر بطلاقهن في الحيض بل حرمه وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد هي الحيض وأجاب بعضهم عن هذا الحديث بأن الإشارة في قوله فتلك العدة تعود إلى الحيضة وهو مردود لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل هو محرم وإنما الإشارة إلى الحالة المذكورة وهي حالة الطهر أو إلى العدة وقال التاهبوت الخ، أنها الحيض من قال بالاطهار وجعلها قرئين وبعض الثالث وظاهر القرآن أنها ثلاثة ونحن نشترط ثلاث حيض كوامل فهي أقرب إلى موافقة القرآن ولهذا صار الزهري مع قوله أن الأقراء هي الاطهار - إلى أنه لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة ولا تنقضي بطهرين وبعض الثالث وهذا مذهب انقرض به وقال غيره لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسبت قرأ ويكفيها طهران وأجابوا عن هذا الاعتراض بأن الشيشين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجمع قال الله تعالى «الحج أشهر معلومات» ومدته شهران وبعض الثالث وقال تعالى «فمن تعجل في يومين» والمراد يوم وبعض الثاني (الخامسة عشرة) قال الخطابي في قوله مره فليراجعها دليل على أن الرجعة لا تقتصر على رضى المرأة ولا وليها ولا تمديد عقد والله أعلم (السادسة عشرة) قال الخطابي أيضا زعم بعض أهل العلم أن من قال لزوجه وهي حائض إذا طهرت فانت

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظَى طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبِتَ طَلَاقُهَا
فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَنَهَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ
اللَّهُ إِنِّهَا بَاتَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَتَزَوَّجَتْ
بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يُارْسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلَ هَذِهِ
الْهَدِيَّةِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ

طالقي فإنه غير مطلق للسنة واستدل بقوله ان شاء أمسك وان شاء طلق قال
فالطلاق للسنة هو الذي يكون مخيراً وقت طلاقه بين ايقاع الطلاق وتركه

الحديث الثاني

وعن عروة عن عائشة « أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فبت طلاقها فتزوجها
عبد الرحمن بن الزبير فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت يا نبي الله إنها كانت عند
رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنه
والله ما معه يارسول الله إلا مثل هذه الهدية فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال لعلك
تريدين أن ترجعي إلى رفاعَةَ لا، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك، قالت
وأبو بكر جالس عند النبي ﷺ وخالد بن سعيد جالس بباب الحجرة لم يؤذن
له فطلق خالد ينادي أبا بكر يقول يا أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول
الله ﷺ (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه من هذا الوجه مسلم من طريق عبد الرزاق
وأخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك والنسائي من طريق يزيد بن زريع ثلاثهم
عن معمر وأخرجه الأئمة الستة خلا أبداود من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه
مسلم من طريق يونس بن يزيد وأخرجه البخاري من طريق عقيل بن خالد
وأخرجه النسائي أيضا من طريق أيوب بن موسى خمستهم عن الزهري عن
عروة عن عائشة (الثانية) رفاعَةَ بكسر الراء القرظي بضم القاف وبالطاء المشالة
من بني قريظة وهو ابن سموال بفتح السين المهملة وإسكان الميم وقيل ابن رفاعَةَ

رِفَاعَةَ ، لَا ، حَتَّى تَذُوْقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوْقَ عُسَيْلَتَكَ ، قَالَتْ وَأَبُو
بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ
لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا
تَرَى جُرْهُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

وهو أحد العشرة الذين نزل فيهم قوله تعالى « ولقد وصلنا لهم القول » الآية كما
رواه الطبراني في معجمه وابن مردويه في تفسيره من حديث رفاعة باسناد
صحيح وامرأته هذه اسمها تيممة بنت وهب كما رواه مالك في الموطأ من رواية
ابن وهب عنه عن المسور بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن أبيه
(أن رفاعة طلق امرأته ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فتزوجها فتركها عبد الرحمن بن
الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فطلقها ولم يمسه فأراد رفاعة أن ينكحها وهو
زوجها الذي كان طلقها قبل عبد الرحمن فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزويجها
وقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة) هكذا أسنده ابن وهب عن مالك في روايته ومن
طريقه رواه البيهقي في سننه وابن عبد البر في التمهيد ورواه يحيى بن يحيى وأكثر
رواة الموطأ عن مالك مرسلاً لم يقولوا عن أبيه قال ابن عبد البر وابن وهب
من أجل ما روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه قال فالحديث مسند متصل
صحيح وقابع ابن وهب على روايته عن مالك متصلاً بإبراهيم بن طهمان رواه
النسائي في مسند مالك وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفي قال وذكره أيضاً سحنون
عن ابن وهب وابن القاسم وعلى بن زياد كلهم عن مالك وفيه عن أبيه قال والذي رحمه الله
في شرح الترمذي وكذا رواه القعنبي عن مالك متصلاً رواه الطبراني في معجمه
الكبير عن عبد العزيز عن القعنبي انتهى وهذا الذي ذكرته من أنها تيممة بنت وهب
هو الذي ذكره ابن بشكوال في مبهمات وقال ابن طاهر في مبهمات هي أميمة بنت
الحارث كما روى عن ابن عباس وقيل تيممة بنت أبي عبيد القرظية روى عن قتادة
وفي حديث عائشة تيممة بنت وهب وعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي وكسر

الباء بلا خلاف صحابي معروف والزبير هو ابن باطا وقيل باطيا قرطى قتل على يهوديته في غزوة بني قريظة وذكر بن منده وأبو نعيم في كتابيهما (معركة الصحابة) أنه من الأنصار من الأولين وأنه الزبير بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك ابن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وليس يجيد وحكى النووى في شرح مسلم الأول عن المحققين وقال إنه الصواب وأما ابنه الزبير بن عبد الرحمن فقليل هو كجده بالفتح وصححه ابن عبد البر وحكاه عن رواية يحيى بن يحيى وابن وهب وابن القاسم والقعنبي وغيرهم وحكى الاختلاف فيه في رواية يحيى بن بكير والذي يقتضيه كلام البخارى والدارقطنى وابن ما كولا أنه بالضم كالجد وصححه الذهبى **﴿الثالثة﴾** قوله فبت طلاقها هو بتشديد المثناة من فوق أى طلقها ثلاثاً وأصل البت القطع وهكذا رواه الجمهور وفي رواية للنسائى (فأبت) رباعى وهى لغة ضعيفة حكاهما الجوهري عن القراء وحكى عن الأصمعى إنكارها يقال بت بيت بالضم فى المضارع وحكى فيه الكسیر أيضاً قال فى الصحاح وهو شاذ لأن باب المضاعف إذا كان يفعل منه مكسوراً لا يجرى متعدياً إلا أحرف معدودة وهى بته بيته ويته وعله فى الشرب يعله ويعله وتم الحديث يتمه ويتمه وشده يشده ويشده وحبه يحبه قال وهذه وحدها على لغة واحدة أى وهى الكسر قال وإنما سهل تمدى هذه الأحرف إلى المفعول اشتراك الضم والكسر فيهن **﴿الرابعة﴾** قال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة تطبيقه إياها بالبتات من حيث اللفظ يحتمل بأن يكون بأرسال الطلقات الثلاث ويحتمل أن يكون بإقاع آخر طلبة ويحتمل أن يكون بإحدى الكنايات التى تحمل على البينونة عند جماعة من الفقهاء وليس فى اللفظ عموم ولا إشعار بأحد هذه المعانى وإنما يؤخذ ذلك من أحاديث آخر تبين المراد ومن احتج على شئ من هذه الاحتمالات بالحديث فلم يصب لانه إنما دل على مطلق البت والدال على المطلق لا يدل على أحد قيديه بعينه قلت اعتبر الشيخ لفظ الرواية التى شرحها وهذه الرواية التى هنا صريحة فى الاحتمال الثانى فان لفظها فطلقها آخر ثلاث تطبيقات فدل على أنه لم يجمعها لها دفعة واحدة واعتبر ابن عبد البر لفظ الرواية

التي سقناها من الموطأ فاستدل به على جواز جمع الطلقات الثلاث ثم قال ويحتمل أن يكون طلاقه ذلك آخر ثلاث ملاقات ولكن الظاهر لا يخرج عنه الايبان انتهى وقد عرفت أن هذا الاحتمال هو صريح لفظ الرواية التي نحن في شرحها واعتبر القرطبي لفظة فبت طلاقها وقال ظاهره أنه قال لها أنت طالق ألبتة فيكون حجة لما لك على أن البتة محمولة على الثلاث في المدخول بها ثم قال ويحتمل أن يريد به آخر الثلاث كما في الرواية الأخرى أن رجلا طلق امرأته ثلاثا وجاز أن يعبر عنها بالبتات لأن الثلاث قطعت جميع العلق انتهى وكل ذلك ذهول عن قوله في هذه الرواية: فطلقها آخر ثلاث تطليقات والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قوله (فقال يا نبي الله أنها كانت عند رفاة) إلى آخره ليس فيه حكاية لفظها ولو حكاها كما هو لقال إني كنت إلى آخره وكلا الأمرين سائغ في لغة العرب تقول قلت لعبد الله ما أكرمه وقلت لعبد الله ما أكرمك ﴿السادسة﴾ (المهذبة) بضم الهاء وإسكان الدال بعدها باء موحدة هي طرف الثوب الذي لم ينسج وهو ما يبقى بعد قطع الثوب من السداء شبه به دب العين وهو شعر جفنها ثم يحتمل أن يكون تشبيه الذكر بالمهذبة لصغره ويحتمل أن يكون لاسترخائه وعدم انتشاره ﴿السابعة﴾ قوله (فتبسم رسول الله ﷺ) قال النووي قال العلماء إن التبسم للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحي النساء منه في العادة أو لرغبته في زوجها الأول وكراهة الثاني قال أبو العباس القرطبي وفيه أن مثل هذا إذا صدر من مدعيته لا ينكر عليها ولا توبخ بسببه فانه في معرض المطالبة بالحقوق ويدل على صحته أن أبا بكر لم ينكر وإن كان خالدا قد حركه الإنكار وحضه عليه انتهى ﴿الثامنة﴾ قوله (لذلك تريدني أن ترجعي إلى رفاة) هكذا روينا بفتح التاء وكسر الجيم ويجوز أن يكون بضم التاء وفتح الجيم مبنيا للمفعول وسببه أنه فهم عنها إرادة فراق عبد الرحمن وإرادة أن يكون فراقه سببا للرجوع إلى رفاة وكأنه قيل لها إن هذا المقصود لا يحصل على تقدير أن يكون الأمر على ما ذكرت ﴿التاسعة﴾ قوله (لا حتى تذوق عسليته وذوق عسليتك) هو بضم العين وفتح السين تصغير

عسلة وهي كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل وحلاوته قالوا وأنت العسيلة
لان في العسل لغتين التذكير والتأنيث وقيل انشأ على اداة اللذة وقيل انشأ
على ارادة النطفة وهو ضعيف لان الأزال لا يشترط وقال الجوهري صغرت العسلة
بالماء لان الغالب في العسل التأنيث قال ويقال انما أنت لأنه أريد به العسلة
وهي القطعة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبية اه وجاء في حديث مرفوع
أن العسيلة الجماع روى من طريق أبي عبد الملك اعمراى عن ابن أبي مليكة عن
طائفة رواه أحمد وأبو يعلى في مسنديهما وهو يدل على أنه لا يعتد به فيه
الأزال (العاشرة) فيه أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجا
غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقض عدتها ولا تحل للاول بمجرد عقد الثاني عليها
وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقال سعيد بن المسيب
إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للاول ولا يشترط وطء الثاني لقوله (حتى
تنكح زوجا غيره والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح وأجاب الجمهور
بأن هذا الحديث مخصص العموم الآية ومبين للمراد بها قال العلماء ولعل سعيد
ابن المسيب لم يبلغه هذا الحديث قال القاضى عياض لم يقل أحد بقول سعيد
في هذا الا طائفة من الخوارج واتفق العلماء على أن تنقيب الحشفة في قبلها
كاف في ذلك من غير أزال انى وشذ الحسن البصرى فشرط في التحليل أزال
المنى وجعله حقيقة العسيلة وقال الجمهور الايلاج مظنة اللذة والعسيلة فنيط
الحكم به ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للاول على الصحيح لانه ليس بزواج
وروى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها وحكى قولاً عن القافعى ومنهم من أنكره
ومنهم من طرده في وطء الشبهة قال أصحابنا وسواء كان قوى الانتشار أو
ضعيفه فاستعان بأصبعه أو أصبعها فان لم يكن انتشار أصلاً لتعنين أو شلل
أو غيرهما لم يحصل التحليل على الصحيح وبه قطع جمهور أصحابنا في كتبهم
لعدم ذوق العسيلة وحصله الشيخ أبو عبد الجوينى والغزالي لحصول الوطء
وأحكامه واعتبر المالكية والحنابلة أيضا الانتشار واكتفى الشافعية والحنابلة
بالوطء ولو مع الجنون أو الاغماء أو النوم سواء كان ذلك فيه أو فيها وبه

قال ابن الماجشون والمشهور عند المالكية اشتراط علم الزوج خاصة بالوطء.
وقال أشهب المعتبر علم الزوج وقال الخطابي كان ابن المنذر يقول فيه دلالة على
أنه ان واقعها وهي نائمة أو مغنى عليها لا تحس باللذة فأنها لا تحل للزوج الا اول
لأنها لم تذق العسيلة وقال ابن حزم الظاهري لا يحصل التحليل فيما اذا كانت في
غير عقلها باغماء أو سكر أو جنون ولا وهو كذلك فان بقي من حسه ومن
حسها في هذه الاحوال أو في النوم ما تدرك به اللذة أحلها ذلك واعتبر
المالكية بلوغ الزوج ولم يعتبره الحنفية والشافعية والحنابلة فاكثى الشافعية
بتأني الجماع منه واعتبر الحنفية والحنابلة أن يكون مراهقا ولعل التعبيرين
مستويان في المعنى واكتفى الشافعية بوطء الزوج ولو كان محرما كالوطء في
الحيض والاحرام والصيام وبه قال ابن الماجشون والمشهور عند المالكية والحنابلة
عدم الاكتفاء بذلك وأنه لا بد أن يكون الوطء حلالا وبه قال أهل الظاهر
ومسائل التحليل كثيرة فلنقتصر منها على ما ذكرناه (الحادية عشرة) استدل
البخاري في صحيحه على جواز شهادة المختفى ووجهه أن خالد بن سعيد بن العاصي
رتب على سماع كلام هذه المرأة وهي وراء حجاب قوله يا أبا بكر ألا تزجر هذه
عما تجهر به عند رسول الله ﷺ قال وأجازه عمرو بن حريث قال وكذلك
يفعل بالكاذب الفاجر وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة
وقال الحسن يقول لم تشهدوني على شيء وانى سمعت كذا وكذا ومذهب
الأئمة الاربعة جواز شهادة المختفى لكن لا بد من مشاعدة المشهود عليه حال
تحمل الشهادة ومنع بعض المالكية شهادة المختفى اذا كان المشهود عليه مخدوعا أو
خائفا (الثانية عشرة) قوله (عما تجهر به) أى ترفع صوتهما قال أبو العباس القرطبي
وفى غير كتاب مسلم (تهجر) من المهجر وهو التفحش من القول (الثالثة عشرة) استدل
به على أن العتق لا يضرب له أجلا ولا نفسخ عليه نكاح زوجته
اذا تبينت عنته باقضاء المدة لانه عليه الصلاة والسلام لم يضرب لهذه المرأة
أجلا على زوجها عبد الرحمن بن الزبير وبهذا قال الحكم وابن علية وداود
وخالفهم جمهور العلماء من السلف والخلف وتوهمهم من هذا الحديث لأصل

له لأنها لم تأت شاكية زوجها ومطالبته فسخ نكاحه باللعنة فإنه طلقها كما دلت عليه الرواية التي سقناها من الموطأ وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق سليمان بن يسار عن عائشة (أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجها رجلاً فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد الأول أن يتزوجها فقال النبي ﷺ لا حتى تفوقى من عسيلته) قال وهو حديث لا مطعن لأحد في ناقله (قلت) والتصريح بذلك أيضاً في صحيح البخاري في الطلاق من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (طلق رجل امرأته فزوجت زوجاً غيره وكانت معه مثل المسددة فلم تصل منه إلى شيء تريد فلم تلبث أن طلقها فأنت النبي ﷺ) فذكر الحديث وقال أبو العباس القرطبي لا حجة في هذا الحديث لأن الزوج لم يصدقها على ذلك بدليل قوله في رواية البخاري في هذا الحديث فقال كذبت والله إنني لأقبضها. نفى الاديم ولكنها ناشد تريد أن ترجع إلى رفاعه (الرابعة عشرة) قال ابن عبد البر في قوله (تريدن أن ترجعي إلى رفاعه) دليل على أن إرادة المرأة الرجوع إلى زوجها لا يضر العاقد عليها وأنها ليست بذلك في معنى التحليل المستحق صاحبه اللعنة (الخامسة عشرة) قال ابن عبد البر بعد تقريره اشتراط الوطاء في التحليل وأن المراد بالنكاح في جميع القرآن العقد إلا في قوله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) فإن المراد به العقد والوطء معا وفيه حجة لما لك في أنه لا يقع التحليل في الايمان إلا بأكمل الأشياء وأن التحريم يقع بأقل شيء ألا ترى أن تحريم نكاح زوجة الاب والابن يحصل لمجرد العقل ولو طلق بعض امرأته أو ظاهر من بعضها لزمه حكم الطلاق ولو عقد على امرأة بعض نكاح أو على بعض امرأة نكاحاً لم يصح قال وقد يعترض على ذلك بأن التحريم لا يحصل في الريبة بالعقد على الأم حتى ينضم إليه الدخول (قلت) والزم ابن حزم المالكية أن يقولوا بقول الحسن في اعتبار الانزال لا اعتبارهم في التحليل بأكمل الاشياء والله أعلم

وَعَنْهَا عَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ (وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) دَخَلَ
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ بِهِ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّي ذَا كِرٍّ لَكَ أَمْرًا
 فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْمَعَ أَمْرِي أَبُو بَكْرٍ قَالَتْ قَدْ عَلِمَ
 أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ إِنَّ أَبَوِي لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ فَقَرَأَ عَلَى
 (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِنَّ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) فَقُلْتُ إِلَى
 هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوِي فَأَنَّى أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ (ذَكَرَهُ

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعنها قالت «لما نزلت أن كنتن تردن الله ورسوله» دخل على رسول الله ﷺ
 بدأني فقال يا عائشة إني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستأمر
 أبو بكر قالت قد علم والله أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه قالت فقرأ على
 (يا أيها النبي قل لا زوج لك إن كنتن تردن الحياة الدنيا) قلت أفنى هذا أستأمر
 أبوي فأفنى أريد الله ورسوله والدار الآخرة « ذكره البخاري تعليقا واصله هكذا
 ابن ماجه والنسائي وقال هذا خطأ لأنهم أحد أمم الثقة تابع معمر على هذه الرواية
 يريد أن الصواب رواية الزهري عن أبي سلمة عن عائشة كما أخرجه الشيخان
 (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ ذكر البخاري هذه الرواية تعليقا فقال عقب
 حديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة الذي سنذكره ، وقال عبد الرزاق
 وإبو سفيان المعمرى عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة واسندها
 ابن ماجه فرواها عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر ولفظه
 (قد اخترت الله ورسوله) وكذا رواها النسائي عن محمد بن عبد الأعلى عن محمد
 ابن ثور عن معمر وقال هذا خطأ لا نعلم حداً من الثقات تابع معمر على

البخارى تعليقا ورواه هكذا ابن ماجه والنسائي وقال هذا خطأ
لا نعلم أحدا من الثقة تابع معمر على هذه الرواية يريد أن
الصواب رواية الزهري عن أبي سلمة عن عائشة كما أخرجه
الشيخان ولها من رواية مرزوق عنها (خيرنا رسول الله ﷺ
أفكان طلاقا) وللبخارى (فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا
شيئا) ولمسلم نحوه وله في رواية (فلم يعد طلاقا)

هذه الرواية وقد رواه موسى بن عيينة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة
عن عائشة ومحمد بن ثورقة انتهى وأخرجه البخارى من طريق شعيب بن ابي
هزة ومسلم والترمذى والنسائي من طريق يونس بن يزيد وكذا ذكره البخارى
من طريقه تعليقا والنسائي أيضا من طريق موسى بن عيينة عن معمر وكذا
علقه البخارى من طريقه وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن علي أربعمهم عن
الزهري عن أبي سلمة عن عائشة وقال النسائي وحديث يونس وموسى بن علي أولى
بالصواب وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا أيضا عن
الزهري عن عروة عن عائشة وقال المزنى في الأطراف رواه ابن المبارك عن معمر
عن الزهري عن عروة عن عائشة وكذلك رواه معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري
أنهى وفي رواية يونس بن يزيد (ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت) وجمع
البخارى في الطلاق بين رواية شعيب ويونس وذكر فيه هذه الزيادة وفي رواية
النسائي من طريق يونس وموسى بن علي ولم يكن ذلك حين قاله لمن رسول الله
ﷺ واختارنه طلاقا من أجل أنهم اخترنه (الثانية) سبب نزول آية التخيير
فيما روى أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث الحسن مرسل في عائشة رضى
الله عنها طلبت إلى رسول الله ﷺ ثوبا فأمر الله تعالى نبيه أن يخير نساءه إما
عند الله يردن أو الدنيا وهذا مرسل لكن يشهد له حديث جابر عند مسلم وفيه

أنه عليه الصلاة والسلام قال ومن حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر إلى عائشة يمسحاً عنقه ونام عمر إلى حفصة يمسحاً كلاهما يقول تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده قلن والله ما نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ليس عنده ثم اعتزلن شهرًا أو تسعاً وعشرين ثم نزل عليه هذه الآية « يا أيها النبي قل لأزواجك » فذكر الحديث ﴿ الثالثة ﴾ اختلف الصحابة رضي الله عنهم في أن التخيير في الآية هل كان بين إقامتهن في عصمته وفراقهن أو بين أن يبسط لهن في الدنيا أو لا يبسط لهن فيها فذهب إلى الأول عائشة وجابر وذهب إلى الثاني علي بن أبي طالب وابن عباس حتى ذلك والدي رحمه الله في شرح الترمذي وقال الأول أصح وعائشة صاحبة القصد وهي أعرف بذلك مع موافقه ظاهر القرآن لقوله « فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جبالا » وهو الطلاق ﴿ الثالثة ﴾ قال النووي وإنما بدأ بها لتفضيلها (قلت) وإن صح أنها السبب في نزول الآية فلعل البداءة بها لذلك ﴿ الرابعة ﴾ قوله (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه ما يضرك أن لا تعجلي قال النووي وإنما قال لها هذا شفقة عليها وعلى أبيها ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ فإنه يخاف أن يحملها صفر سنها وقلة تجارها على اختيار الفراق فيجب فراقها فتنضر هي وأبواها وباقي النسوة بالاعتداء بها (قلت) ويدل لذلك قوله في حديث جابر عند مسلم أن عائشة قالت للنبي ﷺ وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك الذي قلت فقال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها إن الله لم يبعني معنتاً ولا متعنتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً ويحتمل أن الحامل له على قوله لها ذلك الكلام محبته لها وكرهه فراقها وهو منقبة لها رضي الله عنها ﴿ الخامسة ﴾ فيه منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن باختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة وفيه المبادرة إلى الخير وإينار أمور الآخرة على الدنيا ﴿ السادسة ﴾ عد أصحابنا من خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يجب عليه تخير نسائه بين مفارقه واختياره وحكي الخطأ وجهها أن هذا التخيير كان مستحباً والصحيح الأول ﴿ السابعة ﴾ فيه أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً ولم تقع

به فرقة وقد صرحت بذلك عائشة رضي الله عنها بقولها خيرنا رسول الله ﷺ فلم يعمده طلاقا وفي لفظ فلم يكن طلاقا وفي لفظ فلم يعمده علينا شيئا وفي لفظ أفتكان طلاقا وكل هذه الالتقاط في الصحيح من رواية مسروق عنها وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو مذهب الأئمة الأربعة ومن قال به عمر وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وغيرهم ووراء ذلك قولان شاذان (أحدهما) أنه يقع بذلك طلاق رجعية وهو محكى عن علي رضي الله عنه (والثاني) أنه يقع به طلاق بائنة وهو محكى عن زيد بن ثابت فروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن زاذان قال كنا جلوسا عند علي فستل عن الخيار فقال سألني عنها أمير المؤمنين عمر فقلت إن اختارت نفسها فواحدة بائن وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها، فقال ليس كما قلت إن اختارت نفسها فواحدة وإن اختارت زوجها فلا شيء وهو أحق بها فلم أجد بدا من متابعة أمير المؤمنين فلما وليت وأتيت في الفروج رجعت إلى ما كنت أعرف فقيل له رأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة فضحك وقال أما إنه أرسل إلى زيد بن ثابت فسأله فقال إن اختارت نفسها فثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة وحكى الترمذي عن أحمد بن حنبل أنه ذهب إلى قول علي وقال النووي وأبو العباس القرطبي كلاهما في شرح مسلم روى عن علي وزيد بن ثابت والحسن والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاق بائنة سواء اختارت زوجها أم لا وحكاها الخطابي والنقاش عن مالك قال القاضي عياض لا يصح عن مالك قال ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث انتهى وفي حكايتها عن علي وقوع طلاق بائنة نظر فقد روى ابن أبي شيبه من طريقين عنه أنها رجعية وكذا حكاها عنه الترمذي والذي حكاها الخطابي عن الحسن البصري ومالك أنها رجعية يكون زوجها أحق بها وعن زيد بن ثابت رواية أخرى أنه لا يقع به شيء حكاها والذي رحمه الله في شرح الترمذي (الثامنة) الذي صدر من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن اختيار الله ورسوله والدار الآخرة واختلف أصحابنا فيما لو فرض أن واحدة منهن

اختارت الدنيا هل كان يحصل الفراق بنفس الاختيار أو لابد من طلاقها بعد ذلك على وجهين أصحهما الثاني واختلفوا أيضا هل كان جوابهن مشروطاً بالفور أم لا والأصح لا، فإن قلنا بالفور فهل كان يمتد امتداد المجلس أم المعتبر ما بعد جوابا في العرف؟ وجهان واختلفوا أيضا هل كان قولها اخترت نفسي صريحا في الفراق أم لا؟ وجهان وهل كان يحل له ﷺ الزوج بها بعد الفراق وجهان وهو قريب من الخلاف في أنه هل يحرم عليه طلاقهن بعد ما اخترته وفيه لأصحابنا أوجه أصحها لا والثاني نعم والثالث يحرم عقيب اختيارهن ولا يحرم إذا انفصل ودلالة هذا الحديث قاصرة عن هذه المسائل والخوض فيها قليل الجدوى مع الاحتياج فيها إلى دليل سمعي ولأنه لم يسمعه الله أعلم (التاسعة) الذي دل ههنا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام تلا عليهن هذه الآية الكريمة ولا ندرى هل تكلم معها بشيء أم لا وقد تكلم الفقهاء فيما لو قال الشخص لزوجته اختاري فعده أصحابنا الشافعية كناية في تفويض الطلاق إليها وللشافعي رحمه الله في أن التفويض تملك للطلاق أم توكل فيه قولان أصحهما تملك وهو الجديد فعلى هذا تطليقها يتضمن القبول ويشترط مبادرتها له فلو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب ثم طلق لم يقع وقال ابن القاض وغيره لا ينهمر التأخير ماداما في المجلس وقال ابن المنذر لها أن تطلق متى شاءت ولا يختص بالمجلس والصحيح الأول وبه قال، الأكثرون قالوا فإذا قال لها اختاري نفسك ويرى تفويض الطلاق إليها فقالت اخترت نفسي أو اخترت ونوت وقعت طلاق وهي رجعية إن كانت مدخولا بها ولو قال اختاري ولم يقل نفسك ونوى تفويض الطلاق فقالت اخترت فقال البغوي في التهذيب لا يقع الطلاق حتى تقول اخترت نفسي وأشعر كلامه بأنه لا يقع وإن نوت لأنه ليس في كلامه ولا كلامها ما يشعر بالفراق بخلاف قوله اختاري نفسك فإنه يشعر به فانصرف كلامها إليه وقال اسمعيل البوشنجي إذا قالت اخترت ثم قالت بعد ذلك أردت اخترت نفسي وكذبها الزوج فالقول قولها ويقع الطلاق ولو قالت اخترت نفسي ونوت وقعت طلاق وتكون رجعية إن كانت محلا للرجعة

فلو قالت اخترت زوجي أو النكاح لم تطلق ولو قالت اخترت الأزواج أو
 اخترت أبوي أو أخي أو عمي طلقت على الأصح سواء قال اختاري نفسك أو
 اختاري فقط، هذا كلام أصحابنا وقسم والذي رحمه الله في شرح الترمذي
 لفظ التخيير إلى صريح وكناية فالكناية كما تقدم والصريح كقوله خيرتك
 بين أن تبقى على الزوجية أو تطلق أو نحو ذلك وتقول هي اخترت الطلاق
 ونحو ذلك فإن أراد أن هذا صريح في الطلاق ففيه نظر فقد يكون مراده
 أنها إذا اختارت الطلاق يطلقها لا أنه فوض ذلك إليها وقد تقدم
 أن الأصح فيما لو اختارت واحدة من أمهات المؤمنين الدنيا لا يحصل
 الفراق بنفس الاختيار بل لا بد من طلاقها وإن أراد أنه صريح في
 التخيير ف قريب والله أعلم وقسم المالكية التفويض إلى توكيل وتعليك
 وتخيير فقالوا في التخيير وهذه عبارة ابن الحاجب في مختصره والتخيير
 مثل اختارني أو اختاري نفسك وهو كالتعليك إلا أنه للثلاث في المدخول بها
 على المشهور نوي أو لم ينويا ما لم يقيد فيتعين ما قيد وقال اللخمي ينتزعه الحاكم له
 من يدها ما لم توقعه لأن الثلاثة ممنوعة وقيل يجوز بآية التخيير وأجيب بأن
 السراح فيها لا يقتضي الثلاث وإنما الرسول عليه الصلاة والسلام لا يندم ولا
 يرجع وقيل طلقة ثانية وقيل رجعية كالتعليك وله منكرتها فيما زاد وعلى
 المشهور لو أوقعت واحدة لم تقع وفي بطلان اختيارها قولان أما غير المدخول
 بها فتوقع الثلاث وله نيته ويحلف والا وقعت أي الثلاث فإن لم يكن له نية
 وقعت الثلاث ثم ذكر بقية فروع ذلك وتركها لحصول المقصود من معرفة
 أصل مذهبهم في ذلك بما ذكرته وقال الحابلة وهذه عبارة ابن تيمية في
 المحرر وإذا قال لها أمرك بيدك ينوي به الطلاق ملكته على التراخي ولو قال
 مكانه اختاري اختص بالمجلس مادام فيه ولم يشغلا بما يقطعه نص عليه أي
 الامام أحمد مفرقا بينهما ولو قال طلقي نفسك فبأيها يلحق على وجهين ثم قال
 ولفظ الخيار توكيل بكناية تقتصر إلى نية الزوج الطلاق ويبطل برجوعه وبرد
 من وكله ثم قال ولا تملك المرأة بقوله اختاري فوق طلقة إلا بنية الزوج ثم

قال وإذا نوى بقوله اختارى طلاقها في الحال لزمه وقال الحنفية وهذه عبارة صاحب الهداية : إذ قال لامرأته اختارى ينوى بذلك الطلاق فلها أن تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك ثم لا بد من النية في قوله اختارى لأنه يحتمل تخييرها في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف آخر غيره فان اختارت نفسها كانت واحدة بائنة ولا يكون ثلاثاً وإن نوى الزوج ذلك لأن الاختيار لا يتنوع بخلاف الأمانة لأن البينونة تتنوع ولا بد من ذكر النفس في كلامه أو كلامها حتى لو قال لها اختارى فقلت اخترت فهو باطل ولو قال اختارى فقلت أنا أختار نفسي فهي طالق والقياس أن لا تطلق لأن هذا مجرد وعد أو يحتمله فصار كما إذا قال طلق نفسك فقلت أنا أطلق نفسي وجه الاستحسان حديث عائشة رضي الله عنها فأنها قالت لا بل أختار الله ورسوله واعتبره النبي ﷺ جواباً منها ولأن هذه الصيغة حقيقة في الحال وتجاوز في الاستقبال كما في كلمة الشهادة وأداء الشاهد بخلاف قولها أطلق نفسي لأنه يتعذر حمله على الحال لأنه ليس حكاية عن حالة قائمة ولا كذلك قولها أنا أختار نفسي لأنه حكاية عن حالة قائمة وهو اختيارها نفسها ولو قالت اخترت نفسي بتطبيقه فهي واحدة تملك الرجعة لأن هذا اللفظ يوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد العدة ولو قال لها اختارى بتطبيقه فاختارت نفسها فهي واحدة تملك الرجعة لأنه جعل لها الاختيار لكن بتطبيقه وهي معقبة للرجعة انتهى وإنما حكيت مذاهب العلماء في التخيير فيما إذا اختارت نفسها وإن لم يكن في الحديث تعرض له لثلاثين مخرجاً الباب عن فقه هذه المسألة التي ذكرها الشيخ رحمه الله في التبويب وإنما حكيت عبارة هؤلاء المصنفين لتباين مذاهب هؤلاء الأئمة في تقاريع هذه المسألة كما عرفته واقتصرت على المهم من فروع ذلك ولم أذكر الخلاف العالي اختصاراً والله أعلم على أن الخطابي قال في قول عائشة خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم نعد ذلك شيئاً فيه دلالة على أنهم لو كن اخترن أنفسهن كان ذلك طلاقاً فلذا قال أبو العباس القرطبي فيه أن الخيرة إذا اختارت نفسها أن تقس ذلك الخبر ليكون طلاقاً من غير احتياج إلى النطق بلفظ يدل على

- باب اللعان -

عن نافع عن ابن عمر « أن رجلاً لا عن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة » وفي رواية لهما (أنه من الأنصار) وفي رواية لهما (فرق بين أخوي بني عجلان وقال الله يذلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب) زاد البخاري (فأبى فقال الله يذلم) فذكرها ثلاثاً وفي رواية لهما (لا سبيل لك عليها قال مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فريجهما وإن كذبت عليها فذاك أبعد لك) ولهما من حديث سهل بن سعد (تسميته بعويمر العجلاني)

الطلاق سوى الخيار يقتبس ذلك من مفهوم لفظها انتهى قال أبو بكر بن العربي إذا اختارت نفسها فليس فيه نمر من كتاب الله تعالى ولا خبر عن رسول الله ﷺ إلا ماجرى في قصة بريرة حين اعتقت فخيرت في زوجها وذهب أهل الظاهر ومنهم ابن حزم إلى أنه لا يقع الطلاق وإن اختارت نفسها أو الطلاق

- باب اللعان -

الحديث الأول

عن نافع عن ابن عمر « أن رجلاً لا عن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الأئمة الستة من هذا الوجه من طريق مالك وفي رواية مسلم (وألحق الولد بأمه) وفي رواية الترمذي والنسائي وألحق الولد بالأم وحكي

ابن عبد البر عن قوم أن مالكا انفرد بقوله فيه الحق الولد بالمرأة أو بالأم
ووافقهم على ذلك وقال حسبك بمالك حفظا وإتقاناً وقد قال جماعة من
أئمة أهل الحديث أن مالكا أثبت في نائم وابن شهاب من غيره ثم
ذكر أنها محفوظة من حديث سهل بن سعد قال فيه (فكان الولد يدعى لأمه)
وحكى ابن العربي الفراد مالكا بذلك عن يحيى بن معين وأورد ابن عبد البر
الحديث من الموطأ من طريق يحيى بن يحيى الأندلسي بلفظ وانتقل من ولدها قال
وأكرم يقولون وانتفى من ولدها والمعنى واحد قال ودعنا لم يذكر بعضهم فيه (انتفى
ولا انتقل) ثم رواه كذلك من طريق سعيد بن منصور عن مالك ثم قال وقال قوم في هذا
الحديث عن مالك أن الرجل قذف امرأته وليس هذا في الموطأ ولا نعرفه من مذهبه ثم
رواه بهذه الزيادة من طريق حاصم بن مہجع خال مسدد ويحيى بن أبي زائدة
والحسن بن سوار ثلاثهم عن مالك واتفق عليه الشيخان من طريق عبيد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ (لا عن رسول الله ﷺ بين رجل من الأنصار
وامرأته وفرق بينهما) وفي لفظ للبخاري (فرق بين رجل وامرأته قذفا وأحلفها)
وأخرجه البخاري من طريق جويرة عن نافع عن ابن عمر (أن رجلا من
الأنصار قذف امرأته فأحلفها النسي ﷺ ثم فرق بينهما) وأخرجه
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بلفظ
«فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بنو عجلان وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل
منكما تائب» زاد البخاري «فأبيا فقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منكما تائب
فأبيا فقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منكما تائب فأبيا ففرق بينهما» ولفظ
أبي داود يرددها ثلاث مرات ولفظ النسائي قالها ثلاثا وفي لفظ لهم من هذا
الوجه «لا سبيل لك عليها قال مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها
فهو بما استحلت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك» (الثانية)
قوله (إن رجلا لا عن امرأته) قد عرفت أن في الصحيحين أنه من الأنصار وفي
رواية لها أنه من بني العجلان وبنو العجلان من بلي وإنما هو من الأنصار
بالحلف وذكر المصنف رحمه الله في النسخة الكبرى أن هذا الرجل هو عويمر

المجلاني فقال ولها أى للشيخين من حديث سهل بن سعد تسميته بعويمير
 المجلاني ولذا قال ابن العربي إنه عويمير وكذا قال أبو العباس القرطبي
 في قوله في حديث ابن عمر أول من سال عن ذلك فلان ابن فلان هو والله
 أعلم عويمير المجلاني فان قلت كيف جزم الشيخ وقوله ابن العربي والقرطبي
 بذلك مع أن في صحيح البخارى من حديث ابن عباس أنه هلال بن أمية
 وكذا في صحيح مسلم من حديث أنس (قلت) كلامهم في تفسير المبهم في حديث
 ابن عمر ولما قال ابن عمر في الروايات في الصحيحين فرق بين أخوى بنى عجلان
 تعين بذلك أنه أراد عويمير المجلاني لاهلال بن أمية وإن كان الآخر قد لا عن
 على أن بعض الناس قد أنكر ملاعنة هلال بن أمية بالكلىة فقال أبو بكر
 ابن العربي قال الناس هو وهم من هشام بن حسان وعليه دار حديث ابن عباس
 بذلك وحديث أنس قال وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه الناس فبين
 فيه الصواب وقال أبو العباس القرطبي وقد أنكر أبو عبد الله أخو المهلب
 في هذه الأحاديث هلال بن أمية وقال هو خطأ والصحيح عويمير ونحو ما منه
 قال الطبري وقال إنما هو عويمير وهو الذى قذفها بشريك بن سحاء والله أعلم
 وكذلك حكى في تهذيب الأسماء في الملاعن ثلاثة أقوال عويمير وهلال بن أمية
 وعاصم بن عدى وحكى عن الواحدى أنه قال أظهر هذه الأقوال أنه عويمير
 لكثرة الاحاديث وكنت أنكرت على النووى حكاية الخلاف في ذلك للجزم
 بأن هلالا لآعن أيضا كما تقدم من الصحيحين وكتبت ذلك في المبهات قبل
 أن أرى هذا الانكار لكن في حكاية قول بأنه عاصم بن عدى نظر فلم يصح
 أن عاصما لآعن زوجته بل لم تقف على ذلك فى شيء من الكتب المشهورة وقد
 أنكر والذى رحمه الله فى شرح الترمذى على ابن العربي قوله إن هشام بن حسان
 دار عليه حديث ابن عباس وقال قد تابعه عليه عباد بن منصور فرواه عن
 عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله
 عليهم فجاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلا فرأى بعينه وسمع بأذنيه
 فلم يهجه حتى أصبح ثم عدا على رسول الله ﷺ فذكر نزول الآية وقصة

اللعان رواه أبو داود في سننه من رواية يزيد بن هرون أنا عباد بن منصور
ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده أطول منه قال ثنا عباد بن منصور
وتابعهما أيضا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رواه ابن مردويه في تفسيره
وابن عبد البر في التمهيد قال وقوله وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه
الناس يوهم أن القاسم سمي الملاعن عويمر وليس كذلك والذي في الصحيحين
أنه أبهم لم يسم عويمر ولا هلالا وإنما قال فأتاه رجل من قومه أي من
قوم طاصم بن عدى وليس فيه ذكر لعويمر قال النسائي في رواية القاسم عن
ابن عباس لآعن رسول الله ﷺ بين العجلاني وامرأته والعجلاني هو عويمر
كما ثبت مسمى منسوباً من حديث سهل في الصحيحين ثم ذكر والذي رحمه
الله أن الصواب أنهما قضيتان قال وقد وقع التصريح بذلك في بعض طرق
حديث ابن مسعود قال (كنا ليلة الجمعة في المسجد إذ قال رجل لو أن رجلاً
وجد مع امرأته رجلاً فأن قتله فقتلتموه وإن تكلم جلدتموه ولأذكرن ذلك
لرسول الله ﷺ فذكره للنبي ﷺ فأنزل الله آية اللعان ثم جاء رجل فقذف
امرأته فلاعن رسول الله ﷺ بينهما) الحديث قال والذي وإسناده صحيح
رواه ابن مردويه في تفسيره قال فقد بين في هذه الرواية أن الذي سأل أولاً
غير الذي قذف ثانياً وأن القرآن نزل قبل أن يلاعن الثاني وهذا واضح
جلي (قلت) ليس في هذه الرواية وقوع اللعان مرتين وهو الذي فيه الكلام وإن
كان كلام الأكثرين يدل على ذلك وهو مقتضى صحة الروایتين وقد ذكر
الخطيب في مبهاتة أن الملاعن في حديث سهل هو عويمر بن سهل الحارث
العجلاني وفي حديث ابن عباس هو هلال بن أمية ولم يبين المبهم في حديث
ابن عمر وهو عويمر كما تقدم وما ذكره الخطيب من أن عويمراً هو ابن
الحارث ينبغي النظر فيه فإن في سنن أبي داود من حديث سهل بن سعد
تسميته عويمر بن أشقر العجلاني وقال ابن عبد البر في الاستيعاب عويمر بن
أيض العجلاني الأنصاري صاحب اللعان وذكر قبل ذلك عويمر بن الأشقر
ابن عوف الأنصاري قيل إنه من بني مازن شهد بدرًا بعد من أهل المدينة ولم

يزد على ذلك ولم يذكر أنه الملاعن فحصل في اسم والد عويمر ثلاثة أقوال الحارث أشقر أبيض والأوسط هو الأولى لورود الرواية في سنن أبي داود كما ذكرته والله أعلم وقال ابن طاهر في مبهمات اسم امرأة هلال المقدوفة خولة بنت حاصم لها ذكر وليست لها رواية (الرابعة) قال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر العجلاني واستدل بقوله ﷺ لعويمر قد أنزل فيك وفي صاحبك وقال جمهور العلماء بسبب نزولها قصة هلال وكان أول رجل لاعن في الإسلام قال الماوردي في الحاوي قال الأكثرون قضية هلال بن أمية أسبق من قضية العجلاني قال والنقل فيهما مشتبه مختلف وقال ابن الصباغ في الشامل قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً قال وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعويمر إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبك فمعناه ما نزل في قصة هلال لأن ذلك حكم عام لجميع الناس قال النووي ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً فلعلهما سألوا في وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما وسبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت في ذا وذاك وأن هلالاً أول من لاعن انتهى وسبقه إلى ذلك الخطيب البغدادي فقال لعلهما اتفقا كونهما معا في وقت واحد أو في مقياتين ونزلت آية اللعان في تلك الحال وروينا عن جابر قال ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال وكذا قال أبو العباس القرطبي يحتمل أن تكون القضيتان متقاربتين الزمان فنزلت بسببهما معا ويحتمل أن تكون الآية أنزلت على النبي ﷺ مرتين أي كرر نزولها عليه كما قاله بعض العلماء في سورة القاتحة إنها نزلت بمكة وتكرر نزولها بالمدينة قال وهذه الاحتمالات وإن بعدت فهي أولى من أن يطرق الوهم للرواة الأئمة الحفاظ انتهى وحكى القرطبي عن البخاري أن نزولها بسبب هلال بن أمية (الخامسة) اللعان هو الكلمات المعروفة التي يلقيها الزوج والزوجة عند قذف إياها وهي قول الزوج أربعم مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وقول الزوجة أربعم مرات أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا

والخامسة أن يغضب الله عليها إن كان من الصادقين كادل عليه التزليل وسمى لعانا
 لقول الزوج وعلى لعنت الله ان كنت من الكاذبين قال العلماء من أصحابنا وغيرهم
 واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية الكريمة وفي
 صورة اللعان لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة ولأن جانب الرجل فيه
 أقوى من جانبها لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ولأنه قد ينفك لعانه عن
 لعانها ولا ينعكس وقيل سمي لعانا من اللعن وهو الطرد والابعاد لأن كلامهما
 يبعد عن صاحبه ويحرم النكاح بينهما على التأيد بخلاف المطلق وغيره واللعان
 عند جمهور أصحابنا يمين وقيل شهادة وقيل يمين فيها شوب شهادة وقيل عكسه
 قال العلماء وليس من الايمان شيء متعدد إلا اللعان والقسامة ولا يمين في جانب
 المدعى إلا فيهما قال العلماء وجوز اللعان لحفظ الانساب ودفع المعرفة عن
 بالازواج وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة قالوا وكانت قصة اللعان في
 شعبان سنة تسع من الهجرة وعمن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الطبري
 (السادسة) تبين بقوله في حديث سهل بن سعد وهو في الصحيح وكانت
 حاملا ان قوله هنا (وانتفى من ولدها) أراد به الحمل الذي لم تضعه ذلك الوقت
 ويوافقه أيضاً ما رواه الدارقطني والبيهقي من حديث عبيد الله بن جعفر قال حضرت
 رسول الله ﷺ حين لا عن بين عويمر العجلاني وامراته وأنكر حملها الذي
 في بطنها وقال هو لا بن سحباء قال ﷺ هات امرأتك فقد أنزل القرآن فيكافلا عن
 بينهما بعد العصر على المنبر وفيه دليل على صحة لعان الحامل لنفي الحمل وبه
 قال مالك والشافعي والجمهور وذهب أبو حنيفة وأحمد وعبد الملك بن الماجشون
 إلى أنه لا يصح لعان الحامل لنفي الحمل وإنما يكون لدفع العقوبة عند القذف فإن
 كانت مع ذلك حاملا لم ينتف الحمل قال الحنابلة إلا أن يصف زنا يلزم منه نفيه كمن ادعى
 زناها في طهر لم يصح نفيه واعتزلها حتى ظهر حملها ثم لا عنها لذلك ثم وضعته لمدة الامكان
 من دعواه فإنه ينتفى عنه واعتل هؤلاء في انكار نفي الحمل بأنه لا يتحقق وأجابوا
 عن هذا الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام عرف وجود الحمل بالوحى وفيه نظر

لأنه عليه الصلاة والسلام إنما يرتب الأحكام على الأمور الظاهرة التي يمكن أن يشاركه فيها الحكم بعده وقد رتب على الحمل أحكام كثيرة كابل الدية إذ قال فيها النبي ﷺ منها أربعون خلفه في بطونها أولادها وطلاق الحامل في قوله ﷺ ليطلقها طاهراً أو حاملاً وتأخير رجم الحامل في نظائر عديدة كإيجاب النفقة والرد بالعيب والنهي عن وطئها في السبي (السابعة) فيه أن نفى الولد سبب للعان وقد ذكر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم أن للعان سببين (أحدهما) قذف الزوجة بالزنا وإن لم يكن هناك ولد وقد دل عليه قوله تعالى «والذين يرمون أزواجهم» الآية و(الثاني) نفى الولد وإن لم ينضم إليه قذف وليس في هذا الحديث في الروايات المشهورة ذكر قذف لكن قد ذكر في بعض الروايات كما تقدم وهو مصرح به في غيره من الأحاديث وانه أعلم (الثامنة) استدلل بقوله ففرق رسول الله ﷺ بينهما على أنه لا تقع الفرقة بمجرد اللعان بل يتوقف ذلك على تفريق الحاكم بينهما وهو مذهب الحنفية ورواية عن أحمد وقال به أحمد بن أبي صفرة من المالكية ثم اختلفوا في هذا التفريق فقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وعبيد الله بن الحسن هو طلاق بائنة فلو كذب نفسه بعد ذلك جاز له نكاحها وهو رواية عن أحمد وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد والذي عليه جمهور العلماء حصول الفرقة بمجرد اللعان من غير توقف على تفريق وبه قال مالك والشافعي وأحمد وزفر ثم قال الشافعي وبعض المالكية تحصل الفرقة بتمام لعانه هو وإن لم تلتعن هي وقال أحمد لا يحصل ذلك إلا بتمام لعانها معا وهو المشهور عند المالكية وبه قال أهل الظاهر قالوا هي فرقة فسخ وحرمة مؤبدة وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه ليس معناه إنشاء الفرقة بينهما بل إظهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه ويدل لذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا سبيل لك عليها وهو في الصحيحين وغيرهما كما تقدم قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ويحتمل أن يكون (لا سبيل لك عليها) راجعاً إلى المال وقوله في حديث سهل وهو في صحيح مسلم فقال النبي ﷺ ذلكم التفريق بين كل منلاعنين قال أبو بكر بن العربي أخبر عليه الصلاة والسلام بقوله ذلكم عن قوله لا سبيل

لك عليها وقال كذا حكم كل متلاعنين فإن كان الفراق لا يكون إلا بحكم فقد
تقد الحكم فيه من الحكم الأعظم ﷺ بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين
ولو أشار إلى الطلاق لتزوجها بعد زوج بحكم القرآن وروى أبو داود وغيره
من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس الحديث وفيه وقضى أى
رسول الله ﷺ أن لا بيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما متفرقان من غير
طلاق ولا متوفى عنها وروى أبو داود أيضا من حديث سهل بن سعد في حديث
المتلاعنين قال قضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان
أبدا وعن علي وابن مسعود قالا مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا
أبدا وعن عمر بن الخطاب ففرق بينهما ولا يجتمعان أبدا والخلاف في هذه
المسألة بين أبي حنيفة والجمهور قريب المدرك من الخلاف بينهم وبينه في
استحقاق القاتل السلب وفي إحياء الموات ، هو يقف كلا منهما على إذن
الامام ويجعل قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه
تنفيلا وقوله عليه الصلاة والسلام من أحيأ أرضا ميتة فهي له اذنا حكما
يحتاج معه في كل وقت إلى إذن خليفة ذلك الوقت كما أذن هو في ذلك الزمان
كما جعل تفرقه عليه الصلاة والسلام هنا بين المتلاعنين بطريق الحكم والقضاء
حتى يحتاج في كل واقعة إلى تفريق القاضي ، والجمهور يجعلون ذلك في المواضع
الثلاثة بيانا للشرع العام المطرد سواء قاله الامام أم لم يقله ولقد أبعد عثمان
البتى في قوله لا أثر للعان في الفرقة ولا يحصل به فراق أصلا وسبقه إلى ذلك
مصعب بن الزبير ففي صحيح مسلم عنه أنه لا يفرق بين المتلاعنين وحكاها الطبري
عن جابر بن زيد ويقال له في البعد قول أبي عبيدة القاسم بن سلام أنها تحرم
عليه نفس القذف بغير لعان ﴿ التاسعة ﴾ نقل ابن عبد البر عن أبي خزيمة
في تاريخه قال سئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة أى الزهرى عن سهل
أن النبي ﷺ فرق بينهما فقال أخطأ ليس النبي ﷺ فرق بينهما وقال أبو
داود في سننه لم يتابع ابن عيينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين قال ابن
عبد البر فإن صح هذا ولم يكن فيه وهم فالوجه أن يحمل كلام ابن معين على حديث

ابن شهاب عن سهل فإنه صح عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام فرق بينهما وظاهر كلام ابن معين يقتضى أنه لم يفرق بينهما أى مطلقاً وهو خطأ ثم قال ويحتمل أنه أراد بقوله ليس النبي ﷺ فرق بينهما أن اللعان فرق بينهما فإن كان أراد هذا فهو مذهب أكثر أهل العلم (العاشرة) قوله (وألحق الولد بالمرأة) اختلف في المراد به فقيل معناه نفى عنه نسب الأب وأبقى عليه الأم التي لا بد له منها لانه قد يتخيل من انتفاء نسب الأب انتفاء نسب الأم أيضاً وقيل جعلها له أياً وأماً وبالأول قال الأكثرون فلم يورثوا الأم منه الا ما كانت ترثه منه لو كان له أب وهو السدس في حالة والثالث في أخرى وورثوا إخوانه لأمه منه للواحد منهم السدس ولا أكثر من ذلك الثالث ويدل له قول سهل بن سعد وهو في الصحيح ثم جرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها والذاهبون إلى القول الثاني اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال (أحدها) أن أمه تحوز جميع ميراثه فلها عصبية وبمنزلة أبيه حتى ذلك عن عبد الله بن مسعود ورواية بن الاسقع وطائفة وهو رواية عن أحمد (الثاني) أن عصبته عصبية أمه قاله جماعة وهو المشهور عن أحمد بن حنبل واختاره الخرقى وروى عن علي وابن مسعود وابن عمر وعطاء (الثالث) أن ميراثه لأمه ولاخوته بالفرض والرد وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد أيضاً قال فإن لم يكن ذو فرض بحال فعصبته عصبية أمه وهذه الأقوال الثلاثة صادرة عن من يورث ذوى الأرحام والأول مذهب مالك والشافعى والجمهور (الحادية عشرة) قوله (وقال والله يعلم ان احداً كاذب فهل منكم تائب) قال الفاضل عياض ظاهره انه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان والمراد بيان أنه يلزم السكاذب التوبة قال وقال الداودى إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لها منه قال والأول أظهر وأولى بسياق الكلام وفيه رد على من قال من النجاة إن لفظة أحد لا تستعمل إلا في النفي وعلى قول من قال منهم لا تستعمل إلا في الوصف ولا تقع موقع واحد وقد وقعت في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي ووقعت موقع واحد وقد أجازاه المبرد ويؤيده قوله تعالى (فشهادة أحدهم) قال النووى وفيه أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد

منهما وإن علمنا كذب أحدهما على الابهام واستدل به أبو العباس القرطبي لمذهبه أنه لا كفارة في اليمين الغموس لأنه عليه الصلاة والسلام قال أحكما كاذب ولم يذكر له كفارة ولو وجبت لبيها لأنه وقت البيان (قلت) وجواب الجمهور عنه أنه لم يعين الحاث حتى يأمره بالكفارة ، وأما في الباطن فقد حصل البيان بأنه كفارة اليمين والله أعلم ﴿ الثانية عشرة ﴾ (فأيا) أى أبى كل منهما أن يعترف بالكذب وظاهر رواية البخارى هذه يوافق ما تقدم عن الداودى فإن فيها بعد حكاية قوله عليه الصلاة والسلام لها هذا الكلام ثلاثا وإياهما (ففرق بينهما) ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قوله (مالى) أى طلب المهر الذى أصدقها إياه فأجاب عليه الصلاة والسلام بأنه لا رجوع له بالمهر سواء صدق أم كذب لأنه قد استقر بالدخول ، واستوى ما قوبل به وهو الوطء ولو مرة وإن كان كذب عليها فهو أبسده لأنه قد ظنهما فى عرضها فكيف يجمع إلى ذلك ظنهما فى مالها وفيه دليل على استقرار (المهر) بالدخول وعلى ثبوت مهر الملاعنة المدخول بها ، والمسألان جمع عليهما ، وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنا لم يسقط بذلك مهرها ، أما لو تلاعنا قبل الدخول بها فذهب الشافعى أنها كغيرها لها نصف الصداق لأن الفرقة من جهته وحكاه أبو العباس القرطبي عن فقهاء الأمصار ونس عليه مالك فى الموطأ وحكاه الخطابى عن الحسن وقتادة وسعيد بن جبير ومالك والأوزاعى وقال الزهرى ليس هذا شئ منه لأنه فسخ قال أبو العباس القرطبي وحكاه البغداديون عن المذهب (قلت) وهو مقتضى إطلاق ابن الحاجب فى مختصره سقوط جميع المهر بالنسخ قبل المسيس قال ابن يونس: وفى كتاب ابن الحاجب أن الملاعنة قبل البناء لا صداق لها وقال أبو العباس القرطبي والمشهور أن عليه النصف انتهى وعن أحمد بن حنبل روايتان فى التنصيف والسقوط وقال الحكم ومحمد وأبو الزناد لها الصداق كله إذ ليس بطلاق

وعن سعيد عن أبي هريرة « جاء رجل من بني فزارة
إلى النبي ﷺ فقال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، قال هل
لك من إبل ؟ قال نعم ، قال فما ألوانها قال حمراء ، قال فيها
أورق ؟ قال إن فيها لورقاً ، قال أنى أتاه ذلك ؟ قال عسى أن
يكون نزعهُ عرق ، قال وهذا عسى أن يكون نزعهُ عرق »
زاد مسلم في رواية (وهو حيثئذ يُعرض بأن ينفيه) قال وزاد
في آخر الحديث (قال ولم يُرخص له في الانتفاء منه)

الحديث الثاني

وعن سعيد عن أبي هريرة قال « جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ
فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود قال هل لك من إبل قال نعم قال فألوانها
قال حمراء هل فيها أورق قال إن فيها لورقاً قال أنى أتاه ذلك قال عسى أن
يكون نزعهُ عرق قال وهذا عسى أن يكون نزعهُ عرق » (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة من هذا الوجه من طريق
سفيان بن عيينة وأخرجه البخاري من طريق مالك وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي من طريق معمر وفيه وهو حيثئذ تعرض بأن ينفيه وفيه ولم يرخص
له في الانتفاء منه وأخرجه مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب
وأخرجه النسائي من طريق شعيب بن أبي حمزة وفي آخره (فمن أجل قضاء رسول
الله ﷺ هذا لا يجوز لرجل أن ينتفى من ولد ولد على فراشه إلا أن يزعم أنه
رأى فاحشة) خستهم عن الزهري عن سعيد وهو ابن المسيب عن أبي هريرة
وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإنى أنكرته ، وفيه
لم يرخص له في الانتفاء منه) لفظ البخاري ولم يذكر فيه مسلم هذه الزيادة
ولم يسق أبو داود بقية لفظه وأخرجه مسلم أيضاً من رواية عقيل عن الزهري

أنه قال بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله ﷺ بنحو ما تقدم وذكر الدارقطني في العلل أن ابن اسحق رواه عن الزهري عن ابن المسيب مرسلًا قال وقيل عن شعيب بن خالد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وكذلك قيل عن التابلي عن الأوزاعي عن الزهري عنهما وذكر الدارقطني أيضا ممن رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة غير من قدمنا ذكره يحيى بن سعيد الأنصاري وسليمان بن كثير والنعمان بن راشد ثم ذكر رواية يونس وقال لم يتابع عليه والمحفوظ حديث ابن المسيب (الثانية) قوله (جاء رجل من بني فزارة) هو بفتح الفاء وبالزاي وبعد الألف راء مهملة واسم هذا الرجل مضمم بن قتادة كما ذكره ابن بشكوال وابن طاهر قال ابن طاهر وامراته من بني عجل (الثالثة) قوله (إن امرأتي ولدت غلاما أسود) تعريض بنفيه لخاتمة لونه لونه [إذ] هو كان أبيض وقد صرح بذلك في قوله في رواية مسلم يعرض بأن ينفيه وليس في ذلك تصريح بنفيه وأما قوله في الرواية الأخرى وإني أنكرته فعناه استنكرت بقلبي أن يكون مني وليس معناه نفيه عن نفسه بلفظه وفيه أن التعريض بنفي الولد ليس نفيًا (الرابعة) استدلل به على أن التعريض بالقذف ليس قذفا وأنه لا يجب به الحد وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وذهب المالكية إلى وجوب الحد بالتعريض إذا كان مفهوما وأجاب عنه أبو العباس القرطبي بأنه إنما لم يجب به الحد لأنه تعريض لطيف لم يقصد به العيب وكان على جهة الشكوى أو الاستفتاء وقال ابن دقيق العيد بعد ذكره إن فيه ما يشعر بأن التعريض بنفي الولد لا يوجب حدا كذا قيل وفيه نظر لا تتفاه الحد أو التعزير عن المستفتين (الخامسة) الأورق هو الذي فيه سواد ليس بحالك بل يعمل إلى الغبرة ومنه قيل للرماد أورق وللحمامة ورقاء والجمع ورق بضم الواو وإسكان الراء كأحمر وحمر (السادسة) قوله (أني) بفتح الهمزة وتشديد النون أي ممن أتاه هذا اللون مع مخالفته للون أبويه والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب تشبيها بعرق الشجرة ومنه قولهم فلان معرق في النسب والحسب وفي اللؤم والكرم ومعنى نزع أشبهه واجتذبه إليه وأظهر لونه

عليه وأصل النزع الجذب فمكانه جذبه إليه لشبهه يقال منه نزع لولد لآتيه وإلى آتيه ونزعه أبوه إليه ﴿السابعة﴾ وفيه ضرب الأمثال وتشبيه المجهول بالمعلوم لأن هذا السائل خفي عليه هذا في الآدميين فشبهه النبي ﷺ بما يعرفه هو وبألفه ولا ينكره واستدل به أهل الأصول على العمل بالقياس فانه عليه الضلالة والسلام شبه هذا الرجل المخالف للونه بولد الابل المخالف لألوانها وذكر العلة الجامعة وهي نزع العرق وقال ابن دقيق العيد إلا أنه تشبيه في أمر وجودى والذي حصلت المنازعة فيه هو التشبيه في الأحكام الشرعية انتهى قال الخطابي وهو أصل في قياس الشبه ﴿الثامنة﴾ وفيه أن الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود وعكسه لحقه ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون وكذا لو كان الزوجان أبيضين لحاء الولد أسود أو عكسه لاحتمال أنه نزع عرق من أحد أسلافه وقد جزم الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بأنه لا أثر لاختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمرة والشقرة القريبة من الباض وإنما اختلفوا عند الاختلاف بالبياض والواد فقال المالكية ليس له نفيه بذلك وأطلق أبو العباس القرطبي نفي الخلاف فيه وكأنه أراد في مذهبه وقال الشافعية إن لم ينضم إليه قرينة الزنا حرم النفي وإن انضمت أو كان متهمها برجل فأنت بولد على لون ذلك الرجل فقيه وجهان أصحابهما عند الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وصاحبي الحاوى والعدة والنووي تحريم النفي أيضا وأصحابهما عند البندنجي والرويانى وغيرهما جوازه وقال النووى في شرح مسلم وفي هذه الصورة أى وهى ما إذا كان الزوجان أبيضين لحاء الولد أسود أو عكسه وجه لبعض أصحابنا وهو ضعيف أو غلط (قلت) إن كان هذا الوجه فيما إذا لم ينضم إليه قرينة الزنا فلم يحكمه هو في الروضة تبعاً لرافعى نعم حكاه ابن الرفعة في الكفاية وإن كان مع انضمامها فلا يقال فيه إنه غلط فقد صححه البندنجي والرويانى وغيرها والله أعلم وقال الحنابلة يجوز النفي مع القرينة والخلاف عند عدمها وهو عكس الترتيب الذى ذكره أصحابنا ﴿التاسعة﴾ فيه الاحتياط للانساب وإثباتها

﴿ باب لحاق النسب ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ عْتَبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ لِأَخِيهِ
سَعْدٍ تَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ جَارِيَةِ زَمَعَةَ ابْنِي ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ
الْفَتْحِ رَأَى سَعْدُ الْغُلَامَ فَعَرَفَهُ بِالشَّبهِ فَاحْتَضَنَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ
أَخِي وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، فَجَاءَ عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ فَقَالَ بَلْ هُوَ أَخِي
وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ
سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِ بَعْتَبَةَ ، قَالَتْ

بمجرد الاحتمال والامكان ﴿ العاشرة ﴾ قال الخطابي فيه الزجر عن تحقيق ظن
السوء ﴿ الحادية عشرة ﴾ قال أبو العباس القرطبي فيه تنبيه على استحالة التسلسل العقلي
وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث كما يعرف في الأصول
الكلامية ﴿ الثانية عشرة ﴾ قال الخطابي فيه أن قوله ليس مني ليس قذفا لأمه بمجرد
ذلك لجواز كونه لغيره بوطء شبهة أو من زوج متقدم (قلت) لم يصدر من هذا
الرجل أنه قال ليس مني وإنما عرض بذلك كما تقدم

﴿ باب لحاق النسب ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ عْتَبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ لِأَخِيهِ سَعْدٍ تَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ
جَارِيَةِ زَمَعَةَ ابْنِي قَالَتْ عَائِشَةُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ رَأَى سَعْدُ الْغُلَامَ فَعَرَفَهُ بِالشَّبهِ
فَاحْتَضَنَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ أَخِي وَرَبُّ الْكَعْبَةِ عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ فَقَالَ بَلْ هُوَ أَخِي
وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِ بَعْتَبَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَائِشَةُ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَبَهَا لَمْ يَرَ النَّاسُ شَبَهَا أَبْنِ مِنْهُ
يُعْتَبَةُ ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَارَسُولَ اللَّهِ بَلْ هُوَ أَخِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشٍ
أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَوْلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَاحْتَجِبِي
مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَوَاللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ « زَادَ
الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ (فَلَيْسَ لَكَ
بِأَخٍ)

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا
أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (لَصَاحِبِ الْفَرَّاشِ)

شَبَهَا لَمْ يَرَ النَّاسُ شَبَهَا أَبْنِ مِنْهُ بَعِينُهُ فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَارَسُولَ اللَّهِ بَلْ هُوَ
أَخِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشٍ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَوْلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَاحْتَجِبِي
مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَوَاللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ «

الحديث الثاني

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ « الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) الْحَدِيثُ
الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَابْنُ مَاجَةَ
هُوَ أَنَّ يَاعْبُدُ بْنُ زَمْعَةَ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ هُوَ أَخْرَجَكَ يَاعْبُدُ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ أَيْضًا
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَفِيهِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

في خمسة مواضع من صحيحه من طريق مالك بن أنس وفيه وللعاهر الحبر
أربعتهم عن الزهري عن عروة عن عائشة وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم عن
زهير بن حرب وسعيد بن منصور وعبد الأعلى بن حماد وعمرو الناقد أربعتهم
عن سفيان بن عيينة عن الزهري فقال زهير كانا عن سعيد أو عن أبي سلمة أحدهما
أو كلاهما عن أبي هريرة وقال سعيد بن سعيد عن أبي هريرة وقال عبد الأعلى
عن أبي سلمة أو عن سعيد عن أبي هريرة وقال عمرو ثنا سفيان مرة عن الزهري
عن سعيد وأبي سلمة ومرة عن سعيد أو عن أبي سلمة ومرة عن سعيد عن أبي
هريرة وأخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع والنسائي عن قتيبة وابن ماجه عن
هشام بن عمار ثلاثتهم عن سفيان عن الزهري عن سعيد به وقال الترمذي حسن
صحيح وقد رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وأخرجه مسلم
والنسائي من طريق معمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة
وبين الدائم قطني في العلل الاختلاف على الزهري في ذلك وأن من أوجه الاختلاف
فيه أن عبد الله بن محمد الزهري رواه عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة
وحده عن أبي هريرة وعن عروة عن عائشة ثم قال الدار قطني وهو محفوظ عن
الزهري عنهما يعني عن سعيد وأبي سلمة ورواه البخاري في صحيحه من طريق
شعبة عن عبد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ (الولد لصاحب الفراش) ﴿الثانية﴾
قوله (تعلم) بتشديد اللام أي اعلم ومنه قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلفظ في التحيل والمكر
وهذا الابن المتنازع فيه اسمه عبد الرحمن بن زمعة بفتح الزاي وإسكان
الميم وروى بفتحها أيضا ﴿الثالثة﴾ قال الخطابي كان أهل الجاهلية يفتنون
الولائد ويضربون عليهن الضرائب فيكتمنن بالفجور وكان من سيرتهم الحاق
النسب بالزناة إذا ادعوا الولد كهو في النكاح وكانت لزمنة أمة كان يلجأ بها
وكانت له عليها ضريبة فظهر بها حمل كان يظن أنه من عتبة بن أبي وقاص وهلك
عتبة كافراً لم يعلم فعهد إلى سعد أخيه أن يستلحق الحمل الذي بأمة زمعة وكان
لزمنة ابن يقال له عبد فخاصم سعد عبد بن زمعة في الغلام الذي ولدته الأمة

فقال سعد هو ابن أخى على ما كان عليه الأمر في الجاهلية وقال عبد بن زمة بل هو أخى ولد على فراش أبى أى على ما استقر عليه الحكم في الإسلام، قضى به رسول الله ﷺ لعبد بن زمة وبطل دعوى الجاهلية وذكر القاضي عياض نحو هذا الكلام إلا أنه قال فن اعترفت الأم أنه له الحق به وقال ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعنة وذكر القرامطي الأمرين فقال فن الحقته المزنى بها التحق به، ومن ألحقه بنفسه من الزناقة بها التحق به إذا لم ينزعه غيره وقال وكأن عبدا قد جمع أن القيرع يلحق بالقراش والا فلم تكن عادتهم الإلحاق به (الرابعة) استدل به على أن الاستلحاق لا يختص بالأب بل يجوز من الأخ لأن المستلحق هنا أخو المستلحق وبه قال الشافعي وجماعة لكن بشروط (أحدها) أن يكون خائرا للأثر أو يستلحقه كل الورثة (ثانيها) أن يمكن كون المستلحق ولدا للميت (الثالث) أن لا يكون معروف النسب من غيره (رابعها) أن يصدق المستلحق أن كان بالغاً عاقلاً قال الخطابي فإن قيل جميع الورثة لم يقرؤا به بل عبد فقط قبل قد روى أنه لم يكن لزمة يوم مات وارت غير عبد فهو بمنزلة جميع الورثة وقد لا ينكر أيضاً إن ثبت أن سودة وارثة أن تكون وكلت أخاها في الدعوى وأقرت بذلك عند النبي ﷺ وإن لم يذكر ذلك في هذه القصة وكذا قال النووي تأوله أصحابنا تأويلين (أحدهما) أن سودة استلحقته أيضاً (الثاني) أن زمة مات كافراً فلم ترثه سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمة انتهى وذهب مالك وطائفة إلى اختصاص الاستلحاق بالأب واجابوا عن هذا الحديث بجوابين (أحدهما) أنه ليس نصافي أنه ألحقه به بمجرد نسبة الأخوة فاعمل النبي ﷺ علم وطه زمة تلك الأمة بطريق اعتمدها من اعتراف أو غيره فحكم بذلك بالاستلحاق الأخ و (الثاني) أن حكمه به لم يكن بمجرد الاستلحاق بل بالقراش لا ترى قوله الولد للقراش وهذا تعبير قاعدة فانه لما انقطع إلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق إلا أن يلحق بصاحب القراش إذ قد دار الأمر بينهما ذكرهما أبو العباس وقال إن الثاني أحسن الوجوهين (قلت) هو الوجه الأول فانها لا تصير قراشا إلا بالوطء فجواب المالكية

عن هذا الحديث ان الحاق هذا الولد بزمة لنفراش الذي قد علم بثبوت الوطء
لا باستلحاق الأنخ والله اعلم **(الخامسة)** فيه ان الأمة تكون فراشا وقد اتفق
العلماء على انها لا تكون فراشا بمجرد ملكها فقال مالك والشافعي إنما تصير
فراشا بالوطء فاذا اعترف سيدها بوطئها او ثبت ذلك بأي طريق كأن صارت
فراشاً له فاذا أتت بعد الوطء بولد او أولاد لمدة الامكان لحقوه من غير
استلحاق كالزوجة إلا ان تلك فراش بمجرد العقد هاهنا والأمة لا تصير
فراشاً إلا بالوطء والنحو بينهما أن الزوجة تراد للوطء خاصة لجعل العقد
عليها كالوطء وأما الأمة فتراد للملك الرقبة وأنواع من المنافع غير الوطء
ولهذا يجوز أن يملك أختين وأما وبناتها ولا يجوز جمعها بعقد النكاح فلم
تصر بنفس الملك فراشا حتى يطأها وقال أبو حنيفة لا تصير فراشاً إلا إذا
ولدت ولداً واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه واعتبر أحمد بن
حنبل اعترافه بوطئها في كل ولد تأتى به لا أكثر من مدة الحمل فهل
يلحقه على وجهين قال وإن ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا
بأقرار مستأنف وقيل يلحقه اهـ وهذا غير المذهبين المتقدمين فانه اكتفى
بالاعتراف بالوطء أولاً عن الاستلحاق بعد الولادة إلا أنه لم يكتف باستلحاق
ولد في لحاق ما بعده إلا بأقرار مستأنف وفي هذا الحديث دلالة المذهب
الاول على الثاني فانه لم يكن لزمة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا
فدل على أنه ليس بشرط فان قيل فن أين لكم أن زمة كان قد وطئها قلنا
لا بد من ذلك للاتفاق على أنها لا تصير فراشاً إلا بالوطء قال النووي
واعلم أنه محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه فراشاً لزمة فلهذا ألحق
النبي ﷺ به الولد وثبت فراشه إما بيينة على إقراره بذلك في حياته
وإما بعلم النبي ﷺ في ذلك انتهى وذكر الشافعي رحمه الله في الأم
أن بعض المشرقيين خالفه في ذلك واحتج بأن كلا من عمر وزيد بن
نابت وابن عباس رضي الله عنهم اتفقا من ولد جارية له ثم قال أما عمر رضي
الله عنه فروى عنه أنه أنكر حمل جارية له أقرت بالمكروه وأما زيد وابن
عباس فعرفا أن ليس منها خلال لها وكذلك لزوج الحرة إذا علم أنها حبلت

من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنسبه من ليس منه فيما بينه وبين الله تعالى
وقال ابن حزم بعد نقله قول عمر رضي الله عنه إن أحدكم لا يقر بأصابعه
جاءه إلا ألحقت به الولد ما نعلم في هذا خلافا لصاحب الأمازيغ عن زيد
وابن عباس (قلت) الانتفاء من الولد يدل على لحاق نسبه به والا لم يحتاج إلى
النفي ففعل زيد وابن عباس موافق لنا والله أعلم وذكر الأمام نضر الدين
الرازي في مناقب الشافعي أن أبا حنيفة منع من صيرورة الأمة فراشا بالوطء
وقال لا يلحقه إلا باعترافه وحمل هذا الحديث على الزوجة وأخرج الأمة
عن عمومها فقال الشافعي إن هذا ورد على سبب خاص وهي الأمة الموطوءة
قال الامام فتوهم الواقف على هذا الكلام أن الشافعي يقول إن العبرة بخصوص
السبب ومراده أن خصوص السبب لا يجوز إخراجهم عند العموم قطعاً ،
والأمة هي السبب في ورود العموم فلا يجوز إخراجها منه ، ومن توهم ذلك
إمام الحرميين والغزالي والآمدي وابن الحاجب فنقلوا عن الشافعي (العبرة بخصوص
السبب) وأنكره الامام وقال ما تقدم في السادسة فيه أن الولد للفراش في
الزوجة أيضاً أخذاً بعموم اللفظ كما تقدم وهذا جمع عليه لكن بشرط الامكان
فلو نكح مشرك مغربية ولم يفارق واحداً منهما وطئه ثم اتت بولد لمتة
أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه وكذا لو اجتمعاً لكن أنت
به لا أقل من ستة أشهر من حين إمكان اجتماعهما لم يلحقه أيضاً هذا مذهب
مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الامكان بل اكتفى
بمجرد العقد حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر
من العقد لحقه الولد قال النووي وهذا ضعيف ظاهر الفساد ولا حاجة له في
إطلاق الحديث لانه خرج على الغالب وهو حصول الامكان عند العقد
وقال أبو العباس القرطبي للفراش هنا كناية عن الموطوءة لأن
الوطء يستفرضها أي يصيرها كالزوجة ويعنى به أن الولد لاحق بالوطء قال
الامام وأصحاب أبي حنيفة يحملونه على أن المراد به صاحب الفراش ولذلك لم
يشترطوا إمكان الوطء في الحرة واحتجوا بقول جرير

باتت تعاقله ويات فراشها خلق العباد في الدماء قتيلًا
يعنى زوجها والأول أولى لما ذكرناه من الاشتقاق ولأن ما قدره
من حذف المضاف ليس في الكلام ما يدل عليه ولا ما يحوج إليه إنتهى وفيه
تناقض لأنه نقل عن الحنفية أن التقدير صاحب الفراش قال وإنه لا دليل على
تقدير ذلك ونقل عنهم الاحتجاج باطلاق جرير الفراش على الزوج وردده لخالقته
الاشتقاق وذلك يدل على عدم التقدير عندهم لأنه مع التقدير لا مخالفة في
الاشتقاق والحق ما حكى عنهم من تقدير صاحب الفراش وقد دل على ذلك
بروز هذا المضاف في رواية لابن خازم في صحيحه كما تقدم ولكن لا يحصل بذلك
مقصودهم من إلحاق بلا إمكان لخروجه على الغالب كما تقدم ولولا قيام الدليل
على اعتبار الأمكان لحصل مقصودهم وإن لم يقدر المضاف المذكور ففى كلام
القرطبي نظر من أوجه (أحدها) ما ذكرته من التناقض (ثانيها) كونه رد تقدير
نظري الحديث الصحيح وقد قدره كذلك الخطابي (ثالثها) ماقتضاه كلامه من
حصول مقصودهم من تقدير المضاف لا مع تقديره (رابعها) كيف يحصل مقصود
الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء لأن مقتضى ذلك أن الولد للموطوءة
وليس هذا المراد قطعاً فعلم أنه لا بد من تقدير (خامسها) العجب
أنه قال إن الفراش هو الموطوءة ثم قال ويعنى به أن الولد لاحق
بالواطىء فكيف حمل لفظ للفراش على الموطوءة ثم جعل الحكم إلحاق
بالواطىء وهل يستقيم ذلك إلا مع تقدير المضاف المذكور وقال ابن دقيق
العمد قوله: الولد للفراش أى تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب
هذا (السابعة) فيه أن حكم الشبهة وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن
هناك أقوى منه كالفراش فإنه عليه الصلاة والسلام ألحق بالفراش مع الشبه
البين بغيره فلم يلتفت إلى الشبه مع اعتماده في موضع آخر وذلك لمعارضة ما هو
أقوى منه وهو الفراش كما تقدم وهذا كما أنه عليه الصلاة والسلام لم يحكم بالشبه
في قصة المتلاعنين مع أنه جاء على الشبه المكروه (الثامنة) حكى عن الشعبي
أنه تمسك بقوله الولد للفراش على أن الولد لا ينتفى عن له الفراش

لا بلعان ولا غيره وهو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ولكافة العلماء قال أبو العباس القرطبي وقد حكى عن بعض أهل المدينة ولا حجة لهم في ذلك العموم لوجهين (أحدهما) أنه خرج على سبب ولد الأمة فيقتصر على سببه (وثانيهما) أن الشرع قد قعد قاعدة اللعان في حق الأزواج وأن الولد ينتفى بالتعانها فيكون ذلك العموم المظنون مخصصاً بهذه القاعدة المقطوع بها ولا يختلف في مثل هذا الأصل انتهى والجواب الثاني هو المعتمد ولا يتوقف انتفاء الولد عند الشافعي على التعانها بل يحصل ذلك بلعان الزوج وحده وإن لم تلاعن هي وقد تقدم ذلك وأما الجواب الأول فهو ضعيف فإن الصحيح في الأصول أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ثم إن مقتضاه أن ذلك لا يأتي في الأمة وليس كذلك فإن الأمة إذا كانت فراشاً فأنت بولدك فليس للسيد تنقيح إذا ادعى الاستبراء وحلف عليه كما صرح به أصحابنا وغيرهم وخالف فيه ابن حزم الظاهري وقال الشافعي قوله الولد للفراش له معنيان (أحدهما) وهو أعمهما وأولاهما أن الولد للفراش ما لم ينقه رب الفراش باللعان الذي تنقاه به عند رسول الله ﷺ فإذا انفاه باللعان فهو منفي عنه وغير لاحق بمن ادعاه بزنا وإن أشبهه والمدني الثاني إذا تنازع الولد رب الفراش والظاهر فالولد لرب الفراش (في التاسعة) قوله واحتجني منه يأسودة قال الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة أمرها بذلك على سبيل الاحتياط والتزهر عن الشبهة لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه ألحق بأبيها لكن لما رأى الشبه البين بعتبة خشي أن يكون من مائه فيكون أجنبياً منها فأمرها بالاحجاب منه احتياطاً قال الخطابي وقد كان جائزاً ألا يراها لو كان أخاها ثابت النسب ولا زواج النبي ﷺ في هذا الباب ما ليس لغيرهن من النساء قال الله تعالى (إنساء النبي لسن كأحد من النساء) وقد يستدل بالشبه في بعض الصور لنوع من الاعتبار ثم لا يقطع الحكم به ألا ترى أن النبي ﷺ قال في قصة الملاعة إن جاءت به كذا وكذا فما أراه إلا كذب عليها وإن جاءت به كذا وكذا فما أراه إلا صدق عليها فجاءت به على الذمة المكروه ثم لم يحكم به وإنما يحكم بالشبه في موضع لم يوجد فيه شيء أقوى منه كالحكم باللقافة وهذا كما يحكم في الحادثة

بالقياس إذا لم يكن فيها نص فإن وجد ترك له القياس وفي قوله هو أخوك
يعبد بن زمعة ما قطع الشبه ورفع الاشكال في هذا الباب وقد جاء في بعض
الروايات احتجبي منه فإنه ليس لك بأخ وليس بالثابت وقال النووي قوله
(ليس لك بأخ) لا يعرف في هذا الحديث بل هي زيادة باطلة مردودة انتهى وقوله
إنه لا يعرف مردود فقد رواه النسائي بهذه الزيادة من حديث مجاهد عن
يوسف بن الزبير مولى لم عن عبد الله بن الزبير ويوسف هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره إن هذا من باب الاحتياط وتوفي
الشبهات ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق سودة لأنها من
زوجاته وقد غلظ ذلك في حقهن ولذلك قال ﷺ لحفصة وعائشة في حق ابن
أم مكتوم (أفعميا وإنما السمتا تبصرانه) وقال لفاطمة بنت قيس انتقل إلى بيت
ابن أم مكتوم تضعين ثيابك عنده فأباح لها ما منعه لأزواجه (قلت) ولا أحد الناس
منع زوجته [عن] محارمها قال ابن حزم الظاهري ليس فرضاً على المرأة رؤية أخيها
لها إنما الفرض عليها صلة رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام بأن لاتصله ثم حكى
عن بعضهم أنه قال في قوله عليه الصلاة والسلام «هولك أي هو عبدك» ثم قال
الثابت أنه قال هو أخوك ولو قضى به عبدالم يلزمها أن تحتجب عنه بنص القرآن
﴿العاشرة﴾ قال ابن دقيق العيد استدلل به بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم
وهو الحكم بين حكيم وذلك أن يأخذ الفرع شبيهاً من أصول متعددة فيعطى
أحكاماً متعددة ولا تنحصر لاحد الاصول وذلك أن الفرائض مقتضى للاحاقه
بزمعة والشبهه البين مقتضى للاحاقه بعتبة فروعى الفرائض في النسب والحق بزمعة
وروى الشبهه بأمر سودة بالاحتجاب منه فأعطى الفرع حكماً بين حكيم ولم يحض
أمر الفرائض فتشبت المحرمية بينه وبين سودة ولا [روعى] الشبهه مطلقاً فيلحق بعتبة
والحاقه بكل منهما من وجه أولى من الغاء أحدهما من كل وجه قال ويعترض على
هذا بأن صورة النزاع ما إذا دار الفرع بين أصليين شرعيين يقتضى الشرع الحاقه
بكل منهما من حيث النظر اليه وهنالا يقتضى الشرع إلا الاحاق بالفرائض والشبهه هنا غير

مقتضى للالحاق شرعاً في حمل الامر بالاحتجاب على الاحتياط لا على بيان وجوب حكم شرعى وليس فيه إلا ترك مباح بتقدير ثبوت المحرمية انتهى باختصار

﴿الحادية عشرة﴾ احتج به على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة لأن سودة امرت بالاحتجاب فدل على أن وطء عتبة بالزنا له حكم الوطء بالنكاح وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وقال مالك في المشهور عنه والشافعي وأبو ثور وغيرهم لا أثر لوطء الزنا لعدم احترامه بل للزاني أن يتزوج أم المرء بها وبنتها بل زاد الشافعي فجوز البنت المتولدة من مائه بالزنا قال النووي وهذا احتجاج باطل وعجيب ممن ذكره لأن هذا على تقدير كونه من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل الظهور له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بالمسألة المذكورة ﴿الثانية عشرة﴾ قال النووي وفيه أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له قال وموضع الدلالة أنه عليه السلام حكم به لعبد بن زمعة وأنه أخ له وليسودة واحتمل بسبب الشبهة أن يكون من عتبة فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله (وللعاهر الحجر) قال النووي قال العلماء العاهر الزاني وعهر زنى وعهرت زنت والعهر الزنا ومعنى له الحجر أى له الخيبة ولاحق له في الولد وطادة العرب أن تقول له الحجر وفيه الاثلب أى بفتح الهمزة وضم كسرهما وإسكان التاء المثلثة وفتح اللام بعدها باء موحدة وهو التراب ونحو ذلك ويريدون ليس له إلا الخيبة وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمم بالحجارة وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان يرمم وإنما يرمم المحصن خاصة ولأنه لا يلزم من رجه نفي الولد عنه والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (عن أحدهما أو كلاهما) كذا في أصلنا بالآلف فيحتمل أن يكون على لغة من يجعل المثني بالآلف في كل حال ويحتمل أنه ليس معطوفاً على قوله أحدهما بل هو مستأنف أى كلاهما يرويه غذف الخبر للعلم به والله أعلم

باب الرضاع

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ إِنَّ سَالِمًا كَانَ يُدْعَى لِأَبِي حَذِيفَةَ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ وَنَحْنُ فِي مَنْزِلِ ضَيْقٍ فَقَالَ: أَرْضِعِي سَالِمًا تَحْرُمِي عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (قَالَتْ وَكَيْفَ أَرْضَعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَقَالَتْ إِنَّهُ ذُو لَحْيَةٍ) فَقَالَ أَرْضِعِيهِ يَذْهَبُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ (وَلَهُ) (أَنْ أُمَّ

باب الرضاع

عن عروة عن عائشة قالت «جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت إن سالما كان يدعى لأبي حذيفة وإن الله عز وجل قد أنزل في كتابه ادعوهم لأبائهم وكان يدخل علي وأنا فضل ونحن في منزل ضيق فقال ارضعي سالما تحرمي عليه» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه أبو داود من رواية يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة وأم سلمة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبني سالما وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبني رسول الله ﷺ زيدا وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث ميراثه حتى أنزل الله عز وجل في ذلك (ادعوهم لأبائهم) إلى قوله فاخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا إلى آبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخا في الدين فجاءت سهلا بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله إنا كنا نرى سالما ولدا فكان يأوى معي ومع أبي حذيفة

سَلَمَةَ كَأَن تَقُولُ أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ
أَحَدًا بِتِلْكَ الرَّضَاعَةِ، وَقُلْنَ لِمَائِشَةَ وَاللَّهِ مَا رَى هَذِهِ الْأَرْخَصَةَ
أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً (وَلِلَّتِ مُذَى وَصَحَّحَهُ مِنْ
حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ) (لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَحَ الْأَمْعَاءَ مِنَ
الثُّدَى وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ) وَلِلدَّارِ قُطْنِي بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ (لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ)

في بيت واحد ويراني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه
فقال لها النبي ﷺ أَرْضِعِيهِ فَأَرْضَعْتُهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنْ
الرَّضَاعَةِ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ إِخْوَتِهَا أَنْ يَرْضَعْنَ مِنْ
أُحِبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَبَتْ
أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرَّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ
حَتَّى يَرْضَعَ فِي الْمَهْدِ وَقُلْنَ لِمَائِشَةَ وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعَلَّهَا كَانَتْ رَخِصَةً مِنَ النَّبِيِّ
ﷺ لِسَالِمٍ دُونَ النَّاسِ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَأَنْكَحَ ابْنَةَ أَخِيهِ هُنْدَ جَاءَ فِي
رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا فَاطِمَةُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهُ الصَّوَابُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي
الْمَغَازِي مِنْ صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ
وَكَانَ مِنْ شَهْدِ بَدْرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبْنَى سَالِمًا فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِهِ
فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَسْقِ الْبُخَارِيُّ بَقِيَّتَهُ وَسَاقَهَا
الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَرَوَايَةِ ابْنِ دَاوُودَ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ
رَوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَسَاقَ مِنْهُ إِلَى
قَوْلِهِ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ مَا قَدْ عَلِمْتَ وَقَالَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَعَزَّوَالْبَيْهَقِيُّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ
وَالَّتِي قَبْلَهَا لِلْبُخَارِيِّ يَوْمًا أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْهُ رَضَاعَ الْكَبِيرِ الَّذِي بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ

وليس كذلك ولهذا اقتصر الشيخ رحمه الله في النسخة أن يكبرى من الأحكام على عزو الحديث لمسلم لأن المقصود منه لم يخرج البخاري لكنه سكت عليه في الصغرى ومقتضاه اتفاق الشيخين عليه والمراد حينئذ أصل الحديث وأخرج النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة هذه إلى قوله وأخا في الدين وأخرجه النسائي أيضا من رواية جعفر بن ربيعة عن الزهري كتابة عن عروة عن عائشة وفيه فأرضعته خمس رضعت ورواه الشافعي في الأم عن مالك عن الزهري عن عروة مرسلا وفيه وقلن ما عرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده وكذا هو في الموطأ وقال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ واللقاء سهلة بنت سهيل وقد رواه عثمان بن عمر عن مالك متصل الإسناد بذكر عائشة ثم رواه كذلك ثم حكى عن الدارقطني أنه قال وقد رواه عبد الرزاق وعبد الكريم بن روح واسحق ابن عيسى وقيل عن ابن وهب عن مالك وذكروا في إسناده عائشة أيضا وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي ﷺ أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله ﷺ وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية وكان قد شهد بدرًا لفظ معلم وزاد النسائي واللفظ له وابن ماجه ثم جاءت بعد فقالت والذي بعثك بالحق ما رأيت في وجه أبي حذيفة بعد شيئا أكرهه ثم قال النسائي خاله سفيان الثوري فأرسل الحديث ثم رواه من طريق الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مرسلا ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق علي بن حرب عن ابن عيينة وفيه قالت وهو شيخ كبير فقال النبي ﷺ أو لست أعلم أنه شيخ كبير وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة وفيه أرضعيه تحرمي عليه وينهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت إليه فقالت إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وأخرجه النسائي من رواية يحيى

ابن سعيد وربيعة الرأي عن القاسم عن عائشة قالت أمر النبي ﷺ امرأة
أبى حذيفة أن ترضع سالماً مولى أبى حذيفة حتى تذهب غيرة أبى حذيفة
فأرضعته وهو رجل قال ربيعة وكانت رخصة سالم وأخرجه مسلم والنسائي من
رواية زينب بنت أبى سلمة قالت سمعت أم سلمة تقول لعائشة والله ما تطيب
نفسى أن يرانى الغلام قد استغنى عن الرضاعة فقالت لما قد جاءت سهلة بنت
سهيل إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني لأرى في وجه أبى حذيفة
من دخول سالم فقال رسول الله ﷺ أرضعيه فقالت إنه ذو لحية فقال أرضعه
يذهب ما في نفس أبى حذيفة فقالت والله ما عرفته في وجه أبى حذيفة وأخرجه
ابن ماجه من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن أبى بكر عن عمرة عن عائشة
وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (لقد نزلت آية الرجم ورضاعة
الكبير عشراً ولقد كانت في صحيفة تحت سريرى فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا
بموته دخل داجن فأكلها) ﴿الناية﴾ سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية
تزوجها عبد الرحمن بن عوف بعد استشهاد زوجها باليامة وسالم هو
ابن معقل بفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف يكنى أبا عبد الله كان
من القرس يكنى عبداً لثبينة بضم التاء المثناة وفتح الباء الموحدة وإسكان الياء
المثناة من تحت بعدها ياء مثناة من فوق وقيل بثينة بضم الباء الموحدة وفتح
التاء المثناة واسكان الياء المثناة من تحت بعدها نون وقيل عمرة وقيل سلمى
بنت يعار بفتح الياء المثناة من تحت وقيل المثناة من فوق الأنصارية فأعتقته
سائبه فأنقطع إلى أبى حذيفة وهو ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف واسمه
قيس كاجزم به ابن عبد البر في التمهيد وحكاه عن ابن اليرقي ولم يذكر ذلك في الاستيعاب
بل قال يقال اسمه مهشم ويقال هشيم وقيل هاشم فتبناه حتى جاء الشرع بإبطال
ذلك وكانا من أفاضل الصحابة واستشهد باليامة سنة اثنتى عشرة فوجد رأس
أحدهما عند رجل الآخر وقولها كان يدعى لأبى حذيفة أى ينسب إليه
﴿الثالثة﴾ قولها (وأنا فضل) بضم الفاء والضاد المعجمة قال الخطابي أى وأنا
متبذلة في ثياب مهنتى يقال تفضلت المرأة إذا تبدلت في ثياب مهنتها وذكر

مثله صاحب النهاية وزاد أو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل:
رجل متفضل وفضل إذا توشع بثوب يخالف بين طرفيه على مائه قال ويقال امرأة
فضل وثوب فضل فعني الحديث عندي أنه كان يدخل عليها وهي منكشف
بعضها مثل الشعر واليد والوجه يدخل عليها وهي كيف أمكنها وقال ابن وهب
فضل مكشوفة الرأس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا إزار
تحتة وهذا أصح لأن انكشاف الصدر من الحرة لا يجوز أن يضاف إلى أهل
الدين عند ذى محرم فضلاء عن غير ذى محرم لأن الحرة عورة مجتمع على ذلك منها
إلا وجهها وكفيها انتهى ويوافق ما صححه ابن عبد البر قول الصحاح تفضلت
المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخيل ونحوه أى وهو باطناء المعجمة
والعين المهمل قبيص ليس له كان وذلك الثوب مفضل بكسر الميم والمرأة فضل
بالضم مثال جنب وكذلك الرجل وإنه لحن القصة عن أبي زيد مثال الجلسة
والركبة ويوافق المحكى عن الخليل كلام صاحب المحكم فقال التفضل التوشع
وأن يخالف اللابس بين أطراف ثوبه على مائه يقال ثوب فضل ورجل متفضل
وفضل وكذلك الأثني والمتفضل والمفضلة الثوب الذى تفضل فيه المرأة انتهى
الرابعة استدل به على ثبوت حكم الرضاع بارضاع البالغ كما ثبت بارضاع
الطفل وإليه ذهب عائشة أم المؤمنين وحكاه النووى عن داود الظاهري وبه
قال ابن حزم وحكاه عن علي بن أبي طالب أنه قيل له إنى أردت أن أتزوج
امرأة قد سقتنى من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال على لا تنكحها ونهاه عنها
وعن عطاء بن أبي رباح مثله قال ابن جريج فقلت له وذلك رأيك قال نعم كانت
مائشة تأمر بذلك بنات أخيها قال وهو قول الليث بن سعد وحكاه ابن عبد البر
عنه وعن ابن علية قال وروى عن علي ولا يصح عنه وذهب جمهور العلماء من
الصحاب والتابعين ومن بعدهم إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع إلا بالارضاع في
الصغر وتقدم من سنن أبي داود (وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن
يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة
واشه ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبي ﷺ لسالم دون الناس) وروى مسلم

والنسائي وابن ماجه عن أم سلمة (أنها كانت تقول أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً تلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما ندرى، هذه رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائيتنا) وقال أبو الوليد الباجي قد انعقد الاجماع على خلاف التحريم برضاعة الكبير قال القاضي عياض لأن الخلاف إنما كان أولاً ثم انقطع انتهى ثم اختلف العلماء في السن الذي يختص التحريم بالارضاع فيه على أقوال (أحدها) أنه حولان على طريق التحديد من غير زيادة فتى وقع الرضاع بعدها ولو بلحظة لم يترتب عليه حكم وهذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومجد بن الحسن واسحق بن راغويه وأبي عبيد وأبي ثور وحكاة ابن عبد البر عن الحسن بن حي وحكاة ابن حزم عن ابن شبرمة وسفيان الثوري وداود وأصحابهم وحكاة ابن عبد البر عن داود أيضاً وهذا يخالف نقل النووي عن داود قال ابن حزم ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع عنه ، قال أصحابنا ويعتبر الحولان بالآهلة فإن انكسر الشهر الأول اعتبر ثلاثة وعشرون شهراً بعده بالآهلة ويكمل المنكسر ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين قال ويحسب ابتداءها من وقت انفصال الولد بتمامه وقال الروياني لو خرج نصف الولد ثم بعد مدة خرج باقيه فابتداء الحولين في الرضاع عند ابتداء خروجه وحكى ابن كج فيه وجهين وحكى وجهين أيضاً فيما لو ارتضع قبل انفصال جميعه هل يتعلق به تحريم واحتج هؤلاء بقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وبقوله عليه الصلاة والسلام (إنما الرضاعة من الجماعة) وهو في الصحيحين من حديث مسروق عن عائشة قال ابن عبد البر وهو خلاف رواية أهل المدينة عن عائشة ولكن العمل بالأمصارع على هذا انتهى ومعناه أن الرضاعة التي يحصل بها الحرمة ما كان في الصغر والرضيع طفلاً يقوته اللبن ويسد جوعه بخلاف ما بعد ذلك من الحال التي لا يشبعه فيها إلا الخبز واللحم وما في معناهما ويدل لذلك أيضاً ما رواه الترمذي والنسائي عن أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ (لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء من الثدي

(وكان قبل القطام) قال الترمذى ح بن صحيح وقوله فتق الأمعاء بالفاء والتاء أى
 وسعها لاغتذاء الصبي به وقت احتياجه إليه وروى الدارقطنى من طريق
 الهيثم بن جميل عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول
 الله ﷺ (لارضاع إلا ما كان فى الحولين) قال الدارقطنى لم يسند عن ابن عيينة
 غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ انتهى وهذا الحديث نص فى هذه المقالة
 (القول الثانى) أنه يعتبر حكمه ولو كان بعد الحولين بمدة قريبة وهو مستمر
 الرضاع أو بعد يومين من فصاله وهذا هو المشهور من مذهب مالك وفى
 القريبة عندهم أقوال قبل أيام يسيرة وقيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة قال
 أبو العباس القرطبى وكأن ما كرمه الله يشير إلى أنه لا ينظم الصبي دفعة واحدة
 فى يوم واحد بل فى أيام وعلى تدرىج فتلك الأيام التى يحاول فيها فطامه حكمها
 حكم الحولين لقضاء العادة بمعاودته الرضاع فيها (القول الثالث) تقدير
 ذلك بسنتين ونصف وهو قول أبى حنيفة وجعل قوله تعالى (وحمله وفصاله
 ثلاثون شهراً) دالاً على تقدير كل من الحمل والفصال بذلك كالأجل المضروب
 للمدينين وقال صاحبه والشافعى هذه المدة للمجموع وقد دل قوله تعالى (يرضعن
 أولادهن حولين كاملين) على حصة الفصال من ذلك فصارت بقية المدة وهى
 ستة أشهر للحمل وهى أقله مع أن أبا حنيفة لا يقول أكثر الحمل سنتان ونصف
 وإنما يقول إنه سنتان (القول الرابع) تقديره بثلاث سنين وهذا قول زفر كذا
 أطلق النقل عنه غير واحد منهم صاحب الهداية وقيد ابن عبد البر عنه بأن
 يجزىء بالابن ولا يطعم (القول الخامس) أنه إن فطم قبل الحولين فارضع بعده
 لا يكون رضاعاً ولو أرضع ثلاث سنين لم يفطم كان رضاعاً حكاه ابن عبد البر
 عن الأوزاعى وحكى أيضاً عن ابن القاسم أنه لو فطمته أمه قبل الحولين
 واستغنى عن الرضاع فأرضعته أجنبية قبل تمام الحولين لم يعد رضاعاً قال ابن
 عبد البر والحجة له قوله عز وجل « فى الحولين لمن اراد ان يتم الرضاعة » مع ما
 روى عن النبى ﷺ (لارضاع بعد فطام) (قلت) رواه الدارقطنى من حديث
 بى هريرة ورواه ابن غدى فى الكامل من طريق على وجابر وكلها ضعيفة والقول

بأن الارضاع بعد القطام قبل انقضاء مدة الرضاع اذا استغنى عن اللبن لاحكم
له رواية عن ابي حنيفة حكاه صاحب الهداية (الخامسة) الحديث صريح في ثبوت
التحريم برضاع الكبير ومقتضى سياقه والمقصود منه ثبوت المحرمية أيضا [اذا]
لولا ثبوت المحرمية لما حصل مقصودها من دخوله عليها حالة مهنتها وانكشف بعض
جسدها وبهذا قال من أثبت حكم الرضاع للكبير إلا أن أبا العباس القرطبي نقل
عن داود أن رضاعة الكبير ترفع تحريم الحجاب لا غير ثم حكى عن ابن المواز أنه قال
لو أخذ بهذا في الحجاب لم أعبه وتركه أحب إلى وما علمت من أخذ به عاما إلا
عائشة ثم قال وفيما ذكره ابن المواز عن عائشة أنها ترى رضاعة الكبير تحريما
عاما نظر فإن نص حديث الموطأ عنها انما كانت تأخذ بذلك في الحجاب خاصة
(قلت) لا يستقيم لعالم أن يقول بجواز الخلوة مع إباحة النكاح وهذا تناقض لا حاجة
إليه وظاهر كلام القائلين بهذا المذهب انهم أثبتوا برضاعة الكبير كل مائت رضاعة
الصغير من الاحكام ولبسط ذلك موضع آخر والله أعلم (السادسة)
أجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه خاص بسالم وامرأة أبي حنيفة كما اقتضاه
كلام أمهات المؤمنين سوى عائشة رضى الله عنهن وروى الشافعى رحمه الله
عن أم سلمة أنها قالت في الحديث كان رخصة لسالم خاصة قال الشافعى فاخذنا
به يقينا لا فلنا حكاه عنه البيهقى في المعرفة وقال ما معناه انما قال هذا لان الذى
في غير هذه الرواية أن أمهات المؤمنين قلن ذلك بالظن ورواه عن أم سلمة بالقطع
وقال ابن المنذر ليست تخلو قصة سالم [من] أن تكون منسوخة أو خاصة لسالم
وكذا حكى الخطاطى عن عامة أهل العلم أنهم حملوا الامر في ذلك على احد وجهين اما
على الخصوص وإما على النسخ وقال ابو العباس القرطبي أطلق بعض الأئمة على
حديث سالم انه منسوخ واطنه سمي التخصيص نسخا وإلا فحقيقة النسخ لم
يحصل هنا على ما يعرف فى الاصول (قلت) كيف يريد بالنسخ التخصيص من
يردد بينهما ولم يرد قائل هذا الكلام بالنسخ ما فهمه عنه
القرطبى حتى يعترض عليه بما ذكره وانما اراد به ان هذا الذى امرت
به امرأة ابي حنيفة كان هو الشرع العام لكل اجد ذلك الوقت ثم

نسخ بعد ذلك لكن هذا يتوقف على معرفة التاريخ وأن الأدلة الدالة على اعتبار الصغر في وقت الارضاع متأخرة عن ذلك ورده ابن حزم أيضا بأن قولها للنبي ﷺ كيف أرضعه وهو رجل كبير دال على تأخره عما دل على اعتبار الصغر والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ استشكل أمره عليه الصلاة والسلام إياها بأرضاعه لما فيه من التقاء البشريين وهو محرم قبل أن يستكمل الرضاع المعتبر وتصغير عمره قال القاضي عياض ولعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمسه نديها ولا التقت بشرتاها قال النووي وهذا الذي قاله حسن ويحتمل أنه عني عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر انتهى وجعل أبو العباس القرطبي ذلك دليلا على الاختصاص به لأن القاعدة تحريم الاطلاع على العورة ولا يختلف في أن ندى الحرة عورة لا يجوز الاطلاع عليه قال ولا يقال يمكن أن يرضع ولا يطلع لانا نقول نفس التمام حامة الندى بالقم اطلع فلا يجوز انتهى ولم يرجع على ذكر ما تقدم عن القاضي من شربه بعد حابه ولم يستصوب ابن حزم ذلك واقتضى كلامه جوازه مطلقا فانه حكى عن بعضهم أنه قال كيف يحل للكبير أن يرضع ندى امرأة أجنبية ثم تقضه بقول من قال ان للأمة الصلاة عريانة يرى الناس نديها وخاصرتها وأن للحرة ان تتمعدان ينكشف من شفتي فرجها قدر الدرهم البغلي تصلى كذلك وان تكشف اقل من ربع بطنها كذلك انتهى والحق ما ذكرناه أولا من شربه محلوبا وقد قال ابن عبد البر بعد حكايته قول رجل لعطاء سقنتي امرأة من لبنها وانا رجل هكذا رضاع الكبير كما ذكر عطاء يحلب له اللبن ويسقاه وأما ان تلقمه المرأة نديها كما يصنع بالطفل فلا لأن ذلك لا يحل عند جماعة العلماء وقد أجمع فقهاء الأمصار على التحريم بما يشربه الغلام الرضيع من لبن المرأة وإن لم يمسه من نديها انتهى واعتبر ابن حزم في التحريم الامتناع من الندى وحكاه عن طائفة ﴿ الثامنة ﴾ أطلق في هذه الرواية قوله أرضعي سالما وقيده في رواية جماعة عن الزهري بقوله خمس رضعات وقد تقدم ذكر ذلك وهذا قال الشافعي وهو رواية عن احمد بن حنبل قال ابن تيمية في المحرر انها المذهب وبه قال ابن حزم وقيل لا بد من سبع رضعات وقيل لا بد من عشر وهما مرويان

﴿ كِتَابُ الْإِيمَانِ ﴾

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ « سَمِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُحْلِفُ بِأَبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بَعْدُ ذَا كِرَاءٍ وَلَا إِثْرًا » وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ رَوَاهُ يَقُولُ وَأَبِي وَأَبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » فَذَكَرَهُ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ

عن عائشة رضي الله عنها وذكر الشافعي انه لا يصح عنها وانها كانت تفتي بخمس وحكى ابن عبد البر العشر عن حفصة وقال القاضي عياض انه شاذ وقيل يكتفى بثلاث رضعات حكاه ابن عبد البر عن ابي يوسف وابي عبيدة وداود وحكاه ابن حزم عن سليمان بن يسار وسعيد بن جبير واسحق بن راهويه واحمد بن حنبل وهو رواية عنه وبها قال ابن المنذر واستروح أبو العباس القرطبي فقال لم يقل به أحد فيما علمت إلا داود وذهب أكثر العلماء إلى عدم التقييد في ذلك والاكتفاء بقليل الرضاع وكثيره وبه قال مالك وأبو حنيفة والنوري والأوزاعي والليث بن سعد وحكى إجماع المسلمين عليه وهو المشهور من مذهب أحمد صدر به ابن التيمية في المحرر كلامه

﴿ كِتَابُ الْإِيمَانِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ « سَمِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُحْلِفُ بِأَبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بَعْدُ ذَا كِرَاءٍ وَلَا إِثْرًا » وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ وَأَبِي

فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ
أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْلِمِ (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ)

وَأَبَى فَقَالَ إِنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ «فَذَكَرَهُ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ وَهُوَ
يَخْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا
فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُولَى
مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الْعَبْدِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ
سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ مَا حَلَفَتْ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَنْهَى عَنْهَا وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا وَلَمْ يَقُلْ ذَاكَ وَلَا آثَرًا وَأَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ
مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الطَّرِيقِ الْأُولَى تَابِعَهُ
عَقِيلٌ وَالثُّبَيْرِيُّ وَاسْحَقُ الْكَلْبِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ انْتَهَى وَقَدْ ظَهَرَ بِذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ
عَلَى سَالِمٍ أَوْ الزُّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عُمَرَ وَالْاِخْتِلَافُ عَلَى
ابْنِ عَيْنَةَ أَيْضًا فَالْجَهْلُورُ جَعَلُوهُ مِنْ طَرِيقِهِ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ حَكَاهُ عَنْهُمْ وَالَّذِي
رَوَاهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْمُقَرِّيِّ وَسَعِيدُ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزْزَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْهُ بَاقِيَاتُ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ
مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ دَالِكٍ وَالشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ
وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا
مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ الْمُخْتَبِيَّ وَالْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ وَاسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ وَالضَّحَّاكَ
ابْنَ عُمَانَ وَابْنَ أَبِي ذُئْبٍ وَعَبْدَ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ تَمَعَّتُهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

ورواه أبو داود عن أحمد بن يونس عن زهير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر وجعل المزى في الأطراف رواية عبد الكريم الجزري عند مسلم باثبات عمر وإيس كذلك وقد ظهر الاختلاف فيه على نافع كسالم

﴿الثانية﴾ فيه النهي عن الحلف بالآباء ولا يختص النهي بذلك بل يتعدى إلى كل مخلوق ولهذا قال عليه الصلاة والسلام فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت وفي الصحيحين من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله وكانت قريش تحلف بآبائها فقال لا تحلفوا بآبائكم وروى النسائي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالانداد ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون) وهو عند أبي داود أيضاً في رواية ابن داسة وابن العبد وليس في رواية الثوري وإنما خص في هذا الحديث الآباء بالذكور لا مريم (أحدهما) وروده على سبب وهو سماعه عليه الصلاة والسلام عمر رضى الله عنه يحلف بآبيه (ثانيهما) خروجه مخرج الغالب لأنه لم يكن يقع منهم الحلف بغير الله إلا بالآباء ويدل لذلك قوله في الرواية المذكورة قريباً وكانت قريش تحلف بآبائها فقال لا تحلفوا بآبائكم وقد بين حكم غيره فقال من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله وقد اختلف العلماء في أن الحلف بمخلوق حرام أو مكروه والاختلاف عند المالكية والحنابلة لكن المشهور عند المالكية الكراهة وعند الحنابلة التحريم وبه قال أهل الظاهر ويوافقه ما جاء عن ابن عباس (لأن أحلف بالله تعالى مائة مرة فأثم خير من أن أحلف بغيره فأبى) وقال ابن عبد البر فيه أنه لا يجوز الحلف بغير الله وهذا أمر مجتمتع عليه ثم قال أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز الحلف لأحديها واختلفوا في الكفارة إذا أحنث فأوجبها بعضهم وأبأها بعضهم وهو الصواب انتهى وقال الشافعي أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية قال أصحابه أى حراماً وإنما قالوا فأشار إلى تردد فيه وقال إمام الحرمين المذهب القاطع بأنه ليس بحرام بل مكروه ولهذا قال النووي في شرح مسلم هو عند أصحابنا مكروه وليس بحرام ويوافقه تبويب

الترمذى عليه كراهية الحلف بغير الله وقيد ذلك والذي رحمه الله في شرح الترمذى بالحلف بغير اللات والعزى وملة غير ملة الاسلام فأما الحلف بنحو هذا فهو حرام وكان ذلك لأنها قد عظمت بالعبادة وقد قال أصحابنا إنه لو اعتقد الخالف بالخلق في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر وعلى هذا يحمل ما روى أن النبي ﷺ قال (من حلف بغير الله فقد كفر) انتهى فمعظم اللات والعزى كافر لأن تعظيمها لا يكون إلا للعبادة بخلاف معظم الأنبياء والملائكة والكعبة والآباء والعلماء والصالحين لمعنى غير العبادة لا تحريم فيه لكن الحلف به مكروه أو محرم على الخلاف في ذلك لورود النهى عنه وحكمته أن حقيقة العظمة مختصة بالله تعالى كما قال تعالى (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري) فلا ينبغي مضاهات غيره به في الالتفات وإن لم ترد تلك العظمة المخصوصة بالآله المعبود، وأما الحلف بالنصرانية ونحوها فلا أشك في أنه كفر لأن تعظيمها بأي وجه كان يقتضى حقيقتها وذلك كفر إلا أن يتأول الخالف أنه أراد تعظيمها حين كانت حقا قبل نسخها فلا أكفره حيثئذ ولكن أحكم عليه بالمعصيان لبشاعة هذا اللفظ والتشبه فيه بأهل الكفر والضلال والله أعلم انتهى وهذا الحديث الذى ذكره أصحابنا رواه الترمذى عن ابن عمر أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال ابن عمر لا تحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك وقال الترمذى هذا حديث حسن وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال إنه صحيح على شرط الشيخين وهو في سنن أبى داود في رواية ابن العبد دون رواية اللؤلؤى وقال الترمذى تفسير هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله كفر أو شرك على التغليظ والحجة في ذلك حديث ابن عمر إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم وحديث أبى هريرة من حلف فقال في حلقه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله وهذا مثل ما روى عن النبي ﷺ أنه قال (الرباء شرك) فقد فسر أهل العلم هذه الآية (من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا) الآية قال لا يرائى انتهى وقال ابن العربي يريد به شرك الأعمال وكفرها لبس

شرك الاعتقاد ولا كفره كقوله عليه الصلاة والسلام من أبى من مواله فقد كفر ونسبة الكفر إلى النساء، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن الحسن قال مرمر بالزبير وهو يقول لا والكعبة فرفع عليه الدرة وقال الكعبة !! لا أم لك تطعمك وتسقيك، وهذا منقطع وعن عكرمة قال قال ممر حدثت قوما حديثنا فقلت لا وأبى فقال رجل من خلفي لا تحلفوا بأبائكم قال فالتفت فإذا رسول الله ﷺ فقال (إن أحدكم حلف بالمسيح لهلك والمسيح خير من آبائكم) وهو منقطع أيضا وعن كعب الأحمري أنه قال إنكم تشركون قالوا وكيف يا أبا اسحق قال يحلف الرجل لا وأبى لا وأبيك لا لعمري لا لحياتي لا وحرمة المسجد لا والاسلام وأشباهه من القول وعن القاسم بن مخيمرة قال (ما أبالي حلفت بحياة رجل أو بالصليب) رواها كلها ابن أبي شيبة (الثالثة) ان قلت كيف الجمع بين هذا النهي وبين قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الأعرابي أفلح وأبيه إن صدق (قلت) أوجب عن ذلك الحديث بأجوبة (أحدها) تضعيف ذلك الحديث وإن كان في الصحيح قال ابن عبد البر هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به وقد روى هذا الحديث مالك وغيره لم يقولوا ذلك وقد روى عن اسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه أفلح والله ان صدق ودخل الجنة والله إن صدق وهذا أولى من رواية من روى (وأبيه) لأنها لفظة منكورة ترددها الآثار الصحاح انتهى ولهذا قال بعضهم ان قوله وأبيه تصحيف من بعض الرواة وإنما هو والله (ثانيها) قال النووي في شرح مسلم جوابه أن هذه كلمة تجري على اللسان لا يقصد بها اليمين (ثالثها) أنه منسوخ قال القاضي أبو بكر بن العربي روى أن النبي ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهي عن ذلك وقال ابن عبد البر أيضا هذه لفظة انصحت فهي منسوخة لنهي عليه الصلاة والسلام عن الحلف بالآباء، وبغير الله وقال الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذرى وهو ضعيف لعدم تحقق التاريخ ولا مكان الجمع (قلت) لو صح ما ذكره ابن العربي لكان دليلا على النسخ (رابعها) أنه عليه الصلاة والسلام أضمر فيه اسم الله كأنه قال: لا ورب أبيه والنهي إنما ورد فيمن لم يضم ذلك

بل قصد تعظيم أيه على عادة العرب (خامسها) أن هذه كلمة لها استعمالان في كلام العرب تارة يقصد بها التعظيم وتارة يريدون بها تأكيد الكلام وتقويته دون القسم ومنه قول الشاعر :

أطيب سفاهاً من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجنتي محارب
فلا وأيها إننى بعشيرتى وتقسى عن ذاك المقام راغب

ومحال أن يقيم بأبي من يهجو على سبيل الاعظام لحقه في أمثلة عديدة ذكر هذه الأجوبة ما عدا الأول الخطابي (الرابعة) قال النسوى إن قيل فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته فإنه قال تعالى (والصافات صفا . والذاريات . والطور) فأجواب أن لله تعالى أن يقيم بما يشاء من مخلوقاته تنبيها على شرفه انتهى وتعبيره بقوله (الله) منكرو لو قال إن الله يقسم بما شاء لكان أحسن وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ميعون بن مهران قال إن الله تعالى يقسم بما شاء من خلقه وليس لأحد أن يقسم إلا بالله (الخامسة) قول عمر رضى الله عنه ما حلفت بها بعد ذا كراً ولا آثراً هو بالمد وبكسر التاء المثلثة أى حاكياً له عن غيره أى ما حلفت بها ولا حكيت عن غيره أنه خلف بها يقال آثرت الحديث إذا ذكرته عن غيرك ومنه كما قيل قوله تعالى (أو أثارة من علم) ويدل لذلك قوله في رواية لمسلم تقدمت ولا تكلمت بها (فإن قلت) الحاكى لذلك عن غيره ليس خالفاً به (قلت) يجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً أى ما حلفت بها ذا كراً ولا ذكرته آثراً وإن تضمن حلفت معنى نطقت أو قلت أو نحو ذلك مما يصلح للعمل فيهما كما قد ذكر الوجهان في قول الفاعر : علفتها تينا وماء بارداً ،... إما أن يقدر سقيتها وإما أن يضمن علفتها معنى ألتها وما أشبه وقد ذكر كهذا المؤلف وجوابه والذي رحمه الله في شرح الترمذى (فإن قلت) إذا تورع عن النطق بذلك حاكياً له عن غيره فكيف نطق به حاكياً له عن نفسه (قلت) حكايته له عن نفسه من ضرورة تبليغ هذه القصة وروايتها وإيضاً فقد يرتقى جكاة كلام الخالف به بعد النهى عنه وأما ما وافقنا حلف به

قبل النهي عنه وجه زواله الذي رحمه الله في معنى قوله (أثرا) وجهين آخرين (أحدهما) أن يكون معناه مختاراً يقال أثر الشيء اختاره وعلى هذا فيكون قوله ذا كراً من الذكر بالضم خلاف النسيان أي ما حلفت بها ذا كرا اليقين غير مجبر ولا مختار مريداً لذلك (ثانيهما) أن يكون معنى قوله أثراً أي على طريق التفاخر بالآباء والا كراً لم يسم بآثره أي أكرمه لكن على مادة العرب في النطق بذلك لا على سبيل التعظيم والا كرام ﴿السادسة﴾ قوله فليحلف بالله فيه باحة الحلف بالله وليس المراد بهذا اللفظ مخصوصه بل كل ما يطلق على الله تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا يعتقد اليمين بالحلف به وهذا يجمع عليه وإن وقع الكلام والتفصيل في ألفاظ استعملت في حق غير الله تعالى وذلك مبين في كتب الفقه ﴿السابعة﴾ استدلل به على أن اليمين لا يعتقد في الحلف بالنبي ﷺ ولا تنجى بها كفارة لأمره عليه الصلاة والسلام بالصمت عن الحلف بنبي الله وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء وهو مذهب أحمد بن حنبل وعنها رواية أخرى في هذه الصورة الخاصة دون بقية المخلوقات بالانعتقاد ووجوب الكفارة وجزم به ابن العربي عنه وعلمه بأنه حلف بما لا يتم الإيمان [إلا به] فوجب عليه الكفارة كالحلف بالله ثم رده ابن العربي بأن الإيمان عند أحمد لا يتم إلا بفعل الصلاة ومن تركها متعمداً كفر فيلزمه إذا حلف بها أن تلزمه الكفارة إذا حنث ولم يقل به ﴿الثامنة﴾ فيه حجة على أبي حنيفة والحنابلة في قولهم إنه إذا قال إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر فهي يمين تنجب بها الكفارة إذا فعل ما منع نفسه منه ووجه الاحتجاج به عليهم أنه لم يحلف في ذلك بالله تعالى فكيف يجب عليه الكفارة إذا حنث فيه مع ورود النهي عن الحلف بنبي الله فلم يعتقد له يمين ولهذا قال مالك والشافعي وغيرهما أنه ليس بيمين ولا كفارة فيه وسيأتى لذلك مزيد إيضاح في الحديث الثامن ﴿التاسعة﴾ فيه أنه [إذا] قال أقسمت لأفعلن كذا وكذا لا تكون يميناً لأنه لم يحلف بالله تعالى وبه قال الشافعي وقال مالك وأحمد إن نوى بالله أو بصفة من صفاته كان يميناً والأفلا وقال أبو حنيفة هو يمين مطلقاً ﴿العاشرة﴾ وفيه أن الحالف بالأمانة ليس يميناً

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (إِنْ لُفِظَ اللَّهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، إِنَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثَرَ)

لا تنفاه الاسم والصفة وبه قال الشافعي حكاه عنه الخطابي والذي في كتب أصحابنا انه اذا قال على امانة الله لافعلن كذا وأراد الميم فهو يمين وإن أراد غير اليمين كالعبادات فليس يميناً وإن أطلق فوجهان أحدهما انه ليس يميناً لتردد اللفظ وقد فسرت الامانة في قوله تعالى (انا عرضنا الامانة) بالعبادات وقال المالكية يكره الحلف بأمانة الله وفيه الكفارة ان قصد الصفة وقال الحنابلة ان قل وامانة الله فهو يمين وان قال والامانة لم يكن يميناً الا ان ينوي صفة الله وعن احمد رواية اخرى انه يمين مطلقاً وحكى الخطابي عن اصحاب الراي أنه اذا قال وأمانة الله كان يميناً ولو مته الكفارة فيها وفي سنن أبي داود عن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من حلف بالامانة فليس يميناً »

الحديث الثاني

وعن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « ان الله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من احصاها دخل الجنة ، انه وتر يحب الوتر » (فيه) فوائد (الاولى) اخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام واخرجه مسلم ايضا من طريق ابوب السختياني والترمذي من طريق هشام ابن حسان كلاهما عن محمد بن سيرين وليس فيه (انه وتر يحب الوتر) واخرجه الشيخان والترمذي من طريق سفيان بن عيينة والبخاري والترمذي والنسائي من طريق شعيب بن أبي حمزة كلاهما عن أبي الزناد واخرجه ابن ماجه من طريق موسى ابن عقبة كلاهما عن الاعرج ثلاثتهم عن ابي هريرة ولفظ البخاري من طريق ابن عيينة لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة وفي لفظ لمسلم من طريقه (ومن حفظها) وفي لفظ له (أحصاها) وساقها الترمذي من

طريق شعيب بن أبي حمزة فقال (هو الله الذي لا اله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم التابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المحيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد المحي المميت الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والاكرام المقسط الجامع الغني المغني المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور) وقال الترمذي هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح أي عن الوليد بن مسلم ثنا شعيب عن أبي حمزة قال ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن أبي صالح وهو ثقة عند أهل الحديث وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعرف فيه كثير شيء - ٧ - من الروايات ذكر الأسماء المحصى إلا في هذا الحديث وقد روى آدم بن إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح ثم قال ورواه أبو اليمان عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد ولم يذكر فيه الأسماء (قلت) وأشار بذلك إلى رواية البخاري وكذلك لم يذكر الأسماء في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب وساقها ابن ماجه من طريق موسى بن عقبة عن الأعرج ولقظه (من حفظها دخل الجنة الله الواحد الصمد) فذكرها مع تقديم وتأخير وذكر البار بدل البر والراشد بدل الرشيد وزاد ذكر الجليل والرب والمبين والبرهان والشديد والواقي وذو القوة والقائم والدائم والحافظ والناظر والسامع والأبد والعالم والصادق والمنير والتام والقديم والوتر والاحد وزاد على العدة أربعة أسماء فأنها عنده مائة وثلاثة إلا أن يجعل قوله ذو القوة المتين اسما واحدا ويجعل قوله الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، تابعا لقوله الصمد

فيكون مائة وأحدا وأسقط بعض ما ذكره الترمذى وكرر ذكر الصمد ذكره أولاً وآخر أهوى حينئذ عنده مائة وقال في آخره قال زهير أى وهو رواية عن موسى بن عقبة فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتح بقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله له الأسماء الحسنى وذكر النووى في الأذكار رواية الترمذى وحكم عليها بالحسن وذكر أنه روى المقيت بالقاف والتاء المثناة آخره والمغيث بالغين المعجمة والتاء المثناة آخره وروى القريب بدل الرقيب وروى المييين بالموحدة بدل المتين بالمثناة [من] فوق قل والمشهور المثناة وقال ابن حزم جاءت أحاديث في إحصائها مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً (الطائفة) قوله (إن الله تسعة وتسعين اسماً) قال النووى واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من إحصائها دخل الجنة فالمراد الأخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الأخبار بحصر الأسماء ولهذا جاء في الحديث الآخر (أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك) قال وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي عن بعضهم أنه قال قال الله تعالى أَلِف اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها (قلت) تسعة كلام ابن العربي ولو كان البحر مدادا لنفد البحر قبل أن تنفذ أسماء ربى ولو جئنا بسبعة أبحر مثله مددا قال أبو العباس القرطبي وهذا كقول القائل لزيد مائة دينار أعدها للصدقة لا يفهم منه أنه ليس له مال غير المائة دينار وإنما يفهم أن هذه المائة هي التي أعدها للصدقة لا غيرها انتهى وخالف في ذلك ابن حزم الظاهري فقال إن أسماء الله تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله عليه الصلاة والسلام مائة إلا واحداً فنفي الزيادة وأبطلها لكن يخبر عنه بما يفعل تعالى (قلت) قوله مائة إلا واحداً مجرد تأكيد لقوله تسعة وتسعين لجواز اشتباهها في الخط بسبعة وسبعين ولم يقد شيئاً زائداً على ما تقدم حتى

يقول إن هذا اللفظ فيه نفي الزيادة وإبصارها وقد تقدم أن المقصود الاخبار بأن من أحصاها دخل الجنة وما قبله موطن له والله أعلم **﴿الثالثة﴾** قال القاضي عياض تعيين هذه الأسماء لم يخرج في الصحيحين وخرجه الترمذى وغيره وفيها اختلاف، ثبتت أسماء في رواية وفي أخرى أسماء أخر تخالفها وقد اعتنى بعض أهل العلم بتخريج مأمها في كتاب الله مفردا غير مضاف ولا مشتق من غيره كمقادير وقدير ومقتدر ومملك الناس ومالك وعليم وعالم الغيب فلم تبلغ هذا العدد واعتنى آخرون بذلك فحذفوا التكرار ولم يحدفوا الإضافات فوجدوها على ما قالوا تسعة وتسعين في القرآن كما ذكر في الحديث لكنه على الجملة لأعلى تفسيرها في الحديث واعتنى آخرون بجمعها مضافة وغير مضافة ومشتقة وغير مشتقة وما وقع منها في هذا الحديث على اختلافها وفي غيره من الأحاديث وما أجمع عليه أهل العلم على إطلاقه فبلغها أضعاف هذا العدد المذكور في الحديث وقيل إن هذه التسعة والتسعين مخفية في جملة أسماء الله تعالى كالاسم الأعظم فيها وليلة القدر في السنة انتهى ، ولما ذكر ابن حزم أن الأحاديث بأحصائها مضطربة لم تصح قال وإنما يؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي ﷺ قال وقد بلغ إحصاؤها إلى ما يذكره . وهي الله الرحمن الرحيم العليم الحكيم الكريم العظيم الحليم القيوم [ذو] الأكرام السلام التواب الرب الوهاب الأله القريب السميع المجيب الواسع العزيز الشاكر القاهر الآخر الظاهر الكبير الخبير القدير البصير الغفور الشكور القهار الجبار المتكبر المصور البر المقتدر الباري العلى الغنى الولى القوى الحى الحليم المجيد الودود الصمد الأحد الواحد الأول الأعلى المتعالى الخالق الخلاق الرزاق الحق اللطيف رؤف غفور الفتاح المتين المبين المؤمن المهيمن الباطن القدوس المالك لمليك الأكبر الأعز السيد شيوخ وترخانات جميل رفيق المعسر القابض الباسط الشافي المعطى المقدم المؤخر الدهر هذا آخر ما ذكره وجملة أربعة وثمانون **﴿أربعة﴾** أورده البخارى في كتاب الشروط وبوب عليه ما يجوز من الاشتراط والنياق الأقرار والشروط التى يتعارفها الناس بينهم وإذا قال مائة

الا واحدة أو اثنتين، قال: وقال ابن عون عن ابن سيرين قال رجل لكرهه [أدخل ركابك]
فإن لم أره معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج فقال شريع من شرط
على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه وقال أيوب عن ابن سيرين إن رجلا باع
طعاما وقال إن لم آتاك الأربعة فليس بيني وبينك بيع [فلم يجبه] فقال شريع للمشتري
أنت أخلفت ففرض عليه (قلت) وكان البخاري قصد الاستدلال به على أن الكلام
إنما يتم بآخره فإذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به وأخذ ذلك من قوله
مائة إلا واحدا وهو في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بعت من هذه الصبرة
مائة صاع إلا صاعا صاع وعمل به وكان بائعا بتسعة وتمعين ولا يؤخذ بأول
كلامه ويلغى آخره لكن في استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لأن قوله مائة
إلا واحدا إنما ذكر تأكيذا لما تقدم فلم يستفد به فائدة مستأنفة حتى يستنبط
منه هذا الحكم لحصول هذا المقصود بقوله تسعة وتمعين اسماء نعم كان يصح إيراد
هذا الكلام الثاني منقطعاً عن الأول وحينئذ فيحصل به هذا الغرض وأما
الشروط فليست بصورة الحديث وللناس خلاف كثير في تصحيح الشروط
وإبطالها والتفصيل فيها وذلك مقرر في موضعه من كتب الفقه وغيرها والله
أعلم ﴿الخامسة﴾ قال أبو العباس القشيري فيه دليل على أن الاسم هو المسمى
إذ لو كان غيره كانت الأسماء لغيره كقوله تعالى والله الأسماء الحسنى وقال أبو
العباس القرطبي الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على أمر مفرد وبهذا
الاعتبار لا فرق بين الأسم والفعل والحرف إذ كل واحد منهما يصدق عليه
ذلك الحد فلا فعل ولا حرف في العرف العام وإنما ذلك اصطلاح النحويين
والمنطقيين وليس ذلك الآن من غرضنا، وإذا فهمت هذا فهمت غلط من قال
إن الأسم هو المسمى حقيقة كما قالته طائفة من جهال الحشوية فانهم صرحوا
بذلك واعتقدوه حتى أزموا على ذلك أن من قال (سم) مات ومن قال (نار)
احترق وهؤلاء أخس من أن يشتغل بمخاطبتهم وأما من قال من النحويين ومن
المتكلمين الأسم هو المسمى فلم يريدوا ذلك وإنما أرادوا أنه هو من حيث
أنه لا يبدل إلا عليه ولا يقيد إلا هو فإن كان ذلك الأسم من الأسماء الدالة

على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على تلك الذات منسوبة الى ذلك الزائد خاصة دون غيره وبيان ذلك أنك اذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متشخصة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان فلو قلت مثلاً (العالم) دل هذا على تلك الذات منسوبة الى العلم وكذلك لو قلت الغنى دل ذلك على تلك الذات مع إضافة مال اليها ومن هنا صح عقلاً أن تكثر الأسماء المختلفة على ذات واحدة لا يوجب تعدداً فيها ولا تكثيراً وقد غمض فهم هذا مع وضوحه على بعض أئمة المتكلمين وفرمته هرباً من لزوم تعدد في ذات الاله حتى تأول هذا الحديث بأن قال إن الاسم فيه يراد به التسمية ورأى أن هذا يخلصه من التكثير وهذا فرار من غير مفر إلى غير مفر وذلك ان التسمية انما هي وضع الاسم أو ذكر الاسم فهي نسبة الاسم الى شيء فاذا قلنا إن لله تسعة وتسعين تسمية اقتضى ذلك أن يكون له تسعة وتسعون اسماً ينسبها كلها اليه فبقى الالتزام بعد ذلك التكلف والتعسف ثم قال وقد يقال الاسم هو المسمى ويعنى به أن هذه الكلمة التي هي الاسم قد تطلق ويراد بها المسمى كما قيل ذلك في قوله تعالى (سبح اسم ربك الأعلى) أى سبح ربك فأريد بالاسم المسمى انتهى ووجدت لشيخنا الامام بهاء الدين أحمد بن شيخ الاسلام تقي الدين السبكي في شرحه على مختصر ابن الحاجب في هذه المسألة تحقيقاً حسناً فقال وجه التحقيق فيها على ما تلقيناه من أفواه مشايخنا أن يقال اذا سميت شيئاً باسم فالنظر في ثلاثة أشياء ذلك الاسم وهو اللفظ ومعناه قبل التسمية ومعناه بعد التسمية وهو الذات التي أطلق اللفظ عليها ولذا واللفظ متغايران قطعاً والنحاة إنما يطلقون على اللفظ لأنهم إنما يسمون في الالتصاف وهو غير المسمى قطعاً عند الفريقين والذات هي المسمى عند الفريقين وليس هو الاسم قطعاً والخلاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل التلقين فعلى قواعد المتكلمين يطلقون الاسم عليه ويختلفون في أنه الثالث أولاً والخلاف عندهم حينئذ في الاسم المعنوي هل هو المسمى أولاً ، لا في الاسم اللفظي وأما النحاة فلا يطلقون الاسم على غير اللفظ لأن صناعتهم إنما تنظر في الالفاظ

والمتكلم لا ينازع في ذلك ولا يمنع هذا الإطلاق لأنه إطلاق اسم المدلول على الدال ويزيد شيئاً آخر دعاه علم الكلام إلى حقيقته في مسألة الأسماء والصفات وإطلاقها على البارئ تعالى على ما هو مقرر في علم أصول الدين ومثال ذلك إذا قلت عبد الله أنف الناقة فالنحاة يريدون باللقب أنف الناقة والمتكلمون يريدون معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم وقول النحاة إن اللقب ويعنون به اللفظ مشعر بضعة أو رفعة لا ينافيه لأن اللفظ يشعر بدلالته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو المقتضى للضعة أو الرفعة وذات عبد الله هي الملقب عند الفريقين فهذا تنقيح محل الخلاف في هذه المسألة فليتأمل فانه تنقيح حسن وبه يظهر أن الخلاف في أن الاسم المسمى أو غيره خاص بأسماء الأعلام المشتقة لا في كل اسم والمقصود به إنما هو المسألة المتعلقة بأصول الدين كما أشرنا إليه انتهى ﴿ السادسة ﴾ قال أبو العباس القرطبي بعد كلامه المتقدم إذا تقرر هذا فافهم أن أسماء الحق سبحانه وتعالى وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب لأعقليا كتركيب المحدودات ولا محسوسا كتركيب الجسمانيات وإنما تعددت أسماءه تعالى بحسب الاعتبارات الزائدة على الذات ثم هذه الأسماء من جهة دلالتها على أربعة أضرب (فنها) ما يدل على الذات مجردة كاسمه (الله) تعالى على قول من يقول أنه علم غير مشتق وهو الخليل وغيره لأنه يدل على الموجود الحق الموصوف بصفات الجلال والكمال دلالة مطلقة غير مقيدة بقيد ولأنه أشهر أسمائه حتى يعرف كل أسمائه به فيقال الرحمن اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن لأن العرب عاملته معاملة الأسماء الأعلام في النداء فجمعوا بينه وبين ياء النداء ولو كان مشتقاً لكانت لامه زائدة وحينئذ لا يجمع بينه وبينها في النداء كما لا يقال يا الحارث ولا يا العباس (ومنها) ما يدل على صفات البارئ تعالى الثابتة له كالعالم والقادر والسميع والبصير (ومنها) ما يدل على إضافة أمر ما له كالخالق والرازق (ومنها) ما يدل على سلب شيء عنه كالقدوس والسلام وهذه الأقسام الأربعة لازمة منحصرة دائرة بين النفي والاثبات فاختبرها بنجدها كذلك انتهى ﴿ السابعة ﴾ وفيه أن أسماء الله تعالى توقيفية

لا يجوز أن يسمى إلا بماسمى به نفسه وإليه ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري وقيل يجوز تسميته بما يليق به وقيل إن ورد الفعل بذلك ولم يؤم نقصا والخلاف في ذلك مقرر في علم أصول الدين ﴿ الثامنة ﴾ فيه جواز الحلف بجميع أسماء الله تعالى المتقدم ذكرها لقيام الدليل على أنها أسماءه واندراجها في قوله فليحلف بالله فإنه ليس المراد هذا اللفظ بخصوصه بل كل ما أطلق عليه تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا كما تقدم بيانه ولهذا المعنى أورد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في كتاب الإيمان وكذا استدلل به على ذلك ابن حزم وهو ظاهر كلام الحنفية والمالكية وهو وجه عند الشافعية حكاه ابن كج أن الحلف بأى اسم كان من أسماء الله تعالى التسعة والتسعين صريح ومقابله وجه غريب حكاه ابن كج أيضا أنه ليس في الأسماء صريح في الحلف إلا (الله) والمشهور عند انقسام الأسماء الى ثلاثة أقسام وكذا قال الحنابلة (أحدها) ما يختص به تعالى ولا يطلق في حق غيره كالله والرحمن ورب العالمين ونحوها فتعقد بها اليمين ولو أطلق أو نوى غير الله تعالى (ثانيها) ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبار والحق والرب ونحوها فالحلف به يمين ولو أطلق فان نوى به غير الله تعالى فليس بيمين (ثالثها) ما يطلق في حق الله تعالى وفي حق غيره ولا يغلب استعماله في أحد الطرفين كالخى والموجود والمؤمن ونحوها فان نوى به غير الله تعالى أو أطلق فليس بيمين وإن نوى الله تعالى فوجهان صحح النووى أنه يمين وكذا في المحرر للرافعى لكن صحح في شرحه على الوجيز الكبير والصغير أنه لا يكون يمينا صحح ابن تيمية في المحرر الأول وقال القاضى من الحنابلة بالثاني ﴿ التاسعة ﴾ قوله (من أحصاها دخل الجنة) قال الخطابي الإحصاء في هذا يحتمل وجوها (أظهرها) المدها حتى يستوفى ما يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويشتى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب (والوجه الثاني) أن معنى الإحصاء فيها الإطاعة قال الله تعالى (علم أن لن تحصوه) وقال النبي ﷺ استقيموا ولن تحصوا أى لن تطيقوا أن تبلغوا كنه الاستقامة ولكن اجتهدوا في ذلك مبلغ الوسع والطاقة والمعنى

أن من أطلق القيام نحو هذه الاسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا في سائر الاسماء (والثالث) أن معناه من عقلها وأحاط علماً بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أى ذو عقل ومعرفة وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره معنى هذا الكلام والمرجو من كرم الله تعالى . أن من حصل له إحصاء هذه الاسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة النية أن يدخله الله الجنة لكن المرتبة الاولى رتبة أصحاب اليمين والثانية وهى التى فى كلام الخطابى ثالثاً للسابقين والثالثة وهى التى فى كلام الخطابى (ثانياً) للصديقين وقال النووى قال البخارى وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاء مفسراً فى الرواية الاخرى من حفظها ثم قال وقال بعضهم المراد حفظ القرآن وتلاوته كله لانه مستوف لها قال وهذا ضعيف والصحيح الاول وحكاة فى الاذكار عن الاكثرين ﴿ العاشرة ﴾ قوله إنه وتر بكسر الواو وفتحها لغتان قرئ بهما فى المشهور والوتر الفرد ومعناه فى حق الله الواحد الذى لا شريك له ولا نظير فهو واحد فى ذاته فلا انقسام له وواحد فى الهيئته فلا نظير له وواحد فى ملكه وملكه فلا شريك له وقوله (يحب الوتر) قال القاضى عياض قيل معناه فضل الوتر فى المدد على الشفع فى أمائه ليكون أدل على الوحدةانية والتفرد [وقيل ذلك راجع إلى صفة من يعبد الله] على سبيل الاخلاص لا يشرك فى عبادته أحداً ويحتمل أن يكون معناه أنه يأمر بوضع فضل الوتر فى الاعمال وكثير من الطاعات كما جعل الصلوات خمساً وترأ وشرعت أعداد الطهارات والاستطابة واكفان الميت ونصب الزكاة من الخس أواق والحمة أوسق ونصاب الابل وأكثر نصاب الغنم وأول نصاب البقر وترأ فى العقود وخلقاً كثيراً من مخلوقاته على عدد الوتر من السموات والارض والبحور وعدد الايام فى الجملة ونحو ذلك انتهى وصدر النووى كلامه بهذا الأخير واقتضى كلامه ترجيحه وكذا رجحه أبو العباس القرطبي فقال ظاهره أن الوتر هنا للجلس إذ لا معهود جرى ذكره يحمل عليه فيكون معناه على هذا أنه يحب كل وتر شرعه وأمر به ومعنى محبته له أنه أمر به وأثاب عليه ويصلح ذلك

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ كَوْنُوا تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ أَضْحَكُكُمْ قَلِيلًا وَابْكِيكُمْ كَثِيرًا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

للعوم لما خلقه وترامن مخلوقاته ومعنى محبته له أنه خصصه بذلك لحكمة عليها وأمر قدرها قال ويحتمل أن يريد بذلك واحداً بعينه فقل هو صلاة الوتر وقيل يوم الجمعة وقيل يوم عرفة وقيل آدم وقيل غير ذلك قال وهذه الأقوال متكافئة واشبه ما تقدم حمله على العوم وقد ظهر لي وجه وأرجو أن يكون أولى بالمقصود وهو أن الوتر يراد به التوحيد فيكون معناه أن الله تعالى في ذاته وأفعاله وكلامه واحد ويجب التوحيد أي أن يوحده ويعتقد انفراده به دون خلقه فيلتئم أول الحديث وآخره وظاهره وباطنه انتهى

الحديث الثالث

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ أَضْحَكُكُمْ قَلِيلًا وَلِبْكِيكُمْ كَثِيرًا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخاري في الايمان والنذور من صحيحه عن ابراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن معمر عن همام عن أبي هريرة (الثانية) أورده الشيخ رحمه الله هنا تبعاً للبخاري للاستدلال به على صحة الخلف بهذا اللفظ وما كان مثله من الألفاظ التي يفهم منها ذات الله تعالى ولا تحتمل غيره وإن لم يكن من أسمائه الحسنى كقوله والذي أعبدته أو أسجدته أو أصلى له أو والذي فلق الحبة أو مقلب القلوب وقد صرح به أصحابنا ولا يمكن أن يكون فيه خلاف فيما إذا نوى الله تعالى أو أطلق فإن قال قصدت غيره فقال أصحابنا لا يقبل ظاهراً قطعاً ولا باطناً فيما بينه وبين الله تعالى على الصحيح المعروف في المذهب وحكى فيه وجه ضعيف (الثالثة) فيه ترجيح جانب الخوف وشدة أمر الآخرة وعظمه وفيه تميزه عليه الصلاة والسلام بمعارف قلبية وبشرية لا يشاركه فيها غيره وحظ الأمة منها معرفتها على الجملة فانه لا سبيل لهم إلى تفصيلها وفي صحيح مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ قال (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتَيْنِ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لَا أَنْ يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ مَعَهُمْ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ

لفضحكم قليلا ولبسكيتم كثيرا ظلوا وما رأيت يا رسول الله قال رأيت الجنة والبار (فجمع الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام بين علم اليقين وعين اليقين مع الخشية القلبية واستحضار العظمة الإلهية على وجه لم يجمع لغيره ولهذا قال عليه الصلاة والسلام لأصحابه (إن أتماكم وأعلمكم بالله أنا) وهو في الصحيحين من حديث عائشة (الرابعة) وفيه الحلف من غير استحلاف لتقوية الخبر به وتأكيده

الحديث الرابع

وعنه قال قال رسول الله ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتَيْنِ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لَا أَنْ يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ مَعَهُمْ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (فيه) فوائد (الأولى) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظْ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتَيْنِ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ وَلَا يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ مَعَهُمْ) وَهَذَا اللَّفْظُ مُخَالِفٌ لِلْفُظِّ الَّذِي ثَقُلَتْهُ وَرَوَيْتُهُ عَنْ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ فَإِنْ حَاصِلُ رَوَايَتِنَا إِخْبَارُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى الْإِنْسَانِ زَمَانٌ يَكُونُ رُؤْيَاهُ النَّبِيَّ ﷺ فِيهِ وَهُوَ غَرِيبٌ فَقِيرٌ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ قَدَرِ رُؤْيَاهُ مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَأَكْثَرُ ذَلِكَ بِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ لَا أَنْ يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي مَعَهُمْ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَهُوَ عِنْدِي مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ وَتَبَعُهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَلَى ذَلِكَ وَزَادَ أَيْضًا التَّجْدِيدَ وَالتَّأْخِيرَ فِي قَوْلِهِ لَا يَرَانِي أَيْ رُؤْيَاهُ إِيَّايَ أَحْظَى عِنْدَهُ وَأَحَبُّ إِلَيْهِ وَهُوَ أَفْرَحُ بِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ أَنْتَهَى قَالَ النَّوَوِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي تَقْدِيمِ لَا أَنْ يَرَانِي وَتَأْخِيرِ ثُمَّ لَا يَرَانِي

كما قال وأما لفظة معهم فهي على ظاهرها وفي موضعها وتقدير الكلام يأتي على أحدكم يوم لأن يراني فيه لحظة ثم لا يراني بعدها أحب إليه من أهله وماله جميعاً انتهى وتوجيه ما قاله ابن سفيان وحكاية القاضي من تقدير تقديم معهم أن معناه لأن يراني موجوداً كائناً معهم وجمع الضمير باعتبار الرأي وأصحابه ولهذا جاء في بعض الروايات معه بالافراد نقلها القاضي وتوجيه بقائه على حاله مؤخراً عود الضمير في قوله معهم على الأهل أى إن رؤيته إياي أحب إليه من أهله ومن ماله مع أهله أيضاً فإنه قد يسمح الانسان بفراق أهله ولا يسمح بفراق ماله، ويجوز أن لا يقدر قوله ولا يراني مؤخراً بل يبقى بحاله من التقديم والمعنى إنذاره عليه الصلاة والسلام بفراقه وأنه يأتي على أصحابه وقت لا يروونه فيه ولا يتمكنون من ذلك لوفاته، ورؤيته في ذلك الوقت أحب إليهم من أهلهم وأموالهم ويوافق ذلك أن القرطبي لما ذكر لفظ مسلم قال كذا صحيح الرواية ولم يتعرض لشيء مما ذكره القاضي والنووي **(الثانية)** إن قلت ما معنى الاخبار بوقوع ذلك في المستقبل مع أن الواجب عليهم وعلى غيرهم أن يكون أحب إليهم من أموالهم وأهلهم ومن أنفسهم أيضاً ويجب فداؤه لاحتيج إلى ذلك بالمال والنفس (قلت) ليس الكلام في ذاته الكريمة بل وفي رؤيته لحظة واحدة فلو خير صحابي في زمنه عليه الصلاة والسلام بين رؤيته في لحظة معينة وفقد أهله وماله وبين انتفاء رؤيته في تلك اللحظة مع بقاء أهله وماله فاختر بقاء أهله وماله لم يكن في ذلك محذور لأن انتفاء الرؤية تلك اللحظة لا يترتب عليه مفسدة وفقد الأهل والمال الذين بهما قيام الناس يحصل به الضرر البالغ فأخبر عليه الصلاة والسلام بغلبة الميل عند تقديم رؤيته بحيث يؤثرون رؤيته لحظة واحدة ولو حصل فراقهم له عقبها على الأهل [والمال] والله أعلم **(الثالثة)** قال النووي مقصود الحديث حثهم على ملازمة مجلسه الكريم ومشاهدته حضراً وسفراً للتأدب بآدابه وتعلم الشرائع وحفظها ليلغوها وإعلامهم أنهم سيندمون على ما فرطوا فيه من الزيادة من مشاهدته وملازمته ومنه قول عمر رضي الله عنه ألهاني

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ
بِي أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ
بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ

عنه الصفيق بالأسواق (قلت) وقد وجدنا ذلك في حق أنفسنا ومعلمينا [فقد]
ندمنا غاية الندم على التقصير في ملازمتهم إلى وفاتهم وتبين لنا سوء الرأي في
ظننا أن القدر الذي حصلناه عنهم كاف وفاتنا بذلك من المصالح ما لا نحصى
فكيف بسيد السادات ﷺ (الرابعة) قال أبو العباس القرطبي معنى
الحديث إخباره عليه الصلاة والسلام بأنه إذا فقد تغيرت الحال على
أصحابه من عدم مشاهدته وفقد عظيم فوائدها ولما طرأ عليهم من الاختلاف
والحن والكرب والفتن وعلى الجملة فساعة مروءة اختلفت الآراء ونجحت
الآهواء وكاد النظام ينحل لو لا أن الله تعالى تداركه بثاني اثنين وأهل العقد
والحل وقد عبر الصحابة عن مبدأ ذلك التغير لنا بقولهم ما سوينا التراب على
رسول الله ﷺ حتى أنكرنا قلوبنا فكلمنا حصل واحد منهم في كربة من تلك
الكرب ودأنه يرى رسول الله ﷺ بكل ما معه من أهل ومال وذلك لتذكركه
ما فات من بركات مشاهدته ولما حصل بعده من فساد الأمر وتغير حالته
انتهى (الخامسة) هذا الحديث كالذي قبله والذي بعده في أن لإرواده في
هذا الباب للاستدلال به على الخلف بمثل قوله والذي نفس محمد بيده كما تقدم
في الحديث الذي قبله والله أعلم .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ
هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ
مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم من طريق
عمرو بن الحارث عن أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ من هذه الأمة يهودي

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَاللَّهِ مَا أُوتِيَكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا أَمْنَعُكُمْوهُ إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضْعَحَيْتُ أَمْرَتُ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

ولا نصراني ﴿ الثانية ﴾ قوله (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة) يتناول جميع أمة الدعوة من هو موجود في زمنه ومن يتجدد وجوده بعده إلى يوم القيامة فذكره اليهودي والنصراني بعد ذلك من ذكر الخاص بعد العام ، وإنما ذكرهما تنبيها على من سواهما وذلك لأن اليهود والنصارى لم يكتفوا بما كان هذا شأنهم مع أن لهم كتابا فغيرهم ممن لا كتاب له أولى قاله النووي في شرح مسلم ويحتمل أن يراد بهذه الأمة العرب الذين هم عبدة الأوثان وحينئذ فمطف اليهودي والنصراني على بابه لعدم دخولهما فيما تقدم وقوله في روايتنا ولا يهودي ولا نصراني يوافق ذلك ﴿ الثالثة ﴾ ومفهومه أن من لم يسمع بالنبي ﷺ ولم تبلغه دعوة الاسلام فهو معذور على ما تقر في الأصول أنه لا حكم قبل ورود الشريعة على الصحيح ﴿ الرابعة ﴾ وفيه نسخ الملل كلها برسالة نبينا ﷺ ﴿ الخامسة ﴾ وفيه لا تنفع بالاسلام قبيل الموت ولو في المرض الشديد ما لم يصل إلى المعاينة ﴿ السادسة ﴾ وفيه تكفير من أنكر بعض ما جاء به إذا ثبت ذلك بنصر قطعي وأجمعت عليه الأمة والله أعلم .

الحديث السادس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَاللَّهِ مَا أُوتِيَكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا أَمْنَعُكُمْوهُ إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضْعَحَيْتُ أَمْرَتُ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه أبو داود من هذا الوجه عن سامة بن شبيب عن عبد الوزاري وأخرجه البخاري عن محمد بن سنان عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ (ما أعطيتكم ولا أمنعكم أنا قاسم أضع حيث أمرت) ﴿ الثانية ﴾ أورده البخاري في المحبس وبوب عليه باب قوله تعالى فإن لله خمسة وللرسول يعني للرسول قسم ذلك قال ابن بطال غرضه الرد على من جعل للنبي خمس المحس ملكا استدلالا بقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة

والرسول) وهو قول الشافعي قال اسمعيل بن اسحاق وقيل في الغنائم كلها (له
والرسول) كما قيل في الخمس لله والرسول فكانت الإلتقال كلها للنبي ﷺ بل علم
المسلمون أن الأمر فيها مردود إليه فقسمها ﷺ وكان فيها كرجل من
المسلمين بل لعل ما أخذ من ذلك أقل من حظ رجل بلغنا أنه تنفل سيفه ذا
التقار يوم بدر وقيل جملا لأبي جهل وقد علم كل ذي عقل أنه لا شرك بين
الله ورسوله وبين أحد من الناس وإن ما كان لله ورسوله فلعني به واحد لأن
طاعة الله طاعة رسوله وسئل الحسن بن محمد بن علي عن قوله عز وجل
(واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) قال هذا مفتاح كلام، [والله الدنيا والآخرة
قال المهلب وإنما خص بنسبة الخمس إليه ﷺ لأنه ليس للغانمين فيه دعوى
وإنما هو إلى اجتهد الإمام فإن رأى دفعه في بيت المال لما يخشى أن ينزل
بالمسلمين دفعه، أو يجعله فيما يراه وقد يقسم منه للغانمين كما أنه يعطى من المغنم
لغير الغانمين كما قسم لجعفر وغيره ممن لم يشهد الواقعة، فالخمس وغيره [يرجع]
إلى قسمته عليه السلام واجتهاده وليس له في الخمس ملك ولا يملك من الدنيا
إلا قدر حاجته وغير ذلك كله عائد على المسلمين وهذا معنى لتسميته القاسم
وليست هذه التسمية بموجبة أن لا يكون له أثر في اجتهده لقوم دون قوم
انتهى وفيه نظر فظاهر الآية الكريمة أن خمس الخمس للرسول ملكا لأن الأصل
في اللام الدلالة على الملك فصرفها عن مدلولها يحتاج إلى دليل وليس في
هذا الحديث التصريح بأنه في الخمس فكيف ترد دلالة القرآن الصريحة بما لا دليل
فيه وهل يدل قول القائل أنا قاسم أو أنا خازن على أنه لا ملك له في شيء أصلا
وهذا من أي الدلالات، وأما ما حكاه عن الحسن بن محمد بن علي أنه قال في ذكر
الله تعالى في هذه الآية أنه افتتاح كلام فإن له الدنيا والآخرة فهو كلام صحيح
فلا معنى لجعل سهم لله وله جميع الأمور ولو جعل لله سهم لكانت خمسة
الخمس على ستة ولا قائل به ولا يلزم ذلك في ذكر الرسول فانه بشر يتأتى له
الملك كالأصناف المذكورة بعده وبهذا قال الأكثرون وهو قول أبي حنيفة

والشافعي وأحمد أن خمس الغنيمة والفىء يقسم على خمسة أسهم سهم للرسول ﷺ وسهم لذوى قرباه وهم بنو هاشم وبنو المطلب يشترك غنيهم وفقيرهم وسهم لليتامى وهو صغير لأب له بشرط الفقر وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فسهم النبي ﷺ كان ينفق منه على نفسه وأهله ومصالحه وما فضل جعله في السلاح عدة في سبيل الله تعالى وفي سائر المصالح وأما بعده فقال الشافعية والحنابلة يصرف هذا السهم في مصالح المسلمين لسد الثغور وصمارة الحصون والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والأئمة ويقدم الأهم فالأهم ونقل الشافعي عن بعض العلماء أن هذا السهم يرد على أهل السهام الذين ذكرهم الله تعالى فذكر أبو الفتح الراز أن بعض الأصحاب جعل هذا قولا للشافعي لأنه استحسن وحكى الغزالي في الوسيط وجه أن هذا السهم يصرف إلى الإمام لأنه خليفة رسول الله ﷺ قال النووي في الروضة وهذا النقلان شاذان مردودان وعن أحمد راويه أن هذا السهم يصرف في السلاح والكراع والمقاتلة خاصة وذهب الحنفية إلى سقوط سهمه عليه الصلاة والسلام لموته وكذلك أسقطوا سهم ذوى القربى بموته وقالوا إنهم إنما كانوا يستحقونه في زمنه عليه الصلاة والسلام بالنصرة وقد زالت بموته واختلفوا في إعطاء الفقراء منهم فقال الكرجي وغيره يعطى الفقير منهم من السهمان الثلاثة وتقدم وقال الطحاوى وغيره الفقير منهم ساقط أيضا فالقسمة الآن عند الحنفية على ثلاثة أسهم فقط (الرابعة) في روايتنا أنه خازن وفي رواية البخاري (قاسم) والامران مجموعان له. السيد له حيث يقتضى الحال الخزن، والصرف من يده حيث يقتضى الحال القسم، ومعنى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يستند فيما كان يفعله من الاعطاء والمنع إلى غرض نفسه بل هو واقف بم أمر الله تعالى فيه فيعطى الله ويمنع الله ولا يقصد بكل أفعاله إلا وجه الله تعالى كما قال في الحديث (من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله فقد استكمل الإيمان) (الخامسة) أورده أبو داود في باب ما يلزم الإمام من أمر الرعية وأشار بذلك إلى أنه يلزم الأئمة الاقتداء بالنبي ﷺ في ذلك فيكون عطاؤهم ومنعهم لله تعالى (السادسة) أورده

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهِ لَا أَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا ،

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ « إِذَا اسْتَلَجَ أَحَدُكُمْ بِالْيَمِينِ فِي أَهْلِهِ فَإِنَّهُ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا »

المصنف هنا للاستدلال به على الحلف بالله تعالى وهو واضح لاختفاء به وعلى الحلف لتأكيد الأمر وتقويته ولو أوردته في الامارة كما فعل أبو داود لكان أكبر فائدة والله أعلم

الحديث السابع

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا أَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا » وَعَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ « إِذَا اسْتَلَجَ أَحَدُكُمْ بِالْيَمِينِ فِي أَهْلِهِ فَإِنَّهُ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه باللفظ الاول الشيخان من هذا الوجه فرواه البخاري عن اسحق بن ابراهيم ومسلم عن محمد بن رافع كلاهما عن عبد الوزاق وأخرجه ابن ماجه باللفظ الثاني الا أنه قال في اليمين ولم يقل في أهله من طريق محمد بن حميد المعمرى كلاهما عن معمر عن همام عن أبي هريرة وأخرجه البخاري وابن ماجه من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة باللفظ (من استلج في أهله يمين فهو أعظم إثما لير يعني الكفارة ولم يسق ابن ماجه لفظه بل قال انه نحو ما تقدم (الثانية) قوله (لان) بفتح اللام وهي لام القسم وقوله (يلج) بفتح الياء واللام وتشديد الجيم أى يتماذى في يمينه ويصر عليها ويمتنع من الحنث فيها وقوله في الرواية الثانية (استلج) هو استفعال منه وفي رواية (استلج) بتشديد الجيم والادغام وهي أشهر وروايتها هذه جاءت بالثقل وإظهار الادغام وهي لغة قريش يظهر منه مع الجزم قاله في النهاية وهو من اللجاج بفتح الجيم وهو التماذى

على الشيء والاصرار عليه يقال لججت في الأمر بكسر الجيم الأولى أُلج بفتح اللام ولججت بفتح الجيم أُلج بكسر اللام لججاً ولجأاً ولجاجة ذكره في المحكم وقوله في أهله يريد أن تلك اليمين تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حثه فيها وقوله (آثم) بالمد أوله أى أكثر إنما أو أقرب إلى الآثم ومعنى الحديث أن تهادى الخائف على يمينه وامتناعه من الحنث مع تضرر أهله ببقائه عليها شر من حثه مع قيامه بالكفارة فان هذا فيه ضرر وذلك لا ضرر فيه وجاء قوله آثم على لغة المقتضية للاشتراك في الآثم لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخائف وتوهمه فانه يتوهم أن عليه إنما في الحنث مع أنه لا آثم عليه فقال عليه الصلاة والسلام الآثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الآثم وحكى صاحب النهاية في معنى الحديث قولاً آخر وهو أن يرى أنه صادق في يمينه مصيب فيلج فيها ولا يكفرها والمشهور في معناه الأول وهو الصحيح والله أعلم ^{في} الثالثة ^{في} فيه أن الحنث في اليمين أفضل من الاقامة عليها إذا كان فيه مصلحة وقد ذكر أصحابنا أن اليمين تنعقد على الأحكام الخمسة فعلاً وتركاً ولا تغير حكم المحلوف عليه فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والاقامة عايبها واجبة والحنث معصية ونجس به الكفارة وإذا حلف على ترك واجب أو فعل حرام فيمينه معصية ويجب عليه أن يحنث ويكفر وان حلف على فعل نفل كصلاة تطوع وصدقة تطوع فالاقامة عايبها طاعة والمخالفة مكروهة وان حلف على ترك نفل فاليمين مكروهة والاقامة عليها مكروهة والسنة أن يحنث وعده الشيخ أبو حامد وجماعة من هذا القبيل ما إذا حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً وقال اليمين عليه مكروهة لقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) واختار القاضي أبو الطيب أنها يمين طاعة لما عرف من اختيار السلف خشونة العيش قال ابن الصباغ يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم و فراغهم للعبادة واشتغالهم بالضيق والسعة وقال الرافعي والنووي وهذا أصوب وإن حلف على مباح لا يتعلق به مثل هذا الغرض كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب وتركها فله أن يقيم على اليمين وله أن يحنث وهل الأفضل الوفاء باليمين أم الحنث أم يتخارfen بينهما

ولا ترجيح كما كان قبل اليمين (فيه أوجه) أصحابها الأول لقوله تعالى (ولا تنقضوا
 الأيمان بعد توكيدها) ولما فيه من تعظيم اسم الله تعالى إذا علمت ذلك فإن كان
 الحديث في حلفه واجب كالإتفاق على الزوجة ونحو ذلك فالحنث واجب
 وإن كان على ترك مندوب كالإتفاق على الأقارب الذين لا تلزمه نفقتهم فالحنث
 مستحب والاقامة على اليمين مكروهة كما تقدم وإن كان على مباح فقد عرفت
 الخلاف فيه وقد يستدل به من يذهب إلى أن الحنث أفضل وقد يقال لا يتصور
 فيه مع تعلقه بالأهل استواء طرفيه لأن ذلك إنما يكون في الحلف على ترك
 منفعة لهم أو جلب ضرر لهم وعلى التقديرين فالحنث فيه مطلوب وأما لو حلف
 على ترك المبيت في بيت مخصوص وكان لا يحصل لأهله بذلك ضرر ولا نفع
 فلا يتناوله لفظ الحديث حتى يستدل به على مسألة الخلاف عند أصحابنا ولا
 يخفى أن الحديث فيها إذا لم يكن لحنث معصية ولو تضرر أهله ببقائه على اليمين
 فإن بقاءه عليها واجب ولا يفعل مصلحة أهله بمعصية الله تعالى ﴿الرابعة﴾ إن
 قلت كيف قابل في الحديث بين البقاء على مقتضى اليمين وإعطاء الكفارة وإنما
 المقابلة بين البقاء على اليمين والحنث فيها (قلت) لما كان وجوب الكفارة لازماً
 للحنث عبر به عن الحنث من إطلاق اللازم على الملزوم وأشير بذلك الكفارة إلى أنها
 جابرة للحنث رافعة للمفسدة هنك حرمة الأثم فإذا قابلنا بين بقاءه على مقتضى
 اليمين مع ما فيه من الضرر وبين إيجاب الكفارة وانتفاع الأخذين بها الناشئ
 عن الحنث وجدنا إعطاء الكفارة أعظم مصلحة وأثم نفعاً ولهذا قال عليه
 الصلاة والسلام (لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو
 خير وكفرت عن يميني) ﴿الخامسة﴾ لا يخفى أن ذكر الأهل خرج مخرج
 الغالب في أن نفع الإنسان وضرره إنما يعود على أهله فلو عاد ذلك على غير
 أهله كان حكمه حكم ما لو عاد عليهم وقد يتناول جميع ذلك قوله عليه الصلاة
 والسلام لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الحديث المتقدم ﴿السادسة﴾
 فيه إيجاب الكفارة بتقدير الحنث لقوله في الرواية الأولى التي فرض الله في الثانية
 التي أمر بها وهو بضم الهمة على البناء للمفعول وقوله التي فرض الله كذا في

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ
مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ
يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ
وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ

روايتنا وهو في الصحيحين بلفظ فرض الله عليه ولا يمكن تقدير عليه في
روايتنا لأن حذف العائد المجرور في مثل هذا ممتنع بل التقدير فرضها الله لأن
حذف العائد المنصوب في مثل هذا جائز

﴿الحديث الثامن﴾

وعن بريدة قال قال رسول الله ﷺ «من حلف أنه برىء من الإسلام فإن
كان كاذباً فهو كما قال وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الاسم سالماً» رواه أبو داود
والتسائي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين (فيه) فوائد
﴿الاولى﴾ أخرجه أبو داود في رواية ابن داسة عنه من هذا الوجه عن احمد
ابن حنبل عن زيد بن الحباب والتسائي وابن ماجه من طريق الفضل بن موسى
ووالحاكم في مستدركه من طريق علي بن الحسن بن شقيق ثلاثهم عن الحسين بن
واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بلفظ من قال إني برىء من الإسلام ولفظ
ابن ماجه لم يعمد إليه الإسلام سالماً وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين ﴿الثانية﴾ قوله (من حلف أنه برىء من الإسلام) أى علق براءته من
الإسلام على أمر كأن قال إن فعل يعنى نفسه كذا فهو برىء من الإسلام أو يهودى
أو يهودى أو نصرانى أو كافر وقوله في رواية أصحاب السنن من قال إني برىء من
الإسلام أى علق على أمر كما دلت عليه رواية المصنف وقد دل على هذا تقسيم حاله إلى
كاذب وصادق ولا يتأتى ذلك إلا مع التعليق والعجب أن أبا داود رواه عن

أحمد بغير اللفظ الذى حكيناه من المسند وقال الشيخ تقي الدين فى شرح
 العمدة الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه
 كقوله والله والرحمن وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كما تقول الفقهاء إذا
 حلف بالطلاق على كذا ومرادهم تعليق الطلاق به وهذا مجاز وكان سببه مشابهة
 هذا التعليق باليمين فى اقتضاء الحث أو المنع ثم جوز الوجهين فى قوله عليه
 الصلاة والسلام فى حديث ثابت بن الضحاك من حلف بعة غير الاسلام وقال
 إن الثانى أقرب وأما نمط الحديث الذى نحن فى شرحه فانه يتعين فيه الثانى كما
 قررته والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله فان كان كاذبا فهو كما قال أى أخبر بأمر ماض
 وعلق براءته من الاسلام على كذبه فى ذلك الاخبار وكان كاذبا فهو كما قال
 أى من البراءة من الاسلام وهو صريح فى أن هذا الكلام كفر وهو ظاهر
 المعنى كما لو علق طلاق زوجته أو عتق عبده على دخول الدار فى الماضى وكان
 قد دخل ، نعم لو بنى إخباره بذلك على ظنه أنه كذلك فينبغى أن لا يكفر لانه
 ربط الكفر بأمر يظن أنه غير حاصل فلا خلل فى اعتقاده ولا فى لفظه باعتبار
 ظنه ولم يتناول الحديث هذه الصورة عند من يشترط التعمد فى حقيقة
 الكذب وأما عند من لا يشترطه فهو عام مخصوص ويدل لذلك قوله فى حديث
 ثابت بن الضحاك (من حلف بعة غير الاسلام كاذبا متعمداً فهو كما قال) وهو فى
 الصحيحين بهذا اللفظ والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قوله (وان كان صادقا فلا يرجع
 إلى الاسلام سالما معناه أنه نقص كمال اسلامه بما صدر منه من هذا اللفظ وقد
 تقدم أن لفظ ان ما جه لم يعد إليه الاسلام سالما واللفظان صحيحان فنقص هو
 يتعاطى هذا اللفظ ونقص اسلامه بذلك وهذا يدل على تحريم هذا اللفظ ولو
 كان صادقا فى كلامه وقد استدلل به على ذلك الخطاى فقال فيه دليل على أن
 من حلف بالبراءة من الاسلام فانه يأثم وصرح أيضا بتحريم ذلك ووجوب
 التوبة منه الماوردى فى الحاوى والنووى فى الاذكار وقال فى شرح مسلم فيه بيان
 غلظ تحريم الحلف بعة سوى الاسلام كقوله هو يهودى أو نصرانى ان
 كان كذا أو واللات والعزى وشبه ذلك ثم قال وقوله كاذبا ليس المراد به التقييد

والاحتراز من الحلف بها صادقاً لانه لا ينفك الحالف بها عن كونه كاذباً وذلك لأنه لا بد أن يكون معظم لما حلف به فان كان معتقداً عظمته بقلبه فهو كاذب في ذلك ، وإن كان غير معتقد ذلك بقلبه فهو كاذب في الصورة لانه عظمه بالحلف به ، واذا علم أنه لا ينفك عن كونه كاذباً حمل التقييد بكونه كاذباً على أنه بيان لصورة الحال ويكون التقييد خرج على سبب فلا يكون له مفهوم ويكون من باب قوله تعالى (ويقتلون الانبياء بغير حق) ونظائره فان كان الحالف معظماً لما حلف به كان كافراً وان لم يكن معظماً بل كان قلبه مطمئناً بالايمان فهو كاذب في حلفه عما لا يحلف به ومعاملته اياه معاملة ما يحلف به ولا يكون كافراً خارجاً عن ملة الاسلام ويجوز أن يطلق عليه اسم الكفر ويراد كفر النعمة انتهى والتقسيم الذي في حديث بريدة يرد عليه والظاهر أن كلامه هذا انما هو في مثل قوله واللات والعزى وان كان ذكر في صدر كلامه أيضاً قوله هو يهودى ان كان كذا ﴿الخامسة﴾ تقسيمه حاله الى صادق وكاذب يدل على أن في ذلك الاخبار عن ماض كما تقدم فان الخبر هو المحتمل للصدق والكذب أما اذا وقع منه مثل هذا التعليق على وقوع أمر في المستقبل فقد يقال يلحق بالماضى ، ويقال ان فعل ذلك المحلوف عليه كفر والا فلا وقد يقال إن لفظ الحديث أولاً متناول له إلا أنه لما فصل اقتصر على أحد القسمين ويعرف منه حكم القسم الآخر وقد يقال اذا كان عن ماض فقد حقق الكفر على نفسه واما اذا كان على مستقبل فقد يقع ذلك الامر وقد لا يقع والغالب من حال الآتى بهذا اللفظ أنه إنما يقصد به ابعاد نفسه عن ذلك الامر بربطه بأمر لا يقع منه وهذا أقرب ويوافق كلام الرافعى حيث قال إن هذا اللفظ يتضمن تعظيم الاسلام وابعاد النفس عن اليهود ثم قال هذا اذا قصد القائل تبعية النفس عن ذلك فأما من قال ذلك على قصد الرضى باليهود وما في معناها اذا فعل ذلك الفعل فهو كافر في الحال وسكت الرافعى عن حالة الاطلاق وهو أن لا يقصد تبعية النفس عن اليهود ولا الرضى به أو لم يعلم قصده بموته شريعاً أو تعذر مراجعته وقال في ذلك شيخنا الآمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى إنه

﴿ باب النفقات ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « جَاءَتْ هِنْدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِبَاءً أَحَبُّ أَنْ يُذَلَّهِمُ اللَّهُ

انقياس التكفير اذا عرى عن القرائن الحاملة على غيره لأن اللفظ بوضعه
يقتضيه قال وكلام النووى فى الاذكار يقتضى أنه لا يكفر بذلك والقياس خلافه
انتهى وما ذكره الرافعى من أن هذا اللفظ يتضمن تعظيم الاسلام وإبعاد
النفس عن التهود يقتضى أنه لا يحرم الاتيان به لكن تقدم عن الخطابي
اطلاق الاثم ولم يفصل بين الحلف على الماضى والمستقبل وصرح بذلك
النووى فى الاذكار فقال يحرم أن يقول ان فعلت كذا فأنا
يهودى أو نصراني أو محوذك فان قاله وأراد حقيقة فعله وخروجه
عن الاسلام بذلك صار كافراً فى الحال وجرت عليه أحكام
المرتدين وإن لم يرد ذلك لم يكفر لكنه ارتكب محرماً فيجب علوكذابه التوبة
قال ابن الرفعة فى المطالب إنه معصية ﴿ السادسة ﴾ استدلل به الخطابي على أنه
لا كفارة على قائل هذا اللفظ مطلقاً قال لأنه جعل عقوبته فى دينه ولم يجعل فى ماله
شيئاً وبهذا قال مالك والشافعى وأبو عبيد وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أن ذلك
يمين تجب فيه الكفارة إذا حث فيه وحكاه الخطابي عن ابراهيم النخعى وأصحاب الرأى
والأوزاعى وسفيان الثورى وإسحق بن راهويه وحكى الشيخ تقي الدين عن الحنفية
أن إيجابهم الكفارة إنما هو إذا تعلق بمستقبل فان تعلق بماض فاختلقوا فيه

﴿ باب النفقات ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن عروة عن عائشة قالت « جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله
ما كان على وجه الأرض خباء أحب إلى من أن يذلهم الله من أهل خبائك وما على
ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يعزهم الله من أهل خبائك، فقال رسول

مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ أَهْلُ خَبَاءٍ
أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُعْرِضَ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ
مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُتَفَقَّ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ،
وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُسْلِمِ (رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِيَنِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي
وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا آخُذُهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَى فِي ذَلِكَ
مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ
مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ»

اللَّهُ ﷺ وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ
فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا حَرَجَ
عَلَيْكَ أَنْ تُتَفَقَّ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ بَلَفْظَ
بِمَسْكٍ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ قِصَّةَ الْخَبَاءِ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ
طَرِيقِ يُونُسَ وَمِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَزْزَةَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَلَقِظَ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ فَقَالَ لَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ
كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامَةُ السُّنَّةُ خَلَا التِّرْمِذِيُّ
مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَلَقِظَ مُسْلِمٌ (رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِيَنِي
مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا آخُذُهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَى فِي ذَلِكَ مِنْ
جُنَاحٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ)

فأورده البخاري في مواضع أخصر من هذا ﴿الثانية﴾ (هند) هي بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان صخر بن حرب كما هو موضح بنسبها في رواية للشيخين وفي لفظها وجهان مشهوران الصرف وعدمه ﴿الثالثة﴾ قولها ما كان علي ظهر الأرض خباء بكسر الخاء المعجمة ممدود كذا روينا عن والدي رحمه الله وهو في صحيح مسلم بلفظ أهل خباء ولا بد من تقدير أهل في روايتنا بدليل قوله (يذهب) أن صح حذفه في روايتنا وهو مذكور في الالتفات الثلاثة التي بعدها قال القاضي عياض أن أرادته به نفسه عليه السلام فكنت عنه بهذا وأكبرته عن مخاطبته وتعيينه ويحتمل أن تريد بأهل الخباء أهل بيته والخباء يعبر به عن مسكن الرجل وداره انتهى وقال في المشارق هو بيت من بيوت العرب قال أبو عبيد يكون من وبر أو صوف ولا يكون من شعر ثم يستعمل في غيره من مساكنهم وقال القرطبي أي أهل بيت كما جاء مفسراً في بعض طرقه وسمى البيت خباء لانه يخفي ما فيه والخباء في الأصل مصدر تقول خبأت الشيء خباءً وخباء انتهى وفي المحكم عن ابن دريد أصله من خبأت خباء قال ولم يقل أحد أن الخباء أصله الهمز إلا هو بل قد صرح بخلاف ذلك انتهى قال القرطبي ووصف هند في هذا الحديث جاء لها في الكفر وما كانت عليه من بغض رسول الله ﷺ وبغض أهل بيته وما آتت إليه حالها لما أسلمت، تذكر لنعمة الله عليها بما اتقنها الله منه وبما أوصلها إليه وتعظيم حرمة رسول الله ﷺ ولتنبسط فيما تريد أن تسأل عنه وتزول آلام القلوب لما كان منها يوم أحد في شأن حمزة وغير ذلك ﴿الرابعة﴾ قوله عليه الصلاة والسلام وايضا والذي أنقسي بيده أي ستردين من ذلك ويتمكن الإيمان من قلبك ويزيد حبك لله ورسول الله ﷺ ويقوى رجوعك عن بغضه وأصل هذه اللفظة آض يثيض أيضا إذا رجع وفي هذا بشرى لها بقوة إيمانها وتمكنه ومنقبة لها بذلك ﴿الخامسة﴾ قولها (إن أباسفيان رجل مسيك) أي شحيح كما في الرواية الأخرى والشح عندهم في كل شيء وهو أعم من البخل وقيل الشح لازم كالطبع وضبطت هذه اللفظة بوجهين حكاهما القاضي عياض (أحدهما) مسيك بفتح الميم وتخفيف السين والثاني بكسر الميم وتشديد

السين قال القاضي عياض . وكانوا يرجحون فتح المم والأخر جائز على المبالغة كما قالوا شريب وسكير والأول ايضا من ابنية جمع المبالغة وقال النووي وهذا الثاني هو الأشهر في روايات المحدثين والأول اصح عند اهل العربية قال ابو العباس القرطبي ولم ترد انه شحيح مطلقا فتدمه بذلك وانما وصفت حاله معها فانه كان يفتقر عليها وعلى اولادها كما قالت لا يعطيني وبني ما يكفيني وهذا لا يدل على البخل مطلقا فقد يفعل الانسان هذا مع اهل بيته لانه يرى غيرهم احوج منهم وأولى ليعطى غيرهم وعلى هذا فلا يجوز ان يستدل به على ان اما سفيان كان بخلا فانه لم يكن معروفا بهذا **﴿السادسة﴾** فيه جواز ذكر الانسان بما يكرهه اذا كان للاستفتاء والتشكي ونحوهما وهو احد الموضع التي تباح فيها الغيبة **﴿السابعة﴾** وفيه جواز سماع كلام الاجنبية عند الافتاء والحكم وما في معناها وهذا اما ان يدل على ان صوتها ليس بعورة او على استثناء مثل هذه الصورة مثل المنع عند القائل بأنه عورة **﴿الثامنة﴾** فيه وجوب نفقة الزوجة وانها مقدرة بالكفاية وهو المشهور من مذاهب العلماء وبه قال ابو حنيفة ومالك واحمد وذهب الشافعي إلى تقديرها بالأمداد فقال على المومر كل يوم مدان وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث يرد على اصحابنا وفي مختصر ابن الحاجب وقدره الاك المد في اليوم وقدر ابن القاسم وبيتين ونصفا في الشهر الى ثلاث لان مالكا بالمدينة وابن القاسم بمصر وحكي الشيخ ابو محمد الجويني قولاً عن الشافعي ان نفقة الزوجة مقدرة بالكفاية **﴿التاسعة﴾** استدلل به بعض الحنفية على اعتبار النفقة بحال المرأة وأوضح من ذلك قوله في الرواية الأخرى (مايكفيك) لكن عارض ذلك قوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته) فانه يدل على اعتبار حال الزوج وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب المالكية والحنابلة الى اعتبار حالهما معا وهو اختيار الخصاص من الحنفية قال صاحب الهداية وعليه الفتوى وذهب الشافعي إلى اعتبار حال الزوج وهو قول الكرخي من الحنفية **﴿العاشرة﴾** وفيه وجوب نفقة الاولاد وانها مقدرة بالكفاية وهو متفق عليه لكن لا بد أن ينضم إلى

ذلك الفقر فلا تجب نفقة الغنى وهل يعتبر الصغر والزمانة أولاً يعتبر ذلك، فيه خلاف ومذهب الشافعي اعتباره ﴿الحادية عشرة﴾ قال الخطابي استدل به بعضهم على وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال وذلك أن أبا سفيان رجل رئيس في قومه ويبعد أن يتوهم عليه أن يمنع زوجته نفقتها ويشبه أن يكون ذلك في نفقة خادمها فاضيف ذلك إليها إذ كانت الخادم في ضمنها ومعدودة في جملتها انتهى والمعروف من مذاهب الفقهاء إيجاب نفقة خادم الزوجة وبه قال الأئمة الأربعة واعتبر الشافعية والمالكية والحنابلة في إيجاب ذلك أن يكون ممن يخدم مثلها عادة أو تحتاج إليه لمرض واعتبر الحنفية أن يكون الزوج موسراً رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وصححه صاحب الهداية وخالف في ذلك محمد بن الحسن، ثم قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يجب عليه نفقة أكثر من خادم واحد وقال أبو يوسف يفرض لخادمين لأنها تحتاج إلى أحدهما لمصالح الداخل وإلى الآخر لمصالح الخارج واختلف المالكية في ذلك على ثلاثة أقوال (ثالثها) إن طالبا بأحوال الملوكة لومه وخالف ابن حزم الظاهري في إيجاب نفقة الخادم وقال ليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مبيتاً ممكناً للأكل غدوة وعشية ومن يكفيها جميع العمل من الكنس والفرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة قال ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه ﴿الثانية عشرة﴾ استدل به على أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن وهو مذهب الشافعي وجماعة ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك وحكي الداودى القولين عن مالك قال الخطابي وسواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق التي تلزمه لم ثم أطلق الاذن لها في أخذ كفايتها وكفاية أولادها من ماله ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدى ﴿الثالثة

عشرة ﴿ فيه جواز إطلاق الفتوى ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتى ولا يحتاج المفتى أن يقول إن ثبت كان الحكم كذا وكذا بل يجوز له الإطلاق كما أطلق النبي ﷺ فان قال ذلك لا بأس قال أبو العباس القرطبي وهذه الاباحة وإن كانت مطلقة لفظاً فهي مقيدة معنى فكأنه قال إن صح ما ذكرت نخذي ﴿ الرابعة عشرة ﴿ فيه أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والاتفاق عليهم من مال أبيهم قال أصحابنا إذا امتنع الأب من الاتفاق على الولد الصغير أو كان غائباً أذن القاضي لأمه بالأخذ من مال الأب أو الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير بشرط أهليتها لذلك ولها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي بناء على أن إذن النبي ﷺ كان افتاء وهو الأصح كما سنبينه فان قلنا كان قضاء فلا يجوز غيرها إلا باذن القاضي ﴿ الخامسة عشرة ﴿ فيه اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي قال النووي وقال أبو العباس القرطبي فيه دليل على اعتبار العرف في الأحكام الشرعية خلافاً للشافعية وغيرهم من المنكرين له لفظاً الآخذين له عملاً انتهى وقوله في تلك الرواية المتقدمة لا إلا بالمعروف ذكر القاضي عياض والنووي والقرطبي أن تقديره لا حرج ثم ابتداء فقال إلا بالمعروف أي لا تنفقي إلا بالمعروف أو لا حرج اذا لم تنفقي الا بالمعروف (قلت) ويحتمل أن تقديره لا تنفقي الا بالمعروف والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴿ استدل به البخاري والخطابي وغيرها على جواز القضاء على الغائب قال النووي بعد حكايته هذا الاستدلال عن جماعات من أصحابنا وغيرهم ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث لأن هذه القضية كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضراً بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعزراً ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وفي كون اذنه عليه الصلاة والسلام في هذه القضية افتاء أو قضاء وجهان لأصحابنا أصحابها أنه افتاء انتهى وكلام الرافعي في غير موضع يقتضي ذلك لكنه قال في القضاء في الغائب واحتج الأصحاب على أبي حنيفة في منعه القضاء على الغائب بقضية هند وكان ذلك قضاء منه

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْبَيْدُ

على زوجها أبي سفيان وهو غائب انتهى والجمهور على القضاء على الغائب
وبه قال مالك والشافعي وأحمد إلا أن عن مالك قولين في الحكم عليه في الرماح
ثم إن القضاء على الغائب إنما يكون في حقوق الآدميين ولا يقضى عليه في
حقوق الله تعالى وذهب أبو حنيفة وسائر الكوفيين إلى أنه لا يقضى عليه
بشيء ﴿السابعة عشرة﴾ استدلل به أيضا البخاري والخطابي على أنه يجوز
للقاضي أن يحكم بعلمه بناء على أنه قضاء قال وذلك أنه لم يكلها البيئة فيما
ادعته من ذلك إذ كان قد علم رسول الله ﷺ ما بينهما من الزوجية وأنه كان
كالمتقبض عندهم بخلاف أبي سفيان انتهى والأظهر من قول الشافعي جواز القضاء
بالعلم في غير حدود الله تعالى والأشهر عن أحمد منعه إلا في عدالة الشهود وجرهم
وقال المالكية لا يحكم بعلمه مطلقاً إلا أن يكون بعد الشروع في المحاكمة فقيه
قولان فلو حكم بعلمه في غيره ففي فسخه قولان وأما ما قرره في مجلس الخصومة
فحكم به فلا ينقض فلو أنكر بعد إقراره فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه
وقال ابن الماجشون وسعنون يحكم فلو أنكر بعد أن حكم لم يفده على المشهور
ومن العجيب جمع البخاري والخطابي وغيرهما بين هذا الاستدلال والذي قبله
وبين الاستدلال به على مسألة الظفر لا يكون إلا على الفتوى وهذا الاستدلال
على القضاء والجمع بينهما متعذر - ٧ - والله أعلم ﴿الثامنة عشرة﴾ قال أبو العباس
القرطبي فيه أن المرأة لا يجوز لها أن تأخذ من مال زوجها شيئاً بغير إذنه قل
ذلك أو كثر قال وهذا لا يختلف فيه (قلت) لكن لا يتعين في ذلك الاذن الصريح
فيجوز التصرف فيما تقوم القرائن على المسامحة به ﴿التاسعة عشرة﴾ فيه
جواز خروج المرأة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت
رضاه به

الحديث الثاني -

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «اليد العليا خير من اليد

العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول « زاد البخارى (تقول المرأى ما أب تطعمنى وإما أن تطلقنى، ويقول العبد أطعمنى واستعمنى، ويقول الابن أطعمنى إالى من تدعنى، فقال يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال لا، هذا من كيس أبي هريرة »

السفلى وأبدأ بمن تقول « (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ (أفضل الصدقة ما ترك غنى - اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول، تقول المرأة ما أن تطعمنى [أو تطلقنى] ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول الابن أطعمنى الى من تدعنى فقالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ (قال لا هذا من كيس أبى هريرة؟ لفظ البخارى ولم يذكر أبو داود الموقوف وأخرجه النسائى من رواية زيد بن أسلم عن أبى صالح عن أبى هريرة وفيه فسل أبو هريرة من يعول يا أبا هريرة فقال امرأتك تقول أنفق على أو طلقنى وعبدك يقول أطعمنى واستعملنى وابنتك يقول الى من تدرنى وفى رواية له من هذا الوجه رفع ذلك ولفظه قليل من أعول يارسول الله قال امرأتك ممن تعول تقول أطعمنى والافارقنى؛ خادمك يقول أطعمنى واستعملنى، وولدك يقول الى من تتركنى وأخرج مسلم والترمذى الجملتين اللتين رويناها خاصة فى أثناء حديث من طريق قيس بن أبى حازم عن أبى هريرة وأخرجه البخارى أيضاً من طريق عبد الرحمن ابن خالد بن مسافر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة بلفظ خير الصدقة ما كان على ظهر غنى وأبدأ بمن تقول (الثانية) تقدم الكلام على الجملة الاولى فى كتاب الزكاة واما قوله (وأبدأ بمن تعول) فعناه (بمن نمون) ويلزمك تقمته من عيالك فإن فضل شئ فليكن للاجانب يقال عال الرجل عياله

يعولهم واجالهم وعيلهم اذا قام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وغيرهما
قال في المحكم وعيال الرجل الذين يتكفل بهم وقال في المشارق : هم من
يقوته الانسان من ولد وزوجة (الثالثة) فيه ايجاب النفقة على العيال
وفيه تقديم نفقة نفسه وعياله لانها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم وفيه
الابتداء بالأم فالأم في الأمور الشرعية (الرابعة) ترجم النسائي في سننه
بعد رواية هذا الحديث على تفسيره وأورد فيه حديث ابن عجلان عن سعيد
المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (تصدقوا فقال رجل
يا رسول الله عندي دينار ، قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر
قال تصدق به على زوجتك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي
آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر) ورواه ابن حبان
في صحيحه هكذا ورواه ابو داود وابن حبان والحاكم في مستدركه وصححه
بثقديم الولد على الزوجة وقال الخطابي في الكلام عليه هذا الترتيب إذا
تأملته علمت أنه ﷺ قدم الأولى فالأولى والأقرب فالأقرب وهو أنه أمره
أن يبدأ بنفسه ثم بولده لأن الولد كبضئته فإذا ضيعه هلك ولم يجد من ينوب
عنه في الاتفاق عليه ثم ثلث بالزوجة وأخرجها عن درجة الولد لأنه إذا لم يجد
ما ينفق عليها فرق بينهما وكان لها من يمونها من زوج أو ذى رحم تجب
نفقتها عليه ثم ذكر الخادم لأنه يباع عليه إذا عجز عن نفقته وقال والذى
رحمه الله في شرح الترمذى وإذ قد اختلفت الروايتان وكلاهما من رواية ابن
عجلان عن المقبري عن أبي هريرة فيصار إلى الترجيح وقد اختلف على
حماد بن زيد ، فقدم السفينان وأبو حاصم النبيل وروح بن القاسم عن حماد
ذكر الولد على الزوجة وهى رواية الشافعى في المسند وأبي داود والحاكم في
المستدرك وصححه وقلم الليث ويحيى القطان عن حماد الزوجة على الولد وهى
رواية النسائي وعند ابن حبان والبيهقى ذكر الروايتين معا وهذا يقتضى ترجيح
رواية تقديم الولد على الزوجة انتهى والذي أطبق عليه أصحابنا الشافعية كما

قاله الرافعي والنووي تقديم الزوجة على الولد لأن نفقتها ١ كد فلها لا تسقط
بعض الزمان ولا بالاعسار ولأنها وجبت عرضاً لكن اعترضه إمام الحرمين
بأن نفقتها إذا كانت كذلك كانت كالديون ونفقة القريب في مال المفلس تقدم
على الديون وخرج لذلك احتمالاً في تقديم القريب وأيده هذا الحديث وهو
وجه حكاة المتولى في التتمة أن نفقة الولد الطفل تقدم على نفقة الزوجة وقد
عرفت أن الخطابي مشى عليها في شرح هذا الحديث وعمله بما سبق والله أعلم
﴿ الخامسة ﴾ قد يدخل في قوله وأبدأ بمن تعول كل من يمونه الإنسان وإن
لم تكن نفقته واجبة عليه ويوافقه تفسير صاحب المحكم العيال ويوافقه كلام
الإمام الشيخ تقي الدين السبكي في قسم الصدقات فانه قال الظاهر أن المراد
بالعيال من تلزمه نفقته ومن لا تلزمه ممن تقضى المروءة والعادة بقيامه بنفقتهم
ممن يمكن صرف الزكاة إليه من قريب حر وغيره وكذا الزوجة لأن نفقتها
أكد وإن كانت ديناً فلها تجب يوماً فيوماً ولو جعلت من سهم الغارمين ففي
تمييز نصيبها منه ونصيبه من سهم المساكين عسر أو خلاف في الأخذ بصفتين
وفي أفراد كل بالصرف من غير تبعة عسر حتى لو كانت مسكينة ولها ولد لو
كانت موسرة لزمها نفقته فهو من عيالها ﴿ السادسة ﴾ قد يستدل به على
تحريم الإتيار بقوته أو قوت عياله لما في ذلك من مخالفة أمره عليه الصلاة
والسلام بالبداة بمن يعول وأقوى من ذلك في الدلالة على هذا قوله عليه
الصلاة والسلام كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت وهو الذي صححه النووي في
شرح المذهب لكن صحح في الروضة جواز الإتيار بقوته دون قوت عياله
قال في شرح المذهب ولا يشترط في جواز الضيافة التفضل عن نفقته ونفقة
عياله لتأكدها وكثرة الحث عليها قال وليست الضيافة صدقة واستدل على
ذلك بحديث الانصاري الذي نزل به الضيف فاطعمه قوت صبيانه لكنه خالف
ذلك في شرح مسلم فقال لا يجوز لأنها غير واجبة وأجاب عن الحديث المذكور
بمعله على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين للأكل وإنما طلبوه على عادة الصبيان
في الطلب من غير حاجة والله أعلم

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِاتِ وَالْقَصَاصِ وَالذِّيَّاتِ ﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » وَلَفَظُ الشَّيْخَيْنِ (أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ) وَزَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ)

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِاتِ وَالْقَصَاصِ وَالذِّيَّاتِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأَوَّلَى ﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ الْمَنْنِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَلَامًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ أَمَرْتُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا الْحَدِيثَ وَأَخْرَجَهُ الْأَعْمَةُ الْحَمْسَةُ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَاتُوفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَبِنِ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ)

الحديث وجعله النسائي في رواية له من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير ذكر عمر وأخرج الشيخان من طريق محمد بن زيد عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله) وزاد البخاري بعد قوله وأموالهم الا بحق الاسلام ﴿الثانية﴾ أمر الله نبيه عليه الصلاة والسلام بمقاتلة الناس حتى يدخلوا في الاسلام فامتثل ذلك واخبر عن نفسه لانه لا يزال يفعل له وللهذا سمي نبي الملحمة أى القتال وفيه ان الجهاد من اصول الدين التي يجب القيام بها فان الامر له امر لجميع امته الا ما قام الدليل على اختصاصه به وقائدة توجيه الخطاب اليه أنه الداعي إلى الله تعالى والمبين عنه معنى ما أراد وعلى هذا جاء قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) فافتتح الخطاب باسمه خصوصاً ثم خاطبه وسائر أمته بالحكم مموماً والله أعلم ﴿الثالثة﴾ اقتصر في هذه الرواية على أن غاية القتال قول (لا إله الا الله) فظاهره الاكتفاء بذلك في حصول الاسلام وإن لم يضم اليه شيئاً وبه قال بعض أصحابنا فقال يصير بذلك مسلماً ويطلب بالشهادة الاخرى فان أبي جعل مرتداً وخص بعضهم ذلك بالوثني والمعتل لانه أقرب ما كان يحجده وحكى إمام الحرمين ذلك عن المحققين أن من أتى من الشهادتين بكلمة تخالف معتقده حكم باسلامه وإن أتى منهما بما يوافقه لم يحكم باسلامه فقال في الوثني والمعتل ما تقدم وقال في اليهودي إذا قال محمد رسول الله حكم باسلامه قال واختلفوا في أن اليهودي أو النصراني إذا اعترف بصلاة توافقت ملتناً أو حكم يختص بشريعتنا هل يكون بذلك مسلماً قال وميل معظم المحققين إلى كونه إسلاماً وعن القاضي حسين في ضبطه أنه قال كل ما كفر المسلم بحجده كان الكافر المخالف له مسلماً بعقده ثم إن كذب ما صدق به كان مرتداً وقال أصحاب هذه الطريقة إنما ورد هذا الحديث في العرب وكانوا عبدة أوثان لا يوحدون فاختص هذا الحكم بهم وبمن كان في مثل حالهم والذي عليه جمهور العلماء من أصحابنا وغيرهم أنه لا يصير مسلماً إلا بنطقه بالشهادتين وأجابوا عن هذا الحديث بأن فيه اختصاراً وحذفاً دل عليه قوله

في الرواية الاخرى من حديث أبى هريرة أيضاً ويؤمنوا بى وبما جئت به
والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه وليس لنا أن نتمسك برواية وترك
بقية الروايات والنبي ﷺ لم يخص بذلك العرب ومن كان مثلهم بل ذكره شرطا
عاما في حق كل أحد ويدل لذلك أيضا قوله في حديث ابن عمرو هو في الصحيحين
كما تقدم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو يقيموا الصلاة
ويؤتوا الزكاة واستغنى في هذه الرواية بذكر احداها عن الاخرى لارتباطهما
وشهرتهما وفسر الشافعى في بعض المواضع الاسلام بالشهادتين وبالبراءة من كل
دين خالف الاسلام فأخذ بعضهم بظاهره واشترط ذلك وحمله أكثرهم على كافر
يعترف بأصل رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام كقوم من اليهود يقولون إنه
مرسل الى العرب خاصة فهؤلاء لا بد في حقهم من البراءة بخلاف غيرهم وقد نص
الشافعى في موضع آخر على هذا التفصيل (الرابعة) استدلل بهذا الحديث وما
كان مثله الكرامية وبعض المرجئة على أن الايمان هو الاقرار باللسان دون
عقد القلب لانه عليه الصلاة والسلام لم يعتبر سوى ذلك وجواب الجماعة عنه انه انما
علقه بالقول لانه الذى يظهر وترتب عليه الاحكام وأما الاعتقاد بالقلب فلا
مسبيل لنا الى معرفته لكنه لا يصير في الباطن مسلما بدونه ولو اعترف لنا باعتقاده
حكمنا بكفره ومن اقوى ما يرد به على هؤلاء اجماع الامة على إكفار المنافقين
وان كانوا قد اظهروا الشهادتين قال الله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات
أبدأ ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله، الى قوله وتزهق أنفسهم وهم
كافرون) وبما يرد عليهم قوله في الرواية الاخرى في صحيح مسلم ويؤمنوا بى
وبما جئت به وأيضاً فلفظ الرواية الاخرى في الصحيح حتى يشهدوا والشهادة
لا بد فيها من مواطاة القلب للسان بدليل تكذيب الله تعالى للمنافقين في قولهم
(نشهد انك لرسول الله) (الخامسة) فيه حجة للشافعى والجمهور على ان من أظهر
الاسلام وأسر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر وذهب مالك وأحمد فيما حكاها
عنهما الخطابى الى أن توبة الزنديق وهو الذى ينكر الشرع جملة لا تقبل وبه
قال بعض أصحابنا إن تاب مرة واحدة قبلت توبته وإن تكرر ذلك منه لم تقبل

وقال بعضهم إن أسلم ابتداء من غير طلب منه وإلا قبل فهذه خمسة أوجه
 لأصحابنا وانصحيج عندهم قبولها مطلقاً كما تقدم ﴿السادسة﴾ حديث ابن
 عمر عريخ في قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة وهو كذلك في الجاحد لانه
 كافر وأما تارك الصلاة كسلاً فتقدم الخلاف فيه في أول كتاب
 الصلاة وأما تارك الزكاة بخلاً فأنها تؤخذ منه قهراً فان امتنع بالقتال
 قوتل وهو موافق لقوله تعالى « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا
 سبيلهم » ولهذا بوب البخارى على هذه الآية وأورد هذا الحديث لموافقتها لها
 وقال في آية أخرى (فاخوانكم في الدين) وحكى عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه
 قال هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن قال ان بطل فقام الدليل
 الواضح من هاتين الآيتين على أن من ترك الفرائض أو واحدة منها
 فلا يخلى سبيله وليس بأخ في الدين ولا يعصم دمه وماله قال ويشهد
 لذلك قوله عليه الصلاة والسلام « فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم
 إلا بحقها » (السابعة) فيه أن الاسلام يعصم الدم والمال وفي معنى ذلك العرض
 وبهذا خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم
 عليكم حرام) وقوله (إلا بحقها) أى بحق الأنفس والأموال بأن يستحق
 النفس لكونها قتلت مكافئاً لها عمداً عدواناً أو المال بطريق يقتضى ذلك
 فيؤخذ حينئذ ما استحق ويستثنى ذلك من عموم العصمة وقوله في رواية
 البخارى إلا بحق الاسلام لأنه مقتضاه وموجبه وتارة إلى الأنفس والأموال
 لتعلقه بها ﴿الثامنة﴾ قوله (وحسابهم على الله) أى فيما يسترون به ويخفونه
 دون ما يخلون به في الظاهر من الاحكام الواجبة فان حكام المسلمين يقيمون ذلك
 عليهم وفيه أن الاحكام تجري على الظاهر والله يتولى السرائر ولهذا قال النبي
 ﷺ (إني لم أؤمر أن أشق على قلوب الناس ولا عز بطونهم) لما قال له خالد
 ابن الوليد كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، وهو ثابت في الصحيح
 ﴿التاسعة﴾ قال اننوى في قوله في رواية مسلم (ويؤمنوا بي وبما جئت به)
 فيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجاهير من السلف والخلف أن الانسان إذا

وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَمْسِسَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ
بِالسَّلَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدَكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقْعُ
فِي حُفْرَةٍ مِنْ نَارٍ »

اعتقد دين الاسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه كفاه ذلك وهو مؤمن من
الموحدين ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها خلافاً لمن
أوجب ذلك وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة وزعم أنه لا يكون له حكم
المسلمين إلا به وهو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلمين وهو
خطأ ظاهر فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل ولأن النبي ﷺ اكتفى
بالتصديق بما جاء به ولم يشترط المعرفة بالدليل وقد تظاهرت بهذا أحاديث في
الصحيح يحصل مجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي انتهى ﴿ العاشرة ﴾
أورده المصنف رحمه الله في كتاب الجنائيات لأمرين (أحدهما) دلالاته على أن
نفس المسلم معصومة فتكون مضمونة ويدخل في ذلك أحكام الجنائيات
وتفاصيلها معروفة (الثاني) دلالاته على أن العصمة تزول بتكاتب المسلم
ما يقتضي الشرع قتله به فلا يكون الجاني معصوماً بالنسبة إلى ولي الدم
وتفاصيل ذلك معروفة والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ المقاتلة إلى غاية الاسلام
يستثنى منه أهل الكتاب فانهم يقاتلون إلى إحدى غايتين إما الاسلام أو بذل
الجزية قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)

الحديث الثاني

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « لَا يَمْسِسَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ فَإِنَّهُ
لَا يَدْرِي أَحَدَكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقْعُ فِي حُفْرَةٍ مِنْ نَارٍ » (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن
معمر عن همام بلفظ (لا يشير) وأخرج مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين
عن أبي هريرة مرفوعاً (من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه وإن كان

أخاه لأبيه وأمه) (الثانية) قوله (لا يمشين) كذا ضبطناه في أصلنا عند الذي رحمه الله من المشي والذي في الصحيحين لا يشير من الإشارة وهو المعروف وكذا وقع فيهما باثبات الياء مرفوعاً وهو نهى بلفظ الخبر كقوله تعالى (لا تضار والدته بولدها) وقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) وهو أبلغ وأكد من صيغة النهي والرواية الأولى إن ثبتت فهي بمعنى الرواية الثانية وراجعة إليها لأن المزداد نهي عن المشي إلى جهته مشيراً له بالسلاح (الثالثة) فيه النهي عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح وهو نهى تحريم فان في الرواية الأخرى من أشار إلى أخيه بمحديدة فان الملائكة تلعه ولعن الملائكة لا يكون إلا بحق ولا يستحق اللعن إلا فاعل المحرم ولا فرق في ذلك بين أن يكون على سبيل الجد أو الهزل وقد دل على ذلك قوله وإن كان أخاه لأبيه وأمه فان الانسان لا يشير إلى شقيقه بالسلاح على سبيل الجد وإنما يقع منه معه هزلاً وبتقدير أن يكون ذلك على سبيل الجد فتحريم ذلك أغلظ من تحريم غيره فلا يصح جعله غاية فدل على أن المراد الهزل فان تحريمه على طريق الجد واضح لأنه يريد قتل مسلم أو جرحه وكلاهما كبيرة وأما الهزل فلأنه ترويع مسلم وأذى له وذلك محرم أيضاً وقد جاء في الحديث لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً (الرابعة) المراد أخوة الاسلام ويلتحق به الذي أيضاً لتحريم أذاه وخرج الحديث مخرج الغالب ودخل في السلاح ما عظم منه وصغر وهل تدخل العصا في ذلك فيه احتمال لأن الترويع حاصل وكذلك احتمال سقوطها من يده عليه وقد يقال لا يراد بذلك إلا ماله فصل بدليل قوله في الرواية الأخرى بمحديدة (الخامسة) قوله ينزع في يده بكسر الزاي وبالعين المهملة ومعناه يرمي في يده ويحقق ضربته كأنه يرفع يده ويحقق إشارة والنزع العمل باليد كالاستقاء بالذلو ونحوه وأصله الجذب والقلع قال في المشارق وأصل فعل إذا كان عينه أو لأمه حرف حلق أن يكون مستقبله كذلك مفتوحاً ولم يأت في المستقبل مكسوراً إلا ينزع ويهنيء (قلت) ومنه يرجع وما ذكرناه من ضبط هذه اللفظة هو الذي حكاه القاضي عياض عن جميع روايات مسلم وقوله

النوى عن نسخ بلادنا وهو المشهور فى رواية البخارى وروى فيه أيضا نزع
بفتح الزاى وبالفين المعجمة وهو كذلك فى رواية أبى ذر الهروى ومعناه
يحملة على تحقيق ضربه ويزين ذلك له ونزع الشيطان إغراؤه وإغواؤه
﴿السادسة﴾ قوله فيقع روينا فى صحيح البخارى بالنصب والرفع لكونه
فى جواب الترجى وقد قرئ بهما قوله تعالى (لعل أبلغ الأسباب أسباب
السموات فأطلع) قرأ حفص عن عاصم بالنصب والباقون بالرفع ﴿السابعة﴾
يحتمل أن يكون الحديث على ظاهره فى أن الشيطان يتعاطى بيده جرح المسلم
أو يغرى المشير حتى يفعل ذلك على خلاف الروايتين ويحتمل أنه مجاز على
طريقة نسبة الأشياء القبيحة المستنكرة إلى الشيطان والمراد سبق السلاح
بنفسه من غير قصد ﴿الثامنة﴾ فيه نأكد حرمة المسلم والنهى الشديد عن
ترويعه وتخويفه والتعرض له بما قد يؤذيه ﴿التاسعة﴾ استدله بعض المالكية
على مذهبهم فى سد الذرائع فى قوله فانه لا يدري أحدكم الى آخره ﴿العاشرة﴾
وجه ايراده فى الجنايات أنه إذا دل على تحريم ما قد ينتهى الى الجنابة فتحريم
الجنابة من باب الأولى .

وعن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا فلاحه رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشحجه فأتوا النبي ﷺ فقالوا القود يارسول الله فقال النبي ﷺ لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فقالوا نعم فخطب النبي ﷺ فقال : إن هؤلاء الليثيين أتوني يريدون

وَكَذَا فَلَمْ يَرْضَوْ فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا قُلْ بِرَضَاكُمْ ، فَقَالَ لَكُمْ
 كَذَا وَكَذَا قَرْضَاكُمْ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَخَبِيرٌ
 بِرِضَاكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ ، فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ
 أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا فَرْضَاكُمْ أَفَرْضَيْتُمْ ؟
 قَالُوا لَا ، فَهَمَّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُوا فَكَفُوا
 ثُمَّ دَعَاهُمْ فَزَادَهُمْ وَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ ؛ قَالَ فَإِنِّي خَاطِبٌ عَلَى
 النَّاسِ وَخَبِيرٌ بِرِضَاكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ
 أَرْضَيْتُمْ ؟ قَالُوا نَعَمْ « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ

الْقَوْدَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا فَرْضَاكُمْ أَفَرْضَيْتُمْ قَالُوا لَا فَهَمَّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ
 فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُوا فَكَفُوا ثُمَّ دَعَاهُمْ فَزَادَهُمْ وَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ
 قَالَ فَإِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَخَبِيرٌ بِرِضَاكُمْ قَالُوا نَعَمْ ؛ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ
 أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (فِيهِ) فَوَائِدُ
 ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ
 طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى يَقُولُ
 تَفَرَّدَ بِهَذَا مَعْمَرٌ لَا أَعْلَمُ رَوَاهُ غَيْرُهُ ﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾ أَبُو جَهْمٍ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ
 مَكْبَرٌ قِيلَ اسْمُهُ عَامِرٌ وَقِيلَ عُبَيْدُ بْنُ حَذِيفَةَ قُرَشِيٌّ عَذَوِيٌّ أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ وَكَانَ مُقَدِّمًا
 فِي قُرَيْشٍ مُعْطَاً وَكَانَتْ فِيهِ فِي بَيْتِهِ شِدَّةٌ وَفِيهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا
 يَضَعُ عِصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ يَشِيرُ إِنْ ضَرَبَهُ لِلنِّسَاءِ وَكَانَ عَالِمًا بِالْأَنْسَابِ وَهُوَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ
 شَهِدَ بَنِيَانِ الْكُعْبَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ فِي زَمَنِ ابْنِ الزَّيْرِ وَقِيلَ إِنَّهُ مَاتَ فِي آخِرِ
 خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ صَاحِبُ الْإِنْبِجَانِيَّةِ ﴿ الثَّالِثَةُ ﴾ الْمُسَدِّقُ بَفَتْحِ الصَّادِ
 وَتَخْفِيفِهَا وَكُسْرِ الدَّالِ وَتَشْدِيدِهَا هُوَ عَامِلُ الصَّدَقَةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا وَأَمَّا بِتَشْدِيدِ

الصاد فهو المعطى وأصله المتصدق أدغمت التاء في الصاد لتقارب مخرجيهما
وقال ثابت إنه يقال بالتخفيف للذى يأخذها والذي يعطيها وجاء استعمال المشدد
في طالب الصدة أيضاً وأنكره ثعلب ﴿الرابعة﴾ قوله (فلاجه رجل) هو
بتشديد الجيم كذا ضبطناه ورويناه أى تمادى في خصومته قال في الصحاح
الملاجة التمدى في الخصومة وقال في المحكم لج في الأمر تمادى عليه وأبى
أن ينصرف عنه ووقع في بعض نسخ أبي داود فلاجه بتشديد الحاء المهمة فإن
صحت الرواية به فهو مثل الأول في المعنى من الإلحاح في المسألة وهو المداومة
عليها ومنه قولهم ألح السحاب أى قام مطره وأورده الخطابي في معالم السنن
من طريق ابن داسة عن أبي داود فلاجه رجل أو لاحاه على الشك ولم يتكلم على
الأولى وإنما تكلم على الثانية وهى قوله لاحاه وقال معناه نازعه وخاصة وفى
بعض الأمثال (عاداك من لاحاك) ﴿الخامسة﴾ قوله (فشجه) بالشين المعجمة
والجيم أى جرحه فى رأسه ووجهه والشجة الجراحة فى الرأس أو الوجه دون
غيرهما من البدن كذا ذكر صاحب المحكم من أهل اللغة وقاله الفقهاء من
أصحابنا وغيرهم وخصصها صاحب الصحاح والمشارك بجراحة الرأس ولعلهما
ذكرا الغالب وقال صاحب النهاية الشج فى الرأس خاصة فى الأصل ثم استعمل
فى غيره من الأعضاء وظاهر قوله فى غيره أن ذلك لا يختص بالوجه وهو غير
معروف ﴿السادسة﴾ قوله فأتوا النبي ﷺ أى المشجوج ومن يساعده على
ذلك وقد تبين بآخر الحديث أنهم من بنى ليث والقود بفتح القاف والواو
القصاص وهو منصوب محذوف أى فطلب القود ﴿السابعة﴾ تقرير الربى ﷺ
هذا على طلب القود ومراضاته له بما يختاره من العوض يدل على وجوب
القصاص فيه وذلك يرد على قول أبي داود رحمه الله فى تبويبه فى سننه (العامل
يصاب على يده الخطأ) فانه لو كان خطأ لم يكن فيه قرد ﴿الثامنة﴾ قال الشافعى
وأحمد وأبو حنيفة لا قصاص فى شئ من شجاج الرأس والوجه إلا فى الموضحة
وهى الجراحة التى توضح العظم أى تكشفه وقال مالك ومحمد بن الحسن يجب
القصاص فيما قبلها أيضاً من الجراحات وهى الحارصة والدائمة والباضعة

والتلاحمة والسحق وإنما لا يجب القصاص فيما بعدها من الهاشمة وغيرها وقال
أشهب يجب في الهاشمة القصاص إلا أن تصير منقولة وقال ابن القاسم أن تصير منقولة وقال
ابن حزم الظاهري يجب القصاص في سائر الجروح تمسك بقوله تعالى (والجروح قصاص)
فعلى قول الأكثرين يتعين في هذه النسخة أن تكون موضحة لأنه لا قصاص فيما
سواها وعلى قول غيرهم لا يتعين ذلك ولا يمكن الاستدلال بالحديث لأحد الشقين
لأنها واقعة غير محتملة فلا استدلال بها ﴿التاسعة﴾ فيه وجوب القصاص
على الوالي كغيره من الجناة قال الخطابي وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما أنهما قادا من العمال و عن رأي عليهم القود الشافعي وأحمد وإسحق (قلت)
لا أعلم في ذلك خلافا عند العمدة العدوان وإنما اختلفوا في ضمان الخطأ المقصود
به التأديب والتعزير ﴿العاشرة﴾ إن قلت أرش الموضحة مقدر وهو خمس من
الابل كما روى ذلك من عدة طرق منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي فلم وقعت الماكسة في ذلك
والمراوضة ولم لا الزموا بخمس من الابل (قلت) هذا مما يدل على أن الجناية
كانت عمداً فكانت الخيرة للمجنى عليه في القصاص فروضى عن ذلك بزيادة على
هذا ليعفو عن القصاص ولهذا قال الخطابي فيه دليل على جواز إرضاء المشجوج
بأكثر من دية الشجة إذا طلب المشجوج القصاص ﴿الحادية عشرة﴾ قال الخطابي
وفيه حجة لمن رأى وقوف الحاكم عن الحكم بعلمه لأنهم لما رضوا بما أعطاهم
النبي ﷺ ثم رجعوا عنه لم يلزمهم برضاهم الأول حتى كان ما رضوا ظاهراً
(قلت) وقد يقول المجوز للحكم بالعلم لم يصدر منهم أولاً تصريح بالعفو عن
القصاص على ذلك المقدار وإنما حصل منهم ركون لذلك لا يلزمهم الاستمرار
عليه وقد يقال فإن قصد النبي ﷺ تطيب خواطرهم واستمالتها وكان يعطيهم
ذلك المبلغ من عنده فقصده أن يحصل منهم الرضى بذلك في الباطن والاستمرار
عليه والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ قال ابن حزم في هذا الخبر عند الجاهل وأنه
لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافراً لأن
هؤلاء المشركين كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف لكنهم

﴿بَابِ اشْتِبَاهِ الْجَانِي بِغَيْرِهِ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة فلدغته نملة فأمر بجهازه فأخرج من تحتها وأمر بها فأحرقت في النار ، قال فأوحى الله إليه فهلاً نملة واحدة » وفي رواية لهما فأوحى الله إليه (في أن قرصتك نملة أهلك أمة من الأمم تسبح) ؟ وقال البخاري (أحرقت)

عذبوا بالجهالة فلم يكفروا (قلت) ويحتمل أنهم لما أنكروا الاستمرار على ذلك الرضى حيث يجوز لهم الرجوع عنه إذا لم يقع تصريح بالعتو أو ظنوا أن لهم الرجوع بعد العفو الصريح لا أنهم أنكروا أن ذلك وقع منهم قبل ذلك فإنه كفر بلا شك كما قال (الثالثة عشرة) قال الخطابي وفيه دليل على أن القول في الصدقة قول رب المال وأنه ليس للساعي ضربه وإكراهه على ما لم يظهر له من ماله

﴿بَابِ اشْتِبَاهِ الْجَانِي بِغَيْرِهِ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة فلدغته نملة فأمر بجهازه فأحرق من تحتها وأمر بها فأحرقت في النار قال فأوحى الله عز وجل إليه فهلاً نملة واحدة) (فيه) فوائد (الأولى) اتفرد به مسلم من هذا الوجه وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة واتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة بلفظ قرصت نملة نبياً من الأنبياء فأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله إليه ! الآن قرصتك نملة ، قال البخاري أحرقت وقال

الباقون أهلكت أمة من الامم تسبح ١١ ﴿الثانية﴾ قوله لدغته بالذال المهمة والغير المعجمة أى قرصته ويستعمل ذلك فى سائر ذوات السموم أما بالذال المعجمة والعين المهمة فهو الخفيف من احراق النار كالكي ونحوه والجهاز بفتح الجيم وكسرهما المتاع وقوله (فأمر بها فاحرقت) قديهم منه أن المراد تلك النملة لكن يردده قوله فهلا نمة واحدة فيحتمل أن يعود الضمير على الشجرة وهى التى ماد عليها الضمير فى قوله من تحتها والمراد احراقها لتحرق النحل ويحتمل أن يعود على قرية النمل وهى منزلهم وان لم يتقدم لها فى هذه الرواية ذكر بدليل قوله فى الرواية الاخرى فأمر بقرية النمل فاحرقت وقوله (فهلا نمة واحدة) واحدة منصوب بفعل محذوف تقديره فهلا أحرقت أو عاقبت نمة واحدة وهى التى قرصتك لانها الجانية وأما غيرها فليست لها جناية ﴿الثالثة﴾ قال النووى قال العلماء بهذا الحديث محمول على أن شرع ذلك النبى كان فيه جواز قتل النمل وجواز الاحراق بالنار ولم يعتب عليه فى أصل القتل والاحراق بل فى الزيادة على النملة الواحدة وأما فى شرعنا فلا يجوز الاحراق بالنار للحيوان إلا إذا أحرقت انسانا مات بالاحراق فلولى الاقتصاص باحراق الجانى وسواء فى منع الاحراق بالنار القتل وغيره للحديث المشهور لا يعذب بالنار إلا الله وأما قتل النمل فذهبنا أنه لا يجوز واحتج أصحابنا فيه بحديث ابن عباس أن النبى ﷺ (نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصراد) رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم انتهى وقال القاضى عياض فيه دليل على قتل النمل وكل مؤذ لكن الله تعالى عتبه على التشفى لنفسه بقتله هذه الأمة العظيمة المسبحة بسبب واحدة وقيل كان عتبه على ذلك بسبب ما جاء فى خبر أنه مر بقرية أهلكتها الله تعالى فقال يارب قد كان فيهم صبيان ودواب ومن لم يقترب ذنبا ثم انه نزل تحت شجرة فحرت له هذه القصة التى قدرها الله تعالى على يده تنبيهها له على ما سبق منه وفيه أن الجنس المؤذى يقتل وان لم يؤذى وتقتل أولادها وان لم تبلغ الاذى على أحد الله: ليرحم حتى عن الامام المازرى أنه قال يكره قتل النمل عندنا إلا أن يؤذى.

ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل فيستخف وقال أبو العباس القرطبي ظاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما طابه الله تعالى حيث انتقم لنفسه باهلاك جمع أذاه منه واحدا وكان الأولى به الصبر والصنع لكن وقع للنبي أن هذا النوع مؤذ لبني آدم وحرمة بني آدم أعظم من حرمة غيره من الحيوان غير الناطق فلو انفرد له هذا النظر ولم ينضم إليه التشفي الطبيعي لم يعاتب والله أعلم لكن لما انضاف التشفي للنبي دل عليه سياق الحديث عوتب عليه والذي يؤيد ما ذكرنا التمسك بأصل عصمة الأنبياء وأنهم أعلم الناس بالله وبأحكامه وأشدهم له خشية انتهى واعلم أن هذا الذي أطلقه النووي من أنه لا يجوز قتل النمل عندنا محله في النمل الكبير المعروف بالسليمانى كذا قاله الخطابي والبغوى في أواخر شرح السنة قال البغوى وأما الصغير المسمى بالنمل فاسمه الذر وقتله جائز بغير الإحراق وفى الاستقصاء عن الأيضاح للصيمرى أن الذى يؤذى منه يجوز قتله بل يستحب ونقل المحب الطبري شارح التنبيه عن الشافعى رحمه الله أنه أطلق كراهة قتل النمل وهو يدل على كل حال على الجواز فى الصغير فانه إما طام أو خاص وقد بوب أبو داود فى سننه على هذا الحديث (قتل الذر) فدل على أنه فهم أن قصة هذا النبي كانت فى الذر حينئذ يستوى حكمها عندنا وفى شريعته (الرابعة) الظاهر أن المراد فى قوله (فهلا نملة واحدة) تلك النملة التى قرصته أى هلا اقتصرت على معاقبتها وحدها دون من لم يجن عليك وإذا لم يكن له سبيل الى معرفتها بعينها احتاج إلى الانكفاف عن الكل ولهذا بوب عليه المصنف رحمه الله (اشتباه الجاني بغيره) ويكون هذا وجه العتب وهو الذى أشار إليه النووي فيما تقدم بقوله بل الزيادة على النملة الواحدة لكن ما أدري كيف يجتمع هذا مع جواز قتل النمل فى شريعة ذلك النبي وإحراقه فانه حينئذ يباح له ذلك وإن لم يلدغه منها شئ والظاهر أن القضية إنما ذكرت ضرب مثل له فى سؤاله عن إهلاك القرية وفيها من لا ذنب له إن صح ذلك فأن الله تعالى له بحكم الملك أن يهلك من لا ذنب له فاذا اختلط المذنب بغيره وأهلكوا بعام شمل الفريقين، ولهذا النبي على ما قرره أن يحرق من النمل ماله يلدغه فاذا

﴿ كتاب الجهاد ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال مثل
المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من
صيام ولا صلاة حتى يرجع « زاد مسلم في أوله (قيل للنبي ﷺ
ما يعدل الجهاد في سبيل الله ؟ قال لا تستطيعونه قال فأعادوا عليه
مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا تستطيعونه)

اختلط مالدغه بغيره فله إهلاك الجميع فلم ينزل عليه هذا الوحي إنكاراً لما فعل
بل جواباً له وإيضاحاً لحكمة شمول الهلاك لجميع أهل تلك القرية والله أعلم
﴿ الخامسة ﴾ قال أبو العباس القرطبي في قوله أهلك أمة من الأمم تسبح
مقتضاه أنه تسبيح مقال ونطق كما قد أخبر تعالى عن النملة التي سمع سليمان
عليه السلام قولها (ادخلوا مساكنكم) إلى آخره وفيه دلالة على أن لها نطقاً
لكن لا يسمع إلا بخرق عادة لنبي أو ولي ولا يلزم من عدم إدراكنا له
غدومه في نفسه وقد يمجّد الإنسان في نفسه قولاً ولا يسمع منه إلا بنطق وقد خرق
الله العادة لنبينا عليه الصلاة والسلام فأسمعهم كلام النفس من قوم تحدّثوا مع
أنفسهم فأخبرهم به وكذا وقع لكثير من الأولياء وإياه غنى بقوله عليه الصلاة
والسلام (إن في أمتي محدثين وإن عمر منهم) انتهى بمعناه

— ﴿ كتاب الجهاد ﴾ —

﴿ الحديث الأول ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « مثل المجاهد في سبيل
الله كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع »
(فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه

عن أبي هريرة قال (قيل للنبي ﷺ ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل قال لا يستطيعونه قال فأعادوا عليه مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا يستطيعونه قال في الثالثة مثل المجاهد فذكره إلا أنه قال بدل القائم القانت بآيات الله) وأخرجه البخاري من رواية أبي حفص عن أبي صالح عن أبي هريرة قال (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال دلني على عمل يعدل الجهاد قال لأجده قال هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تقتر وتصوم ولا تقطر، قال ومن يستطيع ذلك، قال أبو هريرة إن فرس المجاهد لتسن في طوله فتكتب له حسنة) ومن طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم القائم ﴿الثانية﴾ قال القاضي عياض هذا تعظيم لأمر الجهاد جدا لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال فقد عدلها المجاهد وصارت جميع حالاته من قلبه في تصرفاته من أكله ونومه وبيعه وشرائه لما يحتاجه وأجره في ذلك كأجر المنابر على الصوم والصلاة وتلاوة كتاب الله الذي لا يفتر وقليل ما يقدر عليه ولذلك قال لا يستطيعونه، وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي من الله عطاء واحسان قلت المجاهد في جميع حالاته في عبادة مع المشقة البدنية والقلبية ومخاطرته بنفسه التي هي أعز الأشياء عنده وبذله لها في رضى الله تعالى ﴿الثالثة﴾ قوله (حتى ترجم) الظاهر أنه أراد به انتهاء رجوعه إلى وطنه وأكد بهذه الغاية استيعاب هذا الفضل جميع حالاته بحيث لا يخرج في حالة من الأحوال عن كونه مثل الصائم القائم الدائم ويحتمل أن المراد ابتداء رجوعه وهو بعيد ﴿الرابعة﴾ فيه أن الجهاد أفضل الأعمال لأنه شبه المجاهد في حالة الجهاد وفي وسائله ومقدماته بحالة من لا يفتر من صلاة وصيام وقراءة فكان هو بمفرده كهذه الأعمال بمجموعها وهو قياس قول القاضي حسين من أصحابنا أن الحج أفضل الأعمال لاشتراكه على عمل البدن والمال وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة القياس يقتضى أن الجهد - اد أفضل الأعمال التي هي

وعنه أن رسول الله ﷺ قال « تكفل الله لمن جاهد في سبيله
لا يخرج منه من يئته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلمته أن يدخله
الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر
أو غنيمة »

وسائل فإن العبادات على قسمين مقصود لنفسه ووسيلة إلى غيره وفضيلة
الوسيلة بحسب فضيلة المتوصل إليه والجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره
وإخمال الكفر ودحضه ففضيلته بحسب فضيلة ذلك
﴿ الحديث الثاني ﴾

وعنه أن رسول الله ﷺ قال « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج منه من
يئته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلمته أن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه
الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه
البخاري من هذا الوجه من طريق مالك ومسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن
الطخاري كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وله عندهما
غير هذا الطريق ﴿ الثانية ﴾ قوله (تكفل الله) وفي رواية أخرى في الصحيح تضمن
الله ومعناها أوجب الله تعالى له الجنة بفضله وكرمه وهذا الضمان والكفالة موافق
لقوله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم
الجنة) الآية ﴿ الثالثة ﴾ قوله وتصديق كلمته أي كلمة الشهادة بين فيعادي من أباهما
وقيل تصديق كلام الله تعالى بما للمجاهدين من عظيم الثواب ﴿ الرابعة ﴾ وفيه
اعتبار الإخلاص في الأعمال وأنه لا يزكو منها إلا ما كان خالصاً لله تعالى وفي
قوله من يئته إشارة إلى وجود هذا المقصد من ابتداء ذلك العمل ﴿ الخامسة ﴾
قوله (أن يدخله الجنة) دلل القاضى عياض يحتمل أن يدخله عند موته كما قال تعالى
في الشهداء (أحياء عند ربهم يرزقون) وفي الحديث أرواح الشهداء في الجنة

ومحتمل أن يكون دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقرين بلا حساب ولا عذاب ولا مؤاخذه بذنب وتكون الشهادة مكفرة لذنبه كما صرح به في الحديث الصحيح (السادسة) قوله أو يرجعه بفتح الباء واسكان الراء وكسر الجيم وقوله الى مسكنه بكسر الكاف وفتح الفتحة حكاهما الجوهرى وغيره وقوله والذي خرج منه تأكيد لما جبل عليه الانسان من محبة الوطن (السابعة) ظاهر قوله (مع ما نال من أجر أو غنيمة) أنهما لا يجتمعان لأن أو لأحد الشيئين فتى حصلت للمجاهد غنيمة لا أجر له ولا أعلم قائلًا بذلك وإنما نقل ابن عبد البر عن قوم أن الغنيمة تنقص من أجر الغانم لحديث روه عن النبي ﷺ أنه قال (ما من سرية اسرت فأخفقت اى لم تغنم شيئًا الا كتب لها اجرها مرتين) قالوا: وفي هذا ما يدل على أن العسكر اذا لم يغنم كان اعظم لاجره قالوا واحتجوا ايضا بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال ما من غزاة تغزو في سبيل الله فتصيب غنيمة الا تعجلوا ثلثي اجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث فان لم يصيبوا غنيمة تم لهم اجرهم والحديث رواه مسلم وغيره قال ابن عبد البر وهذا إنما فيه تعجيل بعض الاجر مع التسوية فيه للغانم وغير الغانم إلا أن الغانم عجل له ثلثا أجره وهما مستويان في جملة وقد عوتس الله من لم يغنم في الآخرة ما فاته من الغنيمة والله يضاعف لمن يشاء وقال النووي في ذلك الحديث: الصواب الذي لا يجوز غيره أن معناه أن الغزاة اذا سلموا وغنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم أو سلم ولم يغنم وأن الغنيمة هى في مقابلة جزء من أجر غزوه فاذا حصلت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو وتكون هذه الغنيمة من جملة الاجر وهذا يوافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله (ما من مات ولم يأكل من أجره شيئًا ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها) أى يجنيها قال ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا واختار القاضى عياض معنى ما ذكرته بعد حكايته أقوالاً فاسدة (منها) قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح ولا يجوز أن ينقص ثوابهم بالغنيمة كما لم ينقص ثواب أهل بدر وهم أفضل المجاهدين وهى أفضل

غنيمة قال وزعم بعض هؤلاء أن أباهانيء حميد بن هانيء مرأوه مجهول ورجعوا
الحديث السابق في أن المجاهد يرجع بما نال من أجر وغنيمة فرجوه على
هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله ولأنه في الصحيحين وهذا في مسلم خاصة
وهذا القول باطل من أوجه فأنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور
فان الذي في الحديث السابق رجوعه بما نال من أجر وغنيمة ولم يقل إن الغنيمة
تنقص الأجر أم لا ولا قال أجره كأجر من لم يغم فهو مطلق وهذا مقيد فوجب حمله
عليه وأما قولهم أبوهانيء مجهول فغلط فاحش بل هو ثقة مشهور روى عنه الليث بن
سعد وحيوة وابن وهب وخلائق من الأئمة ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به
في صحيحه وأما قولهم إنه ليس في الصحيحين فليس بلازم في صحة الحديث كونه في
الصحيحين ولا في أحدهما وأما قولهم في غنيمة بدر فليس في غنيمة بدر نص أنهم لو لم
يغنموا لكان أجرهم على قدر أجرهم وقد غنموا فقط وكونهم مغفوراً لهم
مرضياً عنهم ومن أهل الجنة لا يلزم منه أن لا يكون وراء هذا مرتبة أخرى
هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر ومن الأقوال الباطلة ما حكاه
القاضي عن بعضهم أنه قال لعل الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت
على غير وجهها وهذا غلط فاحش إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثابت
الأجر وزعم بعضهم أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاتها من
الغنيمة فيضاعف ثوابها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله وهذا القول
قاسد مبين لصريح الحديث وزعم بعضهم أن الحديث محمول على أن من خرج
بنية الغزو والغنيمة معاً ينقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه
انتهى والجواب عن هذا الحديث أن معناه مع ما نال من أجر بلا غنيمة إن
لم يغم أو من أجر وغنيمة معاً إن غم فالأجر حاصل على كل حال وهو مقدر في الشق
الثاني مع الغنيمة وإن لم يصرح بذكره وكيف [يكون] المجاهد المخلص بلا أجر
مع كونه كالصائم القائم الدائم الذي لا يفتر فمن هو بهذه الصفة يمكن أن يكون
بلا أجر ؟ وقد امتن الله تعالى علينا بإباحة الغنائم لنا ولو كان حصولها مانعاً من
الأجر لم تحصل بها المنة بل هي حينئذ تقمة وقد ضرب النبي ﷺ لعمان

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلُ ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا أَشْهَدُ اللَّهَ تَعَالَى ،

رضي الله عنه في قصة بدر بسهمه وأجره وهو صريح في اجتماعهما وقال بعضهم (أو) في هذا الحديث بمعنى الواو أى من أجر وغنيمة وكذا وقع بالواو في رواية أبي داود وكذا حكاه القاضي عياض والنووي عن رواية مسلم من طريق المغيرة ابن عبد الرحمن الخزاعي

❦ الحديث الثالث ❦

وعنه أن النبي ﷺ قال «والذي نفسي بيده لو ددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا فأقتل ثم أحيا فأقتل، فكان أبو هريرة يقول ثلاثا أشهد الله» (فيه) فوائد ❦ الأولى ❦ أخرجه من هذا الوجه البخاري من طريق مالك واتفق عليه الشيخان بمعناه في أثناء حديث من طريق عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة ❦ الثانية ❦ فيه جواز اليمين وانعقادها بقوله والذي نفسي بيده وما كان مثل ذلك مما يدل على الذات ولا خلاف في هذا قال أصحابنا اليمين تكون بأسماء الله تعالى أو صفاته أو ما دل على ذاته ❦ الثالثة ❦ فيه جواز الحلف لتأكيد الأمر وتعظيمه من غير احتياج إلى ذلك في خصومة ولا غيرها وإنما المكروه الاستخفاف باليمين ❦ الرابعة ❦ قوله نفسي باسكان التاء ولو قال قاتل ذلك في غير هذا الحديث بفتح التاء لكان كلاماً صحيحاً لكن لا يجوز النطق بالحديث بالفتح لأنه غير مروي واليد هنا القدرة والملك قاله القاضي عياض ❦ الخامسة ❦ فيه تمنى الإنسان الخير وإن كان محالاً في العادة والمكروه إنما هو التمنى في الشهوات وأمور الدنيا ❦ السادسة ❦ لم يتمن

عليه الصلاة والسلام القتل في سبيل الله إلا بعد المقاتلة ليكون منه عمل وإقامة

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « وَالَّذِي تَفْسِي يَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ ، إِلَّا جَلَّةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْعَبُ دَمًا لَلْوَنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ »
وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كُلُّ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا لَلْوَنُ لَوْنُ دَمٍ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ » قَالَ قَالَ أَبِي يَعْنِي (الْعَرَفُ الرِّيحَ)

لِلدِّينِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (يَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَن قُتِلَ) (السَّابِعَةُ)
قَوْلُهُ (أَحْيَا) بِضَمِّ الهمزة عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفِعُولِ وَيَجُوزُ فِيهِ الْقِتْحُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَلَاثًا أَيْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ ثَلَاثًا وَقَوْلُهُ أَشْهَدُ اللَّهَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ تَأْكِيدٌ لِمَا يَخْبُرُ بِهِ مِنْ تَمَنِّيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثَلَاثًا وَقَدْ وَرَدَ تَمَنِّيهِ ذَلِكَ أَرْبَعًا وَهُوَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِهِ « وَالَّذِي تَفْسِي يَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ » فِيهِ فَضْلُ الْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « وَالَّذِي تَفْسِي يَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْعَبُ دَمًا لَلْوَنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ » وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (كُلُّ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا لَلْوَنُ لَوْنُ دَمٍ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ ، قَالَ أَبِي يَعْنِي الْعَرَفُ الرِّيحُ) (فِيهِ)

فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه من الطريق الأولى البخارى من طريق مالك
ومسلم من طريق سفيان ابن عيينة كلاهما عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه من الطريق الثانية البخارى من طريق عبد الله بن
المبارك ومسلم من طريق عبد الرزاق كلاهما عن معمر عن همام عن أبي هريرة
﴿ الثانية ﴾ قوله (لا يكلم) بضم الياء وإسكان الكاف وفتح اللام مخففة أى لا يجرح
والكلم بفتح الكاف وإسكان اللام الجرح ﴿ الثالثة ﴾ قوله (والله أعلم بمن يكلم
فى سبيله) جملة معترضة تبه بها على الاخلاص فى الغزو وأن الثواب المذكور فيه
إنما يكون لمن أحضر فيه وقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ﴿ الرابعة ﴾ قوله
(ينعب) بفتح الياء وإسكان الناء المثناة وفتح العين المهمة معناه يجرى منفجراً كثيراً
وهو معنى قوله فى الرواية الأخرى تفجر دماً وهو بفتح الجيم وتشديد ها وأصله
تفجر فحذف إحدى التائين تخفيفاً ﴿ الخامسة ﴾ قوله فى الرواية الثانية كل كلم يكلمه
المسلم مخصص لقوله فى الرواية الأولى أحد فان أريد بالمسلم الكامل الاسلام فهو
لا يكون كله إلا فى سبيل الله ولهذا لم يذكر فى الرواية الثانية قوله والله أعلم بمن
يكلم فى سبيله وقوله ثم تكون هو بالتاء المثناة من فوق وجاء على التأنيت فيه وفى
قوله (كهيئتها) وفى قوله (إذا طعنت) وفى قوله تفجر مع تقديم التذكير فى قوله
كل كلم يكلمه المسلم على التأويل بالجراحة قال النووي فى شرح مسلم وإذا طعنت
بالألف بعد الدال كذا هو فى جميع النسخ (قلت) وإنما نبه على ذلك لأنه كان
مقتضى الظاهر أن يقال إذ بدون ألف لأنه إخبار عن حالة ماضية وكان التعبير
بأذا لتصوير تلك الحالة وأنها فى القيامة كحالة الجراحة ﴿ السادسة ﴾ إن قلت أين
خبر قوله كل كلم يكلمه المسلم (قلت) يحتمل أن يكون قوله فى سبيل الله بناء على
أن المراد كامل الاسلام فأخبر بأن جميع كلام المسلم الكامل الاسلام فى سبيل
الله ويحتمل أن يكون قوله يكون يوم القيامة إلى آخره ثم زائدة ويحتمل أن
يكون الخبر قوله اللون لون دم ويكون جميع ما تقدم لك من تسمة أوصاف
المبتدأ فحط الفائدة الإخبار بأن جراحات سبيل الله تكون فى القيامة رانحتها
كالمسك ﴿ السابعة ﴾ (المرف) بفتح العين المهمة الريح كما فى الرواية الأخرى

وقد فسر به بذلك الامام أحمد والقائل قال أبي هو ابنه عبد الله ولو قال يعنى بالعرف الريح لكان أولى وكأنه حذف حرف الجر من قوله العرف على طريق التوسع فانتصب ﴿النامنة﴾ فيه أن المجروح في سبيل الله يحى يوم القيامة على هيئته حالة الجراحة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يستشهد أو تبرأ جراحته لقوله كل كلم، والحكمة في ذلك أن يكون معه شاهد فضيلته وبذله نفسه في طاعة الله تعالى ﴿التاسعة﴾ قال النووي قالوا وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتل البغاة وقطاع الطريق وفي إقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحو ذلك أيضاً وكذا قال ابن عبد البر إن مخرج الحديث في قتال الكفار ويدخل فيه بالمعنى هذه الامور واستشهد على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام (من قتل دون ماله فهو شهيد) (قلت) وقد يتوقف في دخول المقاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي ﷺ إلى اعتبار الاخلاص في ذلك في قوله والله أعلم بمن يكاف في سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد بذلك وجه الله إنما يقصد صون ماله وحفظه فهو يفعل ذلك بداعية الطبع لا بداعية الشرع ولا يلزم من كونه شهيداً أن يكون دمه يوم القيامة كريخ المسك وأى بذل بذل نفسه فيه لله تعالى حتى يستحق هذا الفضل والله أعلم ﴿العاشر﴾ قال ابن عبد البر ويحتمل أن كل ميت يبعث على حاله التي مات عليها إلا أن فضل الشهيد أن ربح دمه كريخ المسك وليس ذلك لغيره قال ومن قال إن الموتى جملة يبعثون على هيأتهم احتج بحديث يحيى بن أيوب عن ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري أنه لما حضرته الوفاة دعا بشاب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها قال ويحتمل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث في الشهيد فتأوله على العموم ويكون الميت المذكور في حديثه هو الشهيد الذي أمر أن يزمل بثيابه ويدفن فيها ولا يفصل عنه دمه ولا يغير شيء من حاله بدليل حديث ابن عباس وغيره عن النبي ﷺ أنه قال انكم تحشرون يوم القيامة حفاة عراة غرلا ثم قرأ (كما بدأنا أول خلق نعيده) وأول من يكسى يوم القيامة ابراهيم قال وتأوله بعضهم على أنه

يبحث على العمل الذي يختم له به وظاهره على غير ذلك انتهى (قلت) والحديث المذكور رواه أبو داود في سننه ويحتمل أن أبا سعيد رضى الله عنه إما نزع الثياب التي كانت عليه لنجاسة فيها إما بحققة وإما مشكوكه فأراد أن يكون بثياب محققة الطهارة وهذا من جملة الأعمال المأمور بالمحافظة عليها ولا سيما عند الاحتتام الآجال فإن الإنسان محنوث على أن يختم أعماله بالصالحات في جميع الأمور فإن الأعمال (١) والله أعلم (الحادية عشرة) استدلل به على أن الشبه لا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ولو لم يكن إلا هذا لكان الاستدلال به على ذلك ضعيفا فإنه لا يلزم من غسلنا الدم إقامة لواجب التطهير والغسل ذهاب الفضل الحاصل بالشهادة ألا ترى أنه لو كان حيا لا لزم بغسله لبقاء التكليف عليه ومع ذلك يحىء دمه على هذه الصورة البديعة كما اقتضاه قوله كل كلم على ما قدمناه لكن قد ورد الأمر بترك غسل دم الشهيد فوجب اتباعه (الثانية عشرة) أورد البخاري رحمه الله هذا الحديث في صحيحه في كتاب الطهارة في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء قال ابن بطال وإنما فعل ذلك لأنه لم يجد حديثا صحيح السند في الماء فاستدل على حكم الماء المائع بحكم الدم المسائع وذلك هو المعنى الجامع بينهما وقال ابن عبد البر هذا لا يفهم منه معنى تسكن النفس إليه ولا في الدم معنى الماء فيقاس عليه ولا يشتغل الفقهاء بمثل هذا وليس من شأن أهل العلم اللغز به وإشكاله وإنما شأنهم إيضاحه وبيانه وبهذا أخذ الميثاق عليهم ليبيننه للناس ولا يكتمونونه انتهى ثم اختلف من ذهب إلى هذه الطريقة في كيفية الاستدلال من هذا الحديث فحكى ابن عبد البر عن طائفة أن فيه دليلا على أن الماء إذا تغيرت رائحته بنجاسة دون لونه أن الحكم لرائحته فيكون نجسا ولو تغير لونه ورائحته لم يتنجس لأن دم الشهيد لما اختلف لونه ورائحته كان الحكم لرائحته وعكس القاضى عياض هذا الاستدلال فقال يحتاج به على أن المرامي في الماء تغير لونه دون رائحته لأن النبي ﷺ سمي هذا الخارج من جرح الشهيد دما وإن كان ريحه ريح المسك ولم يسمه مسكا فغلب

(١) سقط في نسخة ومقطوعة ممزقة في نسخة أخرى ولعل الاصل فإن الأعمال الصالحة عليها حسن الخواتيم . ع

الاسم للونه على رائحته فكذلك الماء ما لم يتغير لونه لم يلتفت إلى تغير رائحته قال وهذا قولنا فيما تغيرت رائحته بالمجاورة فاما بما خالطه فعبد الملك يقول لا يعتد بالرائحة وإنما الاعتبار باللون والطعم ومالك وجهور أصحابه يعتبرون الرائحة كاعتبار اللون والطعم انتهى وما ذكره القاضى أظهر ثم إن فرض ابن عبد البر المسألة في التغير بالنجاسة غير مستقيم لأن الاجماع منعقد على أن تغير أحد الأوصاف بالنجاسة كاف في تنجيسه وقد نقل هو بمد ذلك هذا الاجماع وإنما الخلاف في التغير بالظاهر فقال جمهور اصحابنا هو كالتغير بالنجاسة يكفي فيه أحد الأوصاف الثلاثة وفي قول يفترط اجتماعهما وفي قول يكفي اللون وحده وأما الطعم والرائحة فلا بد من اجتماعهما فكان ينبغي لابن عبد البر أن يفرض ذلك في التغير بالظاهر الذى هو موضع الخلاف ثم ذكر القاضى عياض ان إيراد البخارى رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب يحتمل أن يكون للرخصة في الرائحة كما تقدم ويحتمل أن يكون للتغليب بعكس الاستدلال بأن الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة إلى الطهارة ومن القذارة إلى الطيب بتغير رائحته وحكم له بحكم المسك فكذلك الماء ينتقل على العكس بنجاسة الرائحة أو تغير أحد أوصافه من الطهارة إلى النجاسة انتهى وجزم ابن بطال بالاحتمال الثانى واستنبط هذا الحكم من هذا الحديث ثم قال فان قال قائل لما حكم للدم بالطهارة بتغير ريحه إلى الطيب وبقي فيه اللون والطعم ولم يذكر تغيرهما إلى الطيب وجب أن يكون الماء إذا تغير منه وصفان بالنجاسة وبقي وصف واحد أن يكون مباحراً يجوز الوضوء به قيل ليس كما توهمت لأن ريع المسك حكم للدم بالطهارة فكان للرن والطعم تبعاً للظاهر وهو الريح الذى انقلب ريع مسك فكذلك الماء إذا تغير منه وصف واحد بنجاسة حلت فيه كان الوصفان الباقيان تبعاً للنجاسة وكان الماء بذلك خارجاً عن حد الطهارة لخروجه عن صفة الماء الذى جعله الله طهوراً انتهى

﴿الثالثة عشرة﴾ قال القاضى عياض ويحتج به أيضا أبو حنيفة في جواز استعمال الماء المضاف المتغيرة أوصافه إلى الطيب وحجته بذلك تضعف

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا
أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَجْمَلُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَلَا
قَطِيبٌ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي »

— الحديث الخامس —

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى
أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا أَحَدُ سَعَةً ، فَأَجْمَلُهُمْ
وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي » (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ أخرجهم مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام
ومن طريق أبي الزناد عن الأعرج وأخرجه البخاري من طريق شعيب بن أبي
حمزة عن الزهري عن سعيد بن المسيب واتفقا عليه من طريق يحيى بن سعيد
الانصاري عن أبي صالح ومن طريق عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة ختمته عن
أبي هريرة ﴿ الثانية ﴾ السرية قطعة من الجيش تنفرد بالغزو وقال في النهاية
يبلغ أقصاها أربعمئة وقال في المحكم ما بين خمسة أنفس إلى ثلثمائة وقيل هي من
الحيل نحو أربعمئة قال في النهاية سمو بذلك لأنهم يكونون خلاصة للعسكر
وخيارهم من الشيء السري النفيس وقيل سمو بذلك لأنهم ينفذون سرا وخفية
وليس بالوجه لأن لام السرراء وهذه ياء ﴿ الثالثة ﴾ قوله خلف سرية أي بعدها
ومعنى الحديث واضح وفيه تعظيم أمر الجهاد وقد أوضح في الحديث صورة
المثقة وهي أنه لا تطيب أنفس الصحابة بالتخلف عن الغزو ولا يتقدرون على ذلك
لاحتياجه إلى ثقة وكلفة مع ضيق الحال وقوله فأجملهم بالنصب في جواب
التي والسعة بفتح السين ﴿ الرابعة ﴾ وفيه رفقه ﷺ بأئمة ورأفته بهم وأنه
يترك بعض أعمال البر خشية أن يتكلفوه فيشق عليهم وهو أصل في الرفق بالمسلمين

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَلَامُهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَالُوا كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ يَقْتُلُ هَذَا فَيُلْجِجُ الْجَنَّةَ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَشْهِدُ » (وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (يَضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَلَامُهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، يَقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَقَاتِلُ فَيَسْتَشْهِدُ)

والسعى في زوال المكروه والمشقة عنهم وفيه أنه إذا تعارضت المصالح بديء بأهمها الخماسة وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين وإن كان في زمنه عليه الصلاة والسلام لذلك وهو الأصح وقيل كان في زمنه فرض عين وعلى القول بأنه فرض كفاية قد يتعين لعارض والله أعلم

الحديث السادس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَلَامُهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَالُوا كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ يَقْتُلُ هَذَا فَيُلْجِجُ الْجَنَّةَ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَشْهِدُ » وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « يَضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَلَامُهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَقَاتِلُ فَيَسْتَشْهِدُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ الْأُولَى أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُولَى مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ كَلَامُهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنَ الطَّرِيقِ

وَعَنْ جَابِرٍ (قَالَ رَجُلٌ يَوْمَ أَحَدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الثانية بلفظ (إن الله ليعجب) ﴿الثانية﴾ قال القاضي عياض الضحك هنا استعارته في حق الله تعالى لانه لا يجوز عليه سبحانه وتعالى الضحك المعروف في صفتنا لانه إنما يصح من الاجسام ومن يجوز عليه تغير الحالات والله تعالى منزّه عن ذلك والمراد به الرضى بفعلهما والثواب عليه وحمد فعلهما ومحبة وتلقى رسل الله لهما بذلك لان الضحك من أحدهما إنما يكون عند موافقة ما يرضاه وسروره به وبره لمن يلقاه قال ويحتمل أن يكون المراد هنا ضحك ملائكة الله تعالى الذين يؤجّهم لقبض روحه وادخاله الجنة كما يقال قتل السلطان فلان أي أمر بقتله وقال ابن عبد البر معناه يرحم الله عبده عند ذلك ويتلقى بالروح والراحة والرحمة والرأفة وهذا مجاز مفهوم قال وأهل العلم يكرهون الخوض في مثل هذا ﴿الثالثة﴾ قال ابن عبد البر معناه عند جماعة أهل العلم أن القاتل الاول كان كافراً وتوبته إسلامه قال الله تعالى « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » قال وفي هذا الحديث دليل على أن كل من قتل في سبيل الله فهو في الجنة ﴿الرابعة﴾ اختلف في سبب تسمية الشهيد شهيداً فقال النضر بن شميل لانه حي فان أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام وأرواح غيرهم إنما تشهدها يوم القيامة وقال ابن الانباري لان الله وملائكته عليهم السلام يشهدون له بالجنة وقيل لانه يشهد عند خروج روحه ما أعد له من الثواب والكرامة وقيل لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه وقيل لانه شهد له بالايمان وخاتمة الخير ظاهر حاله وقيل لان عليه شاهداً بكونه شهيداً وهو الدم وقيل لانه ممن يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة اليهم وعلى هذا القول يشاركه غيره في ذلك

الحديث السابع

وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ إن قتلته فأني أنا ؟ قال في

إِنْ قَتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ فِي الْجَنَّةِ ، فَأَلْقَى تَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ
فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ؛ وَقَالَ غَيْرُ عَمْرٍو (تَخْلَى مِنْ طَعَامِ الدُّنْيَا)

الجنة فألقى تمرات كن في يده فقاتل حتى قتل وقال غير عمرو تخلى من طعام الدنيا
(فيه) فوائد (الاولى) اتفق عليه الشيخان والنسائي من هذا الوجه من
طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر وليس في روايتهم قوله قال
(غير عمرو) ومعناه أن غير عمرو بن دينار قال في روايته لهذا الحديث هذا الكلام
ثم يحتمل أنه قاله عن جابر وأنه قاله من عند نفسه فيكون مرسلًا (الثانية) ذكر
الحافظ أبو بكر الخطيب وأبو القاسم بن بشكوال وأبو الفضل محمد بن
طاهر المقدسي في مبهماتهم أن هذا الرجل هو حمير بن الحمام ومستندهم في ذلك
حديث أنس بن مالك وهو في صحيح مسلم وغيره في قصة بدر وفيه فقال رسول
الله ﷺ (قوموا إلى جنة عرضها السموات والأرض ، فقال عمرو بن الحمام
بخ بخ فقال رسول الله ﷺ ما يحملك على قولك بخ بخ قال لا والله يا رسول
الله إلا رجاء أن أكون من أهلها قال فأتك من أهلها قال فاخرج تمرات من
قرابه لجعل يأكل منهم ثم قال لمن أنا حيث حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة
طويلة قال فرمى بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قتل) وفيما ذكره نظر لأن
قصة الميهم كانت في أحد وهذه في بدر ولا يصح تفسيرها بها وقد قال الخطيب كانت
قصة يوم بدر لا يوم أحد فأشار إلى تضعيف رواية الصحيحين التي فيها أنه يوم أحد
ولا توجيه لذلك بل الضعيف تفسير هذه بهذه وكل منها صحيحة وما قصتان
لشخصين وقال ابن طاهر في حديث جابر إنه كان يوم أحد وفي حديث أنس
يوم بدر فجعل ذلك اختلافا وقد عرفت أن ذلك إنما جاء من تفسيرهم إحدى
القصتين بالأخرى والصواب خلافه والله أعلم ، وهو عمرو بن الحمام بضم الحاء
المهملة وتخفيف الميم بن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري السلمي وقيل إنه أول من قتل
من الانصار في الاسلام والقاتل له خاله بن الأعمى العقيلي وقتل بل أول قتل من
الانصار حارثة بن سراقة (الثالثة) وفيه ثبوت الجنة للشهيد وفيه المبادرة

وَعَنْهُ قَالَ (كُنَّا يَوْمَ الْحَدِيثِیَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ)

بالخير وأنه لا يشتغل عنه بحفظ النفوس وفيه جواز الانفاس في الكفار والتعرض للشهادة وهو جائز لا كراهة فيه عند جمهور العلماء ﴿ الرابعة ﴾ قوله (تخلص من طعام الدنيا) بالخاء المعجمة وتشديد اللام أى فرغ فواده منه والتخلي التفرغ ومنه التخلي للعبادة .

﴿ الحديث الثامن ﴾

وعنه قال « كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فقال لنا رسول الله ﷺ أنتم اليوم خير أهل الأرض » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر وله عنه طرق ﴿ الثانية ﴾ الحديبية بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وإسكان الياء المثناة من تحت وكسر الباء الموحدة وفتح الياء المثناة من تحت وتحقيفها وكثير من المحدثين يشددونها والصواب تخفيفها وهى قرية قريبة من مكة سميت ببئر فها والمراد بيوم الحديبية عمرة النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم فى ذى القعدة سنة ست من الهجرة فصد عن البيت وصالح قريش على الاعتراف فاعتمر من قابل وهى المسماة بعمر القعدة وهى فى ذى القعدة سنة سبع ﴿ الثالثة ﴾ فيه أن أهل الحديبية كانوا ألفاً وأربعمائة وفى رواية لها أنهم ألف وخمسمائة وفى أخرى أنهم ألف وثلثمائة والروايات الثلاث فى الصحيحين وذكر موسى بن عقبة عن جابر أنهم كانوا ألفاً وستمائة وأكثر ورواية الصحيحين أنهم ألف وأربعمائة وكذا ذكر البيهقى أن أكثر الروايات ألف وأربعمائة قال النووى فى شرح مسلم ويمكن أن يجمع بينها بأنهم كانوا أربعمائة وكسرا فمن قال أربعمائة لم يعتبر الكسر ومن قال وخمسمائة اعتبره ومن قال وثلثمائة ترك بعضهم لأنه لم يتيقن العدد أو لغير ذلك انتهى وليس فى هذا الجمع تعرض لرواية وستمائة وينافى هذا الجمع

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ
خَادِمًا لَهُ قَطُّ ، وَلَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ شَيْئًا قَطُّ ، إِلَّا أَنْ
يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا كَانَ
أَحَبَّهُمَا إِلَيْنَا أَيْسَرُهُمَا حَتَّى يَكُونَ إِنْ تِمَّا فَذَا كَانَ إِنْ تِمَّا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ
الْإِيمِ وَلَا اتَّقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ حَتَّى تُفْتَنَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ ،

أيضا ما حكاه محمد بن سعد عن بعضهم أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وخمسة
وعشرين رجلا واحرم معه زوجته ام سلمة رضى الله عنها وأما ما رواه ابن
اسحق في السيرة عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة ومروان بن
الحكم أنهم كانوا سبعمائة رجل فكانه كان في مبدأ خروجهم من المدينة
قبل أن يلحقهم من لحقهم من غيرها والله أعلم ﴿الرابعة﴾ وفيه فضيلة ظاهرة
لأهل الحديث وهم أهل بيعة الرضوان الذين نزل فيهم قوله تعالى (لقد رضى
الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) الآية وفي الحديث (لا يلج
النار أحد شهد بدرا والحديثة) وهم المرادون في قوله تعالى (والسابقون
الأولون من المهاجرين والأنصار) في قول بعضهم وقال آخرون هم أهل بدر
﴿الخامسة﴾ أورده المصنف رحمه الله في كتاب الجهاد وإن كان في السفر
إنما كان سفر اعمار لكن وقعت فيه البيعة على الجهاد

الحديث التاسع ﴿﴾

وعن عروة عن عائشة قالت « ما ضرب رسول الله ﷺ يده خادما له قط
ولا ضرب رسول الله ﷺ يده شيئا قط إلا أن يجاهد في سبيل الله عز وجل
ولا خير بين أمرين قط إلا كان أحبهما إليه أيسرهما حتى يكون إنما إذا كان
إنما كان أبعد الناس من الإيم ؛ ولا انتقم لنفسه من شيء يؤتى إليه حتى تنهك

فَيَكُونُ هُوَ يَنْتَقِمُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)

حرمات الله فيكون هو ينتقم لله عز وجل « (فيه) فوائده (الأولى) »
أخرج أبو داود منه من هذا الوجه الجملة الأولى مختصراً بلفظ (ما ضرب خادماً
ولا امرأة قط) من طريق معمر وأخرجه الشيخان وأبو داود من طريق مالك
من قوله (ولا خير بين أمرين) إلى آخره وأخرج الشيخان أيضاً من طريق
يونس بن يزيد الجملة الأخيرة ساق البخاري لفظه ولم يسق مسلم لفظه بل قال
إنه نحو حديث مالك وأخرجه مسلم من طريق منصور بن المعتمر وأحاله أيضاً
على رواية مالك أربعهم عن الزهري عن عروة عن عائشة وأخرجه مسلم وغيره
بكماله من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (الثانية) « فيه أن ضرب
الخدام ونحوه وإن كان مباحاً للأدب فتركه أفضل وقد أخبر أنس رضي الله
عنه عن النبي ﷺ بما هو أبلغ من هذا وهو أنه لم يعاتبه قط (الثالثة) «
قولها (ولا ضرب بيده شيئاً قط) من ذكر العام بعد الخاص وأقر ذلك ليستثنى
منه الضرب في الجهاد في سبيل الله وخص الخدام بالذكر أولاً لوجود سبب
ضربه للابتلاء بمخالطته ومخالفته غالباً وفيه فضل الجهاد والمقاتلة في سبيل
الله وفيه أن الأولى للامام التنزه عن إقامة الحدود والتعازير بنفسه بل يقيم
لها من يتعاطاها وعلى ذلك عمل الخلفاء رحمهم الله (الرابعة) « قوله (إلا كان
أحبهما إليه أيسرها) كذا روينا بنصب الأول على أنه خبر مقدم ورفق الثاني
على نية التقديم في الاسم وفيه استحباب الأخذ بالإيسر والارفق ما لم يكن
حراماً وقال النووي ما لم يكن حراماً أو مكروهاً وفي أخذ المكروه من
الحديث نظر وإن كان قد ذكر جماعة من الأصوليين أنه لا يصدر منه عليه
الصلاة والسلام فعل المكروه وقال ابن عبد البر فيه أنه ينبغي ترك ما عسر
من أمور الدنيا والآخرة وترك الإلحاح فيه إذا لم يضطر إليه والميل إلى الأيسر

ابداً وفي معناه الأخذ برخص الله عز وجل ورخص رسوله عليه الصلاة والسلام ورخص العلماء ما لم يكن القول خطأً بينا قال ورويناه عن محمد بن يحيى ابن سلام عن أبيه قال ينبغي للعالم أن يحمل الناس على الرخصة والسعة ما لم يخف المأثم؛ ثم روى عن معمر أنه قال إنما العلم أن تسمع بالرخصة من ثقة فأما التشديد فيجسه كل أحد انتهى قال القاضي عياض ويحتمل أن يكون تخيير النبي ﷺ هنا من الله تعالى فيما فيه عقوبتان أو فيما بينه وبين الكفار من القتال أو أخذ الجزية أو في حق أمتة في المجاهدة في العبادة أو الاقتصاد فكان يختار الأيسر في كل هذا قال وأما قولها ما لم يكن إنما فيتصور إذا خيره الكفار والمنافقون فأما إن كان التخيير من الله تعالى أو من المسلمين فيكون الاستثناء منقطعا (الخامسة) قوله (ولا انتقم لنفسه من شيء يؤتى إليه) فيه الحث على العفو والصفح والحلم واحتمال الأذى وفيه أنه يستحب للأئمة والقضاة وسائر ولاية الأُمور التخلق بهذا الخلق الكريم قال القاضي عياض وقد أجمع العلماء على أن القاضي لا يقضى لنفسه ولا لمن لا تجوز شهادته له (السادسة) قوله (حتى تذهب حرمان الله) أي يرتكب ما حرمه وليس هذا داخلاً فيما قبله حتى يحتاج إلى استدراكه لأن انتقامه لله تعالى عند انتهاك حرمانه ليس انتقاماً لنفسه فهو كاستثناء المنقطع لأن فيه انتقاماً في الجملة فهو داخل فيما قبله لا حقيقة لكن بتأويل قال القاضي عياض ويحتمل قوله حتى تذهب حرمان الله أي بإذائه عليه السلام بما فيه غضاضة في الدين فذلك من انتهاك حرمان الله قال بعض علمائنا لا يجوز أذى النبي ﷺ بفعل مباح ولا غيره ويجوز أي غيره بما يباح للإنسان فعله واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام في إرادة علي تزويج بنت أبي جهل (إني لا أحرم ما أحل الله وإن فاطمة يؤذيني ما أذاها ولا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله أبداً) وبقوله تعالى (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة) الآية فاطلق وعم وقال (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا) فقد شرط (بغير ما اكتسبوا) قال مالك كان النبي ﷺ يعفو عن شتمه وقد عفا عن الذي قال

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حِينَئِذٍ يَشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ ، وَقَالَ : اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »

له إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، وهذا وإن كان فيه غضاضة على الدين فقد يكون عفوه عنه لأنه لم يقصد الطعن عليه في الميل عن الحق بل اعتقد أنه من مصالح الدنيا الذي يصح الخطأ منه فيها والصواب، أو كان هذا استئلافاً لمثله كما استألفهم بماله ومال الله رغبة في اسلام مثله

الحديث العاشر

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشد غضب الله عز وجل على قوم فعلوا برسول الله ﷺ وهو حينئذ يشير إلى رباعيته وقال اشد غضب الله عز وجل على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله » (فيه فوائد الأولى) اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام والاشارة بذلك إلى ما اتفقا عليه أيضا من حديث سهل بن سعد (أنه سئل عن جرح رسول الله ﷺ يوم أحد فقال جرح وجه رسول الله ﷺ وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على رأسه وكانت فاطمة ابنة رسول الله ﷺ تغسل الدم وكان على بن أبي طالب رضى الله عنه يسكب عليها بالمجن فلما رأت فاطمة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة أخذت قطعة حصير فأحرقتها حتى صار رمادا فألصقته بالدم فاستمسك) وفي صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج في رأسه فجعل يمسح الدم عنه ويقول كف ففلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباعيته وهو يدعوهم فأنزل الله عز وجل (ليس لك من الأمر شيء) يقال عبد الملك بن هشام

وذكر في ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أن عتبة بن أبي وقاص (رمى رسول الله ﷺ)
يومئذ فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى وأن عبداً لله بن شهاب
الزهرى شجه في وجهه وأن ابن قثمة جرح وجنته فدخلت حلقتان من المغفر
في وجنته ووقع رسول الله ﷺ في حفرة من الحفر التي عمل أبو عامر ليقع
فيها المسلمون وهم لا يعلمون فأخذ على بن أبي طالب يمسك رسول الله ﷺ
ورفعه طلحة بن عبيد الله حتى استوى قائماً ومعه مالك بن سنان أبو أبي سعيد
الخدري الدم من وجهه ثم ازدردده فقال رسول الله ﷺ من مصدمي لعمري (١)
النار وروى عن عيسى بن طلحة عن عائشة رضي الله عنها عن أبي بكر الصديق
أن أبا عبيدة بن الجراح نزع إحدى الحلقتين من وجه رسول الله ﷺ
فسقطت شفته ثم نزع الأخرى فسقطت شفته الأخرى فكان ساقطاً الشفتين
وعن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أن ابن قثمة لما رمى رسول الله ﷺ بأحد
قال خذها وأنا ابن قثمة فقال رسول الله ﷺ أقمأك الله عز وجل فانصرف
ابن قثمة من ذلك اليوم إلى أهله فخرج إلى غنمه فوافاه على ذروة جبل
فأخذ يعرضها فشد عليه نيسها فنطحه نطحة ارداه من شاطئ الجبل
فتقطع ﴿الثانية﴾ (الرابعة) بفتح الراء والباء الموحدة وتخفيفها وكسر العين
المهملية وفتح الياء المثناة من تحت وتخفيفها هي السن التي تلي النذيسة من كل
جانب وللإنسان أربع ثنايا وهي الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان
من أسفل وتليها الرباعيات أربع أيضاً ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل وقد
تبين مما تقدم أن الذي كسر من رباعياته الرباعية اليمنى السفلى ﴿الثالثة﴾
وفيه أن وقوع الاسقام والآلام للأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لينالوا جزيل
الأجر ولتعرف أممهم وغيرهم ما أصابهم ويتأسوا به قال القاضي عياض وليعلم
أنهم من البشر تصيبهم محن الدنيا ويطأ على أجسامهم ما يطأ على أجسام البشر
فيستيقنوا أنهم مخلوقون ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات ولا تلبس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُوتِيتُ
جَوَامِعَ الْكَلِمِ) زَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ بِالرُّعْبِ (عَلَى الْعَدُوِّ)

الشیطان من أمرهم ما لبسه على النصارى وغيرهم (الرابعة) قوله (على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله) احتراز بقوله في سبيل الله عن يقتله حداً أو قصاصاً لأن من يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله كان قاصداً قتله عليه الصلاة والسلام وقد اتفق ذلك لأبي بن خلف قصد يوم أحد قتل النبي ﷺ فاعترض له رجال من المؤمنين فأمرهم رسول الله ﷺ فخلوا طريقه وطعنه النبي ﷺ بحربة فوق عن فرسه ولم يخرج من طعنته دم فرجع إلى قومه وجعل يقول قد كان قال لي بمكة أنا أقتلك فوالله لو بصق على لقتلني فأت بسرف وهم قافلون به إلى مكة وحكى عنه أنه قال لو كان هذا الذي بي بأهل ذى المجاز لما تواءموا أجمعون

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ» تقدم الكلام عليه من الشيخ رحمه الله في باب التيم بما أغنى عن إعادته هنا ونذكر هنا أنه لم ينفذ في هذه الرواية مدة نصره بالرعب وفي الصحيحين من حديث جابر مسيرة شهر وفي معجم الطبراني من حديث ابن عباس «حتى إن العدو ليخافني من مسيرة شهر أو شهرين» وروى الطبراني من حديث ابن عباس أيضاً «نصر رسول الله ﷺ بالرعب على عدوه مسيرة شهرين» وفي إسناده ضعف وروى الطبراني أيضاً عن السائب بن يزيد مرفوعاً «ونصرت بالرعب شهراً أما مني وشهراً خلفي» وفيه اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف جداً

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْحَرْبُ خُدْعَةٌ)

﴿الحديث الثاني عشر﴾

وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ (الحرب خدعة) فيه فوائد ﴿الاولى﴾
أخرجه الأئمة الخمسة من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن جابر ورواه ابن عدي في الكامل في ترجمة خالد بن عمر القرشي
عن الثوري قال ابن عدي وهذا عن الثوري عن عمرو بن دينار غير محفوظ
وإنما رواه ابن عيينة عن عمرو ورواه مع ابن عيينة محمد بن مسلم الطائفي وغيره
﴿الثانية﴾ قوله (خدعة) فيها ثلاث لغات مشهورات (أشهرها) فتح الخاء واسكان
الدال قال النووي في شرح مسلم اتفقوا على أنها أفصحهن قال ثعلب وغيره وهي لغة
النبي ﷺ (قلت) الذي رواه الخطابي عن أبي رجاء الغنوي عن ثعلب أنه قال :
بلغنا انه لغة النبي ﷺ قال الخطابي ومعناه أنها مرة واحدة أى إذا خدع
المقاتل مرة واحدة لم يكن لها إقالة وحكى القاضى اعياض ثلاثة أقوال (أحدها)
هذا و(الثانى) أن معناه إنها تخدع أهلها وصف التفاعل باسم المصدر (ثالثها) ان
تكون وصفا للمفعول كما قيل ضرب الأمير اى مضروبه (اللغة الثانية) ضم الخاء
واسكان الدال أى إنها تخدع لأن أحد التريقين إذا خدع صاحبه فيها فكأنها
هى خدعت (الثالثة) ضم الخاء وفتح الدال أى إنها تخدع أهلها وتغنيهم الظفرأبدأ
وقد ينقلب بهم الحال لغيرها كما يقال رجل لعبة وضحكة للذى يكثر اللعب
والضحك وحكى فيه الحافظ المنذرى فى حواشى السنن رابعة وهى فتجهما
فقال ومن فتجهما جميعا كان جمع خادع يعنى أن أهلها بهذه الصفة فلا تطمئن
إليهم كأنه قال أهل الحرب خدعة ثم حذف المضاف قال وأصل الخدع اظهار
أمر وإضمار خلافه ويقال خدع الريق فمدفكأن الخداع يفسد تدبير الخدوع
ويقل رأيه وقيل الخدعة من خدع الدهر إذا تلون انتهى ﴿الثالثة﴾ فيه
تعريض على الخداع فى الحرب وأنه متى لم يفعل ذلك خدعه خصمه وكان

ذلك سبباً لا تنكس الأمر عليه فلا يهمل خديعة غريمه فإنه إن لم يخدعه خدعاً
هو قال النووي واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب كيف
أمكن الخداع إلا أن يكون فيه تقصُّ عهد أو أمان فلا يحل
انتهى والحكمة في الاتيان بالتاء الدالة على الوحدة، فإن كان الخداع من
جهة المسلمين فكانه حضمهم على ذلك ولو مرة واحدة وإن كان من جهة الكفار
فعناء التحذير من خداعهم ولو وقع ذلك منهم مرة واحدة فإنه قد ينشأ عن
تلك المرة الهزيمة ولو حصل الظفر قبلها ألف مرة فلا ينبغي التهاون بذلك لما
ينشأ عنه من المفسدة ولو قل الخداع من العدو والله أعلم ﴿الرابعة﴾ بوب عليه
الترمذي باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخديعة في الحرب وليس في هذا
الحديث ذكر الكذب، فإن أريد المعارض والتورية فلا تخلو الخديعة من ذلك وإن
أريد الكذب الصريح فقد تخلو الخديعة عنه فمن المعارض ما في سنن أبي داود عن
كعب بن مالك (أن النبي ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها وكان يقول
الحرب خدعة) وما في سنن النسائي عن مسروق قال سمعت علي بن أبي طالب
يقول في شيء صدق الله ورسوله (قلت) هذا شيء سمعته، فقال قال رسول الله
ﷺ (الحرب خدعة) وقد ورد الترخيص في الكذب في الحرب، رواه الأئمة
الخمسة من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم عن النبي
ﷺ [أنه] قال (ليس بالكاذب من أصلح بين الناس) الحديث وفيه ولم أسمعه يرخص
في شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث في الحرب والاصلاح الحديث وروى
الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد قالت قال رسول الله ﷺ (لا يحل الكذب
إلا في ثلاث) محدثة الرجل أمر أنه ليرضيها والكذب في الحرب والكذب ليصلح بين
الناس) وقال محمد بن جرير الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون
حقيقة الكذب فإنه لا يحل وقال النووي الظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب لكن
الإقتصار على التعريض أفضل والله أعلم ﴿الخامسة﴾ فيه الإشارة إلى استعمال
الرأي في الحروب ولا شك في احتياج المحارب إلى الرأي والشجاعة، وإن احتياجه
إلى الرأي أشد من احتياجه إلى الشجاعة ولهذا اقتصر النبي ﷺ هنا على

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ
بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ) زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ
(مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)

ما يشير إليه فهو كقوله (الحج عرفة) (والدم توبة) وقال الشاعر
الرأى قبل شجاعة الشجعان * هو أول وهى المحل الثاني
فاذا ما اجتمعا لنفس مرة * بلغت من العلياء كل مكان
(السادسة) قال أبو العباس القرطبي بعد تقريره ما تقدم إن معناه الحض على استعمال
الخداع في الحرب ولو مرة واحدة ويحتمل أن يكون معناه أن الحرب تراءى
لاخف الناس بالصورة المستحسنة ثم تتجلى عن صورة مستبحة كما قال الشاعر ..
الحرب أول ما تكون فتية * تسمى بيزتها لكل جهول
وقال الحرب لا تبقى لجماحها النخيل والمراح وفائدة الحديث على هذا
ما قاله في الحديث الآخر (لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية) انتهى
وهذا احتمال بعيد لأنه يفهم ذم الحرب والحديث إنما سبق في معرض مدحها
والتحليل فيها بالخداعة فإن صبح هذا الاحتمال في ذمها فذاك في الفتن والحروب
بين المسلمين الناشئة عن التنافس في الدنيا والله أعلم

الحديث الثالث عشر

وعن نافع عن ابن عمر قال «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى
أرض العدو» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه
من طريق مالك وزاد في رواية ابن ماجه مخافة أن يناله العدو وفي رواية
أبي داود : قال مالك : أراه مخافة أن يناله العدو ، وأخرجه مسلم والنسائي
وابن ماجه من طريق الليث بن سعد بزيادة (مخافة أن يناله العدو) وأخرجه مسلم
من طريق أيوب السختياني بلفظ (لا تسافروا بالقرآن فاني لا آمن أن يناله

العدو) ومن طريق الضحاك بن عثمان بلفظ مخافة أن يناله العدو وعلقه البخاري من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر ومن طريق ابن اسحق ستهم عن نافع عن ابن عمرو قال أبو بكر البرقاني لم يقل كره إلا محمد بن بشر ورواه أبو همام عن محمد بن بشر كذلك ورواه عن عبيد الله بن عمر جماعة فاتفقوا على لفظة النهي وقال ابن عبد البر هكذا قال يحيى بن يحيى والقعنبي وابن بكير وأكثر الرواة يعني بلفظ قال مالك (أراه مخافة أن يناله العدو) ورواه ابن وهب عن مالك فقال في آخره خشية أن يناله العدو وفي سياقة الحديث لم يجعله من قول مالك (قلت) وتقدم أنه في سنن ابن ماجه من رواية مالك في نفس الحديث وهو عنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك قال وكذلك قال عبيد الله بن عمر وإيوب والليث واسماعيل بن أمية وليث ابن أبي سليم وإن اختلفت الفاظهم قال وهو صحيح مرفوع وقال القاضي عياض في الرواية المشهورة عن مالك يحتمل أنه شك هل هي من قول النبي ﷺ أم لا وقد رويت عن مالك متصلاً من كلام النبي ﷺ كرواية غيره من رواية عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن وهب وقال النووي هذه اللفظة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ وغلط بعض المالكية فزعم أنها من كلام مالك (الثانية) فيه النهي عن السفر بالقرآن والمراد به المصحف إلى أرض العدو وهذا محتمل للتحريم والكراهة وفي لفظ مسلم (لا تسافروا بالقرآن) وظاهر هذا اللفظ التحريم ولفظ رواية محمد بن بشر عن عبيد الله (كره أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وظاهره التنزيه فقط وقد بوب عليه البخاري (باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو) وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وتابعه ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن انتهى وفي بعض نسخه باب السفر بدون ذكر الكراهة وقد اعتمد في الكراهة على لفظ رواية محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمرو وقد عرفت من كلام البرقاني أن المفهوم لفظ النهي على أن لفظ الكراهة يحتمل التحريم أيضاً وقال ابن عبد البر أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالقرآن إلى

أرض العدو في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه واختلقوا في جواز ذلك في العسكر الكبير المأمون عليه فلم يفرق مالك بين الصغير والكبير وقال أبو حنيفة لا بأس في السفر بالعسكر العظيم وقال النووي في شرح مسلم إن أمنت العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهر عليهم فلا كراهة ولا منع حينئذ لعدم العلة هذا هو الصحيح وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً وحكى ابن المنذر (١) عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً والصحيح عنه ما سبق انتهى وقول البخاري رحمه الله قد سافر النبي ﷺ وأصحابه إلى أرض العدو وهم يعلمون القرآن إن قصد به معارضة النهي عن ذلك فلا تعارض بينهما لأن النهي عن ذلك في المصحف لثلاث يمكنوا منه فينتهكوا حرمة وليس آدمياً يمكنه الدفع عن نفسه بخلاف ما في صدور المؤمنين من القرآن فأنهم عند العجز عن المدافعة عن أنفسهم لا يعد المهين لهم مهيناً للمصحف لأن الذي في صدورهم امر معنوي والذي في المصحف مشاهد محسوس والله اعلم ﴿الثالثة﴾ يستنبط منه منع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى فيه وهو تمكنه من الاستهانة به ولا خلاف في تحريم ذلك ولكن هل يصح لو وقع، اختلف أصحابنا فيه على طريقين (أصحهما) القطع بطلانه (والثاني) إجراء الخلاف الذي في بيع العبد المسلم للكافر فيه، والفرق بينهما على عظم حرمة المصحف وأنه لا يمكنه دفع الذل عن نفسه بالاستعانة بخلاف العبد ﴿الرابعة﴾ في صحيح مسلم عن أيوب السخيتي أنه قال بعد رواية الحديث: فقد ناله العدو خاصموكم به يعني به أنكم لما خالفتم ما قال لكم نبيكم فكنتم عدوكم من المصحف نالوه وتوجهت حجبتهم عليكم من حيث مخالفتكم نبيكم وأيضاً فاموا قفوا عليه وجدوا فيه ما يشهد عليكم بالخيانة مثل قوله (فإن يكن منكم عشرون صابرون يقبلوا مائتين) الآيتين وغير ذلك من الآيات التي ترك العمل بها ﴿الخامسة﴾ قال ابن عبد البر واختلفوا في هذا الباب في تعليم الكافر القرآن فذهب أبي حنيفة أنه لا بأس بتعليمه القرآن والفقه ولو كان حربياً وقال مالك لا يعلمون

﴿باب اللواء﴾

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ «حَاصِرُنَا خَيْرٌ فَأَخَذَ اللِّوَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنْصَرَفَ وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنَ الْغَدِ عُمَرُ نَفْرَجَ فَرَجَعَ وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ وَأَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ شِدَّةٌ وَجْهَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنِّي دَافِعُ اللِّوَاءَ غَدًا إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ

القرآن وعن الشافعي روايتان إحداهما الكراهة والثانية الجواز (السادسة) قال ابن عبد البر أيضا كره مالك وغيره أن يعطى الكافر درهما أو ديناراً فيه سورة أو آية من كتاب الله تعالى قال، وما أعلم في هذا خلافاً إذا كانت آية تامة وسورة وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم إذا كان في أحدهما اسم من أسماء الله تعالى فأما الدرهم التي كانت على عهد رسول الله ﷺ فلم يكن عليها قرآن ولا اسم الله ولا ذكر لأنها كانت من ضرب الروم وغيرهم من أهل الكفر وإنما ضربت دراهم الإسلام في أيام عبد الملك بن مروان قال النووي واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب لهم كتاباً فيه آية أو آيات والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل

﴿باب اللواء﴾

عن بريدة قال «حاصرنا خير فأخذ اللواء أبو بكر فانصرف ولم يفتح له ثم أخذه من الغد عمر نفرج فرجع ولم يفتح له، وأصاب الناس شدة وجهه فقال رسول الله ﷺ (إني دافع اللواء غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ولا يرجع حتى يفتح له) وبتنا طيبة أنفسنا أن الفتح غداً فلما ان أصبح رسول الله ﷺ صلى الغداة ثم قام قائماً فدعا باللواء والناس على مصافهم فدعا عليها وهو أرمد فقتل في عينيه ودفع إليه اللواء وفتح له وقال بريدة وأنا فيمن تطاول لها» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه النسائي من هذا الوجه من طريق حسين ابن واقد وفيه (فأما) إنسان له منزلة عند رسول الله ﷺ إلا وهو يرجو أن

لَا يَرْجِعُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ ، وَبَيْنَا طَيِّبَةً أَنْفُسَنَا أَنْ الْفَتْحَ غَدَا فَلَمَّا أَصْبَحَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْغَدَاةَ ثُمَّ قَامَ فَأَمَّا فِدْعَا بِاللَّوَاءِ وَالنَّاسُ عَلَى مَصَاقِفِهِمْ
فِدْعَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَرْمَدُ فَتَقَلَّ فِي عَيْنَيْهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ اللَّوَاءَ وَفُتِحَ لَهُ
قَالَ بَرِيدَةُ (وَأَنَا فِيمَنْ تَطَاوَلَ لَهَا) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

يكون صاحب اللواء (ومن طريق ميمون أبي عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن
أبيه وفيه شعر مرجب وفيه (فاختلف هو وعلى ضربتين فضربه على هامته
حتى عض السيف منها أبيض راسه وسمع أهل العسكر صوت ضربته ففتح الله له
ولهم) واتفق الشيخان على إخراج هذه القصة من حديث سهل بن سعد وسلسلة
ابن الأكواع وأخرجها مسلم من حديث أبي هريرة ومن حديث سعد بن أبي وقاص
ولها طرق أخرى تكاد أن تبلغ حد التواتر ﴿الثانية﴾ اللواء بكسر اللام وبالمد
هو بمعنى الراية المذكورة في رواية أخرى والمراد بهما العلم الذي يحمل في الحروب
وهو من العلامة لأنه يعرف به موضع تقدم الجيش وهذا الذي ذكرته من أن
اللواء والراية مترادفان صرح به أهل اللغة والغرب ومنهم صاحب المشارق
والنهاية لكن بوب الترمذي في جامعه على الالوية وأورد فيه حديث جابر (أن
النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض) وقد رواه بقية أصحاب السنن الأربعة ثم
بوب على الروايات وأورد فيه حديث البراء بن عازب (أن راية رسول الله ﷺ
كانت سوداء مربعة من نمرة) وقد رواه أيضا أبو داود والنسائي ثم روى حديث
ابن عباس أنه قال (كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض) وقد رواه
ابن ماجه أيضا وروى ابن عدي في الكامل مثل هذا التفريق
من حديث أبي هريرة بزيادة مكتوب فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله وفي
إسناده محمد بن أبي حميد ضعيف وروى هذا التفصيل أيضا بدون المكتوب فيه
أبو يعلى الموصلي في مسنده والطبراني في معجمه الكبير من حديث بريدة
وأبو الشيخ بن حبان من حديث عائشة وهذا ضريح في الفرق بين اللواء

﴿ باب قتال الأعاجم والترك ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة

والراية ولعل التفرقة بينهما عرفية فكان للنبي ﷺ شيطان يسمى أحدهما لواء والآخر راية فالتخصيص من حيث التسمية وإن استوى مدلولهما في اللغة وفي سنن أبي داود من حديث ممالك عن رجل من قومه عن آخر منهم قال (رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء) وفي كتاب الجهاد لابن أبي عامر من حديث يزيد العصري قال (كنت جالما عند رسول الله ﷺ فعقد راية الأنصار وجعلها صفراء) ومن حديث كرز بن سامة عن النبي ﷺ أنه عقد راية بني سليم حمراء ﴿ الثالثة ﴾ فيه استحباب الأولوية في الحروب وأنه ينبغي أن يكون مع أمير الجيش كما قال عليه الصلاة والسلام في قصة غزوة مؤتة : (أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذها جعفر) الحديث فجعل الأخذ للراية هو الأمير وقد يقيم الأمير في حملها غيره ودفع اللواء في هذه الواقعة لأبي بكر تأمير له وكذلك لعمر ثم لعلي وليس في إعطائه لعلي عزل لواحد منهما فإن ولاية كل واحد منهما على اللواء كانت خاصة بذلك اليوم فانقضت بانقضائه ولا أمير كامل الأمر مع حضوره عليه الصلاة والسلام ولكنه يقيم من يشاء فيما يشاء ﴿ الرابعة ﴾ (الجهد) بفتح الجيم المشقة أما الجهد بالضم والفتح فهو الطاقة (والتفل) بالناء المثناة من فوق تفتح مع شيء من ريق وهو أخف من البصق وأكثر من النفث ﴿ الخامسة ﴾ فيه معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ قولية وفعلية فالقولية إعلامه بأن الله تعالى يفتح على يديه فكان كذلك والفعلية بصاقه في عينيه وكان أرمد فبرأ من ساعته وفيه فضائل ظاهرة لعلي رضي الله عنه وبيان شجاعته وحب الله ورسوله وحب الله ورسوله إياه .

— ﴿ باب قتال الأعاجم والترك ﴾ —

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة حتى .

حَتَّى تُقَاتِلُوا خُوزَ وَكَرْمَانَ قَوْمًا مِنَ الْأَعَاجِمِ حُمَرَ الْوُجُوهِ فَطَسَ
الْأُنُوفَ كَأَنَّ وُجُوْهُهُمْ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ)
وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ
حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوْهُهُمْ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (حَتَّى
تُقَاتِلُوا التُّرِكَ صِغَارَ الْأَعْيُنِ حُمَرَ الْوُجُوهِ ذُلْفَ الْأُنُوفِ) لَفْظُ الْبُخَارِيِّ

تقاتلوا خوز وكرمان قوماً من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف كأن وجوههم
المجان المطرقة «رواه البخاري وعنه قال قال رسول الله ﷺ « لا تقوم
الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر » وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
يبلغ به النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً كأن وجوههم المجان
المطرقة » (فيه) فوائد (الأولى) أخرج البخاري الرواية الأولى والثانية
وهي عنده قطعة من الأولى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي
هريرة وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه الرواية الثالثة من
طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وفيه
ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر وأخرجه الشيخان وغيرهما من
طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة (لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً
نعالهم الشعر ، وحتى تقاتلوا الترك صغار العين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن
وجوههم المجان المطرقة) لفظ البخاري وليس في لفظ مسلم من هذا الوجه
التصريح بالترك نعم أخرج ذلك من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن
أبي هريرة (والله لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك قوماً وجوههم كالمجان
المطرقة يلبسون الشعر) ويمشون في الشعر (الثانية) (خوز) بضم الخاء المعجمة
وإسكان الواو بعدها زاي معجمة جيل من الناس وروينا هذا اللفظ هنا ترك الصرف

وزويناه في صحيح البخاري خوزاء صروفا وسبب ذلك خفته مع عجمته وروى
خوز كرمان باضافة خوز إلى كرمان أضيف الجليل إلى سكنهم ويقال لكور
الأنواز بلاد الخوز ويقال لها خوزستان والنسبة إليها خوزي قال صاحب
النهاية وروى بالراء المهملة وهو من أرض فارس وصوبه الدارقطني وقيل إذا
أضيفت فبالراء وإذا عطف فبالزاي انتهى وكرمان بفتح الكاف وكسرهما
وإسكان الراء حكاهما ابن السمعاني وصحح الفتح مع تصدير كلامه بالكسر
لأنه أشهر وهو اسم لصقع مشهور يشتمل على عدة بلاد فإن كانت الرواية
بالاضافة فالأمر فيه واضح وإن كانت بالعطف فالمراد أهل كرمان فحذف
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ويدل عليه قوله بعده قوما من الأتاجم
﴿ الثالثة ﴾ قوله (جر الوجوه) بإسكان الميم أي بيض الوجوه مشربة بحمرة
وقوله (فطس الأنوف) بضم الفاء وإسكان الطاء وبالسین المهملة المراد به أن
يكون في رأس الأنف انبطاح وهو ضد الشمم في الأنف ، وقوله في الرواية
الآخرى (ذلف الأنوف) هو بالذال المعجمة والمهملة لغتان المشهورة المعجمة
ومن حكى الوجهين فيه صاحب المشارق والمطالع ، قل رواية الجمهور بالمعجمة
وبعضهم بالمهملة والصواب المعجمة وهو بضم الذال وإسكان اللام جمع أذلف
كأن ر وجر ومعناه فطس الأنوف قصارها مع انبطاح وقيل هو غلظ في أرنبة
الأنف ، وقيل تطامن فيها ، وكله متقارب ﴿ الرابعة ﴾ قوله (كأن وجوهم
المجان) بفتح الميم وتشديد النون جمع مجن بكسر الميم وهو الترس ، وحكى
القاضي عياض عن بعضهم أنه أجاز فيه كسر الميم في الجمع وإنه خطأ وقوله
(المطرقة) بضم الميم وإسكان الطاء وتخفيف الراء هنا هو الفصحح المشهور
في الرواية وفي كتب اللغة والغريب وحكى فتح الطاء وتشديد الراء والمعروف
الأول قال العلماء هي التي ألبست العقب وهو بفتح العين والقاف العصب التي
تعمل منه الاوتار وأطرقت به طاقة فوق طاقة قالوا ومعناه تشبيه وجيره
الترك في عرضها وتزوجناتها وغلظتها بالترسة المطرقة ﴿ الخامسة ﴾ قوله (نعالم
الشعر) معناه أنهم يجعلون نعالمهم من حبال صنعت من الشعر ، وكذا يفعل

❦ باب أولاد المشركين ❦

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصْرَانِهِ ، كَمَا تَنْتَاجُ الْإِبِلُ مِنَ بَيْمَةِ جَمْعَاءَ هَلْ تَحْسُ مِنْ جَدْعَاءَ ؟ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ ؟ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ »

بعض الأتراك والظاهر أن هذا هو معنى قوله في الرواية الأخرى يمشون في الشعر ، ويحتمل أن يكون معنى تلك الرواية الإشارة إلى كثرة شعورهم وكثافتها وضولافهم بذلك يمشون فيها ، ويحتمل أن ترد الرواية المشهورة إليها ، ويكون معنى نعالهم الشعر : أن شعورهم ونواصيهم وافية على قدر قدودهم حتى يطوا أضراف دوابهم وهذا تكلف والأول هو الظاهر والله أعلم ❦ السادسة ❦ هذه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها ﷺ صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف عراض الوجوه كأن وجوههم الحجان المطرقة ينتعلون الشعر فوجدوا بهذه الصفات كلها وقتلهم المسلمون مرات فإلى الله عاقبة الأمور وفي سنن أبي داود من حديث بريدة عن النبي ﷺ قال (يا أيها القوم صغار الأعين قال يعني الترك قال تسوقونهم ثلاث مرات حتى تلحقوهم بجزيرة العرب ، فأما في السياقة الأولى فينجون من حرب منهم وأما في الثانية فينجون من بعض ويهلك بعض وأما في الثالثة فيصطلمون)

❦ باب أولاد المشركين ❦

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه كما تنتاج الإبل من بيمة جمعاء هل تحس من جدعاء ، قالوا يا رسول الله أفأرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال الله أعلم بما كانوا

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ) فَذَكَرَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ كَمَا تَقْتَجُونَ الْإِبِلَ فَهَلْ تَجِدُونَ فِيهَا جَذْعَاءَ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجِدُونَهَا ؟ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ (وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ) (عَلَى الْمِلَّةِ) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَإِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ فَمُسْلِمٌ)

عاملين » وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « ما من مولود يولد إلا على هذه الفطرة فذكره إلا أنه قال كما تتجوزون الإبل فهل تجدون فيها جذعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها ، قالوا يا رسول الله فذكر الحديث » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه من الطريق الأولى أبو داود من طريق مالك ، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة ، مختصراً بلفظ (سئل عن أطفال المشركين ممن يموت منهم صغيراً فقال الله أعلم بما كانوا عاملين) كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم من طريق عبد الرزاق وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (الملة) (١) وفي لفظه « هذه الملة حتى يبين عنه لسانه » ورواه مسلم أيضاً من طريق الداروردي عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وفيه « فإن كانا مسلمين فمسلم » ﴿ الثانية ﴾ اختلف في المراد بالفطرة هنا على أقوال (أحدها) أن المراد الخلقة فإن الفطر بمعنى الخلق والمراد الخلقة المعروفة الأولى الخالقة لخلق البهائم أى على خلقه يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة ؛ ذكره ابن عبد البر عن جماعة من أهل الفقه والنظر ، قال وأنكروا أن يفطر المولود على كفر أو إيمان ، وإنما يعتقد ذلك بعد البلوغ إذا ميز ولو فطر في أول أمره على شيء ما انتقل عنه

(١) لفظه (إلا هو على الملة) أى بدل على الفطرة . ع

وقد نجدهم يؤمنون ثم يكفرون ومحال أن يعقل الطفل حال ولادته ككفرا
أو إيماناً والله تعالى يقول « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً » فمن
لا يعلم شيئاً استحال منه الكفر والايان قال ابن عبد البر هذا القول أصح ما
قيل في ذلك (القول الثاني) ان المراد هنا الاسلام حكاة ابن عبد البر عن
ابى هريرة والزهرى وغيرهما وقال هؤلاء هذا هو المعروف عند طائفة السلف من
اهل العلم بالتأويل فقد اجمعوا في قول الله تعالى « فطرة الله التي فطر الناس عليها »
أنها دين الاسلام واحتجوا بقول ابى هريرة في هذا الحديث « اقرؤا إن شئتم
فطرة الله التي فطر الناس عليها » واحتجوا بقوله في حديث عياض بن حماد
« إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين » ثم رده ابن عبد البر بان الاسلام مستحيل
من الطفل وقرر المازرى ذلك بان المراد بالفطرة ما أخذ عليهم في صلب آدم
يوم (الست بربكم) وأن الولادة تقع عليها حتى يقع التعبير بالابوين، وقرره أبو
العباس القرطبي بان الله تعالى خلق قلوب بنى آدم مؤهلة لقبول الحق كما خلق
اعينهم واسماعهم قابلة للمريثات والمحموعات فما دامت على ذلك القبول وعلى
تلك الاهلية أدرك الحق ودين الاسلام وصحح هذا أبو العباس القرطبي بقوله
في الرواية التي قدمناها من عند مسلم (على هذه الملة) وهي اشارة الى ملة الاسلام
قال وقد جاء ذلك مصرحاً به في الصحيح « جبل الله الخلق على معرفته فاجتالتهم
اشياطين » وفي معنى ذلك قول النووي الاصح ان معناه أن كل مولود يولد
متبهاً للإسلام فمن كان ابواه او احدهما مسلماً استمر على الاسلام في احكام
الآخرة والدنيا وإن كان ابواه كافرين جرى عليه حكمهما فيتبعهما في احكام
الدنيا وهذا معنى يهودانه وينصرانه أى يحكم له بحكمهما في الدنيا فان بلغ
استمر عليه حكم الكفر فان سبقت له سعادة أسلم والامات على كفره، انتهى
(القول الثالث) ان المراد البداءة التي ابتدأهم عليها أى على ما فطر الله عليه
خلقه من انه ابتدأهم للحياة والموت والشقاء والمعادة قال محمد بن نصر المروزي
وهذا المذهب سببه ما حكاة أبو عبيد عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن
قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فقال يفسره الحديث الآخر حين

سئل عن أطفال المشركين فقال (الله أعلم بما كانوا عاملين) قال وقد كان احمد بن حنبل يذهب الى هذا القول ثم تركه وقال ابنه عبد الله مارسه مالك في الموطأ وذكره في أبواب القدر فيه من الآثار ما يدل على أن مذهبه في ذلك نحو هذا القول (القول الرابع) ان معناه ان الله تعالى قد فطرهم على الإنكار والمعرفة وعلى الكفر والايان فأخذ من ذرية آدم عليه السلام الميثاق حين خلقهم فقال « ألسن بربكم » قالوا جميعا (بلى) فاما أهل السعادة فقالوا بلى على معرفة له طوعا من قلوبهم وأما أهل الشقاوة فقالوا بلى كرها لا طوعا قال محمد بن نصر المروزي وسمعت اسحاق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى واحتج بقول ابى هريرة اقرؤا ان شئتم « فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبدل خلق الله » قال اسحق يقول لا تبدل لخلقته التي جبل عليها ولد آدم كلهم يعنى من الكفر والايان والمعرفة والانكار قال واحتج له بقوله تعالى « واخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم » الآية قال اسحق: اجمع أهل العلم انها الارواح قبل الاجساد واستج لهذا أيضا بحديث ابى بن كعب في قصة الغلام الذي قتله الخضر وأنه طبع كافراً وبحديث عائشة وقوله عليه الصلاة والسلام لها (وما يدريك أن الله خلق الجنة وخلق لها أهلا وخلق النار وخلق لها أهلا) قال اسحاق فهذا الاصل الذي يعتمد عليه أهل العلم قال ابن عبد البر ان اراده هؤلاء ان الله خلق الاطفال واخرجهم من بطون أمهاتهم ليعرف منهم العارف ويعترف فيؤمن ويشكر منهم المنكر فيكفر كما سبق له القضاء وذلك في حين يصح منهم فيه الايمان والكفر فذلك ما قلنا وإن ارادوا ان الطفل يولد طارفا مقرأ مؤمناً وعارفا جاحداً كافراً في حين ولادته فهذا يكذبه البيان والعقل قال وقول اسحاق في هذا الباب لا يرضاه الخذاق الفهماء من أهل السنة وإنما هو قول المجبرة (القول الخامس) أن معناه ما أخذ الله من ذرية آدم من الميثاق قبل ان يخرجوا الى الدنيا يوم استخرج ذرية آدم من ظهوره فخطبهم « ألسن بربكم قالوا بلى » فاقروا له جميعا بالبريية عن معرفة منهم به ثم اخرجهم من أصلاب آبائهم مخلوقين مطبوعين على تلك المعرفة وذلك الاقرار قالوا ونيسن تلك المعرفة بايمان

ولا ذلك الاقرار بايمان ولكنه اقرار من الطبيعة للرب فطرة أزمها قلوبهم ثم أرسل اليهم الرسل فدعواهم الى الاعتراف له بالربوبية فممنهم من أنكر بعد المعرفة لانه لم يكن الله ليدعو خلقه الى الايمان به وهو لم يعرفهم نفسه، رواه أبو داود في سننه عن حماد بن سليم انه سئل عن هذا الحديث فقال هذا عندنا حيث أخذ العهد عليهم في أصلاب آبائهم حين قال (ألست بربكم قالوا بلى) (القول السادس) أن المراد بالفطرة ما يقلب الله قلوب الخلق اليه بما يريد فقد يكفر العبد ثم يؤمن فيموت مؤمناً وقد يؤمن ثم يكفر فيموت كافراً وقد يكفر ثم لا يزال على كفره حتى يموت عليه وقد يكون مؤمناً حتى يموت على الايمان فالفطرة عند هؤلاء ما قدره الله على عباده من أول أحوالهم إلى آخرها سواء كانت حالة واحدة لا تنتقل أو حالاً بعد حال قال ابن عبد البر وهذا وإن كان صحيحاً في الأصل فإنه أضعف الأقاويل من جهة اللغة في معنى الفطرة حكاه كلها ابن عبد البر وغيره (القول السابع) أن المراد بالفطرة مثلاً أي دينه بمعنى أن له حكمه حكمه الله عزى عياض وقال أبو عبيد القاسم بن سلام سألت محمد بن الحسن عن هذا الحديث فقال كان هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل القرائن وقبل الأمر بالجهاد قال أبو عبيد كأنه يعني أنه لو كان يولد على الفطرة ثم مات قبل أن يهوده أبراه أو ينصرانه أم يرضعها ولم يرثاه لأنه مسلم وهما كافران ولما جاز أن يربي فلما فرضت القرائن وتقررت السنن على خلاف ذلك علم أنه يولد على دينهما انتهى وهذا يوافق القول الثاني أن المراد بالفطرة الاسلام لله وجعله منسوخاً لما ذكره والحق أنه لا يحتاج فيه إلى دعوى النسخ لأنه وإن كان معناه الولادة على الاسلام فقد أخبرني بقيته أن أبويه يهودانه وينصرانه أي يثبت له حكمهما بطريق التبعية فالحكمه باسلامه هو الباطن ويهوديته أو نصرانيتها موفى الظاهر. وقال ابن عبد البر أظن محمد بن الحسن حاد عن الجواب فيه لأشكاله عليه أو لجهله به أو لسكراهة الخوض في ذلك قال وقوله إن ذلك كان قبل الامر بالجهاد فليس كما قال لأن في حديث الأسود بن سريع ما يبين أن ذلك كان بعد الامر بالجهاد وهو حديث صحيح ثم روى عن الأسود بن سريع قال

قال رسول الله ﷺ (ما بال قوم بلغوا في القتل حتى قتلوا الولدان فقال رجل أوليس أبناؤهم أولاد المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ أو ليس خياركم أولاد المشركين إنه ليس من مولود إلا وهو يولد على الفطرة فيعبر عنه لسانه ويهوده أبواه أو ينصرانه) ﴿ الثالثة ﴾ حكى ابن عبد البر عن طائفة أنه ليس في هذا الحديث ما يقتضى العموم وأن معناه أن كل من ولد على الفطرة وكان أبواه على غير الاسلام هوداه أو نصراره أو مجساه قالوا وليس معناه أن جميع المولودين يولدون على الفطرة بل المعنى أن المولود على النظرة بين الأبوين الكافرين يكفرانه وكذلك من يولد على الفطرة وكان أبواه كافرين حكم به بحكمهما في صغره حتى يبلغ فيكون له حكم نفسه حينئذ لا حكم أبويه واحتج هؤلاء بحديث الغلام الذى قتله الحضر فانه لم يولد على الفطرة بل طبع كافراً وحديث أبي سعيد مرفوعاً (ألا إن بنى آدم خلقوا طبقات شتى فمنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت مؤمناً ومنهم من يولد كافراً ويحيى كافراً ويموت كافراً ومنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت كافراً ومنهم من يولد كافراً ويحيى كافراً ويموت مؤمناً) ويرد هذا التأويل لفظ الرواية الثانية (ما من مولود يولد إلا على هذه الفطرة) ﴿ الرابعة ﴾ قوله (فأبواه يهودانه وينصرانه) يحتمل أن يكون بطريق العقل والتعليم والتسبيب ويحتمل أن يكون بالتبعية حكماً وإن لم يقع ذلك فعلاً وفيه على الثانى تبعية الصغير لأبويه الكافرين فى حكم الكفر وهو كذلك بالاجماع والواو فى قوله وينصرانه بمعنى أو لأن الأبوين لا يفعلان الأمرين معاً وإنما يفعلان أحدهما ﴿ الخامسة ﴾ قوله (كما تنازع الأهل) أى تنازع فحذف إحدى التائين تخفيفاً وقوله (جمعاء) بفتح الجيم وإسكان الميم وبالمدة أى مجتمعة الأعضاء سليمة من النقص وقوله (هل تحس) بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه من الاحساس وهو الادراك بأحد الحواس وقوله (جدعاء) بفتح الجيم وإسكان الدال المهملة وبالمدة أى مقطوعة الاذن أو غيرها من الاعضاء ومعناه أن البهيمة تلد البهيمة تامة الاعضاء لا نقص فيها وإنما يحصل فيها النقص والجدع بعد ولادتها فكذلك يخرج المولود

سلياً من الكفر وإنما يطرأ له ذلك بعد وقوله في الرواية الثانية (تنتجون) بضم أوله وإسكان ثانيه وفتح ثالثه وقوله (الابل) منصوب على المفعولية وهذا الفعل مبنى للفاعل وإن كانت صيغته صيغة المبني للمفعول وقول أبي العباس انقراطي إنه مبني لما لم يسم فاعله إن أراد في الصورة وإلا فهو وهم فقد ذكر فاعله معه (السادسة) قوله (يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير) هذا السؤال إنما هو عن أولاد المشركين وقد صرح بذلك في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عباس وكلاهما في صحيح البخاري ومسلم وقوله (الله أعلم بما كانوا عاملين) استدل به من ذهب إلى التوقف في أولاد المشركين وأما لا ندرى هل هم في الجنة أم في النار ومعنى الحديث أنه من علم الله أنه إن بلغ كان مسلماً فهو في الجنة ومن علم أنه إن بلغ كان كافراً كان في النار وقد اختلف العلماء في أولاد المسلمين فلا كثرون على الجزم بأنهم في الجنة وقيل فيهم بالتوقف واحتج قائله بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت (توفي صبي من الانصار فقلت طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، فقال النبي ﷺ أو غير ذلك يا عائشة إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاّب آبائهم وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاّب آبائهم) وحكى النووي الأول عن إجماع من يعتقد به من علماء المسلمين والتوقف عن بعض من لا يعتقد به وقال وأجاب العلماء عن حديث عائشة بأنه لعله نهاها عن التسرع إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع كما أنكر على سعد بن أبي وقاص قوله (إني لا أراه مؤمناً قال أو مسلماً) الحديث قال ويحتمل أن النبي ﷺ قال هذا قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة فلما علم قال ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام (ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم) وغير ذلك من الأحاديث انتهى وذكر المازري أن بعضهم ينكر الخلاف في ذلك لقوله تعالى (واتبعناهم ذرياتهم بأيمان ألقناهم ذرياتهم) قال وبعض المتكلمين يقف فيهم ولا يرى نصاً قاطعاً بكونهم في الجنة ولم يثبت عنده الإجماع فيقول به واستثنى قبل ذلك من الخلاف أولاد الأنبياء عليهم

السلام وقال قد تقرر الاجماع على أنهم في الجنة وحكى ابن عبد البر التوقف في أولاد المسلمين عن جماعة كثيرة من أهل الفقه والحديث منهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن المبارك واسحق بن راهويه وغيرهم قال : وهو نسبة ما رسمه مالك في أبواب القدر من موطنه وما ورد في ذلك من الأحاديث وعلى ذلك أكثر أصحابه وليس عن مالك فيه شيء منصوص إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى وروى أبو داود في سننه عن ابن وهب قال (سمعت مالكا قيل له إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث قل مالك احتج عليهم بآخره قالوا أ رأيت من يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين) وأما أطفال المشركين ففيهم مذاهب (أحدها) أنهم في النار تبعاً لأبائهم (والثاني) أنهم في الجنة (والثالث) التوقف فيهم (والرابع) أنهم يمتحنون في الآخرة وقد ورد هذا في حديث روى من طريق أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (في الهالك في الفترة والمعتوه والمولود) الحديث وفيه « يقول المولود رب لم أدرك العقل قال فترفع لهم نار فيقال ردوها وادخلوها قال فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيدا لو أدرك العمل ويمسك عنها من كان في علم الله شقيالو أدرك العمل قال فيقول الله تعالى إياي عصيتم فكيف رسل لي لو أتتكم » وروى موقفا على أبي سعيد (١) وروى أيضا من حديث أنس ومعاذ بن جبل والاسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان قال ابن عبد البر والأحاديث في ذلك من أحاديث الشيوع وفيها علل وأول ليست من أحاديث الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم والقطع فيه بمنزلة هذه الأحاديث ضعيف في العلة والنظر مع انه قد عارضها ما هو أقوى منها انتهى (والقول الخامس) أنهم في برزخ حكاه أبو العباس القرطبي عن قوم قال قيل أحسبهم من غير أهل النار حكى النووي الأول وهو أنهم في النار عن الأكثرين والثاني

(١) من هنا إلى آخر باب الغنيمة والنفل قطعة عتيقة من نسختنا الخاصة وفيها محال لا يمكن قراءتها إلا بمعالجة وصعوبة وفيها قد تحملنا الأمرين حتى وه لنا إلى هذا التصحيح وتساوت بحمد الله مع مثيلاتها مما اجتمعت عليه النسخ الأربع الألفي قليل كلمات ، فالحمد لله رب العالمين . ع

وهو أنهم في الجنة عن المحققين قال وهو الصحيح ويستدل عليه بأشياء منها حديث إبراهيم الخليل صلوات الله عليه حين رآه النبي ﷺ في الجنة وحوله وأولاد الناس قالوا يا رسول الله وأولاد المشركين [قال وأولاد المشركين] رواه البخاري في صحيحه ومنها قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ولا يتوجه على المولود التكليف ويلزمه قول الرسول حتى يبلغ وهذا متفق عليه قال والجواب عن حديث (والله أعلم بما كانوا عاملين) أنه ليس فيه تصريح بأنهم في النار، وحققة لقظه الله أعلم بما كانوا يعملون لو بلغوا والتكليف لا يكون إلا بالبلوغ وأما غلام الخضر فيجب تأويله قطعاً لأن أبويه كانا مؤمنين فيكون هو مسلماً فيتأول على أن معناه أن الله علم أنه لو بلغ لكان كافراً لأنه كافر في الحال ولا تجرى عليه في الحال أحكام الكفار انتهى، وسفك دمه في الحال غير سائغ في شريعتنا ولا أظنه كان في شريعة موسى عليه السلام ولهذا أنكره وإنما هو شريعة الخضر عليه السلام فهي شريعة منسوخة لا يجوز التمسك بها على أن بعضهم ذكر أن هذا الغلام كان قد بلغ وكان قاطع طريق ووصفه بأنه غلام ليس صريحاً في أنه لم يبلغ ففي الحديث عن عبد الملك بن ربيعة قال اجتمعت أنا والفضل بن عباس ونحن غلامان شابان قد بلغنا، ولكنه قول بعيد منكر وروى ابن عبد البر في التمهيد عن عائشة قالت «سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سألته بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سألته بعد ما استحكم الإسلام فزلت (لا تزر وازرة وزر أخرى) فقال هم على القطرة أو قال في الجنة» وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ (سألت ربي الله من ذرية البشر فأعطانيهم أن لا يعذبهم) وعن أنس مرفوعاً أيضاً (وأولاد المشركين خدم أهل الجنة) وعن سلمان موقوفاً (أطفال المشركين خدم أهل الجنة) وروى ابن عبد البر أيضاً عن ابن عباس قال (لا يزال أمر هذه الأمة موالياً أو متقارباً أو كلمة تشير إلى هذين حتى يتكلموا أو ينظروا في الأطفال والقدر، قال يحيى بن آدم فذكرته لابن المبارك فقال أفيستك الإنسان على الجهل؟ قلت فتأمر بالكلام فسكت) وذكر ابن عبد البر

- ﴿ بَابُ اتِّخَاذِ الْخَيْلِ ﴾ -

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وَزَادَ الشَّيْخَانِ فِي آخِرِهِ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ (الْأَجْرُ وَالْمَنْعَمُ) وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ)

أيضا عن ابن عون قال (كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فقال ماذا كان بين فلان وبين حفص بن عمر في أولاد المشركين قال وتكلم ربيعة الرأي في ذلك فقال القاسم : إذا الله انتهى عن شيء فأنتهوا وقفوا عنده قال فكأنها كانت نارا فانطفأت) ﴿ السابعة ﴾ استدل به على أن الولد الصغير يتبع أبويه في الاسلام والكفر وقد عرفت أن في رواية لمسلم (فإن كانا مسلمين فسلم) وقد اجمعت المسلمون على ذلك إنما اختلفوا فيما إذا أسلم أحد أبويه فقال الشافعي وأبو حنيفة واحمد والجمهور يتبع أيهما أسلم سواء كان هو الأب أو الأم وقال مالك يتبع أباه خاصة دون أمه حتى لو أسلمت أمه وأبوه كافر استمر على الحكم له بالكفر واختلفوا أيضا فيما إذا سبي وليس معه أحد أبويه قال الجمهور أيضا يتبع السابي فإذا كان مسلما فهو مسلم ولو كان أبواه كافرين حين وقال مالك هو على حاله من الحكم عليه بالكفر ولو انفرد عنهما حتى يسلم استقلالا بعد البلوغ

﴿ بَابُ اتِّخَاذِ الْخَيْلِ ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه وله طرق أخرى وهو في الصحيحين أيضا من حديث عروة البارقي وفي آخره (الاجر والمنعم) ورواه بهذه الزيادة مسلم أيضا من حديث جرير البجلي وفي

الصحيحين من حديث أنس (البركة في نواصي الخيل) ﴿الثانية﴾ المراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة قاله الخطابي وغيره قالوا وكنى بالناصية عن جميع ذات الفرس يقال فلان مبارك الناصية ومبارك الفرة أى الذات (قلت) ويمكن أنه أشير بذكر الناصية الى أن الخير انما هو فى مقدمها للاقدام به على العدو دون مؤخرها لادبار بها عن العدو والله أعلم ولا يخفى مافى الخيل والخير من الجناس وهذا من بليغ الكلام ﴿الثالثة﴾ فيه استحباب اتخاذ الخيل والمراد به ارتباطها للغزو وقتال العدو بدليل قوله فى حديث غروة (الاجر والمغنم) ويدل لذلك حديث ابى هريرة فى الصحيح (الخيل ثلاثة هى لرجل وزر وهى لرجل ستر وهى لرجل أجر) وقد تقدم الكلام عليه فى كتاب الزكاة وأما الحديث الآخر (ان الشؤم يكون فى الفرس) وهو فى الصحيح فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ونحوه أو أن الخير والشؤم يجتمعان فيها فانه يحصل الخير بالاجر والمغنم ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاءم به فقد يحصل فى الشيء النفع والضرر باعتبارين والجواب الاول أحسن ويرد الثانى قوله فى حديث أنس (البركة فى نواصي الخيل) فان البركة والشؤم ضدان لا يجتمعان ﴿الرابعة﴾ استدل به احمد بن حنبل والبخارى وغيرهما على أن الجهاد واجب مع البر والفاجر لانه ذكر بقاء الخير فى نواصيها الى يوم القيامة وفسره بالاجر والمغنم ولم يقيد ذلك بما اذا كان الامام عادلا فدل على انه لا فرق فى حصول هذا افضل بين أن يكون الغزو مع أئمة العدل أو أئمة الجور وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه أبو داود فى سننه من حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ «ثلاثة من أصل الايمان الكف عن قال لا إله إلا الله ولا تكفره بذنب ولا تخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثنى الله الى أن يقاتل آخر أمتى الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ولايمان بالقدار» وعن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجرا والصلاة عليكم واجبة خلف كل مسلم برأ كان أو فاجرا وان عمل الكبار» سكت أبو داود عليها ﴿الخامسة﴾ وفيه بشرى ببقاء الجهاد الى

— ﴿باب ذم اتخاذها للفخر والخيلاء﴾ —

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (رَأْسُ
الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ . وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ ،
الْفَدَايِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ)

يوم القيامة والمراد قربها وأشراطها القريبة كالأجوج ومأجوج وأنه لا يبنى
بعد وفاة عيسى عليه الصلاة والسلام جهاد والله أعلم ﴿السادسة﴾ قال الخطابي
وفيه اثبات السهم للفرس يستحقه الفارس من أجله ﴿السابعة﴾ قال الخطابي
وفيه إعلام بأن المال الذي يكتسب باتخاذ الخيل من خير وجوه الأموال وأنفسها
والعرب تسمى المال خيراً ومنه قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت
أن تترك خيراً) أي مالا وقال المفسرون في قوله «إني أحببت حب الخير عن
ذكر ربّي» أي الخيل ﴿الثامنة﴾ قال ابن عبد البر فيه تفضيل الخيل على سائر
الدواب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأت عنه في غيرها مثل هذا القول وروى
النسائي عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال (لم يكن شيء أحب إلى رسول الله
ﷺ بعد النساء من الخيل)

﴿باب ذم اتخاذها للفخر والخيلاء﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «رأس الكفر نحو
المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والابل الفدادين أهل الوبر، والسكينة في
أهل الغنم» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ اتفق على إخراجها الشيخان من هذا الوجه
وله عندهما طرق أخرى ﴿الثانية﴾ قوله «رأس الكفر نحو المشرق» كان
ذلك في عهده ﷺ حين قال ذلك لأنه كان مملكة الفرس وهم أهل تمجر وغير
تمسكين بشرع ولا كتاب ويكون حين يخرج الدجال من المشرق وكذلك
يأجوج ومأجوج وهو كذلك منشأ الفتن العظيمة في الدين بالبدع وفي الدنيا

بالقتل وسفك الدم ولولم يحىء من فتنة المشرق إلا خروج الترك على المسلمين وسفكهم
دماءهم وإذهاهم علومهم وتخريبهم مدائنهم لكفى في ذلك ﴿ الثالثة ﴾ الفخر
هو الافتخار وعد المآثر القديمة تعظما (والخيلاء) بضم الخاء المعجمة وفتح
الياء ممدوداً الكبر واحتقار الناس وقوله (القدادين) كذا هو في روايتنا بغير واو
وكذا هو في صحيح مسلم وهو في صحيح البخاري (والقدادين) بأثبات الواو وقد ذكر
أبو عمرو الشيباني أن القدادين بتخفيف الدال وهو جمع فدان بتشديد الدال وهو عبارة
عن البقر التي تخور عليها حكاها عنه أبو عبيدة وأنكره عليه وعلى هذا فالمراد بذلك
أصحابها فحذف المضاف وذهب جمهور أهل اللغة ومنهم الأصمعي وجميع
المحدثين إلى أن القدادين بتشديد الدال جمع فداد بدالين أو لهما مشددة وقال
التنويري إنه الصواب وهم الذين تعلموا أصواتهم في خيلهم وإبلهم وحروبهم ونحو
ذلك وهو من القديد وهو الصوت الشديد وحكى ابن عبد البر قولاً أنهم سمو
القدادين من أجل القدافد وهي الصحارى والبرارى الخالية وأسدها فدفدوا أن
الأنفاس حكاها مع الذي قبله قال والأول أجود وقال أبو عبيد معمر بن المثنى
هم المكثرون من الإبل الذين يملك أحدهم المائتين منها إلى الألف ويتجه أن
يكون إثبات الواو في قوله والقدادين موافقاً للتخفيف وحذفها موافقاً للتشديد
وقوله (أهل الوبر) بعد قوله أهل الخيل والإبل قد يستشكل لأن الوبر من الإبل
دون الخيل وجوابه أنه وصفهم بكونهم جامعين بين الخيل والإبل والوبر والظاهر
أن المراد بذلك أنهم مع كونهم أهل خيل وإبل أهل وبر وليسوا أهل مدر
يشير بذلك إلى أنهم أهل بادية فانه يعنى عن أهل الحضرب أهل المدرو عن البدو
بأهل الوبر والبادية موضع الجفاء وقسوة القلوب والبعد عن الاتقياء للحق
وفي الحديث « من بدا جفا » رواه أبو داود في سننه وفيه إشارة إلى ذم رفع
الصوت وأن ذلك مناف للتواضع وذلك إذا كان على سبيل الغلظة والأذى
وأظهار الترفع دون ما إذا كان على سبيل السجية لكن ينبغي لمن سجيته ذلك
أن يحترز عنها بحسب الامكان ﴿ الرابعة ﴾ هذا يبين أن الخيل إنما يكون في
نواصبيها الخير إذا لم يكن اتخذها للفخر والخيلاء فإذا كان لذلك فهي مذمومة

﴿ باب المسابقة بالخييل ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ
الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ
وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَيَمِّنُ سَابِقَ بِهَا)

غير محمودة وقد سبق إيضاح ذلك في الزكاة ﴿ الخامسة ﴾ (السكينة) الظلمة
والسكون خلاف ما ذكر من صفة الفدادين

﴿ باب المسابقة بالخييل ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ عَلَى الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ
الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ
مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَيَمِّنُ سَابِقَ بِهَا » (فيه)
فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من
طريق مالك والشيخان والنسائي من طريق الليث بن سعد والشيخان من طريق
موسى بن عقبة ومسلم من طريق أيوب السخيتاني وأسامة بن زيد وإسماعيل
ابن أمية والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن
عمر إلا أن لفظ أبي داود مختصر (كان يضم الخيل لسابق بها) ومسلم من
طريق أيوب السخيتاني وأسامة بن زيد وإسماعيل بن أمية والنسائي من طريق
ابن أبي دؤب ثمانيتهم عن نافع عن ابن عمرو في صحيح البخاري من طريق موسى بن
عقبة (فقلت لموسى بين ذلك يعنى الحفيا وثنية الوداع قال ستة أميال أو سبعة)
وفيه (قلت فكم بين ذلك يعنى الثنية ومسجد بنى زريق قال ميل أو نحوه) وفي
الترمذي في نفس الحديث (وبينهما ستة أميال وبينهما ميل) وهو في صحيح البخاري من
كلام سفيان الثوري بلفظ خمسة أميال أو ستة وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن ابن بكير

كان يقول عن مالك إلى عند مسجد بنى زريق وخالفه جمهور الرواة فقالوا إلى مسجد بنى زريق (قلت) ولا تقاوت بين اللفظين فهما بمعنى واحد ولا يعد ذلك اختلافا قال ابن عبد البر ورواه ابن أبي ذئب بالفظ (كان يضم ثم يسبق) فاختصره ولم يذكر الامد والغاية (قلت) هو عند النسائي من طريق ابن أبي ذئب بذكر الامد والغاية فهما كرواية غيره ثم روى ابن عبد البر رواية عبيد الله بن عمر من طريق الثوري عنه وفيه (فما لم يضم من الحفياء إلى مسجد بنى زريق) وقال هكذا قال من الحفياء إلى مسجد بنى زريق ومالك يقول من التنية إلى مسجد بنى زريق. وهو الصواب إن شاء الله لأنه تابعه عليه الليث وموسى بن عقبة (قلت) ورواية عبيد الله بن عمر من طريق الثوري عنه في صحيح البخاري وسنن الترمذي باللفظ المشهور والاختلاف إنما هو في رواية ابن عبد البر خاصة وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عتبة بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ سبق بين الخيل وفضل القرح في الغاية قال ابن عبد البر ولم يقل هذا الحديث أحد غير عقبة بن خالد وهذا وقد وجدت له أصلا فيما رواه أبو سامة التبوذي ناعبد الملك بن حرب عن عبد الملك بن مجاشع بن مسعود السلمي حدثني أبي وعمي عن جدي « أن ناساً من أهل البصرة ضمروا خيولهم فهاهم الأمير عقبة بن غزوان يجرها حتى كتب إلى عمر فكتب إليه عمران أرسل القرح من رأس مائة علوة ولا يركبها إلا أربابها) ورواه أحمد في مسنده من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وراهن) ورواه البيهقي من رواية حماد بن سليمان عن العمري عن نافع عن ابن عمر (أن الخيل كانت تجري من ستة أميال لاسبق فأعطى رسول الله ﷺ السابق) قال البيهقي حماد بن سليمان هذا مجهول وروى الطبراني في معجمه الأوسط من رواية عاصم بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عمر « أن النبي ﷺ سابق بين الخيل وجعل بينها سبقا وجعل فيها محلا، وقال لا سبق إلا في حافر أو نصل » وأورده ابن عدي في الكامل في ترجمة عاصم بن عمر وضعفه (الثانية) قوله (أضمرت) بضم الهمزة وإسكان الضاد المعجمة وكسر الميم وتخفيفها ويجوز أن يقال فيه

ضمرت بتشديد الميم بدون همزة والاول هو الرواية ويجوز في قوله لم تضمر
الوجهان إسكان الضاد وتخفيف الميم وفتح الضاد وتشديد الميم والموافق لقوله
أضمرت الاول والمراد به أن تعلق الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علفها فلا
تعلق الا قوتاً وتدخل بيتاً كنيناً وتغشى بالجلال حتى تحمى لتعرق ويحف عرقها
فيخف لحمها وتقوى على الجرى قال الخطابي ومن العرب من يطعمها اللحم واللبن
في أيام التصحر، و(الحفيا) بفتح الحاء المهملة وإسكان الفاء بعدها ياء مثناة من تحت
يجوز فيه المد والقصر وجهان مشهوران أشهرهما وافصحهما المد والحاء مفتوحة
بلا خلاف قاله النووي وقال القاضى عياض في المشارق: وضبطه بعضهم بضم الحاء
وهو خطأ وقال الحازمي في المؤلف ويقال فيها ايضاً الحفيا بتقديم المثناة من
تحت على الفاء والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها الحفيا، و(ثنية الوداع)
بفتح الناء المثناة وكسر النون وتشديد الباء المثناة من تحت والثنية الطريق
في الجبل كالنقب وحكى صاحب المحكم مع ذلك ثلاثة أقوال ايضاً قيل الطريق
الى الجبل وقيل العقبة وقيل الجبل نفسه انتهى واضيفت هذه الثنية إلى الوداع
لأن الخارج من المدينة يسمى معه المودعون اليها قال ابن عبد الله
وزعموا انها إنما سميت بذلك لأن رسول الله ﷺ ودعه بها بعض المقيمين
بالمدينة في بعض أسفاره وقيل لأنه عليه الصلاة والسلام شيع إليها
بعض سراياه فودعه عندها وقيل إن المسافر من المدينة كان يشيع إليها ويودع
عندها قديماً وصحح القاضى عياض هذا الأخير واستدل عليه بقول نساء الانصار
حين مقدم النبي ﷺ

طلع البدر علينا * من ثنيات الوداع

فدل على أنه اسم قديم قال ابن عبد البر وأظنها على طريق مكة . ومنها بدا
رسول الله ﷺ وظهر إلى المدينة في حين اقباله من مكة فقال شاعرهم

طلع البدر علينا * من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا * ما دعا لله داعي انتهى

وهذا الذي ذكره من انشادهم هذا الشعر عند قدومه عليه الصلاة والسلام

للمدينة) رواه البيهقي في دلائل النبوة وابوالحسن المقرئ في كتاب الشمائل له
عن ابن عائشة وقال ابن القطان انما سميت بثنية الوداع لانهم كانوا يشيعون الحجاج
والغزاة اليها ويودعونهم عندها وإليهم كانوا يخرجون عند التلقى انتهى وهذا
كله مردود قفى صحيح البخارى وسنن أبي داود والترمذى عن السائب بن
يزيد قال (لما قدم رسول الله ﷺ من تبوك خرج الناس يتلقونه إلى ثنية الوداع)
وهذا صريح فى أنها من جهة الشام ولهذا لما قتل والدى رحمه الله فى شرح
الترمذى كلام ابن بطلال قال إنه وهم قال وكلام ابن عائشة معضل لا تقوم به حجة ثم
قال ويحتمل أن تكون الثنية التى من كل جهة يصل اليها المشيعون يسمونها ثنية
الوداع وقوله وكان أمدها ثنية الوداع يجوز فيه رفع الأول ونصب الثانى وعكسه
على تقديم الخبر وقد ضبطناه بالوجهين والأمد الغاية قال النابغة
سبق الجواد إذا استولى على الأمد

وتقدم فى الفائدة الأولى عن موسى بن عقبة أن بين الحفيا وثنية الوداع
سنة أميال أو سبعة وعن سفيان النورى ستة أميال أو خمسة وأطلق القاضى عياض
هذا الثانى عن سفيان فظن النووى أنه ابن عيينة فصرح بذلك وهو وهم وانما
هو النورى كما عرفت وتقدم أن فى الترمذى الجزم بستة اميال وقوله من الثنية أى
المذكورة وهى ثنية الوداع و(مسجد بنى زريق) بتقديم الزاى على الراء اضيف
اليهم لصلاتهم به وهى اضافة تعريف لا ملك (الثالثة) فيه المسابقة بين الخيل وأن
ذلك ليس من العبث المذموم بل من الرياضة المحمودة التى يتوصل بها الى تحصيل المقاصد
فى الغزو والانتفاع بها عند الحاجة الى القتال كراو فرا وهذا مجمع عليه وانما اختلفوا
فى أنها باحة أو مستحبة ، ومذهب أصحابنا انها مسحبة (الرابعة) وفيه اضرار
الخليل نافية من المصلحة وهى القوة على الجرى وينبغى ان يجرى فى استحبابه
الخلاص المتقدم ولا يخفى اختصاص استحباب الامرين بالخليل المعدة لقتال
الكفار ومن ساواهم فى جوار قتاله أما المعدة لقتال من لا يحمل قتاله فلا يستحب
فيها ذلك بل لا يجوز بهذا القصد والله أعلم (الخامسة) وفيه أنه لا بد فى
المسابقة من إعلام ابتداء الغاية وانتهائها وهو كذلك بالاجماع والأدب إلى

النزاع الذي لا ينقطع ﴿ السادسة ﴾ وفيه أنه لا تسابق إلا بين فرسين يمكن أن يسبق أحدهما الآخر لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسابق بين المضمرات وغيرها بل جعل كل صنف منها مع ملائمه لأن غير المضمرة لا تسابق المضمرة كيف وقد جعل ميدان المضمرات ستة أميال وميدان غيرها ميلا واحدا وهذا تفاوت كبير وفيه أنه لو عينت غاية لا تقدر تلك الخيل على قطعها لم يصح وتقدم من سنن أبي داود (أنه عليه الصلاة والسلام فضل القرح في الغاية) وهو بضم القاف وتشديد الراء وآخره جاء مهمة جمع قارح وهو من الخيل ما كان ابن خمس سنين فأكثر وهو أشد قوة ممن هو أصغر منه سنا ويقال في نظيره من الابل بازل وعلى هذا جاء قول الشاعر

وابن اللبون إذا مالذ في قرن * ولم ينفع صولة البزل القنا عدس

وذكر ابن عبد البر بعد نقله هذا الحديث أنه إن صح فقيه دلالة على أن التي كانت قد ضموت من الخيل كانت قرحا وذلك غير لازم إنما اللازم...

بل يمكن أن يسابق بين بعض القرح وغيرها وتفضيلها في الغاية على غيرها لكن قال الخطابي لا ضمير بين الخيل إلا القرح .. الافتاء والمهارة (١) ﴿ السابعة ﴾ وفيه إطلاق الفعل على الأمر به والمسوغ له أنه مسبب عنه فقوله سابق أي أمر لوجود مسوغه ﴿ الثامنة ﴾ يحتمل أن تكون هذه المسابقة بعوض وبغير عوض وليس في الحديث ذكر عوض وما ذكر من الترجمة للترمذي وغيره عليه بالرهان نظر نعم تقدم أن ذكر الرهن في ذلك روى من حديث ابن عمر في مسند أحمد وعند البيهقي ومعجم الطبراني وغيرها واجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض واجمعوا على جوازها أيضا بعوض لكن بشرط أن يكون العوض من غير المتسابقين إما الامام أو أحد الرعية قال الجمهور! وبذل الرهان من أحدهما خاصة صحيح وبعضهم منع هذه الصورة وهو رواية عن

(١) فلتحرر عبارة ابن عبد البر ومن هنا إلى صفحة ٢٤٣ في الأصل المنفرد

مغلقة تتعذر قراءتها . ع

باب ركوب اثنين على الدابة

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مَعَهُ حِمَارٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ارْكَبْ، فَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ مِنِّي إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي، قَالَ فَأَنَّى قَدْ جَعَلْتُهُ

مالك ويجوز أن يكون منهما لكن يكون معهما محل وهو ثالث على فرس مكافئ لفرسيهما بشرط أن لا يخرج المحلل من عنده شيئاً ليخرج هذا العقد عن صورة القمار هذا مذهب الشافعي وأحمد والجمهور ومنع مالك إخراج السبق منهما ولو لم يحلل ولم يعرف مالك المحلل والأصل للجمهور في اعتباره ما رواه أبو داود وابن ماجه من رواية سفیان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « من أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار » ولم ينفرده سفیان بن حسين كما زعم بعضهم فقد رواه أبو داود أيضاً من طريق سعيد بن بشير عن الزهري (التاسعة) وفي قوله وكان عبد الله بن عمر فيمن سبق بها دليل على أن المراد المسابقة بين الخيل مركوبة وليس المراد إرسال الفرسين ليحريا بأنفسهما وقد صرح الفقهاء بأنه لو شرط ذلك في عقد المسابقة لم يصح لأن الدواب لا تهتدي لقصد الغاية بغير راكب وربما نفرت بخلاف الطيور إذا جوزت المسابقة عليها فإنها تهتدي للعقود (العاشرة) وفيه دليل لجواز أن يقال مسجد بنى فلان وقد ترجم له البخاري بهذه الترجمة قال ابن بطال وفيه جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم وليس في ذلك تزكية لهم قال وروى عن النخعي أنه كان يكره أن يقال مسجد بنى فلان ولا يرى بأساً أن يقال معلى بنى فلان قال وهذا الحديث يرد قوله فلا فرق بين قولنا معلى ومسجد والله الموفق

باب ركوب اثنين على الدابة

عن بريدة قال (بينا رسول الله ﷺ يمشي إذ جاء رجل معه حمار فقال

لَكَ . قَالَ فَرَكِبَ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ

بِإِسْنَادٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنْتَ أَحَقُّ بِصُدْرِ دَابَّتِكَ
مَنْى إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي قَالَ فَأَنَّى قَدْ جَعَلْتَهُ لَكَ قَالَ فَرَكِبَ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
والتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ
طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ
الْحَبَّابِ كِلَاهِمَا عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ ﴿الثَّانِيَّةُ﴾
فِيهِ جَوَازُ رُكُوبِ اثْنَيْنِ عَلَى دَابَّةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا أَطَافَتْهُ وَوَرَدَ رُكُوبُ
ثَلَاثَةِ أَنْفَارٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ لَقَدْ قَدَّتْ بَنِي
لِللَّهِ ﷺ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ بِغُلَّتِهِ الشَّهْبَاءُ حَتَّى أَدْخَلْتَهُمْ حَجْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ
هَذَا قَدَامَهُ وَهَذَا خَلْفَهُ ﴿الثَّلَاثَةُ﴾ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْحَكَمِيُّ
أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصُدْرِ دَابَّتِهِ وَجِهَانٍ (أَنَّهُ شَرَفٌ) وَالشَّرَفُ حَقُّ الْمَالِكِ
(وَالثَّانِي) أَنَّهُ يَصْرِفُهَا فِي الْمَشْيِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرَاهُ وَيَخْتَارُهُ مِنْ زِيَادَةِ أَوْ قِصَصِ
تَأْوِيلِ اسْرَاعٍ أَوْ بَطْءٍ بِخِلَافِ الرَّكَّابِ مَعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَقْصِدَهُ فِي ذَلِكَ ﴿الرَّابِعَةُ﴾
غِيَةِ تَوَاضُعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِرُكُوبِهِ الْحِمَارِ وَارْدَافِهِ وَرِاءَهُ عَلَى الْحِمَارِ وَهُوَ
أَنْ يَكُونَ رَدِيفًا لغيرِهِ فَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ [الْأَخْذُ] بِأَخْلَاقِهِ الْكَرِيمَةِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ
وَأَمَّا أَعْلَمُ ﴿الْخَامِسَةُ﴾ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (الْأَنَّ
أَنْ تَجْعَلَهُ لِي) أَيْ التَّصَرُّفُ فِي الْمَشْيِ كَيْفَ أَرَدْتَ وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ
صَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصُدْرِهَا فَإِنَّهُ يَسْتَشْكِلُ قَوْلُهُ أَنْ تَجْعَلَهُ لِي مِمَّ كَوْنُهُ
تَأْخِرُ وَأُذِنَ لَهُ فِي الرُّكُوبِ عَلَى مُقَدِّمِهِ وَهَذَا هُوَ مَحَلُّهُ وَنِيْعَلُ الْأَشْكَالَ بِمَا
ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ أَمْرَ قِيَادِهَا فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي سِيرِهَا كَيْفَ يَرِيدُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب الغنيمة والنفل

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لَمْ تَحِلَّ
الْغَنَائِمُ لِمَنْ قَبْلَنَا ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَيَّبَهَا
لَنَا) وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ
لَا يَتَّبِعَنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا
يَبْنِ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقْفَهَا، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى
غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ أَوْلَادَهَا، فَعَزَّاهَا، فَعَزَّاهَا مِنْ الْقَرْيَةِ حِينَ

باب الغنيمة والنفل

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِمَنْ قَبْلَنَا
ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا) وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ (غَزَى نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ لَا يَتَّبِعَنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ
امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقْفَهَا
وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ أَوْلَادَهَا، فَعَزَّاهَا، فَعَزَّاهَا مِنْ
الْقَرْيَةِ حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِلشَّمْسِ أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ
أَلَهُمْ أَحْبَسْهَا عَلَى شَيْئًا فَخَبَسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ جَمْعَهُمْ وَأَوْغَنَهُمْ وَأَقْبَلَتِ النَّارُ لَنَا كُلَّهَا
فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ قَالَ فَبِكُمْ غُلُولُ فَلْيَبَايَعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَبَايَعُوهُ فَلَصَقَتْ
يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ فَقَالَ فَبِكُمْ الْغُلُولُ فَلْتَبَايَعْنِي قَبِيلَتُكَ فَبَايَعْتَهُ قَبِيلَتُهُ قَالَ فَاصْصِقْ
يَدَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ فَقَالَ فَبِكُمْ الْغُلُولُ أَنْتُمْ غُلَامَتُمْ فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ
بَقْرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّيْدِ فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ فَلَمْ تَحِلَّ

صَلَّى الْعَصْرَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا
مَأْمُورٌ اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا خُبِيسَتَ عَلَيْهِ حَتَّى تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ
جَمْعُومًا عَنِمُوا فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لَنَا كُلَّهُ فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ فَقَالَ فِيكُمْ غُلُولٌ
فَلْيَبَايَعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَبَايَعُوهُ فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ
فَقَالَ فِيكُمْ الْغُلُولُ فَلْتَبَايَعْنِي قَبِيلَتُكَ قَبَايَعَتُهُ قَبِيلَتُهُ قَالَ فَلَصِقَ
يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ فَقَالَ مِنْكُمْ الْغُلُولُ أَنْتُمْ غَلَّامٌ، فَأَخْرَجُوا
لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ
فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا ذَلِكَ بَأَنَّ
اللَّهُ رَأَى عَجْرَنَا وَضَعَفْنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا «

الغنائم لأحد من قبلنا ذلك بأن الله رأى عجزنا وضعفنا فطيبها لنا « (فيه)
فوائد ﴿ الأولى ﴾ الحديث الأول قطعة من الثاني وقد أخرج الثاني بطوله
البخاري من طريق عبد الله بن المبارك ومسلم من طريق ابن المبارك أيضاً كلاهما
عن معمر عن همام عن أبي هريرة ﴿ الثانية ﴾ قوله (غزا نبي من الأنبياء) قيل
إنه يوشع بن نون حكاه القاضي عياض ﴿ الثالثة ﴾ البضع بضم الباء وإسكان الضاد
المعجمة كناية عن الفرج ذكره القاضي عياض والنووي ويطلق على معان أخر
(أحدها) الجماع (الثاني) ملك الولي للمرأة (الثالث) مهر المرأة (الرابع)
الطلاق (الخامس) النكاح ذكر الثلاثة الأولى صاحب المشارق وذكرها مع
الرابع صاحب المحكم وذكر الخامس صاحب الصحاح والنهاية وفي النهاية البضع
يطلق على عقد النكاح والجماع معا وعلى الفرج انتهى ولا يتعين مادكره القاضي
من أن المراد هنا الفرج فقد يراد النكاح أو الجماع وكلام الجوهرى يقتضى

ارادة النكاح لانه بعد ذكره عن ابن المكيت أن البضع النكاح قال يقال ملك فلان بضع فلانة قال المهلب شارح البخارى: فيه دليل على أن فتن الدنيا تدمر النفس الى الملع والجبن لان من ملك بضع امرأة ولم يبن بها أو بنى بها فكان على طراوة منها فان قلبه متعلق بالرجوع اليها ويشغله الشيطان عما هو عليه من الطاعة فيرمى في قلبه الجزع وكذلك ما في الدنيا من متاعها وفتنها انتهى ويوب عايه البخارى في النكاح من صحيحه: باب من أحب البناء قبل الغزو: انتهى وفي تعبيره بلما في قوله ولما بين بها دون لم اشارة إلى أن البناء بها متوقع وقد قال الرغشمري في قوله تعالى (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) ما في لما في معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى (الرابعة) قوله (بنى بنيانا ولم يرفع سقفها) كذا ضبطنا في هذا الكتاب وفي صحيح مسلم قوله سقفها ومسد احمد قوله سقفها مؤنثا مع أن المتقدم ببيان لا تأنيث فيه ولا جمع وذلك بتقدير تأويله بجمع كابنية أودور وعوده عليها وهو بضم السين والقاف جمع سقف كذا رويناه وإن لم يمكن سقفها بفتح السين وإسكان القاف لما بينا من عود الضمير على جمع بالتقدير ولقظ البخارى بنى بيوتا ولم يرفع سقوفها وهو شاهد لما قررنا من تقدير البنيان بجمع ومن أن السقف بضمين بلفظ الجمع والله أعلم (الخامسة) (الخلقات) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام جمع خلقه وهي الحامل من النوق فاطلاق النووى تبعاً للأكمال أنها الحوامل بغير قيد وقد صرح بتقييدها بالنوق أصحاب المساح والمحكم والمشارق والنهاية فقوله اشترى غما أى حوامل أيضاً بدليل الوصف المذكور بعده في قوله أو خلقات غذف الوصف من الأول لدلالة الثاني عليه ويحتمل أن يكون قوله أو غما على اطلاقه ولا يتقيد بأن تكون حوامل لأنها قليلة الصبر فيخشى ضياعها بخلاف النوق تتقيد بأن تكون حوامل وقوله (ينتظر أولادها) كذا هو في روايتنا وهو في الصحيحين بلفظ (ولادها) بكسر الواو والمراد به المصدر يقال ولدت ولاداً وولادة والذى في روايتنا صحيح من حيث المعنى أيضاً لان الذى ينتظر الولاد ينتظر الأولاد أيضاً (السادسة) فيه أن الامور المهمة ينبغي أن لا تهوض إلا الى أولى الحزم وفراغ

البال لها ولا تموض الى متعلق القلب بغيرها لان ذلك يضعف عزمه ويفوت كمال
بذل وسعه فيه **(السابعة)** قوله (فدنا من القرية) كذا في روايتنا ورواية
البخارى وفي رواية مسلم فأدنى للقرية بهمزة قطع حكاه القاضى عياض والنووى
عن جميع النسخ قالاً فاما أن يكون تعدية لدنى أى قرب فعناه ادنى جيوشه
وجموعه للقرية وإما أن يكون ادنى بمعنى حان أى قرب فتحها من قولهم
ادنت الناقة اذا حان نتاجها ولم يقولوه في غير الناقة **(الثامنة)** قوله (لشمس
أنت مأمورة) يحتمل أن يكون خلق الله تعالى فيها من التمييز والادراك ما
تصلح معه للمخاطبة بذلك ويحتمل أن يكون هذا على سبيل استحضار ذلك
فى النفس لتقرر انه لا يمكن تحولها عن عاداتها الا بخرق عادة من الله تعالى بدعوة
نبيه لأن ذلك على سبيل الخطاب لها ولذلك قال عقبه اللهم اجبها على ويكون
المراد بذلك حكاية ما يقتضيه الحال كما فى قوله

شكى إلى جملى طول السرى صبراً جميلاً فسكلانا مبتلى

وقوله (شيئاً) منصوب نصب المصدر قال القاضى عياض . اختلف فى حبس
الشمس المذكور هنا فقبل ردت على أدراجها وقيل وقفت ولم ترد وقيل بطئت
حركتها قال وكل ذلك من معجزات النبوة وقال ابن بطال بعد نقله الاقوال
الثلاثة : والثالث أولى الاقوال قال القاضى عياض وقد روى أن نبينا محمداً ﷺ
حبست له الشمس مرتين (إحداهما) يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة العصر حتى
غربت الشمس فردها الله تعالى عليه حتى صلى العصر ذكر ذلك الطحاوى وقال
رواته ثقات (والثانية) صبيحة الاسراء حين انتظر العير التى أخبر بوصولها
مع شروق الشمس ذكره يونس بن بكير فى زيادته على سيرة ابن اسحاق (قلت)
وروى الطبرانى فى معجمه الأوسط باسناد حسن عن جابر أن رسول الله ﷺ
أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار وروى الطبرانى فى معجمه الكبير باسناد
حسن أيضاً عن أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالصبا ثم
أرسل علياً فى حاجة فرجع وقد صلى النبى ﷺ العصر فوضع النبى ﷺ رأسه
فى حجر على فنام فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبى ﷺ اللهم ان عبدك

عليها احتبس بنفسه على نبيه فرد عليه الشمس قالت اسماء فطلعت عليه الشمس حتى وقفت على الجبال وعلى الأرض وقام على فتوحاً وصلى العصر ثم غابت وذلك بالصبا « وفي لفظ آخر » كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يكاد يغشى عليه فأنزل الله عليه يوماً وهو في حجر على فقال له رسول الله ﷺ صليت العصر؟ فقال لا يا رسول الله، فدعا الله فرد عليه الشمس حتى صلى العصر قالت فرأيت الشمس طلعت بعد ما غابت حين ردت حتى صلى العصر ﴿التاسعة﴾ قوله (فجمعوا ما غنموا فأقبلت النار لتأكله فأبت أن تطعمه) بفتح التاء والعين وهذه كانت عادة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في الغنائم أن يجمعوها فتجيء نار من السماء فتأكلها فيكون ذلك علامة لقبولها وعدم الغلول فيها فلما أبت في هذه المرة أن تأكلها عرف أن فيهم غلولا فلما ردوه جاءت فأكتها وكذلك كان أمر قربانهم إذا يقبل جاءت نار من السماء فأكلته ﴿العاثرة﴾ (الغلول) سرقة المغنم خاصة وأمره بأن يبايعه من كل قبيلة رجل ليظهر المال بلصوق يده وهذه معجزة ولا يكون ذلك إلا بوحي، وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفلتها للصوص يد ذلك الرجل الذي كان الغلول من بعض قبيلته ولعدم قبول الغنيمة مع أن الغلول إنما وقع من بعض الغامضين وفيه أن أحكام الأنبياء بوحي ومعجزة بحسب باطن الأمر كما في هذا الموضع وقد يكون بحسب ظاهر الأمر كغيرهم من الحكماء وعليه جاء الحديث (فن قضيت له من حق أخيه بشئ فأما أقطع له قطعة من النار) ﴿الحادية عشرة﴾ قوله (وهو بالصعيد) أي وجه الأرض وقوله (فأقبلت النار فأكلته) أي جميع الموضع بالصعيد ذلك المغلول وغيره قال ابن بطال : وفيه جواز إحراق أموال المشركين وما غنم منها انتهى ، وهو عجيب لأن تلك شريعة منسوخة لا عمل عليها عندنا ولأن ذلك الإحراق ليس بفعلهم وإنما هو بفعل الله تعالى الذي لا سبب لهم فيه ﴿الثانية عشرة﴾ قال ابن بطال أيضا فيه دليل على تجديد البيعة إذا احتيج إلى ذلك لا مرقع وقد فعل ذلك النبي ﷺ تحت الفجرة (قلت) ليست هذه مبايعة حقيقة كما وقع للنبي ﷺ تحت الفجرة وإنما

صورتها صنورة المبايعة بوضع الكف في الكف للمعجزة للنبي ﷺ وهي لصوق كف الغال أو من كان من قبيلته والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه إياحة الغنائم لهذه الأمة وأنها مختصة بذلك وكان ابتداء تحليل الغنائم لهذه الأمة في وقعة بدر كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس في قصة أخذهم فداء الأسارى وفي آخره وأنزل الله (ما كان لئنبي أن يكون له أمرى حتى يشغن في الأرض) إلى قوله (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فأحل الله الغنيمة لهم فهذا ظاهر في أنه حينئذ أحلت له الغنائم لكن ذكر ابن اسحق أن عبدا لله ابن جحش حين بعته رسول الله ﷺ مع أصحابه مرية إلى بطن نخلة في شهر رجب قبل بدر الكبرى وأخذوا العير والأسيرين قال عبدا لله لأصحابه إن رسول الله ﷺ ما غنمتم الخمس وذلك قبل أن يفرض الله الخمس من المغنم فعزل رسول الله ﷺ خمس العير وقسم سائرها بين أصحابه وكان ذلك في آخر يوم من شهر رجب فقال لهم رسول الله ﷺ (ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام فوقف العير والأسيرين وأبى أن يأخذ منها شيئا حتى نزلت (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) حينئذ قبض رسول الله ﷺ العير والأسيرين وهذه القصة ليس إسنادها بمتصل ولا ثابت فان ابن اسحق قال فيها وذكر عن بعضهم أن عبد الله بن جحش قال لأصحابه يذكر ذلك ، قال ابن سعد في الطبقات ويقال إن رسول الله ﷺ وقف غنائم نخلة حتى رجع من بدر فقسمها مع غنائم أهل بدر وأعطى كل قوم حقه قال ويقال إن عبد الله بن جحش خمس ما غنم وقسم بين أصحابه سائر الغنائم فكان أول خمس خمس في الاسلام ﴿الرابعة عشرة﴾ قال ابن بطال وفيه أن قتال آخر النهار وإذا هبت رياح الأنهر أفضل كما كان النبي ﷺ يفعل (قلت) ليس في الحديث أنه قصد القتال ذلك الوقت وإنما فيه أنه دنا من القرية ذلك الوقت فلعله غير مقصود وإنما اقتضاه وقوع الحال كذلك .

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتِيَتْ مُوَاهَا فَأَقِمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا ، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ

الحديث الثاني

وعنه قال قال رسول الله ﷺ : (أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتِيَتْ مُوَاهَا فَأَقِمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا : وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ)
رواه مسلم (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم وأبو داود من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام (الثانية) قال القاضي عياض يحتمل أن يكون المراد بالأولى القبيء الذي لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب بل جلأعنه أهله أو صالحوا عليه فيكون غنيمة يخرج منه الخمس وباقيه للغنائم وهو معنى قوله ثم هي لكم أي باقياها (الثالثة) استدل به على أنه لا يجب الخمس في القبيء لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر الخمس إلا في القرية العاصية التي لم تؤخذ الغنيمة منها إلا بأجفاف الخيل والركاب ، وقال في الأولى أن سهم المستولى عليها جار فيها من غير استثناء شيء ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وذهب الشافعي إلى إيجاب الخمس في القبيء كما أجمعوا على إيجابه في الغنيمة ، وقال ابن المنذر لا نعلم أحدا قبل الشافعي قال بالخمسة في القبيء اه والذي قاله الشافعي هو ظاهر القرآن في قوله تعالى (ما آفأه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فلفظ التنزيل في القسمين متحد فموجه تفرقة الجمهور بينهما ، ثم إن الشافعي قال في الأخماس الأربعة أنها كانت في زمنه عليه الصلاة والسلام له مضمومة لما له من خمس الخمس فكان له أحد وعشرون منها من خمسة وعشرين سهما ، وأما بعده ففيها ثلاثة أقوال (أظهرها) أنها للمرتزقة المرصدين للجهاد (والثاني) للمصالح كخمس الخمس ، (والثالث) أنها تقسم كما يقسم الخمس ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ، وَفَيَصْرُ لِيَهْلِكَ، فَلَا يَكُونُ فَيَصْرُ بَعْدَهُ، وَلَتَقْسَمَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ فَيَصْرُ فَلَا يَصْرُ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

جميع القىء للمصالح ، وحكى عن أبى حنيفة أيضاً أنه يقسم جميع القىء على ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل ، كما يقوله فى خمس الغنيمة ، وحكى عنه أيضاً أن خمس القىء والغنيمة يقسم على أربعة ، ثلاثة لهؤلاء ، وواحد للفقراء من ذوى القربى ﴿الرابعة﴾ استدلل به على أن أرض العنوة حكمها حكم سائر الغنيمة لأن خمسها لأهل الخمس ، وأربعة أخماسها للفقانين

الحديث الثالث

وعنه قال قال رسول الله ﷺ «إذا هلك كسرى فلا يكون كسرى بعده، وقيصر ليهلكن فلا يكون قيصر بعده، ولتقسمن كنوزهما فى سبيل الله» وعن سعيد عن أبى هريرة عن النبى ﷺ «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذى نفس محمد بيده لتنفقن كنوزهما فى سبيل الله» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه من الطريق الأولى الشيخان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام، وأخرجه من الطريق الثانية مسلم والترمذى من طريق سفيان ابن عيينة والشيخان من طريق يونس، ومسلم من طريق معمر ثلاثتهم عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وأخرجه البخارى أيضاً من طريق سعيد بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعرج كلهم عن أبى هريرة ﴿الثانية﴾ قال النووى فى شرح مسلم قال المطرز وابن خالويه وآخرون من الأئمة كلاماً متداخلاً حاصله

أن كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ، ومن ملك الروم قيصر ؛ ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك اليمن تبع ، ومن ملك حمير القيل بفتح القاف وقيل القيل أقل درجة من الملك اه ويجوز في كسرى فتح الكاف وكسرها وحكى الفتح عن الأصمعي والكسر عن غيره ﴿ الثالثة ﴾ مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام قال هذا الكلام قبل هلاك كسرى لكن لفظ مسلم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة (قدمات كسرى فلا كسرى بعده) مع قوله في الجملة الأخرى (وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده) وقد رواه الترمذي من هذه الطريق التي رواها منها مسلم بلفظ (إذا هلك كسرى) ويوافق الرواية التي لفظها (قد مات كسرى) ما في صحيح البخاري عن أبي بكره قال . (لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عندهم بنت كسرى قال لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) فظاهر الروایتين التناقى وجمع بينهما أبو العباس القرطبي بأن أبا هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مرتين (إحداهما) قبل موت كسرى بلفظ (إذا هلك كسرى) والأخرى بعد موته بلفظ (قد مات كسرى) وقال القرطبي إنه بعيد ثم قال ويحتمل أن يفرق بين الموت والهلاك فيقال إن موت كسرى قد وقع في حياة النبي ﷺ فأخبر عنه بذلك ، وأما اهلاك ملكه فلم يقع إلا بعد موت النبي ﷺ وموت أبي بكر وذلك في خلافة عمر (قلت) الظاهر أن قوله في تلك الرواية (قد مات كسرى) من الأخبار عن الشيء قبل وقوعه لتحقيق وقوعه كما في قوله تعالى (أتى أمر الله) فعبر عن المستقبل بالماضى لتحقيق وقوعه وتنفق الروايتان والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ قال النووي قال الشافعي وسائر العلماء : معناه لا يكون كسرى بالعراق ولا قيصر بالشام كما كان في زمنه ﷺ فأعلم ﷺ باقتطاع ملكهما في هذين الاقليمين ؛ وكان كما قال ؛ فأما كسرى فاقطع ملكه وزالت مملكته من جميع الأرض وتمزق ملكه كل ممزق ؛ واضمحل بدعوة النبي ﷺ وأما قيصر فانهزم من الشام ودخل أقصى بلاده فافتتح المسلمون بلادها واستقرت للمسلمين والله الحمد اه وتتل القاضى عياض ذلك عن أهل العلم ، والحديث المعار اليه في

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنِي

تفریق ملک کسری رواہ البخاری فی صحیحہ عن ابن عباس أن النبی ﷺ بعث بکتابہ إلى کسری مع عبد الله بن حذافة السهمی فأمرہ أن یدفعہ إلى عظیم البحرین ؛ فدفعہ عظیم البحرین إلى کسری فلما قرأہ مزقہ فحسبت أن ابن المسیب قال فدما رسول الله ﷺ أن یزقوا کل ممزق (وحکی القاضی أبو بکر بن العربی فی معناه قولین (أحدهما) أن معناه لا یعود للروم ولا للفرس ملک قال وهذا یصح فی کسری وأما الروم فقد أنبأ النبی ﷺ ببقاء ملکهم إلى نزول عیسی علیه الصلاة والسلام ؛ وفي صحیح مسلم عن المستورد القرشی أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : (تقوم الساعة والروم أكثر الناس) (القول الثانی) أن معناه إذا هلك کسری وقیصر فلا یكون بعدهما مثلها ، قال وكذلك كان وهذا أعم وأتم (قلت) ومما اقترض ولم یعد بقاء اسم قیصر لأن ملوک الروم لا یسمون الآن بالأقاصره ، وذهب ذلك الاسم عن ملکهم فصدق أنه لا قیصر بعد ذلك الأول وظهر بذلك أن قوله (لا کسری) على ظاهره مطلقا ، وأما قوله (لا قیصر) ففيه اربع احتمالات ، لا قیصر بالشام ؛ لا قیصر كما كان لا قیصر فی الاسم ، لا قیصر مطلقا ولا یصح هذا الرابع لمخالفته للواقع والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ قوله (ولتقسم كنوزها فی سبیل الله) وقوله (لتنفقن كنوزها فی سبیل الله) أمران وقما كما أخبر ﷺ فقسمت كنوزها فی سبیل الله على المجاہدين ثم أنفقها المجاہدون فی سبیل الله والمراد به الغزو ؛ وفي هذا دلیل على أن الغنیمة للمجاهدين وهو كذلك إلا أنه ینخرج منها الخمس كائنص علیه الكتاب العزیز والله أعلم

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (بعث سرية فيها عبد الله ابن عمر قبل نجد فغنموا إبلًا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرًا إحدى أو

عَشْرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَتُقْلُوا بَعِيرًا

عشر بعيراً وتقلوا بعيراً بعيراً (فيه) فوائد ﴿ الأول ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان من طريق أيوب السختياني ومسلم وأبو داود من طريق الليث وعبيد الله بن عمر ومسلم من طريق مرسى بن عقبة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عون كلهم عن نافع عن ابن عمر وفي رواية من سوى مالك الحزم بأن سبهانهم بلغت اثني عشر بعيراً وأزاد في رواية الليث (فلم يغيره رسول الله ﷺ) وفي رواية عبيد الله بن عمر وتقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً وقال أبو داود رواه برد بن سنان عن نافع عن مثل حديث عبيد الله ورواه أيوب عن نافع إلا أنه قال (وتقلنا بعيراً بعيراً) لم يذكر النبي ﷺ ورواه أبو داود من رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال (بعث رسول الله ﷺ سرية إلى نجد فخرجت معها فأصبنا نهما كثيرة فنقلنا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ثم قدمنا على رسول الله ﷺ فقسم بيننا فأصاب كل رجل منا اثني عشر بعيراً بعد الخمس وما حاسبنا رسول الله ﷺ بالذي أعطانا صاحبنا ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل رجل منا ثلاثة عشر بعيراً بنقله) ورواه أبو داود أيضاً من طريق الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن نافع عن ابن عمر قال (بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد وانبعثت سرية من الجيش فكان سبهان الجيش اثنا عشر بعيراً اثنا عشر بعيراً وتقل أهل السرية بعيراً بعيراً فكانت سبهانهم ثلاثة عشر) وفيه قال الوليد حدثت ابن المبارك بهذا الحديث (قلت) وكذا حدثنا أبي أبي فروة عن نافع قال لا تعدل من سميت بمالك هكذا أو نحره يعني مالك بن انس ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق الوليد بن مسلم وفيه أن ذلك الجيش كان أربعة آلاف ﴿ الثانية ﴾ هذا الذي وقع في روايتنا من التردد في رواية مالك هل بلغ كل سهم إحدى عشر بعيراً واثني عشر بعيراً هو كذلك عند جماعة رَوَاهُ المولى كما حكاه ابن عبد البر لكن رواه أبو داود في سننه عن القنبي عن مالك

والبيت فجمع بين روايتيهما وقال فيها فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً وقال ابن عبد البر إنه حمل فيه حديث مالك على حديث البيت لأن القعني رواه في الموطأ عن مالك الشك كما على رواه غيره فلا أدري أمن القعني جاء هذا حين خاط حديث البيت بحديث مالك أم من أبي داود وقال ابن عبد البر قبل ذلك إن جماعة رواة الموطأ رَوَوْه عن مالك على الشك إلا الوليد بن مسلم فإنه روى اثني عشر بدون شك ، قال وأظنه حمله على رواية شعيب بن حمزة لهذا الحديث فإنه رواه عنه على الجزم باثني عشر فحمل حديث مالك على هذا وهو غلط ، قال وكان سائر أصحاب مالك [يروى] اثني عشر بعير شك في ذلك منهم غير مالك ﴿ الثالثة ﴾ قوله (قبل نجد) بكسر القاف وفتح الباء أي الذي يلي نجد قال في المحكم (قبل) يكون لما ولي الشيء تقول ذهبت قبل السوق وقالوا (إلى قبلك مال) أي فيما بلك ، اتسع فيه فأجرى مجرى على إذا قلت لي عليك مال انتهى و (نجد) بلاد مرتفعة معروفة بالحجاز قال في الصحاح وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد و (السهمان) بضم السين جمع سهم وهو النصيب والمراد أن نصيب كل واحد بلغ هذا العدد كما هو مصرح به في رواية أبي داود ، لا مجموع الانصباء كما توهمه بعضهم وهو غلط كما قاله النووي وغيره وقوله (ونقلوا بعيراً بعيراً) أي أعطى كل واحد منهم زيادة على السهم المستحق له وقال النووي قال أهل اللغة والفقهاء الأتقال هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة وأحدها ثقل بفتح التاء على المشهور وحكى إسكانها أيضاً ﴿ الرابعة ﴾ اختلفت الرواية في أن هذا القسم والتنزيل هل كان من النبي ﷺ أو من أمير السرية وأقره النبي ﷺ فظاهر قوله في رواية البيت (فلم يغيره رسول الله ﷺ) أن جميع ذلك كان من أمير السرية ولم يغيره النبي ﷺ وصرح في رواية عبيد الله بن صر بقله ونقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً وظاهره أن قسم الغنيمة فعل أمير السرية والتنزيل فعل النبي ﷺ وفي رواية أبي داود من طريق ابن اسحق عكس ذلك صريحاً في أن التنزيل من أمير السرية وقسم الغنيمة من النبي ﷺ ورجع ابن

عبد البر رواية غير ابن ابي حنبل على روايته قال لا تنههم جماعة حفاظ وأشار إلى الاختلاف بين روايتي الليث وعبيد الله بن عمر ثم قال وقد يحتمل أن يكون قوله نقلنا بمعنى أجاز ذلك لنا وجزم بذلك النووي في الجمع بينهما فقال والجمع بينهما أن أمير السرية نقلهم فأجازهم رسول الله ﷺ فتجاوز نسبته إلى كل منهما (الخامسة) ظاهر هذه الرواية وسائر الروايات المشهورة أن هذه السرية لم تكن قطعة من جيش كبير بل هم جماعة أخرجوا لذلك منفردين فبلغ كل سهم من سهام غنيمتهم اثني عشر بعيراً وأعطوا زيادة على سهم الغنيمة على طريق التنفيل كل واحد بعيراً وفي رواية شعيب بن أبي حمزة وقد تقدم ذكرها من سنن أبي داود أن تلك السرية كانت قطعة من جيش وأن كل واحد من ذلك الجيش بلغ سهمه اثني عشر بعيراً وتميزت السرية على الجيش بنفل كل واحد منهم بعيراً فبلغ سهمه بالتنفيل ثلاثة عشر بعيراً ومثني على هذه الرواية القاضي عياض والنسوي واعتمد على ذلك أبو داود وبوب عليه في سننه. باب نقل السرية تخرج من العسكر، وتقدم أن عبد الله بن المبارك أشار إلى تضمينها بمعارضتها لما هو أصح منها بقوله لا تعدل من سميت من مالك قل ابن عبد البر انما قال ابن المبارك هذا لمخالفة شعيب بن أبي حمزة ما لكافي معناه لأن في رواية مالك أن القسم والنفل كان كله لها لا يشركها فيه جيش ولا غيره وجعل شعيب السرية منبعثة من جيش وأن الغنيمة كانت بين أهل العسكر والسرية وفضل أهل السرية على الجيش ببعير بعير لموضع شخصهم ونصيبهم قل ولا يختلف الفقهاء أن كل ما أصابته السرية يشاركهم فيه أهل الجيش وما صار للعسكر يشركهم فيه السرية لأن كل واحد منهما رد لصاحبه (قلت) المراد الجيش الخارج إلى بلاد العدو والذي انفردت منه هذه السرية لمصلحة أما الجيش القاعد في بلاد المسلمين فلا يشارك السرية الخارجة إلى بلاد العدو وحدها والله أعلم (السادسة) فيه اثبات النفل والمراد به تخصيص من صنع صنعا جميلا في الحرب انفرد به بشيء من المال وهذا يجمع عليه واختلفوا في محله هل هو من أصل الغنيمة أم من أربعة أخماسها أم من خمس الخمس وفي ذلك ثلاثة أقوال للشافعي وبكل منها قال جماعة

من العلماء والاصح عند اصحابنا أنه من خمس الخمس وحكاة النووى عن سعيد ابن المسيب ومالك وأبي حنيفة وآخرين قال ومن قال إنه من أصل الغنيمة الحسن البصرى والاوزاعى وأحمد وأبو ثور وآخرون قال الاونون ولو كان التنفيل من أصل الغنيمة لم يكن لهذا التفضيل معنى ولا كان الكلام مختلف اللفظ وقال الخطابى أكثر ما روى من الاخبار فى هذا الباب يدل على أن النفل من أصل الغنيمة قال ابن عبد البر وفى رواية مالك وغيره ما يدل على أن النفل لم يكن من رأس النسيئة وإنما كان من الخمس وفى رواية محمد بن اسحق أن ذلك كان من رأس الغنيمة والله أعلم أى ذلك كان، انتهى وأجاز النخعى أن تنقل السرية جمع ما غنمته دون دوق الجيش قال النووى وهو خلاف ما قاله العلماء كافة قال العلماء من اصحابنا وغيرهم لو نقلهم الإمام من أموال بيت المال المتيدة دون الغنيمة جاز وما حكته أولا من أن التنفيل مجمع عليه تبعت فيه النووى لكن قال ابن عبد البر فى التمهيد النفل على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يريد الامام تفضيل بعض الجيش بشئ يراد من عنائه وبأسه وبلائه أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش فينقله من الخمس لا من رأس الغنيمة (والوجه الثانى) أن الامام اذا بعث سرية من العسكر فاراد أن ينقلها مما غنمت دون أهل العسكر لحقه ان بخمس ما غنمت ثم يعطى السرية مما بقى بعد الخمس ما شاء ربعا وثلاثا ولا يزيد على الثلث لانه أقصى ما روى أن ابى عليه السلام قاله، ويقسم الباقي بين جميع أهل العسكر وبين السرية (والوجه الثالث) أن يحرض الامام وأمير الجيش أهل العسكر على القتال قبل لقاء العدو وينقل جميعهم مما يصير بأيديهم ويفتحه الله عليهم (الرابع) أو (الثلث) قبل القسمة تحريضا منه على القتال وهذا الوجه كان مالك يكرهه ولا يحججه ولا يراه وكان يقول قتالهم على هذا لوجه إنما يكون للدنيا وأجازه جماعة من أدل العلم انتهى وكذا حكى الخطابى عن مالك أنه كان لا يرى النفل والمراد به ذكره أو لا للترغيب وقال الجمهور إن التنفيل يكون فى كل غنيمة سواء الأولى وغيرها وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرها وقال الارزاعى وجماعة من الشاميين لا ينفل فى أول

م - ١٧ - طرح شريب سابع

﴿باب تحريم الغلول﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَسْرِقُ سَارِقٌ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَزْنِي زَانٍ وَهُوَ حِينَ يَزْنِي مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الشَّارِبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، يَعْنِي

غنيمة ولا ينفلد هباً ولا فضة ﴿السابعة﴾ قوله (وتقلوا بعيرا بعيرا) قال النووي معناه أن الذين استحقوا النفل تقلوا بعيرا بعيرا لأن كل واحد من السرية تفل (قلت) هذا خلاف ظاهر اللفظ فالظاهر أن كل واحد من السرية تفل وسببه زيادة دنائه وقمعه بانفراده عن بقية الجيش بتلك السفرة والمشقة

﴿باب تحريم الغلول﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَسْرِقُ سَارِقٌ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَزْنِي زَانٍ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الشَّارِبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يَعْنِي الْحَرَّ وَالَّذِي تَقَسَّ مَجْدِيدُهُ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ نَهْبَةَ ذَاتِ شَرَفٍ يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنُهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، قَالَا كَمْ يَا كَمْ » لم يذكر البخاري فيه الغلول (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ تفرد به مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام واتفق عليه الشيخان من طريق يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سامة كلاهما عن أبي هريرة بالجلل الثلاث الأول وفيه قال ابن شهاب فاخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر كان يحذسهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول وكان أبو هريرة يلقى معهم (ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بالجلل الأربع الأول وأخرجه الشيخان والنسائي من طريق الأعمش عن

الْخَمَرُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ مُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ
يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ ، وَلَا
يَقُولُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَقُولُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ : قَائِلًا كُمْ أَبَاكُمْ ، لَمْ يَذْكُرِ
الْبُخَارِيُّ فِيهِ التَّلَوَّلَ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ (وَالْتَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ) وَقَالَ
أَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ (يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ قَانَ قَابَ قَابٍ
اللَّهُ عَلَيْهِ)

أبي صالح عن أبي هريرة بالجمل الثلاث الأول وفيه والتوبة معروضة بعد
وأخرجه أبو بكر البزار في مسنده من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس
وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ وفيه فان تاب تاب الله عليه وحكى الشيخ
رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام أن في رواية البزار (يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ)
ولم أر هذه الجملة فيه من حديث أبي هريرة وسند كرها من حديث أبي سعيد
وغیره ورواه البزار أيضا من طريق السدي وهو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي
كريمة عن أبيه عن أبي هريرة وفيه (الايان أكرم على الله من ذلك) وروى البزار
والطبراني في الأوسط هذا المتن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه (قلنا يا رسول
الله كيف يكون ذلك قال يخرج الايمان منه فان تاب رجع اليه) وروى أبو داود في سننه
من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا (إذا زنى المؤمن خرج منه
الايان فكان عليه كالظلة فإذا انقطع رجع اليه الايمان) وإسناده جيد وروى
الطبراني في المعجم الكبير بإسناد فيه جهالة عن شريك عن رجل من الصحابة
عن النبي ﷺ قال (من زنى خرج منه الايمان فان تاب تاب الله عليه) وقال
ابن حزم هو نقل تواتر يوجب صحة العلم ﴿الثانية﴾ قال النووي في شرح
مسلم اختلاف العلماء في معناه فالصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه

المعاصي وهو كامل الايمان وهذا من الالتقاط التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال لاعلم الاماتع ، ولا مال الا الابل ، ولا عيش الا عيش الآخرة ، وانما تأولناه على ما ذكرناه : لحديث أبي ذر وغيره (من قال لا اله الا الله دخل الجنة وإن زنا وإن سرق) وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور أنهم بايعوه عليه السلام على أن لا يسرقوا ولا يزناوا ولا يعصوا إلى آخره ثم قال لهم عليه السلام فمن فاعجركم على الله ومن فعل شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارة ومن فعل ولم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من اصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الايمان إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة فان شاء الله عفا عنهم وادخلهم الجنة أولا وإن شاء عذبهم وادخلهم الجنة قال وكل هذه الدلائل تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه ثم إن هذا التأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيرا وإذ اورد حديثان مختلفان ظاهر اوجب الجمع بينهما وتأول بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مستحلا مع علمه بورود الشرع بتحريمه وقال الحسن ومحمد بن جرير الطبري معناه ينزع منه اسم المدح الذي يسمى به أولياء الله المؤمنين ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وقاسق وحكي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن معناه ينزع منه نور الايمان وفيه حديث مرفوع قال المهلب ينزع منه بصيرته في طاعة الله تعالى وذهب الزهري إلى أن هذا الحديث وما أشبهه يؤمن بها وتغر على ما جاءت ولا يخاض في معناها فاننا لا نعلم معناه وقال أمرها كما أمرها من قبلكم وقيل في معنى الحديث غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط فتركته وهذه الأقوال التي ذكرتها في تأويله كلها محتملة والصحيح في معنى الحديث ما قدمناه أولا والله أعلم انتهى ويوافق التأويل الذي صححه ما رواه البزار في مسنده عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله أنه سئل عن ذلك

فأدار دارة واسعة في الأرض ثم أدار في وسط الدارة دارة فقال الدارة الأولى الاسلام والدارة التي في وسط الدارة الأولى الايمان فاذا زنا خرج من الايمان إلى الاسلام ولا يخرج من الاسلام إلا الشرك، وقرر ابن حزم هذا القول بتقرير حسن وهو أن مذهب أهل الحق أن الايمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل جميع الطاعات فرضها وتعلمها واجتناب المحرمات فالمرتكب لبعض هذه الأمور لم يختل اعتقاده ولا نطقه وإنما اختلت طاعته فالإيمان المنفى عنه هو الطاعة هذا معنى كلامه وقال الخطابي في أعلام الجامع الصحيح وقد يكون المراد به الانذار بزوال الايمان إذا اعتادها واستمر عليها كقوله (من يرتع حول الحمي يوشك أن يقع فيه) وكان بعضهم يرويه (لا يشرب الخمر) بكسر الباء على معنى النهي يقول إذا كان مؤمناً فلا يفعل هكذا انتهى وروى الطبراني في معجمه الصغير عن علقمة بن قيس أن علياً رضي الله عنه روى عن النبي ﷺ هذا الحديث ، فقام رجل فقال يا أمير المؤمنين (من زني فقد كفر، فقال علي: إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نبهم أحاديث الرخص (لا يزني الزاني وهو مؤمن أن ذلك الزنا حلال فإن آمن به أنه له حلال فقد كفر ولا يسرق وهو مؤمن بتلك السرقة أنها له حلال فإن آمن بها أنها له حلال فقد كفر ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أنها له حلال فإن شربها وهو مؤمن أنها له حلال فقد كفر ولا ينتهب نهباً ذات شرف حين ينتهبها وهو مؤمن أنها له حلال فإن انتهبها وهو مؤمن أنها له حلال فقد كفر) لكن في إسناده اسمعيل بن يحيى التيمي وهو منسوب إلى الكذب وقال ابن حزم في المحلى ذكر معمر هذا الحديث عن الزهري وقتادة وعن رجل عن عكرمة عن أبي هريرة وعن أبي هريرة العبدى عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال هذا نهى ، يقول حين هو مؤمن فلا يفعل ، لا يسرق ولا يزني ولا يقتل ﴿ الثالثة ﴾ قال القاضي عياض أشار بعض العلماء إلى أن ما في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها فنهى بالزنى على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاك الموصوف على الاستخفاف

بعباد الله وترك توقيهم والحياء منهم وجمع الدنيا من غير وجهها والله أعلم (قلت) وقد يقال لا يلزم من ثبوت الوعيد في هذه الكبائر ثبوته فيما هو من جنسها من المعاصي التي لا تبلغ مفسدته مفسدتها لا سيما ما كان منها صغيرة لم يصر عليه فاعله فانه مكفر باجتناب الكبائر وبفعل الطاعات من الصلوات الخمس وغيرها والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قيد النبي ﷺ نفى الايمان عن مرتكب بعض هذه الأمور بحالة الارتكاب لها فدل ذلك على أنه لا يستمر بعد فراغه من مباشرة الفعل فيحتمل أن يؤخذ بظاهر هذا التقييد ويحتمل أن يقال إن زوال ذلك إنما هو إذا تاب أما إذا كان مصراً فهو كالمرتكب فصحة نفى الايمان عنه مستمر وقد يدل لذلك قوله في بنية الحديث (والتوبة معروضة بعد) والاول أظهر ويوافق ما ذكره ابن حزم عن نافع عن جابر بن مطعم أنه قال (لا يزني وهو مؤمن حين يزني فإذا زايله رجع اليه الايمان ليس إذا تاب منه ولكن المراد إذا أخر عن العمل به) قال الراوى عنه وحسبته أنه ذكر ذلك عن ابن عباس ولعل السبب في اختصاص ذلك بحالة الفعل أنه في تلك الحالة كالكافر في جواز قتاله لدفعه عن تلك المعصية وقد بان لنا من هذا معنى حسن في حكمة نفى الايمان عنه وهو تفسيره بغير المؤمن في جواز قتاله في تلك الحالة لينكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله وإن قتل في هذه الحالة فهو هدر فانتفت فائدة الايمان في حقه بالنسبة إلى جواز قتاله وإهدار دمه وزوال عصمته مادام على تلك الحالة والله أعلم ﴿الخامسة﴾ (التهبة) بضم التوت المنهوب وقوله (ذات شرف) بالشين المعجمة كذا نقله القاضى عياض عن رواية الصحيحين وقال النووى إنه كذلك في الرواية المعروفة والأصول المشهورة المتداولة قال ومعناه ذات قدر عظيم وقيل ذات استشراف يستشرف الناس لها ناظرين إليها رافعين أبصارهم قال القاضى عياض وغيره ورواه ابراهيم الحربى بالسين المهملة وكذا قيده بعضهم في كتاب مسلم وقيل معناه أيضا ذات قدر عظيم قالوا وابتان حينئذ بمعنى واحد ﴿السادسة﴾ أطلق في الحديث ذكر السرقة وقيد التهبة بأن تكون ذات شرف يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها وذلك يدل على أن السرقة

أشد من الغصب ويوافق هذا كلام أبي سعيد المروى من أصحابنا فانه شرط في كون الغصب من الكبائر كون المنسوب نصابا ولم يشترط ذلك في السرقة وقد يقال انما سكت هو وغيره عن ذلك في السرقة لأن المتبادر إلى الفهم من إطلاقها كون المسروق نصابا فانه الموجب للقطع فاذا أطلق حمل على ذلك كما كان إطلاق الآية الكريمة في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) محمولا على ذلك ويستوى حينئذ البابان وفي هذا الحديث تعظيم شأن الغصب على غيره بكونه عَلَيْهِ السَّلَام أقسم على ذلك والتسم يدل على التأكيد **﴿ السابعة ﴾** ظاهر إطلاقه أنه لا فرق في الزاني بين أن يكون محصنا أم لا ولا في شرب الخمر بين أن يكون المشروب كثيرا أو قليلا وهو كذلك وقد صرح أصحابنا بأن شرب قليل الخمر من الكبائر **﴿ الثامنة ﴾** قال ابن المنذر فسر الحسن والنخعي هذا الحديث فقالا النبهة المحرمة أن ينتهب مال الرجل بغير إذنه وهو له كاره وهو قول قتادة قال أبو عبيد وهذا وجه الحديث على ما فسرناه النخعي والحسن، وأما النبهة المكروهة فهو ما أذن فيه صاحبه للجماعة وأباحه لهم وغرضه تساويهم فيه أو مقارنة التساوى فاذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ويحرمه فلم تطب نفس صاحبه بذلك الفعل، واختلف العلماء فيما ينثر على رؤس الصبيان وفي الأعراس فيكون فيه النبهة فكرهه مالك والشافعي وأجازوه الكوفيون قال ابن المنذر ولا يخرج بذلك شهادة أحد وإنما أكرهه لأن من أخذه إنما أخذه بفضل قوة وقلة حياء ولا يقصد به هو وحده إنما قصد به الجماعة ولا يعرف حظه من حط غيره فهو خلصة وسخف واحتج الكوفيون بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما نحر الهدى قال دونكم فانتهبوا قال ابن المنذر وهذا الحديث حجة في إجازة أخذنا ينثر في الملاك وغيره وأبيح أخذه لأن المبيح لهم ذلك قد علم اختلاف قوتهم في الأخذ وليس في البدن التي أباحها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه معنى إلا وهو موجود في النثار انتهى **﴿ التاسعة ﴾** (ولا يفل أحدكم) بفتح الياء وضم الغين كذا الرواية واقتصر عليه النووي في شرح مسلم لكن فيه لغة أخرى يغلضم

الباء وكسر الفين حكاها في الصحاح والمحكم والمشارك وغيرها ثم حكى في الصحاح عن ابن السكيت أنه قال لم يسم في المغنم إلا غل غلولا وقد أطلق في المحكم أن الغلول الخيانة ثم قال وخص بعضهم به الخون في الشيء وقال في الصحاح غل من المغنم غلولا أى خان وأغل مثله ثم قال قال أبو عبيد الغلول من المغنم خاصة ولا نراه من الخيانة ولا من الحقد ومما يبين ذلك أنه يقال من الخيانة أغل يغل ومن الحقد غل يغل بالكسر ومن الغلول غل يغل بالضم وقال في المشارق كل خيانة غلول لكنه صار في عرف الشرع لخيانة المغنم خاصة ، وقال في النهاية هو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة وكل من خان في شيء خفية فقد غل وسميت غلولا لأن الأيدي فيها مغنولة أى ممنوعة مجعولة فيها غل وهو الحديدة التي تجمع يد الأسير إلى عنقه ويقال لها جامعة أيضاً انتهى فإن كان الغلول مطلقاً لخيانة فهو أعم من السرقة وإن كان من المغنم خاصة فبينه وبينها عموم وخصوص من وجه ﴿ العاشرة ﴾ قوله (فاياكم إياكم) كذا هو في روايتنا هنا وفي صحيح مسلم مرتين ومعناه احذروا احذروا والتكرير للتأكيد يقال إياك وفلانا أى احذره ويقال إياك أى احذر من غير ذكر فلان كما هنا ﴿ الحادية عشرة ﴾ قوله (والتوبة معروضة بعد) أى بعد موافقته للذنب فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم والمراد بكونها معروضة أن الله عرضها على العباد فأمرهم بها ووعد بمحبولها وأجمع العلماء على قبول توبة العبد ما لم يغرر ولها ثلاثة أركان الإقلاع عن المعصية والندم على فعله والعزم على أن لا يعود إليها وأهل أصحابنا ركنا رابعاً وهو النية والإخلاص فيها كغيرها من العبادات قال أصحابنا وغيرهم فإن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته وإن تاب من ذنب وهو متلبس بآخر صحت توبته هذا مذهب أهل الحق وخالف المعتزلة في المسألتين ﴿ الثانية عشرة ﴾ المراد بنزع الإيمان من قلبه خروجه من كمال الإيمان لا أصله فهذه الرواية المحكية عن مسند البزار في احتياجها إلى التأويل كالرواية المشهورة .

- ﴿باب كسر الصليب وقتل الخنزير ووضع الجزية﴾ -

عن سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (يُوشِكُ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا يَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضُ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ ،

﴿باب كسر الصليب وقتل الخنزير ووضع الجزية﴾

عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ (يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطا يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد) (فيه) فوائد (الأولى) اتفق عليه الشيخان وابن ماجه من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه الشيخان أيضاً والترمذي من طريق الليث بن سعد وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق يونس بن يزيد وصالح ابن كيسان كلهم عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة (الثانية) قوله (يوشك) بكسر الشين أى يقرب وقوله (أن ينزل) أى من السماء وقوله (فيكم) أى فى هذه الأمة وإن كان خطاباً لبعضها ممن لا يدرك نزوله وقوله (حكماً) بفتح الكاف أى حاكماً والمراد أنه ينزل حاكماً بهذه الشريعة لأنبياء برسالة مستقلة وشريعة ناسخة فان هذه الشريعة باقية إلى يوم القيامة لا تنسخ ، ولأنى بعد نبينا كما نطق بذلك وهو الصادق المصدوق بل هو حاكم من حكام هذه الأمة وفى حديث النواس بن سمعان فى صحيح مسلم أنه حين ينزل يتمتع من التقدم لأمامة الصلاة ويقول إمامكم منكم وقوله (مقسطاً) أى عادل لا يقال أقسط يقسط إفساطاً فهو مقسط إذا عدل والقسط يكسر القاف العدل أما القاسط فهو الجائر ومنه قوله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) يقال منه قسط يقسط قسطاً بفتح القاف (الثالثة) قوله (يكسر الصليب) معناه يكسره حقيقة ويبطل ما يزعمه النصارى من تعظيمه ويغير ما نسبوه إليه من الباطل كما غيره نبينا ﷺ وأعلمهم

أنهم على الباطل في ذلك فهو كذلك مصحح لشرعة نبينا ماش على سنن
الاستقامة فيها وفيه تغيير المنكرات وآلات الباطل ﴿الرابعة﴾ قوله (ويقتل
الخنزير) قال النووي فيه دليل للسختار في مذهبنا ومذهب الجمهور أنا إذا وجدنا
الخنزير في دار الكفر وغيرها وتمكننا من قتله قتلناه وإبطال لقول من شذ
من أصحابنا وغيرهم فقالوا يترك إذا لم يكن فيه ضراوة ﴿الخامسة﴾ قوله
(ويضع الجزية) قال النووي الصواب في معناه أنه لا يقبلها ولا يقبل من الكفار
إلا الإسلام ومن بدل منهم الجزية لم يكف عنه بها بل لا يقبل إلا الإسلام أو
القتل هكذا قاله الخطابي وغيره من العلماء وحكى القاضي عياض عن بعض
العلماء معنى هذا ثم قال وقد يكون فيض المال [هنا] من وضع الجزية وهو ضربها
على جميع الكفرة فانه لا يقااله أحد وتضع الحرب أوزارها واقتياد جميع الناس
له إما بالإسلام وإما بالقائد فيضع عليه الجزية ويضربها هذا كلام القاضي قال
النووي وليس بمقبول والصواب ما قدمناه وهو أنه لا يقبل إلا الإسلام
﴿السادسة﴾ إن قلت كيف يضع السيد عيسى عليه السلام الجزية مع أن حكم الشرع
وجوب قبولها من أهل الكتاب قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون) فكيف يحكم بغير هذه الشريعة وهو خلاف ما قررتهم من أنه لا يحكم
إلا بهذه الشريعة (قلت) قال النووي جوابه أن هذا الحكم ليس مستمرا
إلى يوم القيامة بل هو مقيد بما قبل نزول عيسى عليه السلام وقد أخبرنا النبي ﷺ
في هذه الأحاديث الصحيحة بنسخه وليس عيسى ﷺ هو الناسخ بل نبينا ﷺ هو
المبين للنسخ فان عيسى يحكم بشريعتنا فدل على أن الامتناع من قبول الجزية
في ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد ﷺ انتهى ﴿السابعة﴾ فإن قلت ما المعنى
في تغيير حكم الشرع عند نزول عيسى عليه السلام في قبول الجزية (قلت) قال
ابن بطال إنما قبلناها نحن لحاجتنا إلى المال وليس يحتاج عيسى عند خروجه
إلى مال لأنه يفيض في أيامه حتى لا يقبله أحد فلا يقبل إلا الإيمان بالله وحده
انتهى (قلت) ويظهر لي أن قبول الجزية من اليهود والنصارى لشبهة ما بأيديهم
من التوراة والإنجيل وتعلقهم بزعمهم بشرع قديم فاذا نزل عيسى زالت تلك

باب الهجرة

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْلَا
الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ يَنْدَفِعُ النَّاسُ فِي شُعْبَةٍ
أَوْ فِي وَادٍ وَالْأَنْصَارُ فِي شُعْبَةٍ لَانْدَفَعْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ فِي شُعْبَتِهِمْ»

الشبهة لحصول معاينته فصاروا كعبدة الأوثان في انقطاع شبهتهم وانكشاف
أمرهم فعملوا معاملتهم في أنه لا يقبل منهم إلا الاسلام، والحكم يزول زوال
علته وهذا معنى حسن مناسب لم أر من تعرض له وهو أولى مما ذكره ابن
بطلان والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قوله (ويفيض المال) هو بفتح الياء ومعناه يكثر
وتنزل البركات وتتوالى الخيرات بسبب العدل وعدم الظالم ولما تلقى الأرض
من السكون كما جاء في الحديث الصحيح (وتنقى الأرض أفلاذ كبدها) وأيضا
فتقل الرغبات في الأموال لقصر الآمال وعلم الناس بقرب الساعة فإن عيسى
عليه السلام هو آخر علاماتها تقبض عقبه أرواح المؤمنين ولا يبقى في الأرض
من يعرف الله وعاليهم تقوم الساعة وهو مأخوذ من فاض الوادي إذا سال
وفاض الدمع أي كثر والظاهر أنه منصوب عطفاً على قوله ينزل فأخبر عليه
الصلاة والسلام بنزول عيسى عليه السلام يفعل ما حكاه عنه ويفيض المال حتى
يترتب على ذلك أنه لا يقبله أحد مع بذل صاحبه له فكيف يأخذه ظمأ ذلك
أولى بأن لا يؤخذ .

باب الهجرة

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لولا الهجرة لكنت امرأ من
الأنصار، ولو يندفع الناس في شعبة أو في وادٍ والأنصار في شعبة، لاندفعت مع الأنصار

رواه البخاري .

في شعبتهم» رواه البخاري (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخاري في فضائل الأنصار من صحيحه من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ «لو أن الأنصار سلكوا واديا أو شعبا لسلكت وادى الأنصار ولو لا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار : فقال أبو هريرة ما ظلم بأبي وأمي آووه ونصروه أو كلمة أخرى» وأخرج الشيخان هذا المتن من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وأنس في أثناء حديث ﴿الثانية﴾ قوله (ولو لا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار) أي في الأحكام والعداد ولا يجوز أن يكون المراد النسب قطعا. وفيه فضيلة عظيمة للأنصار وفيه بيان فضل الهجرة ومعنى الحديث أن المهاجرين كانوا فريقا وكانت الأنصار فريقا وكل قبيلة مع أحلافها تعد فريقا ولكل فريق في الحروب راية وكان عليه الصلاة والسلام في المهاجرين فطيب خواطر الأنصار بأنه لو لا الهجرة التي شاركه المهاجرون فيها أوجبت أن يكون معدودا فيهم لكان عداده في الأنصار وإن كان من قريش لما بينه وبين الأنصار من الموالاتة الأكيدة والمنصرة الشديدة وإلى هذا أشار أبو هريرة رضي الله عنه بقوله ما ظلم بأبي وأمي أي ما ظلم قريشا بذلك أي بانفرادهم عنهم وعده نفسه في الأنصار بتقدير فقد الهجرة لأن الأنصار آووه ونصروه وفعلت قريش في مبتدأ الأمر ضد ذلك، أو ما ظلم الأنصار ولا يخسهم حقهم بهذا الكلام الذي قاله فيهم ﴿الثالثة﴾ قوله (ولو يندفع الناس في شعبة) كذا روينا وضبطناه هنا بضم الشين وذكر الجوهري أن الشعبة المسيل الصغير يقال شعبة حافل أي ممتلئة سيلا وقال في المحكم الشعبة صدع في الجبل يأوي إليه المطر والشعبة المسيل في ارتفاع قراره الرمل والشعبة ما صغر من التلعة وقيل ما عظم من سواقي الأودية وقيل الشعبة ما انشعب من التلعة والوادي أي عدل عنه وأخذ في غير طريقه والجمع شعب وشعاب انتهى ولفظ الصحيحين (شعب) بكسر الشين بغير هاء في آخره وهو ما اخرج بين جبلين كما قاله الخليل

وعن عروة أن عائشة قالت: «لم أعقل أبواى قط إلا وهما يدينان الدين ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشية فلما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قبل أرض الحبشة حتى إذا بلغ برك الغمار لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال ابن الدغنة أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي». فذكر الحديث وقل رسول الله ﷺ: للمسلمين قد رأيت دأراً هجرتكم

ابن أحمد وقال ابن السكيت والجوهري هو الطريق في الجبل قال في النهاية وفي المغازي خرج رسول الله ﷺ يريد قريشا وسلك شعبة هي بضم الشين وسكون العين موضع قرب بابل ويقال له شعبة بن عبد الله (الربعة) أشار عليه الصلاة والسلام بذلك إلى أنه لا يفارق الانصار مدة حياته لانه جعل أرضهم دار هجرته فهو ملازم لها إلى وفاته وقد قال في الحديث الآخر (الحيا محياكم والممات مماتكم)

الحديث الثاني

وعن عروة عن عائشة قالت: «لم أعقل أبواى قط إلا وهما يدينان الدين ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشية، فلما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قبل أرض الحبشة» الحديث (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري من طريق معمر وعقيل وغيرهما عن الزهري عن عروة عن عائشة ذكره في ستة مواضع من صحيحه الصلاة والأجارة والكنافة والهجرة واللباس والأدب طوله في بعضها واختصره في البعض (الثانية) قول عائشة رضي الله عنها (لم أعقل أبواى) كذا وقع في روايتنا من مسند الإمام أحمد بالآلف وهي لغة بني الحارث بن كعب وعدة قبائل يجعلون المثني بالآلف في الاحوال كلها وعليها جاء قوله تعالى (إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم) وهي قراءة مشهورة متواترة في السبع وأنكر

أُرِيتُ سَبْعَةَ ذَكَاتٍ فَخِلَ يَنْ لَابَتَيْنِ وَهُمَا حِرَتَانِ ، فَخَرَجَ مَنْ
كَانَ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَعَ
إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجِرًا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ،
وَفَجَّهَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رِسْلِكَ فَإِنِّي
أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَتَرْجُو ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟
قَالَ نَعَمْ خَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِصُحْبَتِهِ وَعَلَفَ
وَأَحْلَتَيْنِ كَأَنَّمَا عِنْدَهُ مِنْ وَرَقِ السَّمْرِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، قَالَ الزُّهْرِيُّ

المبرد هذه اللغة وهو محجوج بنقل أئمة اللغة ورواية البخاري أبو ي على اللغة
المشهورة والمراد بأبويها أبوها أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأمه أم رومان على سبيل
التغليب ويجوز في الراء من رومان الضم والفتح والامر كما ذكرت من أنها لم تعقل أبويها
إلا وهما يدينان الدين أي الاسلام فان مولدها قبل الهجرة بنحو سبع سنين
وكان أبواها متقدمي الاسلام وذلك معروف في الصديق رضي الله عنه وذكر
أبو عمر في الاستيعاب أن وفاة أم رومان في حياة النبي ﷺ قيل سنة أربع
وقيل خمس وقيل ست وأنه عليه الصلاة والسلام نزل قبرها فاستغفر لها وقال
اللهم لم يخف عليك ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك ﷺ الثالثة قولها
ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشية
فيه فضيلة للصديق رضي الله عنه وبيان تواضعه عليه الصلاة والسلام وموادته
أصحابه وأنه لا بأس باكثر الزيارات عند تأكيد المودة أو الاحتياج لذلك
وأما قوله عليه الصلاة والسلام (زرعبا تزدد حبا) فهو في غير هاتين الحالتين
والظاهر أن ذلك إنما كان بمكة قبل الهجرة لشدة الاحتياج إلى التعاون على
الدين والتناصر فيه وأعمال الرأي في ذلك وأما بعد الهجرة فما أظنه كان يفعل
ذلك والله أعلم ﷻ الرابعة قولها (فلما ابتلى المسلمون) بضم التاء أي امتحنوا

قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ قَبِينَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي يَتْنِنَا فِي نَحْرِ الظُّهْرِ
قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَدِّمًا فِي سَاعَةٍ
لَمْ يَكُنْ بَأْتِنَا فِيهَا فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِدَى لَهُ أَبِي وَأُمِّي، إِنْ جَاءَ بِهِ فِي
هَذِهِ السَّاعَةِ لَأَمُرَّ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَسْتُ أَذِنَ فَأَذِنَ لَهُ فَدَخَلَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ لِأَبِي بَكْرٍ أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ يَا أَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ
فَإِنَّهُ فَدَّ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فَالصَّحَابَةُ يَا أَبِي أَنْتَ

بَأَذَى الْمُشْرِكِينَ وَأَصْلُ الْإِبْتِلَاءِ الْإِمْتِحَانُ وَالْإِخْتِبَارُ وَيَكُونُ فِي الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ مَعًا وَمِنْهُ [مَنْ غَيْرُ فَرْقٍ بَيْنَ فَعْلَيْهِمَا] قَوْلُهُ تَعَالَى (وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً)
قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ يُقَالُ مِنَ الْخَيْرِ أَبْلَيْتُهُ أَبْلَيْهِ إِبْلَاءٌ وَمِنَ الشَّرِّ بَلَوْتُهُ أَبْلَوْهُ بِلَاءٌ قَالَ فِي
النِّهَايَةِ وَالْمَعْرُوفِ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَعًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ
فَعْلَيْهِمَا ﴿الْخَامِسَةُ﴾ قَوْلُهَا خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ كَانَتْ
الْمُهْجَرَةُ إِلَى الْحَبَشَةِ مَرَّتَيْنِ وَعَدَدُ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْأَوَّلَى اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا وَأَرْبَعِ
فَسُوءَةٍ ثُمَّ رَجَعُوا لَمَّا بَلَغَهُمْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ سَجُودُهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ
قِرَاءَةِ سُورَةِ النَّجْمِ فَلَقُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَشَدَّ مَا عَهْدُوا فَمُحَاجِرًا وَثَانِيَةً وَكَانُوا ثَلَاثَةً
وِثْمَانِينَ رَجُلًا وَثَمَانِيَةَ عَشْرَةَ امْرَأَةً وَلَمْ يَعُدَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَصْحَابِ
الْأَوَّلَى وَلَا الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا بَلْ رَجَعَ مِنَ الطَّرِيقِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ
﴿السَّادِسَةُ﴾ (بِرُكَّ الْعِمَادِ) بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِكْسَرِهَا لِلْأَصِيلِ
وَالْمُسْتَمْلَى وَغَيْرِهَا وَالرَّاءُ سَاكِنَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالْعِمَادُ بِكْسَرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ
وَضَمُّهَا كَمَا حَكَاهُ فِي الْمَشَارِقِ عَنْ ابْنِ دَرِيدٍ قَالَ فِي الْمَشَارِقِ هُوَ مَوْضِعٌ فِي أَقْصَى
مِجْرٍ وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ هُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ بِالْيَمَنِ وَقَبْلَ هُوَ مَوْضِعٌ وَرَاءَهُ مَكَّةُ بِخَمْسِ

يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ خُذْ بَابِي
أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدِي رَأَحَتِي هَاتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْنِ
قَالَاتِ فَجَهَرَزْنَاهُمَا أَحْتَا الْجَهَّازِ وَصَنَعْنَا لَهُمَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ فَقَطَعَتِ
أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ نَطَاقِهَا وَأَوَكَّتِ الْجِرَابَ فَلِذَلِكَ كَانَتْ
تُسَمَّى ذَاتَ النُّطَاقِ ، ثُمَّ لَحِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِغَارِ فِي
جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ فَكُنَّا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

ليال ولم يذكر في الصحاح برك النماذ وإنما قل برك مثل قرد اسم موضع
باليمن السبي فلا أدري هو هذا أم لا (السابعة) (ابن الدغنة) هو بفتح الدال
المهمل وكسر الغين المعجمة وفتح النون وتخفيفها هذا هو المشهور المضبوط
المحفوظ وحكى فيه القاضي عياض في المشارق مع ذلك وجهين آخرين وهما
فتح التين وإسكانها ووجهها رابعا حكاه عن القاسبي وهو الدغنة بضم الدال
والغين وتشديد هاء وحكى الجياني الوجه الأول والرايع وقال وبهما روينا انتهى
والرايع أشهر من المتوسطين فهما غريبان ولم يذكر في الصحاح هذه المادة
وقال في المحكم دغن يومنا كدجن عن ابن الأعرابي قال وإنه لدودغنة كدجنة
ودغينة الأحمق معرفة ودغينة اسم امرأة (الثامنة) (القارة) بالقاف وفتح
الراء وتخفيفها قبيلة معروفة قال في الصحاح هم عضل والديس ابنا الهون بن
خزيمة سموا قارة لاجتماعهم واتفاقهم لما أراد ابن الشداخ أن
يفرقهم في بني كنانة فقال شاعرهم

دعونا قارة لا تنفرونا * فنجفل مثل إجفال الظلم
فهم رماء وفي المنيل أنصف القارة من رماها (التاسعة)
قوله (أخرجني قومي) أي تسببوا في إخراجي لأنهم باشرؤا إخراجهم وهو
مثل قوله (من قرينك التي أخرجتك) وقوله «إذ أخرجهم الذين كفروا»

وقول الشيخ رحمه الله « الحديث » أشار الى قطعة من الحديث اختصرها لطلوها ولعدم الاحتياج اليها هنا ولفظها عند البخارى فى الهجرة (فأريد أن أسيح فى الارض وأعبد ربي فقال ابن الدغنة فان مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يخرج انك تكسب المعدم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق فان لك جار ارجع واعبد ربك ببلدك فرجع وارتحل معه ابن الدغنة فطاف ابن الدغنة عشية فى أشراف قريش فقال لهم ان ابا بكر لا يخرج ولا يخرج أتخرجون رجلا يكسب المعدم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف ويعين على نوائب الحق فلم تكذب قريش جوار ابن الدغنة وقالوا لابن الدغنة مر أبا بكر فليعبد ربه فى داره فليصل فيها وليقرأ ماشاء ولا يؤذينا بذلك ولا يستعلن به فاننا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا فقال ذلك ابن الدغنة لأبى بكر فلبث أبو بكر بذلك بمعدربه فى داره ولا يستعلن لصلاته لا يقرأ فى غير داره ثم بدا لأبى بكر فابتنى مسجداً بفناء داره وكان يصلى فيه ويقرأ القرآن فيتكفف عليه نساء المشركين وأبنائهم وهم يعجبون منه وينظرون اليه وكان أبو بكر رجلاً نكاه لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن فأفزع ذلك أشراف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا انا كنا أجركنا أبا بكر بجوارك على أن يعبد ربه فى داره فقد جاوز ذلك وابتنى مسجداً بفناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه وانا قد خشينا أن يفتن نساءنا وأبناءنا فانه فأن احب أن يقتصر على أن يعبد ربه فى داره فعل وإن أبى الا أن يعلن بذلك فسله أن يرد اليك ذمتك فاننا قد كرهنا أن نخترك ولسنا مقرين لأبى بكر الاستعلان ، قالت عائشة فأتى ابن الدغنة الى أبى بكر فقال قد علمت الذى عاقدت لك عليه فاما أن تقتصر على ذلك واما أن ترجع الى ذمتى فابى لا أحب أن تسمع العرب أبى أخبرت فى رجل عقدت له فقال له أبو بكر فابى أرد اليك جوارك وأرضى بجوار الله عز وجل ، والنبي ﷺ يومئذ بمكة (والصحيح جواز الاقتصار على بعض الحديث اذا كان المحذوف منفصلاً عن المذكور لا يخلل معناه بحذفه والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ قوله قد رأيت دار هجرتك

يحتمل أن يكون في اليقظة ويحتمل أن يكون في المنام وقوله (أريت سبخة) هو بفتح السين المهمة والباء الموحدة والخاء المعجمة الأرض التي تعلوها ملحوحة وجمعها سباخ وهذا الذي ذكرته من فتح الباء هو إذا لم تجعلها صفة لأرض فإن قلت أرض سبخة كسرت الباء ذكره في الصحاح والمشارك وقوله (بين لابتين) بتخفيف الباء الموحدة قال في نفس الحديث وهما حرقان والحرة بفتح الحاء المهمة وتشديد الراء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار ﴿الحادية عشرة﴾ قوله «على رسلك» بكسر الراء واسكان السين أى تؤدتك وهينتك وضبطه القاضى عياض في المشارق بكسر الراء وفتحها قال فبكسرها على تؤدتك وبالفتح من اللين والرفق وأصله المير اللين ومعناها متقارب وقيل هاجم معنى من التؤدة وترك العجلة ﴿الثانية عشرة﴾ (المر) بفتح السين المهمة وضم الميم نوع من شجر الطلح يقال لمفرده سمرة ويجمع أيضاً على سمرات ﴿الثالثة عشرة﴾ (الظهرة) بفتح الظاء وكسر الهاء المهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر (ونحرها) أولها كما قال ابن السكيت وابن سيده ولا يقال في الشتاء ظهرة وقال في النهاية تبعاً لإبراهيم الحربي (نحر الظهرة) هو حين تبلغ الشمس منتهاها من الارتفاع كأنها وصلت إلى النحر وهو أعلا الصدر ﴿الرابعة عشرة﴾ (التقنع) معروف وهو تغطية الرأس بطرف العمامة أو برداء أو نحو ذلك ثم يحتمل أن يكون سببه في تلك الحالة وقاية الرأس من الحر لشدة في ذلك الوقت وأن يكون سببه إرادة الاختفاء وأن لا يظلم أحد على مجيئه اليهم ذلك الوقت ﴿الخامسة عشرة﴾ قوله (فدى له أبى وأمى) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهو بكسر القاء وفيه المد والقصر وبالقصر رويناه في هذا الحديث وحكى الفراء فدى لك مفتوح ومقصود أما المصدر من فاديت فمدود لا غير والمراد أن أباه وأمه فداء للنبي ﷺ من المكارة وهذه كلمة تستعملها العرب في التعظيم والتعجب ﴿السادسة عشرة﴾ فيه أنه لا بأس باجتماع الانسان بصاحبه وقت القائلة في الأمور المهمة ﴿السابعة عشرة﴾ فيه أنه لا بد من الاستئذان مع أن أهل البيت زوجته عائشة وأمها أم رومان والصديق لكن يحتمل وجود

غيرهم بل وجود غيرهم محقق وهو أسماء بنت الصديق ولو لم يكن غيرهم فيحتمل
غدر من كشف عورة وغير ذلك ولا سيما ذلك [الوقت] وهو حين وضع ثيابهم من
الظهيرة فهو أحد المواضع الثلاثة المأمور مالك اليمين ومن لم يبلغ الحلم
بالاستئذان فيها ﴿الثامنة عشرة﴾ قوله عليه الصلاة والسلام (أخرج من عندك)
سببه شدة التحرز في أمر الهجرة لئلا يعوق عنها طائق فإن فشوا السر سبب
الحصول المفسدة فلما أعلمه الصديق بأنه ليس هناك من يتوقع منه إفشاء السر
بقوله إنما هم أهلك تكلم بما عنده ﴿التاسعة عشرة﴾ وقول أبي بكر
(الصحابية) منصوب بفعل محذوف تقديره أسألك أو أطلب منك وصدر هذا
الكلام من الصديق لشدة حرصه على صحبة النبي ﷺ وقد حقق الله تعالى ذلك
ووصفه في التنزيل به وإلا فهذا كان في عزم النبي ﷺ ولهذا استعمل أبا بكر
لما أراد الهجرة وقال على رسلك فاني أرجو أن يؤذن لي ﴿العشرون﴾ إن قلت
لم امتنع النبي ﷺ من اخذ إحدى راحتي الصديق إلا بالثمن مع قوله عليه الصلاة
والسلام (إن أمن الناس على في ماله وصحبته أبو بكر) وهو في الصحيحين من
حديث أبي سعيد الخدري وروى الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
ﷺ (ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافأناه ما خلا أبا بكر فإنه له عندنا يدا
يكافئه الله بها يوم القيامة) وما تعنى مال أحد قط ما تعنى مال أبي بكر (قلت)
قد يقال لا يلزم من انتفاعه عليه الصلاة والسلام بمال أبي بكر ومنته عليه فيه
أن يكون أخذه منه بغير عوض فيصدق ذلك مع العوض ويحتمل أنه عليه
الصلاة والسلام كان يأخذ منه بغير عوض وإنما امتنع هنا إلا بعوض لأن هذه
الهجرة قربة عظيمة فأراد انفرادها بالأجر فيها والله أعلم ﴿الحادية والعشرون﴾ قولها
(لجيزناهما أحت الجهاز) أي أسرعه وأعجله وهو بالناء المثلثة ومنه قوله تعالى (يطلبه
حنينا) وفي جيم الجهاز وجهان الفتح والكسر والجواب بكسر الجيم معروف
﴿الثانية والعشرون﴾ و(النطاق) بكسر النون شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل
الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجر إلى الأرض كذا قيده الجوهري بكون
الأعلى إلى الركبة ولم يقيده بذلك أصحاب المحكم والمشارك والنهاية وقال في النهاية

فعله عند معاناة الأشغال ثلاثا في ذيها وقولها (فلذلك كانت تسمى ذات النطاق)
 كذا في هذه الرواية هنا وفي صحيح البخاري وفي حديث آخر (ذات النطاقين)
 روى مسلم في صحيحه عن أسماء رضي الله عنها أنها قالت للحجاج بلغني أنك
 تقول له يابن ذات النطاقين أنا والله ذات النطاقين أما أحدهما فكنت أرفع به
 طعام رسول الله ﷺ وطعام أبي بكر الصديق رضي الله عنه من الدواب وأما
 الآخر فنطاق امرأة التي لا تستغنى عنه وفي صحيح البخاري عن أسماء قالت (صنعت
 سفرة رسول الله ﷺ في بيت أبي بكر حين أراد أن يهاجر إلى المدينة قال فلم
 يجد لسفرته ولا لسقائه ما يربطهما به فقلت لأبي بكر ولا والله ما أجد شيئا
 أربط به إلا نفاقي قال فشقيه باثنين فأربطى بواحد السقاء وبواحد السفرة
 ففعلت فلذلك سميت ذات النطاقين) وهذا هو الصحيح المشهور في سبب تليق
 أسماء بنت الصديق رضي الله عنها بذات النطاقين، وقيل بل لأن النبي ﷺ قال (لها)
 قد أعطاك الله بهما نطاقي في الجنة) حكاه في المشارق وقيل لأنها كانت تطارق
 نطاقي نوق نطاقي تسرا وفي صدر في النهاية كلامه وقيل كان لها نطاقيان تلبس أحدهما
 وتحمل في الآخر الزاد إلى النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه وهما في الغار
 حكاه في النهاية قال في المشارق وما فسرته به هي نفسها خيرها؛ فإنه أولى ما قيل
 انتهى (فان قلت) كيف الجمع بين اختلاف الروايات في أنها استعملت في حاجة
 النبي ﷺ الشقين معا أحدهما في السفرة والآخر في السقاء أو استعملت في حاجته
 أحدهما فقط وأوقت الآخر لنفسها (قلت) الذي ينبغي تقديمه الرواية باستعمالها
 لها في حاجته فإن معها زيادة علم وهي مخبرة به عن نفسها بخلاف الآخر فإن النافذة
 له عائشة وكانت إذ ذاك صغيرة وغير صاحبة القضية وأما رواية مسلم عن أسماء
 الموافقة لذلك فقالت في آخر عمرها وحزنها على ولدها وغيتها من الحجاج قالت
 قبل ذلك أقرب إلى الصبى والله أعلم ﴿الثالثة والعشرون﴾ قولها (فأو كأت
 الجراب) كذا وقع في روايتان مسند أحمد وظاهره نسبة ذلك إلى عائشة والذي
 في صحيح البخاري فربطت به على فم الجراب تعنى اسماء وهو المعروف
 ﴿الرابعة والعشرون﴾ قولها (ثم لحق رسول الله ﷺ وأبو بكر بغار في جبل

— ﴿باب قتال البغاة والخوارج﴾ —

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة ودعواهما واحدة»

يقال له ثور) هو النار المذكور في القرآن في قوله تعالى (إذ هما في النار) وثور بالناء المثلثة جبل بمكة ومكنهما فيه ثلاث ليال لينقطع الطلب عنهما ولا يظفر بهما المشركون

— ﴿باب قتال البغاة والخوارج﴾ —

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة ودعواهما واحدة» (فيه فوائد) الأولى ﴿اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام الثانية﴾ فيه علم من أعلام النبوة لوقوع ذلك كما أخبر به والمراد بالفئتين العظمتين فئة على ومعاوية رضى الله عنهما وقوله (دعواهما واحدة) أى دينهما واحد إذ الكل مسلمون يدعون بدعوى الاسلام عند الحرب وهى شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ويحتمل أن يكون المراد بكون دعواهما واحدة أن كلا منهما يقول إنه ناصر للحق طالب له داب عن الدين فالقائمون مع على رضى الله عنه هم المصيبون القائمون بنصرة من يجب نصرته لكونه أفضل الخلق ذلك الوقت وأحقهم بالامامة مع تقدم بيعته من أهل الملل والعقد بدار الهجرة والقائمة مع معاوية رضى الله عنه تأولوا وجوب القيام بتغيير المنكر في سلب قتلة عثمان رضى الله عنه الذين في عسكر على وإنهم لا يعطون بيعة ولا يعدون إمامة حتى يعطوا ذلك ولم يرفعهم إذ الحكيم فيهم للأمام ولا تتم لم يعينوا أحدا

وَعَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ (قَالَ عَلَى لِأَهْلِ النَّهْرِ وَكَانَ : فِيهِمْ رَجُلٌ
مَنْدُونُ الْيَدِ أَوْ مُودَنْ الْيَدِ أَوْ مُخْدَجُ الْيَدِ لَوْلَا أَنْ تَبْطُرُوا لَا نَبَأُكُمْ
مَا قَضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ : قَالَ عُبَيْدَةُ فَقُلْتُ لِعَلِّي أَتَتْ

بل طلبوا ذلك على الاتهام ولا معنى لوقوف محمد بن جرير الطبري عن تعيين الحق من
القثنين مع قوله وَاللَّهِ (تقتل عمارا القشة الباغية) ومن هذا باب المصنف رحمه
الله على هذا الحديث فقال (البغاة) لما بيناه من مذهب أهل الحق أن القشة المقاتلة
لعلى هي الباغية وإن كانت متأولة طالبة للحق في ظنها غير مذمومة بل مأجورة
على الاجتهاد ولا سيما الصحابة منهم فإن الواجب تحسين الظن بهم وأن يتأول لهم
ما فعلوه بحسب ما يليق بفضلهم وما عهدناه من حسن مقصدهم ثم إن عدااتهم
قطعية لا تزول بملابسة شيء من الفتن والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ لم يتعرض في الحديث
لحكم هذا القتال وإنما أخبر بوقوعه خاصة وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت
طائفة لا يقاتل في فتن المسلمين وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا يجوز له
المدافعة عن نفسه لأن الطالب متأول وهذا مذهب أبي بكر رضى الله عنه وغيره
وقال ابن عمر وعمران بن حصين لا يدخل فيها لكن أن قصد دفع عن
نفسه ؛ وهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن الاسلام وقال
معظم الصحابة والتابعين وعامة علماء المسلمين يجب نصر الحق في الفتن والقيام معه
ومقاتلة الباغين كما قال الله تعالى « فقاتلوا التي تبغى حتى تقضى إلى أمر الله » هذا
هو الصحيح والأحاديث الدالة على منع المقاتلة محمولة على من لم يظهر له الحق أو على
طائفتين ظالمين لا تأويل لواحدة منهما ولو كان الامر كما قال الأولون لظهر
الفساد واستطال أهل البغى والمبطلون والله أعلم

الحديث الثاني

وعن عبيدة قال قال على لأهل الهروان فيهم رجل مندون اليد أو مودن
اليد أو مخدج اليد لولا أن تبطروا لا نبأكم ما قضى الله على لسان نبيه لمن قتلهم

سَمِعْتُهُ؟ قَالَ نَعَمْ وَرَبُّ الْكُفَّةِ يَخْلِفُ عَلَيْهَا ثَلَاثًا رَوَاهُ مُسْلِمٌ
وَقَالَ (أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ) أَخَذِيثٌ وَاتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ
سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ عَلِيٍّ بِالْفِطْرِ آخِرَ وَفِيهِ (فَأَيْنَا أَقْبَلُكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ
فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قال عبدة فقلت لعلی أنت سمعته؟ قال نعم ورب الكعبة يحلف عليها ثلاثاً رواه
مسلم واتفقا عليه من وجه آخر (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم وأبو
داود وابن ماجه من طريق أبوب السخيتاني ومسلم أيضاً من طريق عبد الله
ابن عون كلاهما عن محمد بن سيرين عن عبدة وأخرجه مسلم وأبو داود من
طريق زيد بن وهب الجهني (أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي الذين
نساروا إلى الخوارج فقال علي أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج
قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم
إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه
لهم وهو عليهم لا يجاوز قراءتهم تراقبهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم
من الرمية أو يعلم الجيش الذين يصيبونهم مما قضى لهم على لسان نبيهم لأنكلاوا
عن العمل وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده
مثل حامة الندى عليه شعرات بيض، وفيه فقال علي التمسوا فيهم المخرج فالتمسوه فلم
يجدوه فقام على نفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض فقال أخروهم
فوجدوه مما يلي الأرض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ، قال فقام إليه عبادة السلمي
فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث من رسول الله
ﷺ فقال أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثاً وهو يحلف له)
وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبدة الله بن أبي رافع « أن
الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب قالوا لا حكم إلا لله فقال على كلمة

حق أريد بها باطل إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إلى لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالعلمتهم لا يجوز هذا منهم وأشار إلى حلقه هم من أنقض خلق الله إليه منهم رجل أسود إحدى يديه ظبي شاة أو حمة ندى فلما قتلهم على بن أبي طالب قال انظروا فنظروا فلم يجدوا شيئاً فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه قال عبيد الله وأما حاضر ذلك من أمرهم وقول على فيهم» وروى الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية سويد بن غفلة قال قال علي بن أبي طالب «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن آخر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة سمعت رسول الله ﷺ يقول سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً (١) لمن قتلهم عند الله يوم القيامة» وروى أبو داود في سننه عن أبي الوصي قال قال علي «اطلبوا المجدع، فذكر الحديث فاستخرجوه من تحت القتلى في طين قال أبو الوصي فكان في أنظر إليه حيش عليه فربطت له إحدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب اليربوع» وعن أبي مریم قال: (إن كان ذلك المجدع لمعنا يومئذ في المسجد نجالمه بالليل والنهار وكان فقيراً ورأيت مع المساكين يشهد طعام على مع الناس وقد كسوته برنسا لي قال أبو مریم وكان المجدع يسمى ناقعاً ذا الندى وكان في يده من ندى المرأة [و] على رأسه حمة مثل حمة الندى عليه شعرات مثل سبالة السنور في الثانية) قوله (قال علي لأهل النهروان) اللام للتبيين أي قال هذا الكلام في حق أهل النهروان المراد بهم الخوارج المارتون في زمن علي رضي الله عنه وكان اجتماعهم في هذا المكان وهو بفتح النون وإسكان الهاء وفتح الراء المهملة وهي بلدة على أربع فراسخ من الدحلة ويقال لهم الحرورية نسبة إلى حروراء

(١) في نسخة (خيراً) بدل (أجراً)

وهو بالمد والقصر موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ثم كثر استعماله حتى استعمل في كل خارجي ﴿الثالثة﴾ قوله (فيهم رجل مندون اليد أو مودن اليد أو مخدج اليد) شك من الراوى في اللفظ الذى قاله فأما المندون فبفتح الميم وإسكان الناء المثناة وضم الدال المهملة وإسكان الواو وآخره نون وهو صغير اليد مجتمعا كثنذوة الثدى وهى بفتح الناء المثناة بلا همز وبضمها مع الهمز وكأن أصله مشنود فقدمت الدال على للنون كما قالوا فى جب جذب وعات فى الأرض وعشا وحكى فى المحكم هذا القلب عن ابن جنى وقال انه ليس بشئ، وأما (المودن) فبضم الميم وإسكان الواو وفتح الدال المهملة ويقال بالهمز وبتركة وهو ناقص اليد ويقال له أيضاً. ودين ومودون وأما (المخدج) فبضم الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وآخره جيم ومعناه ناقص اليد يقال خدجت الناقة إذ ألفت ولدها قبل تمام الأيام وإن كان تام الخلقة، فهو خديج وأخدجت إذا جاءت به ناقص الخلق وإن كانت أيامه تامة فهو مخدج ويستعمل ذلك أيضاً فى كل ذات ظلف وحافر بل فى الأدميات أيضاً ومنه وكل اثنى حملت خدوجا ﴿الرابعة﴾ قوله (لولا أن تبطروا) أى تطفوا وأصل البطر الطغيان عند النعمة والعافية فیسوء احتمالها فيكون منه الكبر والأشر والبذخ وشدة المرح ﴿الخامسة﴾ قوله (أنت ممعته) كذا فى روايتنا هنا الاقتصار على ذلك والمراد من النبي ﷺ كما هو مصرح به فى رواية مسلم والمعنى دال عليه ﴿السادسة﴾ قوله (لمن قتلهم) أى قاتلهم وفيه الترغيب فى قتال الخوارج وفى الرواية الأخرى التصريح بالأمر بذلك قال النووى وهو اجماع من العلماء قال القاضى عياض اجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبنى متى خرجوا على الامام وخالقوا رأى الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد انذارهم والاعذار اليهم قال الله تعالى (فقاتلوا التى تبغى حتى تقىء إلى أمر الله) لكن لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ولا يقتل أسيرهم ولا تباح أموالهم ومالم يخرجوا عن الطاعة وينتصبوا للحرب لا يقاتلون بل يوغظون ويستتابون عن بدعتهم وباطلهم وهذا كله مالم يكفروا ببدعتهم فإن كانت البدعة مما

يكفرون مهاجرت عليهم أحكام المرتدين وأما البغاة الذين لا يكفرون فيورثون ويرثون
ودمهم في حال القتال هدر وكذا أموالهم التي تتلف في القتال والأصح
أنهم لا يضمون أيضاً ما أتلقوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال
وما أتلقوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه ولا يحل الانتفاع بشيء
من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عندنا وعند الجمهور وجوزه أبو حنيفة
﴿السابعة﴾ قوله (يحلف عليها ثلاثاً) قد تبين برواية أخرى لمسلم أن الحلف
وتكريره كان باستحلاف عبيده وليس ذلك لشك في خبره وإنما هو ليسمع الحاضرين
ويؤكد ذلك عندهم وتظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ ويظهر
لهم أن علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق وأنهم يحقون في قتالهم والله
تعالى أعلم

ثم بحمد الله تعالى الجزء السابع من طرح التثريب ويليهِ
الجزء الثامن وأوله (كتاب الحدود)

﴿ فهرس الجزء الثالث من كتاب طرح التثريب في شرح التقريب ﴾
(للمحافظ زين الدين العراقي)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	كتاب النكاح	٩	هل يفيد الحديث جواز التعاليج
٣	(الحديث الاول) حديث علقمة (كنت أمشي مع عبد الله بن قيس فلقبه عثمان) النخ وتخرجه	٩	تقطع الباء ؟ وهل يفيد أن المقصود في النكاح الوطء
٣	استحباب عرض صاحب الزواج على صاحبه ، ومعنى كلة (معشر الشباب) والباء ، وبيان	١٠	(الحديث الثاني) حديث جابر (هل نكحت ؟ قلت نعم) النخ تخرجه ، ومعنى (البكر) ومعنى (تلاعبها وتلاعبك)
٤	اختلاف العلماء في المراد من الباء افادة الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وبيان اختلاف العلماء في حكم النكاح وهل الامر	١١	افادة الحديث استحباب نكاح البكر . وملاعبة الرجل امرأته وسؤال الكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم
٦	في الحديث للوجوب أو للندب معنى كونه أغض للبصر الخ وما المراد من عدم الاستطاعة في قوله (ومن لم يستطع) حكم غير التائق للنكاح ، وشرح جملة (فعليه بالصوم) الواقعة في	١٢	وفيه فضيلة لجابر ، وجواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وأخواته النخ ومعنى (الخرفاء) (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (خير نساء ركب الابل) النخ
٧	الحديث وكلام طويل فيها من حيث اللغة والمعنى ، وتعليل القاضي عياض لابن قتيبة فيها في مراضع معنى الوجاء ،	١٣	تخرجه ، وإفادته تفضيل نساء قريش على غيرهن ، وهل هن أفضل من مريم أم لا
٨		١٤	وهل المفضل من صالح النساء أم طامتن ، وما معنى (أخناه وأرعاه) الخ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥	مناسبة الحديث للباب (الحديث الرابع) حديث عمر (تأييد حفصة ابنة عمر) الخ	٢١	تخریجه ، وهل تفسير الشغار في الحديث من كلام ابن عمر أم من كلام النبي ﷺ
١٦	تخریجه	٢٢	فيه النهی عن نكاح الشغار ؛
١٧	معنى قوله (تأييد) ومن هو (خنيس) وإفادة الحديث عرض الانسان بنته وغيرها		وبيان اختلاف العلماء في صورة نكاح الشغار ، وتحقيق المذاهب في هذا وفي حكمه بتوسع ووضح
	للزواج ؛ وتحقيق الأمر في أول من عرض عمر ابنته عليه ، وفيه جواز عرض الرجل ابنته على من هو متزوج	٢٨	بحث لغوي في كلمة (الشغار)
١٩	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) الخ و (الحديث السادس) حديث بريدة (إن أحساب أهل الدنيا) الخ	٢٩	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة (لا يجمع بين المرأة وعمتها) الخ وتخریجه
	وتخریجهما ومعنى (الحصب) وضبط كلمات الحديث	٣١	إفادة الحديث تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والكلام في ذلك
	هل الحديث لتقرير اعتبار الأحساب أم لدمه ، ويترتب على ذلك هل المال معتبر في كفأة النكاح أم لا	٣٢	وهل مثل عمة النسب عمة الرضاع وهل يختص ذلك بالنكاح أم مثله ما كان بملك اليمين ؟
٢٠	هل الحديث لتقرير اعتبار الأحساب أم لدمه ، ويترتب على ذلك هل المال معتبر في كفأة النكاح أم لا	٣٣	وهل يختص ذلك بالنكاح أم مثله ما كان بملك اليمين ؟
٢١	(باب ما يحرم من النكاح) (الحديث الأول) حديث ابن عمر (نهى عن الشغار) الخ	٣٤	كيف يجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وماعلة هذا التحريم (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (لا تسأل المرأة طلاق أختها) الخ وتخریجه
	عمر (نهى عن الشغار) الخ	٣٥	وأختها) الخ وتخریجه

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٣٦ هل النهي عن سؤال المرأة طلاق أختها للتحريم، وهل مثله	العلماء في التحريم وما يتعلق به من شروط
ما اذا شرطت ذلك في صلب	٤١ ماهو (الأحماء)، وما المراد بهم هنا
المقد؟ كلام العلماء في هذا	٤٢ وما معنى قوله ﷺ (الحواموت)
٣٧ هل المراد سؤال الزوجة أو	٤٣ (الحديث الثاني) حديث عائشة
الأجنبي الذي تريد التزوج منه	« قالت كان رسول الله ﷺ يبأي
وما المراد بالأخت، وما معنى	النساء بالكلام » الخ وتخريجه
لتستفرغ صحتها (وليلاحظ هنا	٤٤ ماهي المباينة، وما معنى كونه
أنه تكرر في هذا الباب في نسخة	(يبأي بالكلام) وهل يستفاد
الشرح كـ (صحتها) بدل	منه أنه ﷺ لم تمس يده قط
(صحتها) تصحيحاً وخطأ	يد امرأة أجنبية
فلينبه له (ليصح)	٤٥ وهل كان شأنه كذلك مع
٨٣ بحث لغوي في معنى لتستفرغ	الحارم، والكلام على بقية الحديث
صحتها وبحث شرعي في	٤٦ بحث لغوي في كلمة (قط)
« هو ما، ويان ما يجوز	(الحديث الثالث) حديث عائشة
للرأة وما لا يجوز	« قالت جاءت فاطمة بنت عتبة بن
٣٩ ما المراد بقوله ولتنكح، وقوله	ربيعة تبأي النبي ﷺ فأخذ
فانما لها ما قدر لها » (باب ما	عليها » الخ
يحرم من الأجنبية وتحريم	٤٧ تخريجه ومعنى قول عائشة (أقرى)
المؤمنة على الكافر » (الحديث	وهل يستفاد منه تحريم المؤمنة
الاول » حديث عقبة بن عامر	على الكافر كما ترجم المصنف
اياكم والدخول على النساء الخ	٤٨ ﴿ باب عشرة النساء والعدل
٤٠ تخريجه، وضبط ألفاظه، وإفادته	بينهن ﴾ (الحديث الاول)
لتحريم الدخول على النساء وكلام	حديث عائشة قالت « اجتمعن

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
باللهو المباح ، وكلام العلماء في نظر المرأة للرجل ، وفيه بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من الرأفة ومعاشرة الأهل بالمعروف معنى (فاقدروا قدر الجارية) الخ ٥٧ وفوائد أخرى	أزواج النبي ﷺ فأرسلن فاطمة إلى النبي ﷺ « الخ تخریجه ٤٩ ضبط كلمة « اجتمعن » أزواج « وكلمة « ينشدنك » ومعناها والمراد منها وببحث طويل في التسوية بين الزوجات وحقيقتها وما يتعلق بها ٥١ استنباط جواز الدخول بالأذن على الرجل وهو في مخدع المرأة « معنى (المرط) و (تسميني) ٥٣ و (تشتمني) وضبط ذلك وشرح باقی ألفاظ الحديث
« الحديث الثالث » حديث عائشة « كنت ألعب بالبنات » الخ وتخریجه ومعنى البنات وما يستفاد منه من جواز اللعب بمثل هذه اللعبة وذكر إجازة العلماء لبيعهن وشراهن وفيه أطف بمعاشرة رسول الله ﷺ لأهله	في الحديث فضيلة ظاهرة لزينب وعائشة ٥٤ « الحديث الثاني » حديث عائشة « والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحبشة يلعبون بالحراب » الخ وتخریجه وإفادته لجواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد ٥٥ وإفادته جواز نظر النساء إلى لعب الرجال وجواز ترفيه النفس
(الحديث الرابع) حديث جابر « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل وتخریجه معنى العزل وهل الحديث مرفوع أو موقوف ٥٩ ذكر اختلاف العلماء في العزل بتوسع وتقصيل مهم ٦٠ محل الخلاف في العزل وبيان المراد من قوله « والقرآن ينزل » الحديث الخامس « دخلت الجنة فرأيت قصرآ » الخ وتخریجه ٦٣	٥٦

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٧١ الشروط التي ذكرها الشافعية لوجوب الاجابة ثمانية عشر وتفصيلها	وفيه أن غيرة النساء تراعى في الجملة ولا تنكر ٦٤ الحديث السادس « لولا بنو اسرائيل لم يخزن اللحم » الخ وتخرجه ومعنى لم يخزن الخ وكلام العلماء في ذلك وضبط باقي ألفاظ الحديث
٧٧ افادة الحديث لوجوب اجابة دعوة غير العرس والكلام على ذلك	٦٥ ﴿ باب الاحسان إلى البنات ﴾ عن عائشة « جاءت امرأة ومعها ابنتان لها » الخ
٧٨ بحث لغوي في العرس والدعوة	٦٦ تخرجه
٧٩ إذا دعى الصائم للولية ماذا يصنع وهل يجب عليه الأكل من الولية أم لا ، هل الصوم ليس عفرا في ترك الاجابة	٦٧ ضبط كلمة (تفتة) و(ابتلى) ومعناها وما يستفاد من الحديث وبيان المراد بالاحسان اليهن
٨٠ وهل يجب على المفطر ألا كل من الولية أم لا المذاهب في ذلك	٦٨ معنى « كن له سترأ من النار » ووجه تخصيص البنات بذلك وفوائد أخرى
٨١ ﴿ كتاب الطلاق والتخير ﴾ (الحديث الأول) حديث ابن عمر (أنه طلق امرأته وهي حائض) الخ وتخرجه	٦٩ ﴿ باب الولية ﴾ حديث ابن عمر « إذا دعى أحدكم إلى الولية فليأتها » وتخرجه
٨٤ اسم التي طلقها ولم سأل عمر رسول الله ﷺ ، ولم تفيظ النبي ﷺ كما في الصحيح وذكر صور مستثناة من تحريم الطلاق في الحيض	٧٠ اختلاف العلماء وأهل اللغة في الولية وإفادة الحديث لأجابة الداعي واختلاف العلماء في وجوبها أو نذنها
٨٦ لم أمره النبي ﷺ بمراجعتي وهل قوله (مره فليراجعها) يتخرج على المسألة الاصولية وهي الامر بالامر بالشئ أمر	

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٩٤ (الحديث الثاني) حديث عائشة	بذلك الشيء
(أن رفاعة القرطبي طلق امرأته	٨٧ هل الأمر بمراجعة المطلقة في
فبت طلاقها فزوجها عبد الرحمن	الحضر للاستحباب أم للوجوب؟
ابن الزبير) الخ وتخريجه وذكر	المذاهب في هذا، وهل هو
نسب رفاعة وترجمته	صريح في وقوع الطلاق أم لا
٩٦ معنى كونه (بت طلاقها) وكلام	المذاهب وهذا والرد على
العلماء فيه	المخالفين بأحسن ما يقال في هذا
٩٧ معنى (المهدة) ولم ينسب رسول	المريض
الله ﷺ من قولها؟ وما معنى	٨٩ هل يتيسر تطليق المراجعة
(العسيرة)	المذكورة في الطهر التالي لتلك
٩٨ دلالة الحديث على أن المطلقة	الحیضة؟ المذاهب في ذلك
ثلاثا لا تحمل لمطلقها حتى تنكح	٩٥ في الحديث الأمر بأمساکها في
زواجا غيره ويطأها ثم يفارقها	الطهر التالي لتلك الحيضة فلماذا؟
وتنقض عدتها منه؛ وكلام العلماء	أمر ذكرها العلماء في حكمة هذا
في ذلك	٩١ في الحديث ما يقضى تحريم
٩٩ استدلال البخاري بالحديث على	ولافها في صور جامعها فيه، ذكر
جواز شهادة المختبئ، ودلالته	على ذلك وهل يحرم مطلقا أم
على أن العنين لا يضرب له أجلا	فيه تفصيل
ولا تنسخ عليه زوجته إذا تبينت	٩٢ الاستدلال من الحديث على
عنته بانتضاء المدة ووجهه	أن الطلاق بلا سبب لا إثم فيه
والمذاهب في هذا	وعلى أن جمع الطلقات لا بدعة فيه
١٠٠ فوائد أخرى مهمة	٩٣ الاستدلال منه على أن الاقراء
١٠١ [الحديث الثالث] حديث	هي الاطهار؛ وأن المراجعة
عائشة «لما نزلت» إن كنتن تردن	لا محتاج الى رضا المرأة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الله ورسوله « دخل على رسول الله ﷺ بدأ بى » الخ وتخرجه	١٠٩	بيان الذى لاعن امرأته
١٠٢	سبب نزول آية التخيير	١١٢	اختلاف العلماء فى سبب نزول
١٠٣	اختلاف الصحابة فى أن التخيير	١١٣	قوله « وانتفى من ولدها » هل
	فى الآية هل كان بين اقامتهن فى عصمته وفراقهن أو بين أن يبسط لهن فى الدنيا أولا يبسط لهن فيها ، ولم بدأ بها ، ومعنى قوله « فلا عليك ألا تعجلى » وفيه	١١٤	أسباب اللعان ، وهل إذا لاعن ا يفرق بينهما الحاكم أم تحصل الفرقة بمجرد اللعان ؟ المذهب فى هذا
	منقبة لعائشة رضى الله عنها وفيه أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقا والمذاهب فى ذلك	١١٦	اختلاف العلماء فى معنى (وألحق الولد بالمرأة) وقوله « والله يعلم أن أحدكما كاذب » الخ
١٠٤	ماذا صدر من أمهات المؤمنين وماذا كان يترتب لو اختارت احداهن الدنيا	١١٧	معنى قوله « فأيا » وبيان أنه ليس للملاعن طلب المهر
١٠٥	هل تكلم رسول الله ﷺ مع زوجاته بشئ غير هذه الآية ، ماذا قال الفقهاء فيمن قال لزوجته اختارى ؟ بحث مستفيض فى هذا	١١٨	« الحديث الثانى » حديث أبى هريرة « جاء رجل من بنى فزارة إلى النبي ﷺ فقال إن امرأتى ولدت غلاما اسود » الخ وتخرجه
١٠٨	باب اللعان الحديث الأول حديث ابن عمر « أن رجلا لاعن امرأته فى زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها » الخ وتخرجه	١١٩	ما المراد بقوله « ان امرأتى ولدت غلاما اسود » وهل التعريض بالقذف لا يكون قذفا ، وما معنى « الاورق » و « أنى أتاه » الخ
		١٢٠	وفى الحديث جواز ضرب الامثال

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وتهيه المجهول بالمعلوم ، وفيه أن الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه وفيه الاحتياط للأنساب وفوائد أخر	منه ، واستنباط الشعبي أن الولد للفراش لا ينفيه لعان ولا غيره والرد عليه
١٢١ ﴿باب لحاق النسب﴾ الحديث الأول حديث عائشة «أن عتبة بن أبي وقاص قال لأخيه سعد تعلم أن ابن جارية زمعة ابني الخ	١٢٨ لم أمر النبي ﷺ سودة أن تحتجب من الغلام
١٢٢ «الحديث الثاني» قوله ﷺ «الولد للفراش وللعاهر الحجر» وتفريجهما	١٢٩ استدلال المالكية به على قاعدة من قواعدهم وهي الحكم بين حكمين وبيان الخ
١٢٣ معنى قوله «تعلم» وبيان أن أهل الجاهلية كانوا يفتنون الولائد ويضربون عليهن الضرائب فيكتسبن بالفجور	١٣٠ هل للوطء بالزنا حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة ؛ إفادة الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن ، وبيان قوله وللعاهر الحجر
١٢٤ هل الأسيلحاق يجوز من غير الآب	١٣١ ﴿باب الرضاع﴾ حديث عائشة «جاءت سهلة إلى النبي ﷺ فقال إن سالما كان يدعى لأبي حذافة الخ وتفريجه
١٢٥ بم تكون الأمة فراشا	١٣٤ ترجمة سهلة بنت سهيل ، ومعنى قولها وأنا (فضل)
١٢٦ وفي الحديث أن الولد للفراش في الزوجة أيضا أخذاً بعموم اللفظ ، وأقوال العلماء في ذلك	١٣٥ الاستدلال بالحديث على ثبوت حكم الرضاع بأرضاع البالغ وأقوال العلماء في ذلك
١٢٧ وفيه أن حكم الشبه وحكم القافة يؤخذ به ما لم يعارضه ما هو أقوى	١٣٨ صراحة الحديث في تحريم رضاعة الكبير والجواب عنها

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
[ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أنها يمين تجب بها الكفارة] وفيه لو قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون يميناً ولأن الحلف بالأمانة ليس يميناً ١٤٧ (الحديث الثاني) حديث أبى هريرة (إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً) الخ وتخرجه	١٣٩ استشكل أمره ﷺ بارضاع سالم مع ما فيه من التقاء البشريتين قبل أن يستكمل الرضاع ١٤٠ كتاب الإيمان « الحديث الأول » حديث عمر سمعى رسول الله ﷺ وأنا أحلف بأبى الخ وحديث سالم وحديث ابن عمر مثله وتخرجهما ١٤٢ فى الحديث النهى عن الحلف بالآباء ولا يختص بهذا بل يتعداه إلى كل مخلوق وكلام العلماء فى هذا ١٤٤ كيف الجعم بين هذا الحديث وقوله ﷺ فى قصة الاعرابي أفلح (وأبيه) إن صدق ١٤٥ اعتراض بأقسام الله تعالى بمخلوقاته وجوابه ؛ ومعنى قول عمر ما حلفت بها بعد ذا كرا ولا آثراً
١٤٩ أقوال العلماء فى حصر أسمائه تعالى فى تسعة وتمعين ١٥٠ اهتمام العلماء بجمع هذه الأسماء من القرآن ومن السنة وإيراد ابن حزم لها أربعة وثمانين ، وكلام العلماء فيمن قال مثلاً بعت مائة إلا واحداً أو اثنين ١٥١ هل الاسم هو عين المسمى أو غيره	١٤٦ دلالة الحديث على جواز الحلف بالله ، والاستدلال به على أن اليمين لا يتعقد بالحلف بالنبي ﷺ ولا تجب بها كفارة ، والاحتجاج به على أي حنيفة والحنابلة فى قولهم إنه إذا قال
١٥٣ تقرير لأبى العباس القرطبي فى أسماء الحق تعالى ، وفى الحديث أن أسماء الله تعالى توقيفية ١٥٤ وفيه جواز الحلف بجميع أسماء الله تعالى المتقدم ذكرها وأقوال	

الصفحة الموضوع

العلماء في ذلك ومعنى قوله (من أحصاها دخل الجنة)

١٥٥ معنى قوله (إنه وترى حب الوتر)

١٥٦ (الحديث الثالث) حديث أبي

هريرة (والذي نفس محمد بيده

له تعلمون ما أعلم لضحكتم

قليلا ولبكيتم كثيرا) وتخريجه

وإبراده هنا للاستدلال به على

صحة الحلف مثل هذا اللفظ

وفيه ترجيح جانب الخوف

وشدة أمر الآخرة ، وفيه

تمييزه ﷺ بمعارف قلبية

وبشرية لا يشاركه فيها غيره ،

١٥٧ جواز الحلف من غير استحلاف

لتوكيد الأمر (الحديث الرابع)

(والذي نفس محمد بيده لياتين

على أحدكم يوم لأن يراني ثم

لأن يراني) أحب إليه من

أهله وماله معهم) وتخريجه

١٥٨ لم خص تمنى الرؤية بالمستقبل ،

وما مقصود الحديث

١٥٩ تقرير للقرطبي في معنى الحديث

١٥٩ الحديث الخامس (والذي نفس

محمد بيده لا يسمع بي أحد

الصفحة الموضوع

من هذه الأمة ولا يهودى ولا

نصراني ومات ولم يؤمن بالذى

ارسلت به إلا كان من أصحاب

النار) وتخريجه

١٦٠ قوله (لا يسمح في أحد) يدخل

فيه من يوجد بعده ويخرج

من لم يسمع بوجوده ، وفيه

نسخ الملل كلها وفيه الانتفاع

بالإيمان قبيل الموت ، وفيه

تكفير من أنكر بعض ما جاء

به ﷺ

١٦٠ (الحديث السادس) (والله ما

أوتيكم من شيء ولا امنعكموه ،

إن أنا إلا خازن أضع حيث

أمرت) وتخريجه ، وصنيع

البخاري في هذا الحديث

والغرض منه وفوائد جليلة فيه

١٦٣ (الحديث السابع) لأن يلج

أحدكم يمينه في أهله آمن له

عند الله من أن يعطى كفرته

التي فرض الله عز وجل (وفي

آخر (إذا استلجج أحدكم باليمين)

الخ وتخريجه وضبط كلمة يلج

ومعناها وما هو من مادتها

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
١٦٤ معنى قوله (آثم) ودلالة الحديث على ان الخنث في الميمن افضل من الاقامة عليها اذا كان فيه مصلحة	١٧٠ يارسول الله ما كان على وجه الأرض خباء أحب الى من أن يذلم الله من أهل خبائك (الخ) تخريجه
١٦٥ فوائد اخرى مهمة	١٧١ ترجمة هند وشرح ألقاظ الحديث ومعنى « الخباء » وقولها « ان أباسفيان رجل مسيك »
١٦٦ (الحديث الثامن) (من حلف انه بريء من الاسلام فإن كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام سالما) تخريجه ومعنى قوله (من حلف انه بريء من الاسلام)	١٧٢ في الحديث جواز ذكر الانسان بما يكرهه ، وجواز سماع كلام الاجنبية ووجوب تققة الزوجة وأبامقدرة بالكفاية ، واستدل به بعض الحنفية على اعتبار النفقة بحال المرأة ، وفيه وجوب تققة الاولاد وخادم المرأة ، وأن من له حق على غيره وهو طاهر عن استيفائه يجوز له ان يأخذ من ماله قدر حقه بغير اذنه
١٦٧ معنى قوله (فان كان كاذبا فهو كما قال) وقوله (وان كان صادقا فلا يرجع الى الاسلام سالما)	١٧٤ فيه جواز اطلاق الفتوى اى تعليقها على صحة موضوع السائل ، وفيه ان للمرأة مدخلا في كفالة اولادها واستدل به بعضهم على جواز القضاء على الغائب
١٦٨ الحديث فيمن حلف على ماض وهل مثله ما اذا حلف على أمر في المستقبل والكلام في هذا	
١٦٩ هل يجب على قائل هذا كفارة أم لا	
» باب النفقات « (الحديث الأول) عن عائشة قالت (جاءت هند الى النبي ﷺ فقالت	

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وهل يكفي قول لا إله إلا الله أم لا بد من ضم شيء إلى ذلك	١٧٥ واستدل بعضهم على جواز أن يحكم القاضي بعلمه؛ وأنه ليس
١٨١ استدلال الكرامية وبعض المرجئة بهذا الحديث وأمناله على أن الإيمان هو الاقرار باللسان دون عقد القلب، وجوابه، والاحتجاج به على أن من أمر الكفر وأظهر الاسلام يقبل منه في الظاهر	للمرأة أن تأخذ شيئاً من مال زوجها الا بأذنه، وكذا لا تخرج من بيته الا بأذنه
١٨٢ الاستدلال بحديث ابن عمر على قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة الخ وفي الحديث أن الاسلام يعصم المال والدم والعرض؛ وقوله (وحسابهم على الله) يفيد أن الأحكام تجبرى على الظاهر والله يتولى المراثر	« الحديث الثاني » « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعمل » وتخريجه ومعنى قوله (وابدأ بمن تعمل)
١٨٣ مناسبة ذكر الحديث في كتاب الجنايات (الحديث الثاني) (لا يمشين أحدكم إلى أخيه بالسلاح) الخ وتخريجه	١٧٧ وفيه إيجاب النفقة على العيال، وبيان فضل الصدقة وهل تقدم نفقة الزوجة أو نفقة الولد الصغير
١٨٤ فيه النهي عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح وهو نهى تحريم، وما المراء بالآخ، وما معنى (ينزع)	١٧٨ هل يدخل في قوله وابدأ بمن تعمل كل من يمونه الانسان ولم تكن نفقته واجبة عليه، وهل يستدل به على تحريم الايثار
	١٧٩ كتاب الجنايات والقصاص والديات (الحديث الاول) « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الخ وتخريجه
	١٨٠ فيه أن الجهاد من أصول الدين،

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٥	معنى كون الشيطان ينزع في يده وفوائد أخرى «الحديث الثالث» حديث طائفة «أن النبي ﷺ بعث أبا جهم ابن حذيفة مصدقا فلاحه رجل» الخ	١٨٦	تخريجه، وترجمة أبي جهم ومعنى كونه «مصدقا»
١٨٧	معنى «فلاحه رجل» ومعنى «فشجه» وهل في الشجاج قصاص أم لا المذاهب في هذا	١٨٨	دلالة الحديث على وجوب القصاص على الوالى كغيره، واستشكل على المالك في الواجب مع أن أورش الموضحة
١٨٩	مقدر، واستنباط ابن حزم من الحديث عذر الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم لكفر	١٩١	باب اشتباه الجاني بغيره حديث «نزل نبي من الانبياء تحت شجرة فلدغته غلة» الخ وتخريجه
١٩٠	معنى «لدغته» وشرح باقى كلمات الحديث، والبحث فيما قيل من أن	١٩١	معنى قوله «فهلانمة واحدة»
١٩٢	هل تسبيح التل تسبيح مقال أم حال	١٩٣	في الحديث تعظيم أمر الجهاد جداً وأنه أفضل الاعمال
١٩٤	«الحديث الثانى» «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله» الخ وتخريجه، ومعنى «تكفل الله» و «تصديق كلمته» وفيه اعتبار الاخلاص فى الاعمال ودخول الشهداء الجنة	١٩٥	هل يجتمع الاجر والغنيمة، الكلام فى هذا
١٩٧	الحديث الثالث (والذى نفسى بيده لوددت أنى أقاتل فى سبيل		
	الحديث محمول على أن شرع ذلك النبي كان فيه جواز قتل التمل وجواز الاحراق بالنار» والكلام على ذلك فى شرعنا		
	«كتاب الجهاد» ر «الحديث الاول» «مثل المجاهد فى سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم» الخ وتخريجه		

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢٠٤ (الحديث السادس) (يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة) الخ وتخريجه	الله فأقتل الخ وتخريجه وفيه فوائد شتى وفضل الجهاد والشهادة ١٩٨ (الحديث الرابع) هو الذي تسمى بيده لا يكلم أحد في سبيل الله
٢٠٥ المراد من الضحك ، ومعنى الحديث ؛ ولم يسمي الشهيد شهادته ٢٠٥ (الحديث السابع) (قال رجل يوم أحد لرسول الله ﷺ إن قتلت فأين أنا؟ قال في الجنة) الخ	والله أعلم بمن يكلم في سبيله الخ ١٩٩ تخريجه وشرحه ومعنى (لا يكلم) (ورتب) (والعرف) ٢٠٠ وفي الحديث أن المجروح في سبيل الله يمضي يوم القيامة كما هو
٢٠٦ تخريجه ، وبيان صاحب السؤال وفي الحديث ثبوت الجنة للشهيد والمبادرة إلى الخير	وهل من له من كان في قتال البغاة وقطاع الطريق في سبيل الله ؟ احتمال آخر فيما يتميز فيه الشهيد على غيره
٢٠٧ (الحديث الثامن) (كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فقال لنا رسول الله ﷺ أنتم اليوم خير أهل الأرض) تخريجه وتحقيق عدة أهل الحديبية	٢٠١ استدلال بعضهم على أن الشهيد لا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره وذكر مناسبة لأيراد البخاري الحديث في كتاب الطهارة
٢٠٨ (الحديث التاسع) حديث عائشة (ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً قط) الخ	٢٠٣ الحديث الخامس « والذي نفس محمد بيده لولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية تغزو » الخ
٢٠٩ تخريجه ، شرحه ، وفيه أن ترك ضرب الخادم أفضل وترك ما عسر من أمور الدنيا والأخذ بالأرفق	وتخريجه ، ومعنى السرية وفيه تعظيم أمر الجهاد ، ورفقه ﷺ بأمره وبيان ذلك ٢٠٤ وفيه أن الجهاد فرض كفاية

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢١٠ وفيه الحث على الصنف؛ والانتقام لله تعالى حين تنتهك حرمانه	٢١٧ فيه النهي عن السفر بالمصحف إلى أرض العدو
٢١١ (الحديث العاشر) (اشتد غضب الله عز وجل على قوم فعلوا برسول الله ﷺ) الخ وتخرجه	٢١٨ استنباط منع بيع المصحف من الكافر ووجهه ، واختلاف العلماء في تعليم الكافر القرآن
٢١٢ معنى (الرابعة) ودلالة الحديث على وقوع الاسقام والالام للانبياء صلوات الله عليهم وحكمته	٢١٩ «باب اللواء» عن بريدة قال «حاصرنا خير فأخذ اللواء أبو بكر فانصرف ولم يفتح له» الخ وتخرجه
٢١٣ الحديث الحادي عشر (نصرت بالرعب وأوتيت جوامع الكلم وتخرجه وبيان مدة نصره بالرعب	٢٢٠ ما هو «اللواء» فيه استعمال الآلوية في الحروب ، وفيه معجزات ظاهرة للنبي ﷺ
٢١٤ الحديث الثاني عشر (الحرب خدعة) وتخرجه ومعنى كلمة [خدعة] وضبطها ، وفي الحديث تحريض على الخداع في الحرب	«باب قتال الأماجم والترك» وحديث أبي هريرة «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوز وكرمان» الخ
٢١٥ هل في الحديث ما يدل على جواز الكذب في الحرب ؟ دلالة على استعمال الرأي في الحروب	٢٢٢ تخرجه ، وما هي (خوز وكرمان) وشرح باقي ألفاظ الحديث في الحديث معجزة باهرة لرسول الله ﷺ
٢١٦ الحديث الثالث عشر (نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وتخرجه	٢٢٤ «باب أولاد المشركين» وحديث «كل مولود يولد على الفطرة» الخ

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢٢٥ تخريجه : وبيان المراد من النظرة وذكر أقوال السبعة في ذلك	الله ﷺ سابق على الخيل التي قد أضمرت من الخفياء إلى ثنية الوداع) الخ وتخريجه
٢٢٩ معنى الحديث وكيف يهودانه أر ينصرانه ومعنى (تنتج وجعاء وجدعاء) الخ	٢٣٨ معنى إضمار الخيل ٢٣٩ معنى (الخفياء) وثنية الوداع ٢٤٠ دلالة الحديث على المسابقة بالخيل وجواز إضمارها وأن تكون المسافة معلومة ابتداء وانتهاء
٢٣٠ حكم أولاد المشركين هل هم في الجنة أم في النار	٢٤١ وفيه أنه لا تسابق إلا بين فرسين يمكن أن يسبق أحدهما الآخر وفيه إطلاق الفعل على الأمر، وهل تصح بعوض وبغير عوض وفي الحديث المسابقة على الخيل ٢٤٢ مركوبة وجواز أن يقال مجد نبي فلان
٢٣٣ ﴿باب اتخاذ الخيل﴾ وحديث (الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) وتخريجه	٢٣٥ ﴿باب ذم اتخاذها للفخر والخيلاء﴾ وحديث أبي هريرة (رأس الكفر نحو المشرق) الخ وتخريجه وبيان المراد منه
٢٣٢ بيان المراد بالناسية : وفي الحديث استحباب اتخاذ الخيل وفيه أن الجهاد واجب مع البر والفاجر وفيه بشرى ببقاء الجهاد إلى يوم القيامة	٢٣٦ معنى (الفخر) (والخيلاء) والقداين) الخ ، وما يترتب على اتخاذ الخيل للفخر
٢٣٥ ﴿باب ذم اتخاذها للفخر والخيلاء﴾ وحديث أبي هريرة (رأس الكفر نحو المشرق) الخ وتخريجه وبيان المراد منه	٢٣٧ ﴿باب المسابقة بالخيل﴾ وحديث ابن عمر (أن رسول
٢٣٦ معنى (الفخر) (والخيلاء) والقداين) الخ ، وما يترتب على اتخاذ الخيل للفخر	٢٤٣ تخريجه : وفيه جواز ركوب اثنين على الدابة وأن صاحبها أولى بصدرها وحكمته وفيه تواضعه ﷺ وبحث في قوله
٢٣٧ ﴿باب المسابقة بالخيل﴾ وحديث ابن عمر (أن رسول	

- الصفحة الموضوع
- ٢٤٤ ﴿ باب الغنيمة والنفل ﴾
الحديث الأول (لم يحل الغنائم
لمن قبانا ذلك بأن الله عز وجل
رأى ضعفنا وعجزنا فطيبها لنا) الخ
٢٤٥ تخريجه ، ومن هو النبي المحدث
عنه ، وما هو البضع
٢٤٦ ضبط ألقاظ الحديث وبيان
معناه وما يستفاد منها وفيه
أن فتن الدنيا تعوق عن الغزو
وأن الأمور المهمة ينبغي ألا
تقوض إلا إلى أولى الحزم
وفراغ البال
٢٤٧ شرح قوله (فدنا من القرية)
وقوله (للمس أنت مأمورة)
٢٤٨ لم أبت النار أن تطعم الغنيمة
وما هو الغلول ومعنى الصعيد
وفيه دليل على تجديد البيعة
وبحث في هل يحل حرق أموال
المشركين أم لا
٢٤٩ وفيه إباحة الغنائم لهذه الأمة
خاصة ، وهل بدء التحليل
من غزوة بدر أو قبلها ، وفيه
أن قتال آخر النهار أفضل
- الصفحة الموضوع
- ٢٥٠ (الحديث الثاني) (أيما قرية
أتيتوها فاقم فيها فسيهمكم
فيها) الخ وتخريجه ،
والاستدلال منه على أنه
لا يجب الحرس في القبيء وأقوال
العلماء في ذلك
٢٥١ (الحديث الثالث) (إذا هلك
كسرى فلا يكون كسرى
بعده) الخ وتخريجه
٢٥٢ ألقاب الملوك القدماء : وبحث
في متى قال رسول الله ﷺ
هذا الكلام وما معناه المراد منه
٢٥٣ وفيه معجزة ظاهرة حيث
تم ما قال
٢٥٣ (الحديث الرابع) خديث ابن
عمر (بعث رسول الله ﷺ
سرية فيها عبد الله بن عمر قبل
نجد) الخ
٢٥٤ تخريجه وتحقيق معناه
٢٥٥ معنى (قبل نجد) و (السهاني)
و (نقلوا) وهل كان القسم
والتنفيذ من النبي ﷺ أو
من أمير السرية
٢٥٦ هل كانت هذه السرية قطعة

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وتخرجه وشرحه وفوائدها قيما يكون من المسيح في آخر الدنيا	من جيش كبير أم لا وفيه اثبات النفل، بحث للعلماء فيه
٢٦٧ ﴿باب الهجرة﴾ الحديث الاول « قوله ﷺ » لولا الهجرة كنت امرأة من الانصار » الخ	٢٥٨ ﴿باب تحريم الغلول﴾ حديث أبي هريرة (لا يسرق سارق حين يسرق وهو مؤمن) الخ وتخرجه
٢٦٨ تخرجه ، ومعنى كونه (لكان من الانصار) و « الشعبة » وفيه فضل الانصار	٢٥٩ معنى نفى الايمان عن فاعل ذلك ٢٦١ ما ذكر في هذا الحديث قيل انه تنبيه على جميع المعاصي ووجهه
٢٦٩ (الحديث الثاني) حديث عائشة « لم أعقل أبوايا قط إلا وهما يدينان الدين » الخ وتخرجه وضبطه	٢٦٢ هل يعود الايمان الى صاحبه بعد الانتهاء من الفعل ماهي (التهبة) وما معنى كونها (ذات شرف) ، وهل السرقة أشد من الغضب
٢٧٠ وفيه فضيلة الصديق رضى الله عنه وتواضعه ﷺ ومعنى قولها « فلما ابتلى المسلمون تعميق الهجرة الى الحبشة » ومعنى « برك الغماد »	٢٦٣ ماهي التهبة المحرمة وماهي المباحة ، وما معنى (ولا يغفل أحدكم)
٢٧١ تعميم الهجرة الى الحبشة ، ومعنى « برك الغماد »	٢٦٤ معنى قوله (والتوبة معروضة بعد)
٢٧٢ من هو « ابن الدغنة » ، وماهي « القارة » وما معنى قول أبي بكر (أخرجنى قومي) وذكر القصة بتمامها رؤيا ﷺ دار الهجرة هل	٢٦٥ ﴿باب كسر الصليب وقتل الخنزير ووضع الجزية ﴾ حديث أبي هريرة (يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسما يكسر الصليب) الخ

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢٧٧ ﴿باب قتال البغاة والخوارج﴾	كان نقطة أو مناماً؟
«الحديث الأول» «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان» الخ وتخريجه ، ودلالته على صدق نبوته ﷺ	٢٧٤ معنى قوله «على رسلك» و «السر» و «الظهيرة ونحرها» و «تقنع» و «فدى له أبى وأمى» ؛ وفي الحديث أنه لا بأس باجتماع الانسا ب صاحبه وقت القائلة ، وأنه لا بد من الاستئذان للدخول
٢٧٨ (حكم قتال البغاة) (الحديث الثاني) (قال على لأهل النهر وان فيهم رجل مندون اليد» الخ	٢٧٥ لم قل ﷺ «أخرج من عندك» ولم سأل أبو بكر «الصعابة» ولم امتنع ﷺ أخذ احدى راحتي الصديق إلا باليمن وما معنى «أحت الجهاز» و «النطاق» وفوائد أخرى
٢٧٩ تخريجه	
٢٨٠ معنى قوله (لأهل النهر وان)	
٢٨١ معنى (مندون ومودن ومخدج) و (تبطروا) دلالته على الترغيب في قتال الخوارج ، وغير ذلك من القوائد (نم)	

﴿ تنبيه ﴾

وقع في الشكل بعض غلطات يسيرة تدرك للعامة فضلاً عن المتعلم وليس في وجودها إلا ما يدل على تهاون درجت عليه عمال المطابع المصرية ، ونحن نكتب هذا درساً لهم عسّام يعنون بأنزال التصحيح الأخير دون أن يكونوا في حاجة إلى رقيب عليهم من غير أنفسهم بعد أن يكون ذلك سهلاً ميسوراً على أن في الشرح والحمد لله من الضبط ما يسهل الوقوف على حقيقة ما يحتاج لعناية ، ولقد تحمّلنا في هذا الجزء من المتاعب لانقراد موضوعه في نسخة واحدة لم تسلم من التمزيق والتحريف في بعض المواضع ، مما جعلنا نستغرق في الملزمة الواحدة أسبوعين وثلاثة ولذلك كان سرورنا بإتمام هذا الجزء ، وإخراجه سليماً

معافا كباقي الأجزاء - مضاعفا إذ أنه أتى بعد التعب وشديد الطلب ، فالحمد لله
على توفيقه ، ونسأله أن ينفع به ، وأن يعين على إتمام الجزء الثامن فقيه كذلك
بعض أبواب تنفرد بها هذه النسخة وساقطة من سواها لاسيما في كتاب الحدود
ولولا عناية الله بحصولنا على هذه النسخة العتيقة الكاملة لخرج الكتاب أتر
مشوها ، فثحمد الله على توفيقه ، ونسأله المعونة على إتمامه آمين
